اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع
ومواجهة الصهيونية

الشرق أوسطية

مخطط أمريكى صهيونى

دراسات حول مخاطر «التطبيع»
و
العمل العربي في المواجهة

د. ابراهيم سعد الدين	د . أحمد حسن ابراهيم	د . أحمد صدقى الدجانى
أمين عز الدين	حسام رضا	د . سلوى العنترى
د . سيد البحراوى	طلعت مسلم	عماد جاد
عمرو كمال حمودة	د . فوزى منصور	د . محمود عبد الفضيل

تحرير
حلمى شعراوى

الناشر
مكتبة مدبولى

الشرق أوسطية

مخطط أمريكي صهيوني

الـكـتـاب : الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى

تـألـيـف : مجموعة من الباحثين

تحـريـر : حلمى شعراوى

الـطـبـعـة : الأولى ١٩٩٨

الـنـاشـر : اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
١٠/٨ متحف المنيل ـ روضة المنيل ـ الدور ١٢
تليفون وفاكس: ٣٦٢٠٥١١بالاشتراك مع
مكتبة مدبولى ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ـ
ت: ٥٧٥٦٤٢١ ـ تليفاكس: ٥٧٥٢٨٥٤

رقـم الإيـداع : ٩٧/١١٧٨٩

الـتـرقـيـم الـدولـى : ISBN 6 - 230 - 208 - 977

اللجنة المصرية
لمقاومة التطبيع و مواجهة الصهيونية

الشرق أوسطية

مخطط أمريكى صهيونى

دراسات حول مخاطر "التطبيع" و العمل العربى فى المواجهة

د. إبراهيم سعد الدين
أمين عز الدين
د. سيد البحراوى
عمرو كمال حمودة
د. أحمد حسن إبراهيم
حسام رضا
طلعت مسلم
د. فوزى منصور
د. أحمد صدقى الدجانى
د. سلوى العنترى
عماد جاد
د. محمود عبد الفضيل

تحرير
حلمى شعراوى

الناشر
مكتبة مدبولى

المشاركون فى الندوة

د٠ ابراهيم الدسوقى أباظة
د٠ ابراهيم سعد الدين
د٠ ابراهيم العيسوى
ابراهيم البدراوى
د٠ أحمد حسن ابراهيم
أحمد شرف
د٠ أحمد صدقى الدجانى
أحمد عبيد
د٠ أحمد يوسف أحمد
د٠ أشرف البيومى
أمل محمود
المستشار أمين عز الدين
جميل مطر
د٠ جودة عبد الخالق
المهندس حسام رضا
حامد محمود
د٠ حسن علام
د٠ حسن نافعة
حسين السويعدى
حسين عبد الرازق
حلمى شعراوى
حلمى سالم
د٠ سلوى العنترى
د٠ سيد البحراوى
صلاح الدين حافظ
صلاح صادق
لواء طلعت مسلم
د٠ عبد الباسط عبد المعطى
عبد العال الباقورى
عبد العظيم المغربى
عماد جاد
عمرو كمال حمودة
د٠ فوزى منصور
محمد سيد أحمد
محمد خليل
د٠ محمد عامر
د٠ محمد محمود الامام
السفير محمد وفاء حجازى
مهدى أحمد صدقى الدجانى
د٠ محمود عبد الفضيل
يسرى مصطفى

المحتويات

الشرق أوسطية ومأزق الوجود العربى

حلمى شعراوى

يبدو أن كل مايحدث على أرض فلسطين من استيطان و حصار لشعبها الصامد ومحاولة تدمير كيانه، أو انكشاف الحلول التى طرحت على الشعب العربى من كامب ديفيد مرورا بمدريد وأوسلو لم يعد كافيا لتتحقق بعض قيادات السياسة والفكر فى وطننا العربى من أن المأزق أكبر من أن يحتمل التنازلات المضطردة طمعا فى نوايا طيبة ممكنة لدى الأمريكيين والاسرائيليين أو قل الدوائر الصهيونية والامبريالية على المستوى الدولى . لايكفى كل ذلك لهز التوقعات الملحة لدى الدوائر العربية - من حكام ومثقفين - بأن مزيدا من الأشكال الجديدة من التنازلات من خلال ما يسمى " بالتطبيع" والهروب بها بعيدا عما هو سياسى مأزوم إلى ماهو اقتصادى أو ثقافى يمكن أن يشكل - فى تقديرهم - فضاء لعلاقات مستقبلية أفضل ، تحل تدريجيا الأزمة الحادة لبلدان الشرق الأوسط مجتمعة، وأنه فى هذا الإطار يقبلون بترتيبات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت الرعاية الأمريكية أو بجبهات التحالف العربية الاسرائيلية فى كوبنهاجن والقدس.

ولايضع أصحاب دعاوى الهروب من المأزق السياسى أمام أعينهم ضرورة الإجابة عن تساؤلات ملحة تعترض طروحاتهم ، عما هو " طبيعى" بالضبط فى وجود الكيان الصهيوني التوسعى فى قلب الوطن العربى ، كما لايتساءلون عن طبيعة المقابل الذى تم انجازه من مسلسل التنازلات على مدى ربع قرن على الأقل حتى هذه اللحظة من عام ١٩٩٦، ولايتساءلون عما يعانيه المشروع الصهيونى من " معوقات عربية "! حين يحتفل أصحابه بمرور مائة عام على المشروع وهو فى أوج تحققه على كامل الأرض العربية بعد أن كان حلما محدودا لبعض الصهاينة وليس كل اليهود عام ١٨٩٧ .ويبقى علينا قبل ذلك وبعده - إذا كنا

نتعامل مع مثقفين وعلماء وحكام عقلاء – أن نتساءل متى أمكن الفصل – في المشروع الصهيوني الامبريالي – بين السياسي والاقتصادي والثقافي وكيف يمكن الفصل بين هذه الفضاءات مجتمعة ومتكاملة ، إذا كنا نتحدث عن فهم علمي جاد لحقائق الصراع السياسي والاجتماعي في أي منطقة من مناطق العالم ؟ كيف يمكن الفصل بين مشروع متكامل كالمشروع الصهيوني، وهو المرتبط عضويا بالنظام الرأسمالي الاستعماري على مدى قرنين من الزمان ، وبين لحظة تبلور عالمية هذا النظام الرأسمالي نفسه ذي المصالح العضوية في الوطن العربي تحديدا ، وكيف نتجاهل أن هذه الصلة ليست قائمة على آليات تقليدية أو محدثة للهيمنة الامبريالية تتجاوز خلالها الأشكال التقليدية للاستعمار ، وإنما ترتبط – في منطقتنا تحديدا بكيان عنصري ايديولوجي يقوم على تأبيد الاستعمار الاستيطاني ممثلا في اسرائيل، في عصر يزعم فيه الكثيرون نهاية الايديولوجيا والقومية وسقطت فيه بالفعل العنصرية الاستيطانية في آخر معاقلها بجنوب افريقيا. ولايبقى إلا أن يكون لدى أصحاب "تطبيع" هذا الكيان في المنطقة مشروعا استثنائيا لعالمية الهيمنة وخصوصيتها المتمثلة في المشروع الصهيوني ؟ لذلك نقول أن الأمر يحتاج لمعركة حقيقية على الساحة الفكرية والسياسية والاقتصادية في بنية عربية مختلفة عن تلك التي تجري على أرضها الآن كل هذه التساؤلات ، أي في وطن عربي جدير بالحياة والتصارع وفق معايير يملك زمامها ، ويسهم بها في ساحة الصراع الاقتصادي والحضاري العالمي وليس وفق آليات مفروضة على الوجود العربي ، تقبل بها بعض أطراف نخبته ، وتغيب عنها معظم قواه الاجتماعية والثقافية ضمن عملية هيمنة – مخططة ، ونفاذة – على العقل والاقتصاد والسياسة معا في الوطن العربي؟

هذه هي صورة مأزق الوجود العربي الذي تعايشه بعض القوى الواعية في مجتمعنا – وهي ليست محدودة بعد – خلال بحثها عن مخرج صحيح للجماهير العربية. وتبدو كل هذه التساؤلات مطروحة بوضوح أمام القوي السياسية ومجتمعات المثقفين والنقابيين ، بل وفي الشارع العربي الذي يتابع الحدث اليومي وبعيد المدي بأشكال من الوعي لاتفوت أي تحليل دقيق لوقائع الأحداث الصغيرة قبل المواقف الكبيرة.

وهي نفس التساؤلات التي دفعت ممثلي عدد من القوى السياسية والتجمعات الثقافية والشعبية في مصر لتنظيم ملتقى ثقافي حاشد ، في محاولة لاستكشاف بعض الإجابات على هذه التساؤلات بأكبر قدر من العقل البارد والقلب الملتهب معا.

ففى هذا الإطار نظمت " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية " ندوتها بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة يومى ٢٢ -٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ تحت عنوان " مخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية ، من التطبيع إلى الهيمنة — رؤية عربية للمواجهة " ٠

واللجنة المصرية لجنة جبهوية قامت نتيجة تفاعل " لجنة التنسيق بين أحزاب المعارضة المصرية " مع المنظمات الشعبية والنقابية والثقافية والنسائية والشخصيات العامة ، ومن أجل عمل مشترك لمواجهة مخططات المشروع الصهيونى والامبريالى فى المنطقة العربية ٠ ويقوم على أمانتها العامة الاستاذ حامد محمود الأمين العام المساعد للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، وحضر ندوتها هذه قيادات من الحزب الناصرى والتجمع والعمل والوفد ومن الشيوعيين والاخوان المسلمين ويكشف عنوان الندوة عن ظروف انعقادها سابقة مباشرة على ان**عقاد الدورة الثالثة بالقاهرة لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى نوفمبر ١٩٩٦ برعاية أمريكية ومشاركة اسرائيلية واسعة** ، ولذا حرصت اللجنة على مناقشة " مخططات التعاون " التى تنتقل به فعليا من مفغلطات " التطبيع" إلى حقيقة الهيمنة الشاملة ، وبما يقتضى أن يبرز معه الصوت الوطني فى هذه الظروف الصعبة من أجل صياغة عربية للبدائل الممكنة فى مواجهة هذه المخططات٠ لقد احتشد لهذه الندوة واحد وعشرون صوتا وطنيا بارزا ممن بادروا بالكتابة والتعقيب فى محاورها الأربع الرئيسية ، إلى جانب المناقشات الخصبة والتى قدمها عشرات المشاركين الذين ضمتهم قاعة نقابة الصحفيين بالقاهرة على مدى أكثر من عشر ساعات متصلة يومى انعقاد الندوة٠

ولايمكننا هنا أن نرجع كل هذا الاحتشاد الوطنى المتميز إلى مجرد رد الفعل والتوتر – المشروع – نتيجة تصميم أصحاب " القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا" على انعقادها ، وفى القاهرة تحديدا فى الوقت الذى اعتلت فيه السلطة فى إسرائيل جماعة حزب الليكود بقيادة " بنيامين نتنياهو " وكانت تستعد فيه الادارة الأمريكية ذات الدعم المكثف للادارة الصهيونية الجديدة ، لإعادة تجديد ولاية الديمقراطيين فى الولايات المتحدة الامريكية بقيادة بيل كلينتون المراهن الرئيسى على دعم اللوبى الصهيونى لولايته تلك٠ ولم تكن تلك الأحداث إلا تأكيدا لعديد من الحقائق التى تعيشها المنطقة العربية ويتجاهلها الراغبون فى مزيد من التسليم بالأمر الواقع أو الاستسلام لحقائق لايشاركون فى صنعها ٠

لم يكن انعقاد هذه الندوة رد فعل كما أكد ذلك معظم المتحدثين فيها ، إنما كان استمرارا

لمسيرة طويلة من النضالات الوطنية ضد الكيان الصهيوني ، من الحرب إلى المقاطعة إلى أشكال التصدى الفكرى والثقافى للمشروع الصهيونى المزروع فى الأرض العربية. ولذا أكدت لجنة التحضير للندوة على أهمية البحث العلمى الدقيق في هذه المرحلة والمناقشة الهادئة لوقائع الموقف الراهن واجراء حوار جاد بين أطراف متعددة الاتجاهات فى الإطار الوطنى لتحديد أبعاد المشروع الصهيونى والرؤية العربية الحقيقية وأساليب مواجهته ببدائل ذات بعد فكرى وتخطيطى شامل.

وبعث هذه الروح فى الندوة جهود سابقة للقوى الوطنية قامت فى إطارها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ ، ثم لجان مقاومة الصهيونية ، واللجان الشعبية والحزبية لمواجهة التطبيع فى مصر وعلى المستوى العربى ، كما لم يغب عن ذاكرة المنتدين أحداث المواجهة الأساسية منذ التصدى لمنع مشاركة اسرائيل فى معرض الكتاب إلى حركة ثورة مصر والموقف الشعبى فى مساندة سليمان خاطر ووقوف عمال مصر ضد زيارة لافون لمصانع الحديد والصلب الصامدة فى حلوان بل وتصدى نساء مصر لمحاولة ربط المعبد اليهودى باسرائيل . وطوال هذه المعارك التى تعددت مظاهرها فى مختلف البلدان العربية من المقاومة اللبنانية وانتفاضة الشعب الفلسطينى إلى المؤتمرات القومية ولجان المقاومة، إلى التصدى لجماعة التحالف العربى الاسرائيلى فى كوبنهاجن شهدت الثقافة السياسية الوطنية فى مصر والوطن العربى العديد من الأعمال التوثيقية والفكرية عن حقائق المشروع الصهيونى والموقف الوطنى العربى ، وكشف وقائع ماسمى بعملية السلام والتفاوض المهزوم فى إطارها .

من هنا كان حرص " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ان تضع بين يدى الموا طن العربى مادة إضافية يتعمق بها وعيه بما يجري من حوله أو يدبر ضد مستقبل وجوده في هذا الوطن ، واثقة إن سلاح المعرفة هو سلاح الوعى الحقيقى فى معركة تقوم أساسا على تزييف الحقائق وتشويه الوعي لتدمير الهوية الوطنية التى ارتبط تبلورها بحركة التحرر الوطنى العربية وبناء صرح الثقافة الوطنية الحديثة على أرض الوطن العربى .

لم تغب عن المنتدين أهمية الكلمة فى معركة تحرير الوطن ، ولئن كان المشروع الصهيونى قد دفعته المخططات الاستعمارية والامبريالية منذ أوائل القرن التاسع عشر ومنذ حملة نابليون الفرنسية إلى المنطقة ، وحديثه الصريح فى مطلع القرن عن أهمية غرس الاستيطان اليهودى

فى المنطقة لحماية المصالح الاستعمارية ، وبعبارات تكررت حرفيا بالتقريب على لسان بالمرستون البريطانى عام ١٨٤٠ بنفس المنطق عن الاستعمار الاستيطانى اليهودى ، فإن حوار المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ قد بلور المشروع فى نهاية القرن وفق كتاب " الدولة اليهودية " الذى أصدره تيودور هرتزل عام ١٨٩٦ وهو نفس الايقاع الذى يكتسى فيه المشروع الصهيوني الاستيطانى الآن رداء المشروع الشرق أوسطى لتذويب المشروع القومى العربى نهائيا فى المخطط الامبريالى العالمى للتفتيت والتمركز فى آن واحد، وليصبح كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لصاحبه شمعون بيريز بعد مائة عام هو انجيل الصهيونية الجديدة تجاه المنطقة ، كما أصبح منطق القوة والردع الصهيونى هو أسلوب التعبير الجديد عن مشروع بيريز نفسه كما يعبر عنه كتاب " نتنياهو" مكان تحت الشمس" ، والذى يذكّر القاصى والدانى فى مقدمة خاصة لطبعته العربية الأردنية بأن الليكود- حزبه - هو الذى وقع كامب ديفيد ومدريد (ولم يكن قد وقع بعد اتفاق وادى عربة) وأقامت حكوماته علاقات فعلية مع ست بلدان عربية - لم يذكرها - وأنه يدهش - إذن - لاتهام ليكود بالعداء للعرب ! (ولعل ذلك يساعد السلاميين العرب فى بحثهم الفلسفى عن معنى العداوة والعدوانية وهم يسعون لمحاصرة " أعداء السلام " العرب" ٠

نحن إذن أمام اعمال فكرية وثقافية متصلة لتغليف الخطط أو المخططات أو قل للتعبير عن خطط المشروع طوال مائة عام من حياة الحركة الاستعمارية الصهيونية ٠ وخلال ذلك لايتوانى البحث العلمى وأدواته ذات العلاقة العضوية بالمشروع الامبريالى عن القيام بدورها فى طرح المفاهيم وتعميقها ثم بثها فى دوائر صنع القرار ، وخلق المحاورين لها سواء من داخل الدائرة الامبريالية والصهيونية نفسها أو بنقلها إلى دوائر الخلصاء العضويين أو أصحاب المصالح أو العدميين على الجانب العربى أيضا لتنطلق مشروعات الهيمنة الامبريالية بالتوازى مع المشروع الصهيوني وبالرضاء العربى إلى أرض الواقع فى منطقة لاتحمل فى تقديرهم أو فى تقدير الايديولوجيا الجديدة إلا سمة جغرافية يمكن تسميتها الشرق الادنى مرة ثم الشرق الأوسط ، أو المتوسطية وأخيرا " جنوب بلدان الاطلنطى" وفق سياق المصالح التي مازالت متنافسة ولا نقول متناقضة ٠ ولئن كان ايريل شارون قد حدد فى عام ١٩٨٢ فى محاضرة بالاكاديمية العسكرية الاسرائيلية أن الحدود الآمنة لاسرائيل تمتد من تونس إلى سور الصين ، فإن مفهوم الشرق أوسطية الحالى لا يرسم حدودا أخرى٠ وأن ذلك نفسه هو الذى يحكم تسمية

القمة الاقتصادية بأنها للشرق الأوسط وشمال افريقيا · ومن الاكاديميا الاسرائيلية إلى الاكاديميا الامريكية يتصل حبل الوفاق الفكرى لهيمنة البحث العلمى ، ولست هنا بصدد النقل لتفاصيل ماأورده د· فوزى منصور بالبحث العلمي المدقق عن مشروعات الكونجرس الامريكى وبرنامج المساعدة الامريكية وجامعة هارفارد وذلك منذ نوفمبر ١٩٧٩ (عقب زيارة القدس) عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا· فقد عالجت هذه المشروعات السياسية والبحثية معوقات السلام المحتمل من وجهة نظر اللوبى الصهيونى الأمريكى فى الكونجرس والبدائل المقترحة فى هذا المجال. ثم قدمت بحوث " هارفارد" فى نفس الاتجاه منذ ١٩٩١ (عقب حرب الخليج) بالتعاون مع باحثين عرب- تذكرهم مذكرات الجامعة عن المشروع الذى يحمل اسم " تأمين السلام فى الشرق الأوسط"· ويحاور فوزى منصور بالدعم الوثائقى فى عمل هام مازال يعد للنشر عن الشرق أوسطية ماأورده لبيب شقير من وثائق الكونجرس عقب كامب ديفيد (فى كتاب الوحدة الاقتصادية العربية - ١٩٨٦) عن بنية الشرق الأوسط الذى يريدونها قائمة على النص التالى : تصفية الحركة القومية العربية ، وتفكيك الاقتصاد المخطط، وبعث دور المنظمات غير الحكومية، وتحريك دور المثقفين ورجال الاعمال؛ وذلك لاقامة نظام اقليمى في الشرق الأوسط قائم على التكامل الاقتصادى يضم اسرائيل وتركيا وإيران إلى جانب بلدان المشرق العربى ويستبعد الشمال الافريقى·

وأظن أن القارىء لم يعد في حاجة للتنبيه إلى حضور مجمل العناصر المذكورة على الساحة العربية فى كل ترتيبات مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، سواء داخل هذه المؤتمرات أو ترتيب الاجواء المحيطة بها ، فالمؤتمرات " القمة" نفسها ترتبها " منظمة غير حكومية أوروبية هى "منتدى ديفوس"، ورجال الأعمال هم نجوم هذه "القمة" والمثقفون يلهثون حولها من كوبنهاجن للقدس، وتفكيك الاقتصاد تضمنه برامج التكيف الهيكلى، والتكامل الاقتصادى مع اسرائيل ترتبه المشروعات الصهيونية عبر صناديق وبنوك ومشروعات مياه وبنية تحتية مما ورد فى وثيقة الكونجرس وأوراق هارفارد ونص عليها صراحة الملحق الرابع فى اتفاق أوسلو·

هذا هو الإطار الذى استحضره المنتدون فى قاعة نقابة الصحفيين ، وهم يناقشون مخططات "التطبيع" وتحديد رؤية للمواجهة ، فكيف عبرت الأوراق والتعقيبات والمناقشات عن كل ذلك ؟

قامت بنية محاور الندوة الأربعة لتضمن معالجة موضوعية لأبعاد مخططات " التعاون بين اسرائيل والدول العربية :" إلى حد اعتراض البعض على هذا العنوان باعتبار قيام الندوة أساسا للاحتجاج على هذا "التعاون" ، كما اعترض البعض الآخر على عنوان المحور الثانى فيها حول " تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع المحققة والمخططة" ، وهو مايتعارض أيضا مع الرؤية الوطنية والموضوعية عن التطبيع وعدم حث الرغبة " فى أية "جدوى" تتحقق منه . ومع ذلك فقد رأى المنسقون للندوة أن تترك الأوراق والمناقشات لترد على هذه الاعتراضات عن طريق البحث فى الموضوع وليس بالمصادرة عليه مسبقا . وفى سياق بنية المحاور أيضا ، حرص المنسقون على أن يكشف المحور الأول طبيعة "المشروع الشرق أوسطى — جذوره وآلياته وابعاده الاستراتيجية " وذلك؛ من خلال أوراق أساتذة ثقاه فى هذا الموضوع وأعنى الاساتذة صدقى الدجانى وفوزى منصور وطلعت مسلم ، ويكشف هذه الجذور والاستراتيجيات التى اثبتت التحام المشروع الصهيونى بالمصالح والمخططات الامبريالية منذ فترة طويلة تجاه المنطقة وشعوبها، فان المحور الثانى عن " جدوى التطبيع " سيكشف – عبر ماتم على أكثر من ساحة عربية حجم النفاذ الاسرائيلى إلى هذه الساحة وتعدد مجالات " التطبيع" ونتائجه السلبية ومستقبل اختراقاته وتهديداته فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة على السواء . ولابد من الانتباه هنا إلى أن سرعة اختراقات المشروع الصهيونى فى أقطار كالاردن والخليج وإن بدت صارخة ، بل وصاعقة أحيانا (اتفاقات وادى عربة مع الاردن – الغاز والسياسة مع قطر...الخ) فإن ماتم من اختراقات على الساحة المصرية – كما أوردته أوراق المحور الثانى فى هذه الندوة – يتجاوز كثيرا التقديرات السائدة ، وما تعريه مشاعر الجماهير الظاهرة إزاءها . فالأوراق والتعقيبات عن موقف رجال الاعمال ومشروعاتهم وتطلعاتهم وفى مجال الزراعة والبنوك والمياه والبترول والطاقة والعمال والتى تشكل ملفا بالغ الأهمية فى هذه الفترة تكشف مخاطر أبعد كثيرا مما ينشر عنها مقترنة بقوة موقف الشارع المصرى ضد التطبيع ، ويبدو أن الفارق بين الشارع – القاعدة – والقمة النخبوية فى كافة المجالات يذهب بعيدا عن روح التبسيط السائدة.

لذلك أشعر أن المحور الثالث فى الندوة عن مواقف الأطراف المختلفة لعملية " التطبيع" ، سواء داخل اجتماعات لجان الاطراف المتعددة أو من خلال مواقف بعض المثقفين ، هذا المحور وموضوعه الخطير ، يتطلب وقفة فى حد ذاته ، ذلك أن الفضاء الثقافى والفكرى والاعلامي

كان موضع اهتمام المفاوض الاسرائيلى منذ كامب ديفيد بل ، ومن قبلها فى اتفاقيات فك الاشتباك ١٩٧٥/٧٣ ، بحجة وقف الروح المعادية للأطراف المتصارعة . ولاشك أن تهدئة "الجو الاعلامي" قد تمت ممارساتها بسلاسة إزاء سيطرة السلطات هنا وهنالك على اجهزة الاعلام؛ ولكن ذلك لم يفلح كثيرا مع المثقفين لحوالى عقدين بعد فك الاشتباك.

ولذلك فإن أدبيات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية قد ربطت مبكرا ما سمى " بالتطبيع" بعملية تطويع للعقل العربى والمثقف العربى ، وهى إن بدأت واستمرت لفترة صعبة على العدو والسلطات على السواء ، فإننا لانستطيع الآن أن نتجاهل التقدم النسبى فى عملية "التطويع" هذه ودخول اعداد متزايدة من المثقفين لحلبة ماسمى بالتطبيع ولذا ينبه د. محمد عامر فى مناقشته هنا – ودائما– إلى أهمية العناية بالمصطلحات والصياغة اللغوية التى تتسلل عبرها المفاهيم المضادة. وقد اهتمت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بتطوير مفهوم " التطبيع" إلى إطار "الهيمنة " الامبريالية والصهيونية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية. وقد أثار تعقيب د.أحمد يوسف أحمد على المحور الأول وورقة د. سيد البحراوى فى المحور الثالث قضية البعد الثقافى فى الصراع العربى الصهيونى أمام الاقتصادوية السائدة فى المعالجة الحالية خاصة مع انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية . كما تعددت الاشارات للمسكوت عنه فى عملية " التطبيع" فعلى الرغم مما ورد من مخاطر التطبيع الاقتصادى " المباشر في أوراق تعتبر "مرصدا" هاما تأسس فى هذه الندوة بالفعل حول اقتصاديات التطبيع بمجالاته والفئات التي تدور فى فلكه فى أوراق محمود عبد الفضيل وأحمد حسن إبراهيم وسلوى العنترى وأمين عز الدين وعمرو حمودة وحسام رضا (....) فإن المخاطر الثقافية والفكرية ظلت تهوم على جو القاعة بين محور وآخر وخاصة فى علاقتها بالتطلع السريع لتذويب هوية الشعب العربى وضرب مشروعه للنهضة ومحو ذاكرة الانتماء العربى القومى المواجه بالاساس للمشروع الصهيونى وقد اتصلت مداخلات عديدة بمعالجة المفهوم الجغرافى للشرق الأوسط بديلا للمفهوم القومى مع كشف طبيعة السلام الامريكى الاسرائيلى فى المنطقة وبحيث أصبح الوطنيون هم أعداء السلام" فى نظر معسكر الحملة التطبيعية الثانية (مطر)

وتستمر المداخلات الهامة لكشف قبول البعض بالنموذج الاسرائيلى للتقدم (حافظ) أو عدم تمييز البعض لوحدة الصهيونى والأمريكى فى العداء للعرب (بيومى) أو سوء التقدير للموقف الشعبى والثقافة الشعبية (عبد المعطى) أو تجاوز قضية الانتماء كلية بل والشرعية

الدولية بطرح مفاهيم بديلة للتفاوض والسلام ...الخ (نافعة)

وهنا وضع المفهوم الاقتصادى ضمن الإطار المفاهيمى لعملية التطبيع والهيمنة لتكشف مسألة السوق المشتركة" للشرق الأوسط التى لا ترحب بها اسرائيل نفسها وإنما المقصود بها تفكيك التكامل الاقتصادى العربى واختراق الاقتصاد العربى للسيطرة عليه فقط (عبد الفضيل – محمود الامام) ولقد تساءل المنتدون أيضا – وحاولوا الاجابة – عن أبعاد أخرى لتسارع عملية الاحتواء هذه للمنطقة وخاصة لنظمها القائمة ٠ وقد سارع البعض بالتنبيه لضرورة فهم عمق العداء الامريكى للمنطقة واعتمادهم على النظم لا الشعوب (د٠ إبراهيم أباظة) أو عمق عمليات التطبيع فى صلب اتفاقيات كامب ديفيد وصياغتها الشاملة لهذه العلاقة (حسين عبد الرازق) بل وربط أحد الاقتصاديين هذا العداء مقترنا بعمق محاولات الغرب ضدمصر منذ القرن السادس عشر بالآلتفاف حول رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندى إلى حد مواجهة مصر لذلك بحملات عسكرية معروفة للمحيط الهندى فى أوائل القرن السادس عشر حماية للمصالح الاقتصادية الوطنية (جودة عبد الخالق) ، وانتقل باحث آخر إلى ضرورة انتباهنا لهشاشة النظم الاجتماعية العربية نفسها، بمعنى قبولها للاختراق وهى فى وضعها الحالى (يسرى عبد المجيد) . كما نبه البعض لعدم قصر المواجهة على اسرائيل وتجاهل موقف المواجهة الضرورى لما يحدث ضد الشعب العراقى والليبى أو مايحدث فى السودان لاضعاف الجبهة العربية المواجهة (حافظ– المغربى– بيومى)

وكما سبق القول فإن الندوة كانت حريصة على أن تحقق جوا من حرية الرأى ودفء المناقشات وحيويتها ، ولذا تحدث البعض بموضوعية عن ضرورة عدم التهويل بشأن مايجرى ثقة فى موقف الشعوب العربية وقواها السليمة ، كذلك عدم التهوين من الأمر إلى حد الاستسلام الذى تتعدد مظاهره هنا وهناك ، وأنه فى هذا الإطار يمكن مواجهة النفس ، ومعالجة الالتزامات والاستحقاقات ، بأكبر قدر من المسئولية٠ وقد ترددت هذه الكلمات فى القاعة بالفعل ولم تكن مجرد بيئة للحوار ، وفى إطارها تحدث محمد سيد أحمد بشجاعته المعهودة عن قدرة الجانب الاسرائيلى على تصدير التناقضات داخل الصف العربى دون أن ندرس من جانبنا إمكانية تصدير التناقضات إلي المجتمع الاسرائيلى كجزء من عناصر المواجهة ، مع تنبيهه لمخاطر العطاء دون مقابل أو تحديد للمطالب الموضوعية ، وجاء طرحه فى أولى جلسات الندوة مثيرا لردود موضوعية بل وساخنة أحيانا أغنت جميعها الندوة بالرد على

هذه المقولة فى مختلف الجلسات التالية ، وليس فقط بتصدى أشرف بيومى له فى أول جلسة ، وقد ثبتت أهمية هذا النقاش بل وصدقيته ، حين واجهنا بعد الندوة بعدة اسابيع فقط وثائق اجتماعات " كوبنهاجن" وجبهة المثقفين التى أعلنت تحالفها مع بعض الاسرائيليين بزعم تيسير عملية السلام على المستوى الشعبى فى الجانبين العربى والاسرائيلى ، دون أن يحمل مشروع كوبنهاجن أية " مظاهر شعبية " فعلية تجعل محمد سيد أحمد نفسه يقتنع بأنها ضمن عملية تصدير التناقضات للمجتمع الاسرائيلى ، وإنما بدت مجرد تعبئة لعدد من المثقفين العرب تحت العباءة الاسرائيلية ، وضمن ترسانة المفاهيم التى لم يبد هذا الجانب الاسرائيلى – حتى الثقافى– أية تنازلات عن عناصرها الأساسية ٠

لعل كل ذلك هو ماجعل الجلسة المطولة والغنية للمحور الرابع عن " الرؤية العربية للمواجهة " تحتل مكانتها فى هذه الندوة ، ولايغنى أى عرض لها عن الحاجة لقراءتها بعناية ٠ وقد وضعتها منذ البداية ورقة د٠ إبراهيم سعد الدين عن "البديل العربى" أمام سؤال المواجهة العميق، المواجهة الحقيقية بواقع عربى اقتصادى اجتماعى قادر على المواجهة وتقديم البديل للمشروع الشرق أوسطى المرفوض ، ويتطلب ذلك فى تقديره معالجة مسئولة لأولوية مشكلة التخلف وقضية التنمية المضطردة وعبر عمل عربى مشترك قائم على الفهم العلمى لطاقات الشعب العربى وتاريخ العمل العربى المشترك السابق نفسه ، بل والنظر لامكانيات القوى الاجتماعية المختلفة وفى مقدمتها الآن جماعات رجال الأعمال والمستثمرين العرب والغرف التجارية والأشكال الاقتصادية –الجماعية المختلفة٠ وقد أفاض د٠ محمود الامام فى التعقيب على هذه الرؤية من مخزون خبرته فى العمل العربى المشترك والرؤية المستقبلية لامكانيات المشروعات العربية التوحيدية والوحدودية ،. كما طرح المشاركون فى الدائرة المستديرة حول هذه الورقة افكارا رئيسية أخري حول مواجهة الكيان الصهيونى نفسه وطرح المشروع القومي العربى وليس مجرد مواجهة التطبيع (وفاء حجازى) ، وأنه يمكن الاعتماد على قوة الموقف الشعبى (عبد العال الباقورى) وتقوية الجبهة الداخلية بالسياسة الديمقراطية (صلاح حافظ) والانتباه لمحاولات التطبيع المتسارعة على جبهة رجال الأعمال والمثقفين (جميل مطر) ومراجعة سياسات كامب ديفيد وتأصيلها لمشروعات التطبيع (حسين عبد الرازق). وركز المتحدثون من القاعة على أهمية العمل الشعبى فى تأكيد مقاطعة اسرائيل وعزلها وتفعيل دور الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشعبية فى التصدى للمؤتمرات الشرق

أوسطية ومخططات التطبيع (ابراهيم بدراوى – أمل محمود) ، وخلق جبهة شعبية قومية حقيقية لمواصلة هذا الموقف وليس الاقتصار على وقتيته ، والتلاحم بمجمل هذا العمل مع المنظمات والهيئات العربية المشابهة لدعم الجبهة العربية فى التصدي للمشروع الصهيونى الامبريالى ومخططاته (المغربى– السويعدى) ٠

وقد تبنت الندوة عند اختتامها بيانا جامعا لهذه التوجهات تضمن نداءات وتوصيات المنتدين إلى كافة النظم والقوى السياسية والاجتماعية العربية لاتخاذ الموقف المناسب ضد انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط فى نوفمبر ١٩٩٦ بل وضد قيام هذه المؤسسة التى تتخذ – زعما– شكل القمة الاقتصادية لإتاحة الفرصة لتغلغل اسرائيل والدوائر الصهيونية والأمريكية ، فى أوسع دائرة اقتصادية عربية والهيمنة على اتجاهات المشروع الاقتصادى العربى فى إطار مشروعاتهم الشرق أوسطية وحدها ٠

ولم يسع منسق الندوة فى آخر جلساتها الثرية بالحوار والنقاش والمعلومات إلا أن **يشكر نقابة الصحفيين على استضافتها للندوة** ، كما توجه بالشكرللقوى السياسية والشعبية التى ساندت عقدها، ووجه شكره الخاص للسفير وفاء حجازى الذى أسهم بجهد مسئول وفاعلية حقيقية فى ترتيبات انعقادها ، وكذلك توجه بالشكر للاستاذ مصطفى مجدى الجمال وهيئة العاملين بمركز البحوث العربية لمساعدتهم الملموسة فى نجاح انعقاد هذه الندوة بالشكل المناسب التى بدت فيه ٠

القاهرة – سبتمبر ١٩٩٧

المحور الأول

المشروع الشرق أوسطي :
جذوره وآلياته

الجذور التاريخية للشرق أوسطية

د. أحمد صدقى الدجانى

يشيع اليوم فى الغرب استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" للدلالة على إقليم جغرافى يتوسط دائرة تضم قارات آسيا وافريقيا وأوروبا . ويدعو هذا المصطلح إلى الخاطر مصطلحى" الشرق الأدنى" و" الشرق الأقصى" ويوحى بأن الأقليم الذى يدل عليه هو وسط بين الاقليمين اللذين يدل عليهما المصطلحان الآخران . ولكن واقع الأمر- كما يقول معين حداد فى بحثه مفهوم الشرق الأوسط (العدد ٣٣ من مجلة شؤون عربية)- لم يكن خاضعاً لهذا المنطلق الشكلى المبسط، بل لضرورات الصراع التى رافقتها عمليات عسكرية فى حروب متعددة . لذلك ظهرت التسميات من دون أن توضع لها حدود ثابتة على الخرائط " وكان الصراع الذى استخدمت فيه هذه المصطلحات مرتبطا بالنشاط الاستعمارى منذ القرن الماضى الذى تنافست فيه بريطانيا وفرنسا فى المقام الأول ودول أوروبية أخرى وحين انكفأ الاستعمار الأوروبى التقليدى ورثت دولتا الهيمنة الحديثة فى أعقاب الحرب الثانية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى هذه التسميات مع تبديل فى المفاهيم الجغرافية السياسية . وشاع استخدام مصطلح الشرق الأوسط بينما تراجع استخدام المصطلحين الآخرين . ويبدو من تطور مدلول هذا المصطلح الذى استخدم أول مرة عام ١٩٠٢ أنه تأسس على الشأنين النفطى والفلسطينى على حد تعبير معين حداد ، وأنه ارتبط بالفكر الاستراتيجى البريطانى فى نشأته كما أوضح جلال معوض فى مقاله "الشرق الأوسط : الدلالات (مجلة شؤون عربية العدد ٨٠، ١٢/١٩٩٤)، ومن ثم بالفكر الاستراتيجى الامريكى.

اذا كان ظهور مصطلحى "الشرق الأدنى"و"الشرق الأقصى " قد جاء فى عصر الكشوفات الأوروبية منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، فإن ظهور "مصطلح" الشرق الأوسط جاء

استعمل المصطلح مراسل صحيفة تايمز اللندنية فى طهران " فالنتاين شيروك " فى سلسلة مقالات كتبها بين خريف ١٩٠٢ وربيع ١٩٠٣ بعنوان " المسألة شرق الأوسطية ، ثم جمعها فى كتاب بعنوان الدفاع عن الهند ، مشيرا إلى المناطق الشمالية والغربية لحدود الامبراطورية البريطانية فى الهند التى تشمل افغانستان وإيران والعراق . وفى عام ١٩١١ استعمل المصطلح حاكم الهند البريطانى آنذاك " لورد كرزون " فى جلسة مناقشة لمجلس العموم ، ، ليشير إلى إيران وتركيا والخليج ، واستعمل المصطلح ابان الحرب العالمية الأولى حين شكلت بريطانيا " قوات الشرق الأوسط" ولم يلبث وزير المستعمرات البريطانى" ونستون تشرشل" فى أعقاب الحرب أن انشأ إدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق (النظام الاقليمى العربى جميل مطر وعلى الدين هلال) ٠ وشاع استخدام المصطلح فى بريطانيا فى فترة الحربين ، وصار مصطلحا جغرافيا سياسيا إبان الحرب العالمية الثانية قبل به كثيرون فى الغرب ٠ ولم تلبث فرنسا أن استخدمته بعد أن كانت تستخدم مصطلحى المشرق والشرق ، وهما Orient, Levant، وتشكل فى وزارة خارجيتها قسم الشرق الأوسط مختصا بمنطقة تمتد من اليمن حتى إيران٠

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية حين انتقل اليها زعامة الاستعمار الغربى بعد الحرب الثانية ، هذا المصطلح وأصبح يشير جغرافيا إلى جنوب الاتحاد السوفيتى ٠ واتصل استخدامه بسياسة أمريكا النفطية فى منطقتنا ، وتبنيها للكيان الاستعمارى الاستيطانى الصهيونى الذى انشأته بريطانيا فى فلسطين وللدولة التى جسدته عام ١٩٤٨ باسم "اسرائيل" ثم بسياستها المائية فى المنطقة المعنية بتوفير الماء لهذا الكيان الغريب ٠ وقبل الاتحاد السوفيتى استخدام المصطلح٠

يتضح مما سبق أن مفهوم مصطلح "الشرق الأوسط" يجمع بين الجغرافيا والسياسة ، وأن دلالته الجغرافية لم تكن مستقرة تتذبذب بين الاتساع والضيق، وانها اتجهت مع تطور المفهوم نحو الغرب وان دلالته السياسية وثيقة الصلة بالسياسة الاستعمارية الغربية التى اوجدته واعتمدته كما يتضح انه فى الوقت الذى اخذ فيه هذا المصطلح حقيقة وجود " دائرة حضارية" عربية اسلامية فى المنطقة التى يدل عليها ، فانه استهدف السيطرة على أقطار هذه الدائرة من خلال تقطيع أطرافها ، وتثبيت كيان استعمارى استيطانى صهيونى فى قلبها ، وتحويلها من ثم إلى منطقة كيانات٠

عربية اسلامية فى المنطقة التى يدل عليها ، فانه استهدف السيطرة على أقطار هذه الدائرة من خلال تقطيع أطرافها ، وتثبيت كيان استعمارى استيطانى صهيونى فى قلبها ، وتحويلها من ثم إلى منطقة كيانات.

لقد نجحت دول الهيمنة فى الغرب فى فرض المصطلح على المنظمة الأممية ، واستخدمت فيما استخدمت مصطلح "الصراع فى الشرق الأوسط" للدلالة على الصراع العربى الصهيونى وقضية فلسطين . وكانت دول كثيرة آسيوية افريقية تشعر بغربة هذا المصطلح بالنسبة اليها . وقد دأبت الهند مثلاً لفترة على الحديث عن قضية فلسطين والصراع فى جنوب غربى آسيا . ويحفظ لنا كتاب ساطع الحصرى " آراء وأحاديث فى العلم والاخلاق والثقافة" ، قصة استخدام مصطلح الشرق الأوسط من قبل منظمة اليونسكو الوليدة أنذاك وكان مديرها العام جوليان هكسلى ، وكيف رد العلامة العربى على ما جاء فى تقرير لها تضمن اشارة عن عدم تقبل منطقتنا للمصطلح ولفكرة ثقافة شرق أدنى وشرق أوسط . وقد ألحق الحصرى برده هذا قوله إن مشروع هكسلى الذى كان موضوع الانتقاد والنقاش لم ينل أكثرية الآراء فى مؤتمر اليونسكو الذى انعقد ببيروت ؛ ولذلك فإن المركز الثقافى للشرق الأوسط الذى كان هدف المشروع المذكور ، لم يخرج من حسن الحظ إلى عالم الوجود".

شهد النصف الثانى من القرن العشرين محاولات أمريكية عدة لإقامة نظام أوسطى – كما سبق أن أشرنا فى مطلع هذا الحديث فى وقت ازدهرت فيه فكرة العروبة وفكرة التضامن الإسلامى ، فكان أن فشلت تلك المحاولات ، ولم يحل هذا الفشل دون أن تقوم الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينات فى إطار سعيها لإقامة " نظام عالمى جديد" بوضع مخطط لنظام للشرق الأوسط ولسوق شرق أوسطية وذلك في أعقاب ابرام اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وأصبح الطريق مفتوحا أمامها بعد وقوع زلزال أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ثم زلزال الخليج عام ١٩٩١ لتطرح هذا المخطط . وهكذا تردد الحديث بقوة عن هذا النظام وهذه السوق. وإن لنا أن نسلط ضوء على المصطلحين هذين ، وضوء آخر على عملية التحضير التى بلورت المخطط. المصطلحان.

أول ضوء نسلطه هو على المصطلحين المستخدمين للدلالة على النظام والسوق.

" النظام شرق الأوسطى و"السوق شرق الأوسطية " مصطلحان بات من الشائع منذ مطلع

عام ١٩٩٣ ملاحظة كثرة ورودهما فى وسائل الاعلام وهى تتحدث عن منطقتنا ، فى الوقت الذى تستمر فيه عملية تسوية الصراع العربى الصهيونى فى إطار المؤتمر الذى تم افتتاحه فى مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ تحت اسم مؤتمر "سلام الشرق الأوسط "٠

المصطلحان يشيران إلى مشروع تم طرحه وتجرى محاولة فرضه على منطقتنا ٠ ولهما فى أذهان كثيرين مفهوم واحد٠ وإذا كان البعض يستخدم مصطلح "السوق " ليؤكد على الجانب الاقتصادى فى المشروع ويبرزه، فإنه يدرك أن للمشروع جانبا سياسيا ، وقد رأينا كيف أن مسؤولا عربيا من الذين طرحوا المشروع تحدث عنه واصفاً إياه بأنه مشروع اقليمى حضارى وبأن هناك بعداً سياسياً هاماً من وراء فكرة انشاء سوق للشرق الأوسط ٠ وواضح ان هذا المشروع لا يتجه إلى الحقل الاقتصادى فحسب ، وانما يتطرق إلى أوضاع المنطقة كلها من خلال رؤية شاملة " كما سجل بيان المؤتمر القومى الرابع إلى الأمة الصادر يوم ١٩٩٣/٥/١٢ ٠ وهكذا فإننا إذا أردنا تحرى الدقة فى استخدام المصطلح فإن علينا أن نستخدم مصطلح "النظام" للدلالة على المشروع كله بجوانبه جميعها ، وتستخدم مصطلح السوق للدلالة على الجانب الاقتصادى من المشروع ومعلوم أن كلمة "النظام "اصطلاح جديد يستخدم فى أكثر من علم ٠ وهو يعنى مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التى يشترك فى إتباعها أفراد أو دول ، ويتخذونها أساسا لتنظيم حياتهم الجمعية وتنسيق العلاقات التى تربط بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم وكذلك مايجرى بينهم من تفاعلات ، ومايحكم عملهم المشترك من آلية ٠

نقف فى المصطلحين أمام تعبير "الشرق الأوسط" فنلاحظ بداية أنه تعبير أجنبى يسمى به بعض الأجانب منطقتنا ، وهو أيضا تعبير حديث شاع استخدامه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما أنه تعبير " متميز" فى دلالته لمن وضعه . والحق أن هذا التعبير مقترن بالدراسات الأمريكية عن منطقتنا ، وكانت الدراسات البريطانية عن المنطقة إبان هيمنة بريطانيا تستخدم تعبيرا " الشق الأدنى "و"الشرق " فى الحالين هو بالنسبة لواضع المصطلح ٠ وقد جرى استخدام وصف الأوسط فى الدراسات الأمريكية ليتجاوز منطقة الوطن العربى إلى اجزاء من دائرة العالم الإسلامى وثيقة الارتباط بالدائرة العربية ، وبرز الحرص على استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" ليكون بالامكان ادخال الكيان الإسرائيلى الصهيونى ضمن المنطقة ٠ ويلفت النظر أن مدلول هذا المصطلح فى الكتابات الغربية ينصرف إلى دائرة جغرافية تتسع احيانا ولكنها فى كل الأحيان تقع ضمن دائرة العمران الحضارى العربى

الإسلامى دون أن تشملها جميعها . كما يلفت النظر أن هذا المدلول لايشمل أجزاء من الدائرة العربية فى المغرب العربى.

إن هذه الوقفة أمام هذا التعبير تنتهى بنا إلى ضرورة التمسك بتعبير نابع منا عند الحديث عن منطقتنا . فهذه المنطقة تشمل الوطن العربى والعالم الإسلامى بعامة . وهى تتألف من دائرتين احداهما فى قلب الأخرى وهما الدائرة العربية والدائرة الإسلامية . وهما تمتدان فى اسيا وافريقيا . وتنتمى هذه المنطقة إلى العمران الحضارى العربى الإسلامى . وقد تأكد لنا فى مناسبات كثيرة أهمية قضية المصطلحات ، وأن من متطلبات بلوغنا أهدافنا وانتصارنا فى صراع النفس الطويل على الصهيونية العنصرية وقوى الهيمنة التمسك باستخدام المصطلحات التى تعبر عن انتماءاتنا وحقوقنا وتوجهاتنا وتنبع من رؤيتنا.

عملية التحضير لطرح النظام شرق أوسطى

ضوء آخر نسلطه على عملية التحضير لطرح هذا النظام وبلورة خطوطه الرئيسية . ومعلوم ان طرح الأفكار السياسية تسبقه عملية تحضير يكون لمراكز البحث فيها دور كبير . وإذا كان طرح النظام شرق الأوسطى قد جاء فى أعقاب زلزال الخليج عام ١٩٩١ ، فإن التحضير له بدأ قبل ذلك بعدة سنوات إثر ولادة فكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب تحولات ما بعد حرب رمضان وابرام معاهدة ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية . وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية فى هذا التحضير وكان لكثير منها اسهامه فيه ، ولكن مركزاً بعينه هو : معهد الشرق الأوسط " التابع لجامعة هارفارد الأمريكية كان له – على مايبدو– الدور الأكبر والنصيب الأوفى فى وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه . ويقدم لنا نيكولاس هوغ مستشار هذا المعهد . وهو كاتب وصحفى ، فيما نشره مؤخرا عن عملية التحضير هذه معلومات وعن نشاط المعهد تعطينا فكرة واضحة عن الآلية التى تتم وفقها هذه العملية .

لقد أوضح هوغ فى مقال نشرته " الحياة " يوم ١٩٩٣/٦/٦ بعنوان " قوانين اقتصاديات السلام فرصة لبناء الثقة فى ميدان التنمية والتعاون الاقليمى " ان قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التى تتميز بها جامعة هارفارد ، أعرق جامعات الولايات المتحدة قاطبة ، تنفيذ برنامج عملى يرمى إلى احلال الوفاق فى الشرق الأوسط ، وسرد تاريخ هذا البرنامج الذى

يعود إلى عام ١٩٧٧ ومبادرة الرئيس السادات حين تبنت مجموعة من الاساتذة الجامعيين فى الولايات الشرقية الشمالية حيث يتعاظم نفوذ الصهيونية الامريكية " فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى تمتين الاتصالات بين البحاثة الأكاديميين من مختلف دول المنطقة "٠

وقد نظمت هذه المجموعة فى مارس /آذار ١٩٨٣ مؤتمراً لباحثين مصريين وإسرائيليين وشخصيات عامة أمريكية لبحث " قضايا السياسة الاجتماعية ذات المصلحة المتبادلة " وتمخض هذا المؤتمر عن تأييد بالاجماع لفكرة اقامة مركز للأبحاث يتخصص فى هذا الميدان ٠ وماأسرع ما أقيم هذا المركز مبدئيا فى جامعة برانديس بإشراف جوزيف كاليفارنو وزير الصحة الأمريكية فى عهد الرئيس جيمى كارتر ، ثم انتقل إلى بوسطن فى أيلول – سبتمبر ١٩٨٨ وحمل اسم معهد جامعة هارفارد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية فى الشرق الأوسط" وتبع كلية جون ف كنيدى للإدارة الحكومية ٠

حين نراجع ما قام به هذا المعهد خلال السنوات الخمس بين اعوام ١٩٨٨ و١٩٩٣ نجد أنه عنى بتنفيذ ما أسماه " برنامج زمالة " وفكرة هذا البرنامج هى " جمع مسؤولين اداريين حكوميين من دول المنطقة مختصين بالصحة والرفاة الاجتماعى وتدريبهم معا وصولا لتحقيق تنسيق بينهم بعد أن يعودوا إلى بلادهم ويستلموا مناصب رفيةه فيها وقد أوضح كاليفارنو الذى بلور هذه الفكرة أن المعهد يأمل فى سياق رعايته مهارات وطاقات أن يرسى الأساس لسلام أمتن واطول بكثير من الاتفاقات الدولية . كما نجد أن المعهد عنى خلال عام ٩١ . ٩٢ بتنفيذ برنامج عن "التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط" يرمى إلى استكشاف الفوائد الكامنة فى إحلال تسوية فى المنطقة بما فى ذلك بحث نماذج ممكنة للتعاون الاقليمى " . وقد رعى المعهد عددا من المؤتمرات الكبيرة ناقش المشاركون فيها قضايا اقتصادية فى شكل عام وشامل وصاغوا نموذجا لخطة عمل ٠ كما عقد المعهد حلقات بحث أصغر " درست مسائل اقليمية مثل التخطيط الصحى والعمالة وبنوك المعلومات والنظم المصرفية ومعونات التنمية دراسة متعمقة ٠

كان من بين ما انتجه " معهد الشرق الأوسط" هذا نشر مجلد بعنوان " اقتصاديات السلام" ضم مجموعة دراسات قام بها باحثون مصريون وإسرائيليون واردنيون ولبنانيون وفلسطينيون وسوريون فى مجال الاقتصاد ، تركزت فى بحث " عوائد السلام" على المنطقة ، بإشراف ستانلى فيشر ودانى رودريك والياس توما ، وقد أعدت مجموعة عمل ثانية مجلدا آخر

عن " اقتصاديات هجرة اليد العاملة في الشرق الأوسط " باشراف ريتشارد دايكوس ويقوم المعهد باكمال " مشروع تخطيط انتقالى " تعده لجنة توجيهية لتخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد من أجل انتقال الفلسطينيين إلى الحكم الذاتي . ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير المقتضب المنتظر نشره قريبا بمثابة وثيقة مرجعية فى المفاوضات الثنائية بين الوفدين الاسرائيلي والفلسطيني والوفدين الاسرائيلي والاردني.

ثلاثة أمور تستوقفنا ونحن نتأمل فى عملية التحضير الجارية لفرض النظام شرق الأوسطى:-

الأمر الأول ان هذه العملية تنطلق من التسليم بالواقع القائم فى المنطقة الذى نجم عن إقامة " إسرائيل " عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين العربية ، ثم احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وضمها القدس الشرقية وتوسعها فى الاستعمار الاستيطاني الصهيونى فى هذه الأراضى . كما تستهدف هذه العملية تثبيت هذا الواقع القائم من خلال صيغة الحكم الذاتى للفلسطينيين التى تكرس الاغتصاب الصهيونى للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى ، ومنها حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير وحقه فى الاستقلال.

الأمر الثانى أن هذه العملية تركز على العامل الاقتصادى الاجتماعى ، وتقفز فوق العوامل الأخرى فى الاجتماع الانسانى . وهى فى تركيزها على ذلك العامل تغفل أثر العوامل الأخرى فيه من فكرية وروحية وعقيدية وحضارية.

الأمر الثالث أن هذه العملية تراهن على قطاع من النخبة تنجح فى استيعابهم ضمن وضعهم فى شريحة خاصة بهم ، وتسقط من حسابها الجماهير الواسعة وقطاعا آخر من النخبة متلاحما مع هذه الجماهير .

يتداعى إلى الخاطر ونحن نقف أمام الأمر الثانى المتعلق بالتركيز على العامل الاقتصادى الاجتماعى فى عملية التحضير لفرض النظام شرق الأوسطى كيف قامت مراكز البحث الأمريكية الصهيونية فى أعقاب ابرام اتفاقيات كامب دافيد بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل عام ١٩٧٨ بالتركيز على ما اسمته " العامل النفسى " فى الصراع العربى الصهيونى . وقد رأينا ويوم ذاك كيف تردد الحديث عن كسر الحاجز النفسى وانعقدت ندوات حول كيفية القيام بكسر هذا الحاجز ؛ وتطبيع العلاقات فى المنطقة ، بينما العدوان الصهيونى اليومى مستمر وبأشكال مختلفة .

يكشف لنا هذا الضوء الذى سلطناه على عملية التحضير لفرض النظام شرق الأوسطى

عن دور الندوات التى تنظمها مراكز البحوث اثناء القيام بهذه العملية وفى إطارها فى تعميم الأفكار التى تتم بلورتها على دائرة الخاصة التى تدعوها للمشاركة فى هذه الندوات ٠ وتضم هذه الخاصة باحثين بارزين وكتابا وصحفيين فضلا عن سياسيين ودبلوماسيين ٠ وقد شرح عالم الفكر السياسى الأمريكى كارل دويتش فى كتابه تحليل العلاقات الدولية هذا الدور معتبرا المناظرات أو الندوات " منافسات تسمح بتغييرات فى الصور والدوافع " ومقررا أن الندوة يحتمل أن تؤدى إلى اكتشاف حل مقبول للطرفين ، ومفيد لهما ، إذا استطاع كل طرف أن يكتشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل ٠

ويكشف لنا هذا الضوء أيضا دور الاعلام فى تصميم الأفكار التى تبلورت على دائرة أوسع تشمل العامة التى تتابع هذا الاعلام من خلال وسائله المختلفة صحافة واذاعة وتلفزة ٠ وتبدو من خلال دراسة هذا الدور الصلة الوثيقة بين إعلام دول الهيمنة وسياساتها الخارجية ، على غير ما يتصور كثيرون من " حياديه هذا الاعلام وحريته " فالسياسة الخارجية للدولة هى التى تحدد فى الغالب الأعم خطوط الإعلام الرئيسية عن القضايا المعنية بها . وهى تعهد له بدور مهم فى تنفيذ خططها وبلوغ أهدافها ٠ ويتم قيام الاعلام بهذا الدور وفق آلية دقيقة ٠ وقد شرح كاتب هذه السطور فى دراسة له عن القدس والاعلام فى أعقاب مؤتمر مدريد قدمها لندوة "القدس مفتاح السلام هذا الدور وهذه الآلية فى حالة السياسة الخارجية الأمريكية مستشهدا بما جاء فى تقرير " تشارلز أوجبيون" عن تكوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة وادارتها الذى قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٦٠ وبما أورده كارل دويتش فى كتابه آنف الذكر٠ ففور اعلان وزير الخارجية أى قرار تحدث مجموعة أشياء واحد منها هو عقد اجتماعات تحضرها وكالة الاعلام الامريكية يعود بعدها ممثلو الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية فى جميع أنحاء العالم٠

وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الأنباء الخاصة بالقرار الأمريكى عند اعلانها ، ويقوم مساعد الوزير بالاتصال بوكالة الاعلام الامريكية للاتفاق معها على الموقف الأمريكى الذى سيتم اعلانه ، ويعرف مراسلو الصحف طريقهم عادة دون الحاجة إلى توجيههم وقد رأى كارل دويتش أن وسيلة الإعلام هذه هى من " الطف الوسائل لممارسة القوة . وبين كيف يمكن استمالة الدول الصغيرة لتلتزم بأخذ معظم الأخبار الدولية من احدى وكالات الانباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى ٠ وأوضح أساليب النفاذ من الداخل فى إعلام هذه الدول ، وأساليب الضغط الإعلامى عليها من الخارج ٠ وما أكثر الأمثلة التى تتداعى إلى الخاطر عن

الاعلام الأمريكى ودوره فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، ومن آخرها مثل التعتيم الاعلامى على القدس فى اعقاب مؤتمر مدريد ثم مثل التعتيم الاعلامى على قضية المبعدين الفلسطينيين بعد ابرام الصفقة الامريكية الاسرائيلية بشأنهم أوائل عام ١٩٩٣ فى بداية عهد الادارة الديمقراطية الجديدة . كما يتداعى إلى الخاطر ما جاء فى بحث " ستانفور انجار" الضغط من أجل صحافة حرة (مجلة فورين بوليسى عدد ٧٧ شتاء ٨٩/٩٠) من إن أشهر حيلفين لأمريكا وهما بريطانيا واسرائيل ضالعتان فى تقييد وسائل الإعلام فيهما ، وأن المسؤولين الأمريكيين يتحرجون من اثارة هذا الموضوع معهما . وقد ضرب مثلا بسياسة مرجريت تاتشر الاعلامية التى كممت افواه الموظفين المدنيين البريطانيين " بقانون الأسرار الرسمية" وحظرت التحدث مع من وصفتهم " بالارهابيين الايرلنديين " كما ضرب مثلا بسياسة إسرائيل الاعلامية تجاه الانتفاضة حين فرضت قيودا على المراسلين " وهى التى تزعم انها تتبنى القيم الغربية فى حرية التعبير" على حد قوله .

وبعد ... فقد تم طرح نظام الشرق الأوسط فى إطار عملية التسوية التى حملت اسم عملية " سلام الشرق الأوسط " وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ . ورأينا تصورا صهيونيا لهذا النظام يكاد يتطابق مع تصور أمريكى له . وقد شرح كاتب هذا البحث التصورين فى كتابه فى مواجهة نظام الشرق الأوسط . وتفصيل الحديث عن هذا النظام له مجال آخر وألحت الحاجة إلى بلورة فكرة نظام اقليمى لمنطقتنا نابع منا ، مناسب لدائرتنا الحضارية العربية الاسلامية . قد طرح كاتب هذا البحث رؤيته لهذا النظام فى كتابه سالف الذكر .

اعتمد هذا البحث فى المقام الأول على الكتب التى ألفها كتابه فى الفكر السياسى العربى، وجاء ذكرها فى المتن . وقد رجع هذه الكتب إلى العديد من المصادر والمراجع

وفيما يلى قائمة باسماء بعض كتبه التى جرت الاشارة اليها :-

فى مواجهة نظام الشرق الأوسط دار المستقبل العربى ١٩٩٤

عن المستقبل برؤية مؤمنة	دار البشير	١٩٩١
وحدة التنوع وحضارة عربية اسلامية فى عالم مترابط	دار المستقبل العربى	١٩٨٩
عمران لا طغيان	دار المستقبل العربى	١٩٩٤
عروبة وإسلام ومعاصرة		١٩٨١

بنية التحالف الصهيونى الأمريكى والمشروع الشرق أوسطى

د. فوزى منصور*

مقدمة

دون فهم متعمق لطبيعة العلاقة بين الصهيونية العالمية وإسرائيل من جهة ، وبين النظام العالمى المعاصر بقيادته الأمريكية من جهة أخرى ستبقى ظواهر هامة قابلة للتفسير العقلانى الرشيد مثيرة للحيرة والدهشة حتى لدى أكثر العقول لماحية ، وستلقى تساؤلات هامة مشروعة إجابات مجتزئة غير كافية . وبين هذا وذاك ، ستجد الحركة الشعبية نفسها عاجزة عن فهم حقيقة ما تناضل من أجله أو ضده ، ومعرضة للسير فى دروب فرعية تقود إلى التشتت والضياع .

---

* هذه الدراسة هى جزء من كتاب يعده الاستاذ الدكتور فوزى منصور بتكليف من " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية " . عن المشروع الشرق أوسطى والمخططات الصهيونية والأمريكية " . وهو يقوم بهذا الواجب حاليا - رغم ظروف صحية صعبة - لاستكمال الكتاب الذى نتوقعه . ونتمنى له العودة والشفاء العاجل .

واتحمل شخصيا مسئولية اختيار هذا الفصل الذى يحمل فيه مشروع الكتاب عنوان "الصهيونية - واسرائيل وليدة النظام العالمى وأداته وشريكته " وذلك لتقديمه فى ندوة "مخططات التطبيع والهيمنة " التى تعقد بالقاهرة ٢٢ -٢٣ اكتوبر ١٩٩٦ .(المحرر)

على سبيل المثال، سيظل كاتب أمريكى - جور فيدال - من ألمع من رصدوا الفساد المتغلغل فى الحياة السياسية الأمريكية يرى مفارقة غريبة فى أن أقلية جمهورية لاتجاوز ٢٠٪ من سكان أمريكا قد استطاعت أن تشترى أو تبتز ٧٠ سناتورا أمريكيا على الأقل وتحصل على مساندة وسائل الاعلام لكى تقتطع من دافع الضرائب الأمريكى قدرا هائلا من الأموال تستثمره فى إنشاء وطن قومى لها ، بينما لو حاولت الأقلية الكاثوليكية التى تبلغ ثلث سكان أمريكا أن تفرض على دافع الضرائب الأمريكى مساندة بابا روما على استعادة ممتلكاته فى إيطاليا لووجهت بثورة عارمة ورفض بات من الكونجرس ، ولا يجد فى نهاية الأمر تفسيرا لهذه المفارقة سوى قصص من نوع أنه عندما تخلى الجميع عن ترومان فى حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ ، وثب إلى قطاره الانتخابي صهيونى يحمل حقيبة بها مليون دولار كمساهمة من اليهود فى هذه الحملة ، وكان ذلك هو سر مسارعة ترومان بالاعتراف باسرائيل كدولة بعد لحظات من إعلان قيامها فى القدس. باختصار يرى السر فى النفوذ المالى لليهود على العملية الانتخابية ووسائل الإعلام ، ولا يسأل نفسه لماذا عجزت أقليات أمريكية أخرى لا تقل ثراء وأضخم عددا ، مثل الأقلية الايرلندية ، عن الحصول من خلال الطريق ذاته على مساندة أمريكية لقضية واضحة المشروعية هى استكمال تحرير إيرلندا عن السيطرة البريطانية.

أو - على صعيد آخر - سيحاول آخرون تفسير تخطيط الحركة الصهيونية للاستيلاء على أرض فلسطين ونجاحها فى ذلك وتحويلها إلى قاعدة للتوسع والانتشار فيما وراءها وإهدار حقوق أهلها فى الحياة والحرية وكسب العيش ، بسيطرة مجموعة من الأفكار على قاعدة الحركة الصهيونية ، ينسبونها ظلما وعدوانا إلى النصوص المقدسة ، ويزعمون أنها تعطيهم الحق فى هذه الأرض ، بقدر ما تجعل منهم شعبا مختارا مميزا ، غير مرتبط إزاء الأغيار بقواعد السلوك الإنسانى المتعارف عليها . وقد يضيف هؤلاء المفسرون إلى ذلك عمليات التشويه النفسى الذى ترتب على اضطهاد اليهود فى أوروبا ثم محاولة إبادتهم على يد ألمانيا النازية ، وما خلفه ذلك من استسهال أن يذيقوا الغير ، حتى ولو كانوا أبرياء تماما مما حدث لهم ، بل وعلى الأخص لو كانوا أبرياء ، ماذاقوه هم على أيدى مضطهديهم.

ولامجال للتهوين من قدرة الأقلية اليهودية البالغة على التأثير على الحياة السياسية الأمريكية ، الراجعة إلى سطوتها المالية وسيطرتها على العديد من وسائل الإعلام والتأثير على

الرأى العام وحسن تنظيمها ، لكن تصور أن أقلية تبلغ ٢٪ فقط من السكان تستطيع أن ترسم سياسة دولة عظمى بالنسبة لقضايا جوهرية شديدة الارتباط بقضايا الحرب والسلام ، مالم يكن ذلك متوافقا تماما مع مصالح تلك الدولة فى فترة تاريخية معينة ، أو على الأصح مصالح القوى المسيطرة فى المجتمع الأمريكى ، حتى لو أضفنا إلى ذلك استعداد شطر كبير من الأمريكيين لأسباب تاريخية وثقافية للتعاطف مع التصورات والممارسات الصهيونية ، تصور أسطورى لايمكن أن يقبله إلا العقول المهيأة بحكم الإلحاح المستمر فى الدعاية أو الرغبة فى التعمية على الحقائق أو عدم مواجهتها لتقبل الخرافات .

كذلك لا مجال للشك فى أن العامل الأيديولوجى المنتسب إلى تفسير معنى النصوص التوراتية والنصوص التلمودية التى فرغت بحق أو بغير حق ، قد لعب دوراً بالغ الأهمية فى تشكيل الحركة الصهيونية ، بل أن هذا الدور يزداد أهمية بعد إقامة دولة إسرائيل ، وبوجه خاص بعد انتصارها فى عام ١٩٦٧ ، وتتزايد خطورته على المنطقة وعلى السلام العالمى بسبب تصاعد النفوذ الصهيونى داخل الولايات المتحدة (١) . لكن النصوص التى تستند إليها الصهيونية المنتصرة كانت قائمة منذ آلاف السنين . وقد فسرت على مدى التاريخ تفسيرات متعددة ربما كان أقلها انتشارا ونفوذا هو العودة الفعلية إلى أرض فلسطين (٢).

والتحول المفاجىء نحو التفسيرات التى أصبحت تأخذ بها الصهيونية المنتصرة وتغلبها على التفسيرات الأخرى التى كانت تتنافس معها ، وانعكاس ذلك الانتصار فى الممارسات الفعلية لدولة اسرائيل ، كل ذلك لايمكن أن يرد وحده إلى النصوص الدينية ، ولكن إلى امتزاجها بأيديولوجيات أخرى معاصرة انتشرت بوجه خاص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هى الأيديولوجيات الامبريالية المبررة لغزو بلدان العالم الثالث واستعباد شعوبها أو طردهم والاستيلاء على ممتلكاتهم . وقد كانت هذه الأيديولوجيات تخدم مصالح محددة هى التى سيطرت فى أوقات متعاصرة على الحركة الصهيونية الناشئة وعلى قيادات النظام العالمى المتتالية وكانت الأساس الحقيقى والدائم للتحالفات التى قامت بينها .

أ- تزاوج الأيديولوجية الصهيونية مع العناصر الاحتكارية والكبيرة فى الرأسمالية اليهودية ونظائرها فى الرأسماليات الغربية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالشرق الأوسط

مكونات أربعة تعطى لإسرائيل طابعها الخاص كتعبير جغرافى مركز عن تنظيم " فوق دولى "٠

يعامل العالم الغربى إسرائيل كمخفر أمامى يحرص المصالح الغربية المشروعة وغير المشروعة فى مواجهة أعداء قدامى تقليديين هم البرابرة العرب، ويقدم لهذا المخفر من الإمدادات العسكرية والاقتصادية والتعاطف والحشد المعنوى والتغطية الإعلامية الدؤوبة الواسعة المتميزة ما لا يغدق إلا فى لحظات الصراع التاريخية الكبرى على مخافر الجيوش الأمامية التى تحمى المواقع الحيوية ٠ وقد لعبت وتلعب العوامل الخارجية الدور الأساسى فى تمكين إسرائيل من تطوير قواها الإنتاجية ومن تكوين آلة للحرب ، وهى البلد الضئيل الحجم والسكان والموارد ، تدخلها الآن دون ريب فى عداد قوى العالم العسكرية العظمى ، ومن كفالة مستوى معيشة مرتفع لموجات المهاجرين المتتالية يغريهم بالبقاء فى إسرائيل بدلا من متابعة الترحال إلى الأراضى الأخرى ذات المستوى العالى المفتوحة لهم ٠

مهام ثلاث ضخام تنوء بها القوى العظمى تكفلت بها المساعدات الغربية لإسرائيل دون انقطاع ولا شح على مدى نصف القرن، ولو حسبت على وجهها الصحيح لبلغت عشرات أضعاف المعونة الاقتصادية المعروفة باسم مشروع مارشال التى وجهتها الولايات المتحدة لأوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية لإنهاضها من الآثار التدميرية للحرب ٠ هذا السخاء البالغ غير المسبوق تاريخيا لايمكن أن يفهم لا هو ولا أبعاد المشروع الشرق أوسطى الذى يعتبر من بعض النواحى امتدادا وبديلا له ، إلا فى ضوء مكونات أربعة تداخلت مع بعضها البعض فى لحظة تاريخية معينة لكى تعطى لإسرائيل طابعها الخاص، لا كدولة ككل الدول كبرت أو صغرت ، ولكن كتعبير جغرافى مركز عن تنظيم فضفاض " فوق دولى " يستخدم قواه الهائلة لكى يضفى على إسرائيل من الحقوق ويعطيها من الرخص مالم تعد حتى الدول العظمى تدعيه لنفسها ، ويسمح لها فى مثال فريد من نوعه ، بتحدى كل قواعد الشرعية الدولية ومئات القرارات الصادرة – أحيانا بما يشبه الاجماع – من مختلف هيئات الأمم المتحدة بإدانتها ٠

تلك المكونات هى التوجس التاريخى للغرب فى مجموعة من أى مشروع للتوحيد ، أو حتى لمجرد النهضة العربية ، والمصالح الغربية وخاصة مصالح الاحتكارات النفطية الآن فى المنطقة

العربية ، والأيديولوجية الصهيونية التى تكونت فى نهاية القرن التاسع عشر ولازالت تسيطر على إسرائيل وتنتشر بين دوائر واسعة من اليهود المتمركزين فى مواقع حساسة فى مختلف أرجاء العالم ، ثم أولا وقبل كل شىء المصالح والاحتكارات والقوى المالية اليهودية المستخدمة للأيديولوجية الصهيونية والمتداخلة ، على الجانب الآخر ، مع الاحتكارات الغربية والمتمايزة مع ذلك عنها . وليس تاريخ إسرائيل فى الحقيقة ، بل وتاريخ الصراع العربى الصهيونى ، بأكثر من تاريخ تفاعل هذه المكونات الأربعة وتوزيع الأدوار بينها للاستفادة إلى أقصى حد من مختلف عوامل الضعف العربى ٠

توجس الغرب التاريخى من العرب :

ولسنا فى حاجة هنا إلى العودة إلى التاريخ الألفى للتوجس الغربى من العرب ، الذى لم يزده القرب الجغرافى والثقافى ثم شعور الاستعلاء الناشىء عن التفوق الغربى فى العصر الحديث إلا اشتعالا . لكن ينبغى التذكير بأنه ، منذ طرحت محاولات محمد على للتوحيد والنهضة العربية فى أوائل القرن الماضى على الغرب مخاوف جديدة من أن يحل العرب محل الامبراطورية العثمانية – رجل أوروبا المريض – كقوة جديدة متوثبة يمكن بحكم وحدتها اللغوية والثقافية أن تستوعب كامل الشاطىء الجنوبى والشرقى للبحر الأبيض وما يقع وراءهما ، فقد كان بعض ساسة الغرب يبحثون عن الحل الأمثل فى إقامة دولة تشطر العرب شطرين وتعزل كلا منهما عن الآخر٠ وعلى سبيل المثال فقد كتب لورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا فى ذلك الوقت ، أن الهدف الحقيقى لمحمد على هو " أن ينشىء مملكة عربية تضم كافة الممالك المتحدثة باللغة العربية " واقترح فى خطاب وجهه إلى سفيره فى اسطنبول فى ١١/٨/١٨٤٠ أن تفتح فلسطين للهجرة اليهودية والاستيطان حتى ينشأ حاجز يمنع محمد على من التفكير مرة أخرى فى الوحدة مع سوريا ٠ وعلى هذا النحو مضت خطط تفكيك تصنيع مصر وسوريا وسياسة الباب المفتوح التى فرضها الغرب بقوة السلاح جنبا إلى جنب ليس فقط مع التصميم على وقف كل محاولة للتوحيد العربى ، ولكن أيضا مع خلق حاجز صناعى بين مشرق الوطن العربى ومغربه يقيمه اليهود٠

وكالعادة لم يتأخر مثقفو الغرب كثيرا وراء ساستهم فى تحبيذ المشروعات الاستعمارية ، هذا إذا لم " ينيروا" الطريق لهم ٠ فلامارتين الشاعر الفرنسى الذى زار فلسطين فى ١٨٣٢

واحتوى كتابه عن هذه الرحلة الكثير من المشاهدات والمناقشات مع أهل البلد فى الريف والحضر ، يرفق بكتابه ملخصا سياسيا للحكومة الفرنسية يؤكد فيه أن تلك الأراضى ليست أى بلد ، كما يقول ادوارد سعيد ، ليس سكانه مواطنين خليقين بالاعتبار ، ومن ثم فإنها مكان رائع لمشروع امبريالى أو كولونيالى تضطلع به فرنسا . والكاتبة الانجليزية الشهيرة جورج إليوت تدور روايتها الأخيرة الصادرة فى ١٨٧٦ فى الحقيقة - أيضا كما يبين إدوارد سعيد - حول الصهيونية التى تجد فى النهاية فى فلسطين ، ذلك البلد الذى أفقره وحطمه الغزاه والمقاتلون المتوحشون ، وطنا ومستقرا ينقل إليه اليهود حضارة الغرب النبيلة المستنيرة ... وهكذا .

مصالح الغرب الاستغلالية فى الوطن العربى

كذلك لا حاجة هنا إلى الوقوف مرة أخرى عند أشكال الاستغلال المتعددة التى مارسها الغرب فى القرن التاسع عشر بوجه خاص ، والتى زادت كثافة كلما تقدم القرن ، بدءا من استغلال الموقع الجغرافى (قناة السويس) وتحويل مصر - على سبيل المثال - إلى مزرعة قطن لصالح لانكشير ، إلى عمليات النهب غير المسبوق التى قام بها رأس المال الربوى وانتهاء بعمليات نزع الملكية والاستيطان الكولونيالى فى الجزائر وغير ذلك من أشكال التعامل بين مراكز النظام العالمى المتقدم وأطرافه التى كانت المنطقة العربية تتحول بسرعة فائقة إلى جزء حيوى فيها ، وإن كان يجب الاشارة إلى أنه ، مع تغير الزمن واحتياجات المراكز ، فإن النفط العربى ، وكل العمليات المترتبة عليه بدءا من الاستكشاف الى تدوير العوائد ، أصبح الآن أبرز معالم ذلك الاستغلال وأكثرها ارتباطا بالوضع السياسى والاقتصادى للولايات المتحدة ، قائدة ذلك النظام على النحو الذى سبق بيانه فى موضعه.

لكن الذى يستحق الوقوف قليلا عنده الآن هما الأيديولوجية الصهيونية والقوة الاقتصادية للصهيونية العالمية وارتباطاتها ، فهذان - فى نهاية الأمر - هما اللذان يحددان مواقع وأهداف إسرائيل الحالية ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية:

١- المكون الأول للأيديولوجية الصهيونية : اليهودية الكلاسيكية أو الأرثوذكسية

روافد عديدة تدخل فى تشكيل الأيديولوجية الصهيونية

لقد تداخلت روافد عديدة لتشكيل الأيديولوجية الصهيونية : بعضها ينتسب إلى الدين ، مثل القول بأن شعبا بعينه هو شعب الله المختار ، منذ القديم وإلى الأبد ؛ وبعضها لا أساس علمى له ، مثل الادعاء بأن جماعات متفرقة مشتتة فى قارات العالم الخمس ، متنوعة الألسن والثقافات ، مختلطة الأعراق والدماء ، شديدة التباين فى مستويات الحضارة وأشد تباينا فى المسار التاريخى لكل منها ، تكون شعبا واحدا أو قومية واحدة أو أمة واحدة ، لا لشىء إلا لسبب الانتماء إلى ثقافة دينية لم يعد أغلب أبنائها يؤمن بالأساس الروحى الذى تقوم عليه ، واتخاذ مواقف مشتركة على طول التاريخ وعرضه من الخلق جميعا قائمة على الاستعلاء عليهم، واستباحة أغلبهم ممارسات اقتصادية فى التعامل مع الأغيار (كالربا واحتراف أعمال الوساطة والجباية والصيرفة المرتكزة على شبكات اتصال مترابطة تغطى كافة أرجاء المعمورة) كانت فى مختلف الجماعات التى تفرقوا بينها فى مرحلة الشتات ، هى المسئولة بدرجات متفاوتة عن تأليب فقراء الناس وأمرائهم وأغنيائهم ، على التتابع أو على التوازى ، ضدهم ٠

هذه الأيديولوجية وبعض الممارسات المرتبطة بها لم تكن قط حكرا على من اعتنقها من بين أبناء الديانة اليهودية : فعلى مدى التاريخ ، وفى مختلف الثقافات والظروف الاجتماعية ، كانت تبرز وتختفى بصورة كئيبة متكررة أيديولوجيات مشابهة ، أقربها فى الزمن إلينا الأيديولوجيات العنصرية المعاصرة التى تمتزج بدرجات مختلفة مع الأيديولوجية الرأسمالية السائدة فى الغرب ٠

ولأنها أيديولوجيات مريضة لا أساس علميا أو إنسانيا أو خلقيا لها ، كان التاريخ يتكفل على الدوام ، طال الوقت أو قصر بتصفيتها . لكن ظروفا تاريخية معينة تجمعت فى أواخر القرن الماضى وامتدت طوال القرن العشرين نفثت فى هذه الأيديولوجية المريضة المنهكة روحا جديدة أكسبتها ضراوة غير معهودة ، وقدرة فذة على التأقلم والمناورة والتطور وتغيير الجلد وانتهاز الفرص وأصبحت هذه الروح الجديدة ، لا النصوص التوراتية القديمة ، هى التى تحدد فى المحل الأخير وبشكل لا لبس فيه طبيعتها ونشاطها العملى :

اليهودية الكلاسيكية أو الأرثوذكسية

كانت اليهودية الكلاسيكية هى الرافد الأعظم تأثيرا فى تشكيل الأيديولوجية الصهيونية ٠

وقد ظهرت اليهودية الكلاسيكية بين يهود الشتات ، وأوضحت ملامحها الأساسية المصادر اليهودية وغير اليهودية التى وصلت إلينا من القرنين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ بعد الميلاد ، ولم تتعرض إلا لتغيرات محدودة بعد كل ذلك ، لكنها لاتزال قوة عظيمة الفاعلية حتى الآن (وإن يكن تحت لواء اليهودية الأرثوذكسية)، فقد كانت المسيطرة على التجمعات اليهودية فى بولندا حتى القرن التاسع عشر ، وهى أكبر تجمعات اليهود فى ذلك القرن ، كما أنها التجمعات التى زودت كلا من فلسطين (وإسرائيل فيما بعد) بأكثر العناصر اليهودية فاعلية ، فهؤلاء إذا كانوا قد رحلوا إلى هذين البلدين بالقليل من المتاع الدنيوى فقد اصطحبوا معهم كامل البضاعة العقلية التى كان يهود بولندا قد جمدوا عليها فى القرن التاسع عشر، وأصبحت هذه البضاعة هى الرائجة لدى القابضين على السلطة فى إسرائيل أو بين الجماعات اليهودية فى البلدان الأنجلو – سكسونية.

وقد تكونت اليهودية الكلاسيكية – أو الأرثوذكسية – تحت تأثير مجموعة من الظروف المجتمعية والأعراف الثقافية والتفسيرات والكتابات التلمودية يمكن تلخيصها ، كما حددها إسرائيل شاحاك ، فيما يلى :

١- المجتمع اليهودى الكلاسيكى ليس فيه فلاحون وقد كان غير اليهود فى أوروبا ، فى الأرياف التى عاشت فى وسطها المجتمعات اليهودية الكلاسيكية والتى كونت الغالبة العظمى من السكان غير اليهود ، أقنانا أو شبه أقنان ٠ وبالمقارنة معهم فإن اليهود ، رغم الاضطهادات التى تعرضوا لها ، كانوا جزءا لايتجزأ من الطبقات المتميزة ، وكانت أهم وظائفهم فى بلدان شرق أوروبا التى حدثت منها أعظم الهجرات اليهودية الحديثة (حوالى ١٨٨٠ ومابعدها) أن يكونوا الوسطاء فى عملية اضطهاد الفلاحين نيابة عن النبلاء وأصحاب التاج ٠

" وفى كل مكان تربى لدى اليهودية الكلاسيكية كراهية واحتقار للزراعة كمهنة وللفلاحين كطبقة ، أكثر حتى من الكراهية والحقد المعتادين بالنسبة لعامة غير اليهود"..وهذه المشاعر ليست بأية حال ميتة حتى فى الوقت الحاضر ، ويمكن أن ترى بوضوح فى الآراء العنصرية التى يعتنقها كثير من اليهود " المنشقين " فى الاتحاد السوفيتى بالنسبة للشعب الروسى ، وفى امتناع كثير من الاشتراكيين اليهود عن مناقشة هذه الخلفية . وكل الدعايات العنصرية التى

تدور حول تفوق الأخلاق والعقلية اليهودية (والتى برز فيها عدد من الاشتراكيين اليهود) مرتبطة بانعدام الحساسية لشقاء ذلك الشطر الأعظم من الإنسانية خلال الألف سنة الأخيرة : الفلاحين " (إسرائيل شاحاك).

٢- المجتمع اليهودى الكلاسيكى كان يعتمد بوجه خاص على الملوك أو على النبلاء المتمتعين بسلطات ملكية: هنا يبين الكاتب أنه بينما كان عدد كبير من القوانين (أو قواعد الشريعة) اليهودية موجها ضد غير اليهود وآمرا اليهود بتحقيرهم وعدم تقديم المساعدة لهم فقد كان هناك استثناء واحد لهذه القواعد: حالة الملوك أو القادة المحليين الأقوياء . وعلى سبيل المثال يكلف الأطباء ، الممنوعون عادة من إنقاذ حياة غير اليهود المعرضين للهلاك يوم السبت ، بأن يفعلوا كل ما فى وسعهم لعلاج الحكام والأقوياء . ذلك يفسر التجاء الملوك والنبلاء فى العصور الوسطى إلى استخدام الأطباء اليهود، وليس فقط الأطباء فقد كان جباة الضرائب والمكوس وفى شرق أوروبا نظار العزب من اليهود الذين يمكن أن يعتمد عليهم للقيام بمهام لصالح الملك أو النبيل لا يصلح لها دائما غير اليهودى . وخلال هذه الفترة تأسس الوضع القانونى للجماعة اليهودية فى العادة على " امتياز" يعطيه الملك أو الأمير للجماعة ، وكثيرا ما كان يمنح الحاخامات إعفاءات خاصة أو حق ممارسة السلطة العامة على غيرهم من اليهود. وطوال هذه المدة وحتى فى العصر الحديث، كان الحاخامات أشد أنصار السلطة القائمة ، أيا كان نوعها ، إخلاصا وحماسا ، وكلما كانت هذه السلطة أكثر رجعية زاد تأييد الحاخامات لها .

٣- مجتمع اليهودية الكلاسيكية في تعارض كامل مع المجتمع غير اليهودى الذى يحيط به ، فيما عدا الملك والنبلاء ، ويستعرض الكاتب أشكال هذا التعارض فى فصل مستقل. كما أنه يستخلص النتائج المترتبة على هذه الملامح الثلاثة فى مجتمع بعد الآخر من المجتمعات التى عاش فيها اليهود ، إسلامية كانت أو مسيحية .

أسس العداء لليهود والسامية وتغيرها عبر الزمن:

وهو يخلص إلى نتيجة عامة هى أن وضع اليهود كان أكثر ملاءمة فى ظل النظم القوية التى احتفظت بطابع إقطاعى ، والتى لم تكن قد تطورت فيها بعد، ولو فى شكل بدائى ، المشاعر الوطنية . بعبارة أخرى ، فان اليهودية الكلاسيكية تزدهر فى ظل النظم القوية

المنفصمة عن معظم طبقات المجتمع ، حيث يقوم اليهود بإحدى وظائف الطبقة الوسطى لكن بشكل دائم التبعية للسلطة . ولهذا السبب فإن اليهود يتعرضون للمقاومة ، ليس فقط من جانب الفلاحين (ولم يكن ذلك هاما فى تلك العصور ، إلا حين تحدث التمردات الفلاحية النادرة) ولكن أيضا من جانب الطبقة الوسطى غير اليهودية ورجال الدين ذوى الأصول الشعبية ، بينما يتولى حمايتهم الملوك والنبلاء والفئات الأرستقراطية من رجال الدين ٠ وفى تلك البلدان التى تتمكن فيها الملكية من وضع حد للفوضى الإقطاعية وتبدأ فى التحالف مع النبلاء وجانب من البورجوازية ، كما تبدأ الدولة ذاتها تأخذ طابعا وطنيا ، فإن وضع اليهود يأخذ فى التدهور٠

ويوضح استعراض الكاتب لوضع اليهود فى البلدان المختلفة هذه القاعدة العامة بأكبر قدر من الجلاء ، ويستوقف النظر بوجه خاص أنه كلما زاد الانفصام بين قمة السلطة وبين باقى المجتمع زاد دور اليهود حتى إنهم على سبيل المثال، فى الامبراطورية العثمانية قام اليهود فى مجالهم – جمع الأموال والضرائب – بدور مشابه تماما لدور الانكشارية (الغريبة بالمولد عن المجتمع) فى مجالها وهو حماية السلطة بالقوة العسكرية . وكان لهم أيضا دور مماثل فى بعض ممالك أسبانيا المسيحية ، تطور بالمثل ليكتسب جانبا عسكريا خالصا فى القرن الرابع عشر وفى بولندا حتى عام ١٧٩٥ ، حيث كان نظام الحكم متخلفا تماما إلى درجة الانحلال وكان الفلاحون يعيشون فى ظل القنية التى تكاد تصل إلى العبودية الكاملة ، كان وضع اليهود الاجتماعى شديد الأهمية والتميز كما كانوا يتمتعون بقدر وافر من الحكم الذاتى ٠ كان اليهود فى آن واحد المستغلين المباشرين للفلاحين لحساب النبلاء الاقطاعيين ولحسابهم الخاص أيضا، كما كانوا السكان الوحيدين للمدن ، وكان ذلك على حساب نمو البورجوازية البولندية وقامعا لها ٠

ويفرق اسرائيل شاحاك بشكل واضح بين الاضطهادات التى تعرض لها اليهود فى عهد اليهودية الكلاسيكية ومعاداة السامية فى العصر الحديث٠ ففى الماضى الذى لايزال أحد العوامل الهامة التى تشكل وعى حكام إسرائيل الحاليين ، كانت المذابح ضد اليهود جزءا من تمرد فلاحى أو من الحركات الشعبية الأخرى ضد المضطهدين ، عندما كانت تضعف قبضة الحكام عليهم ، وعلى خلاف الأوامر الصريحة من هؤلاء الحكام أو ضد رغبتهم ومصالحهم . تلك المذابح (التى كان يقابلها مذابح من الجانب المضاد ضد الفلاحين والمعدمين) بقيت محفورة فى وعى يهود أوروبا الشرقية حتى يومنا هذا " لا كهّبات فلاحية ، أى تمرد من المضطهدين

والمعذبين فى الأرض الحقيقيين ، ولاحتى كعمليات انتقام ضد كل خدام النبلاء البولنديين، ولكن كأعمال معادية للسامية غير مبررة موجهة ضد اليهود بصفتهم هذه . وفى الحقيقة فإن تصويت الوفد الأوكرانى فى الأمم المتحدة أو ، بشكل عام ، السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، كثيرا ما تفسر فى الصحافة الإسرائيلية على أنها تراث (مضطهدى اليهود وحفدائهم" .

وفى العصر الحديث تعرضت الاضطهادات الموجهة لليهود لتغير جذرى فى طابعها . فبقدوم الدولة الحديثة وإلغاء نظام الأقنان وتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفردية ، تختفى وظيفة اليهود الاقتصادية – الاجتماعية الخاصة ، ومعها تختفى سلطة الجماعة اليهودية على أعضائها ، ويكتسب اليهود الأفراد بأعداد متزايدة حرية الدخول على قدم المساواة فى مجتمعات بلادهم . وكان من الطبيعى أن يثير هذا الانتقال رد فعل عنيف من كلا الجانبين من بعض اليهود ، وخاصة الحاخامات ، ومن تلك العناصر فى المجتمع الأوروبى التى تعارض المجتمع المفتوح وتمثل لها عملية تحرير الفرد أمراً مكروها .

الصهيونية كرد فعل لمعاداة السامية وتحالف رجعى معها فى آن واحد:

ومن وجهة نظر هذا الكاتب فإن الصهيونية ، تاريخيا، هى فى آن واحد رد فعل لمعاداة السامية وتحالف رجعى معها، حتى وان لم يكن الصهاينة قد أدركوا تماما مع من كانوا يتحالفون . وهو يستشهد بوجه خاص بحالة الدكتور برنز ، الحاخام الصهيونى الألمانى الذى نشر عام ١٩٣٤ (أى بعد صعود النازى للسلطة فى ألمانيا) كتابا يمجد فيه ثورة هتلر الألمانية وهزيمة الليبرالية لأنها تحرم اندماج اليهود فى المجتمع الألمانى والزواج المختلط معهم لأنه ، هو الآخر ، يريد أن يحل محل الاندماج قانون جديد هو إعلان الانتماء إلى الأمة اليهودية وإلى الجنس اليهودى ، ثم هاجر بعد ذلك إلى« أمريكا حيث أصبح نائب رئيس المؤتمر اليهودى العالمى وأحد قادة التنظيم الصهيونى العالمى البارزين وصديقا حميما لجولدا مائير .

ويرى إسرائيل شاحاك أنه ، كما لم ، يدْرى دكتور برنز هو وكثيرون من اليهود الآخرين المتحالفين والمتعاطفين معها ، إلى أين ستنتهى الحركة النازية ، كذلك فإن الكثيرين لايدركون إلى أين تتجه الصهيونية ، تلك الحركة التى كان دكتور برنز عضوا مبجلا فيها . كتجميع لكل كراهيات اليهودية الكلاسيكية ضد غير اليهود وإلى الاستخدام غير المميز وغير التاريخى لكل

الاضطهادات التى مورست على اليهود خلال التاريخ لتبرير اضطهاد الصهيونية للفلسطينيين ٠ وهو يؤكد بوجه خاص أنه رغم الجنون الواضح فى ذلك ، فإن أحد أعمق مصادر العداء الأيديولوجى الذى تكنه المؤسسة الصهيونية للفلسطينيين هى حقيقة أنهم يتوحدون في أذهان العديد من يهود أوروبا الشرقيين بفلاحى أوروبا الشرقية الذين اشتركوا فى العهود الماضية فى الانتفاضات والتمردات (ضد الاضطهاد) التى توجد بدورها فى الذهن ، وبشكل غير تاريخى ، مع معاداة السامية العنصرية والنازية ٠

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد آخر لا يقل أهمية هو أن دولة إسرائيل الآن تقوم فى **مواجهة الفلاحين المضطهدين فى العديد من البلدان - وليس فقط فى الشرق الأوسط بل بعيدا وراء ذلك - بدور لا يختلف عن دور اليهودى ناظر العزبة القديم خدمة للمضطهد الامبريالى** ٠ وهو يرى دلالة بالغة ، وفى الوقت ذاته مسلكا معتادا فى أن دور إسرائيل الكبير فى تسليح نظام سوموزا فى نيكارجوا ، والنظم الأخرى المماثلة فى جواتيمالا والسلفادور وشيلى وغيرها لم يكن محلا لأى حوار واسع فى إسرائيل أو فى تجمعات اليهود المنظمة فى الشتات ٠ وحتى مسألة الملاءمة البرجماتية - ما إذا كان بيع الأسلحة لدكتاتور يذبح المقاتلين من أجل الحرية يخدم مصالح اليهود وعلى المدى الطويل - يندر أن تُسأل . وأكثر دلالة هو الدور الكبير الذى يلعبه فى هذا الشأن اليهود والمتدينون وحاخاماتهم الذين يرتفع صوتهم بإشعال الكراهية ضد العرب ويبدو - **تلك هى النتيجة التى ينتهى إليها الكاتب - أن إسرائيل والصهيونية هى ردة إلى الدور الكلاسيكى لليهودية ، مكبرا ، على نطاق كونى ، وفى ظل ظروف أشد خطورة٠**

نتيجة هامة ، بالغة الأهمية سوف نعود إليها مرارا وتكرارا عند دراسة دور إسرائيل والصهيونية لا فى الوطن العربى فقط، ولكن على النطاق العالمى : دور الأداة الوسيطة التى يسلطها قادة النظام العالمى ومراكزه المتقدمة ، على بلدان العالم الثالث التى هى بمثابة الريف لهذه المراكز ، لكن لكى نتهيأ لذلك ينبغي الاشارة هنا أيضا إلى القوانين ضد غير اليهود فى إسرائيل ٠

القوانين ضد غير اليهود فى إسرائيل كجزء من الأيديولوجية الصهيونية ومحدد للسياسة العملية فى آن واحد :

القوانين النافذة فى مجتمع ما ، إذا كانت مطبقة بالفعل فى هذا المجتمع وليست موضوعة كتمرين في العلاقات العامة أو لمجرد الديكور ، هى فى آن واحد جزء حى من أيديولوجية هذا المجتمع ونافذة كبرى عليها ، والكاتب الذى توسعنا فى الاقتباس منه ، ليس فقط لصحة ما كتب، ولكن لأنه يقدم الدليل على صحته ، يخصص الفصل الخامس من كتابه للقوانين ضد غير اليهود.

والفصل مخصص فى الأساس لبيان حكم الشريعة اليهودية ، كما تطورت فى حقبة اليهودية الكلاسيكية وفصلتها كتب الفقه اليهودى الكبرى عبر العصور ، بما فى ذلك تلك التى طبعت فى إسرائيل بعد عام ١٩٥٠ وأشرف على تحريرها أعظم أحبار إسرائيل علما ومكانة ، بالنسبة لموضوعات متعددة مثل مشروعية القتل وإبادة الشعوب ، والالتزام بإنقاذ الحياة ومدى سريانه على غير اليهود ، ومخالفة التحريم الوارد على النشاط فى يوم السبت من أجل إنقاذ الحياة ، والجرائم الجنسية من غير اليهود أو ضدهم ، وصلاحية غير اليهود لتولى المناصب أو للشهادة فى المحاكم ، والمسائل المتعلقة بالمال والملكية ، ووضع غير اليهود فى أرض إسرائيل ، والالتزام الدينى بعدم الثناء على غير اليهود. وأحيانا بذمهم أو استمطار اللعنات عليهم ، وفى كل الأحوال عدم القيام بعمل يحمل معنى التعاطف معهم وغير ذلك .

والموضوع يغرى بالتوسع فيه ، لكن يمنعنا من ذلك اعتباران:

أولهما أن الكاتب يتحدث هنا عن أحكام الشريعة ، وهى مختلفة فى بعض الأحوال عن القوانين الوضعية التى تنفذها الدولة ، لكن أثرها على المجتمع الإسرائيلى يبقى مع ذلك واضحا تماما، إما من خلال الأثر المباشر على التشريعات ، أو من خلال الجو الايديولوجى العام الذى تشيعه ، أو من خلال قيام المتدينين من أفراد المجتمع الاسرائيلى باستفتاء احبارهم عن حكم الشريعة فيما يعرض لهم من مسائل ، وخصوصا فى كيفية التعامل مع غير اليهود ، والتزامهم فى سلوكهم الشخصى ، فى الحرب والسلام معا بمضمون هذه الفتاوى التى تكون فى العادة أكثر عدوانية حتى من تعليمات جيش الدفاع الإسرائيلى أو مما تقضى به القوانين المدنية ، وقدرتهم العملية على الاحتجاج بهذه الفتاوى – التى تنشرها الصحف– حتى ولو كانت مخالفة لظاهر التعليمات الرسمية ، وتواطؤ المحاكم والجهات الإدارية وقيادات الجيش والرأى العام على إمضاء مفعولها ، كما يحدث على سبيل المثال عند الحكم بأحكام

مخففة جدا عن جرائم القتل العمد أو التعذيب المفضى إلى الموت ضد العرب لا يلبث أن يعقبها عفو عن الجناة وإطلاق سراحهم٠

والاعتبار الثانى والأهم هو أننا ، رغم موقفنا المعادى تماما وعلى طول الخط للأيديولوجية الصهيونية ولممارسات إسرائيل وكل ماترمز له أو تنهض من أجله ، فإننا لانعتبر ضمن مهامنا إثارة مشاعر الكراهية والمقت والاحتقار الشديد ضد الشعوب، أى شعب حتى ولو كان إسرائيليا أو أمريكيا ، وهى المشاعر التى تثور تلقائيا لو عرضنا للتفاصيل التى شرحها الكاتب ، ولا نظن ذلك لازما لكي نستحضر عوامل القوة الروحية اللازمة لأداء واجباتنا الوطنية والقومية ٠

لقد حرص الكاتب على بيان تلك التفاصيل لأنه كما وُصف بحق ، ينتمى بالمسلك إلى الصفوة من أنبياء بنى إسرائيل القدامى ٠ وهو نفسه قد أكد فى كتابه أن هؤلاء الذين لايتعلمون من التاريخ محكوم عليهم بأن يستمروا فى تكرار أخطائه ، وفى إشارة واضحة إلى أنه ما لم يستخلص اليهود النتائج السلبية التى ترتبت على اضطهادهم للفلاحين والمعوزين فى العصور الوسطى نيابة عن الملوك والنبلاء وتعرضهم بسبب ذلك للثورات والهبّات الفلاحية والشعبية التى كانت تتحول إلي مذابح ضدهم ، فإن استمرارهم فى عمليات قهر الشعب الفلسطينى والمساعدة على قهر الشعوب الأخرى سوف تعود فى النهاية ، طال الزمن أو قصر، بالوبال عليهم.

ولهذا السبب فإنه قد حرص فى كتابه – مثل غيره من اليهود المستنيرين ذوى الضمائر الشريفة وقد ذكرنا من قبل أسماء بعضهم – على أن يواجههم بتاريخهم دون خفاء أو تزويق ، ويريهم كيف لايزال هذا التاريخ ، وربما أسوأ ما فيه ، يتحرك حيا بينهم ٠

لكننا فى عملنا الحالى فى غنى عن الدخول فى هذه الحقائق المظلمة ، إلا بالقدر اللازم لكى نستخلص عددا من الحقائق الأخرى اللازمة لنشاطنا الراهن ذى الطابع السياسى القومى والإنسانى معا:

والحقيقة الأولى هى انتشار المشاعر المعادية لغيراليهود فى إسرائيل ٠ يقول إسرائيل شاحاك : إن أى شخص يعيش فى إسرائيل يعرف مدى عمق انتشار مشاعر الكراهية والقسوة إزاء كل غير اليهود بين غالبية يهود إسرائيل وعادة تخفى هذه المشاعر عن العالم

الخارجى ، لكن منذ إنشاء دولة إسرائيل وحرب ١٩٦٧ وصعود بيجين ، فإن أقلية يعتد بها من بين اليهود داخل إسرائيل وخارجها قد أصبحت أكثر انكشافا بالنسبة لهذه الأمور. وفى السنوات الأخيرة فإن التعاليم اللاإنسانية التى تقضى بأن العبودية هى نصيب غير اليهود الطبيعى كان يستشهد بها علانية فى إسرائيل حتى على التليفزيون بواسطة المزارعين اليهود الذين يستغلون عمل العرب، وخاصة عمل الأطفال.

واستشهد قادة جيوش أمونيم بالتعاليم الدينية التى توصى اليهود باضطهاد غير اليهود ، كتبرير لمحاولاتهم اغتيال العمد الفلسطينيين وكتوجيه إلهى لهم بطرد كل العرب من فلسطين ، وبينما يرفض كثير من الصهاينة هذه المواقف سياسيا ، فإن حججهم المضادة مبنية على اعتبارات الملاءمة والمصلحة الذاتية لليهود بدلا من الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية المطلقة الصحة ... ومن ناحية المبدأ فإن كل الصهاينة تقريبا - وبوجه خاص اليسار الصهيونى - يشتركون فى المشاعر المعادية لغير اليهود والتى تروجها اليهودية الأرثوذكسية بنشاط.

الحقيقة الثانية وهى متضمنة فى الفقرة السابقة ، ولكنها تستحق التأكيد عليها ، هى أن هذه المشاعر ومايقابلها من أفكار وممارسات تتصاعد مع الانتصارات المستمرة التى تحققها الصهيونية وإسرائيل ، وتنتشر بين اليسار الصهيونى بقدر- وربما بأكثر من - ما تنتشر بين اليمين. هذا المعنى المزدوج أكده إسرائيل شاحاك ، وهو ليس بأية حال معاديا للاشتراكية أو الاشتراكيين ، ولكنه رجل أمين ، يعيش فى إسرائيل ، ويرصد ما يجرى أمام عينيه.

ونحن الذين يعيشون خارج إسرائيل وتسقط أوطانهم واحدا بعد الآخر تحت أقدامها أولى الناس بإدراك هذا المعنى المزدوج واستخلاص مغزاه . لقد كان اليسار فى الغرب فى أغلب الأوقات والأحوال : حزب العمال البريطانى ، الحزب الاشتراكى الفرنسى ، الحزب الديمقراطى (إذا صح أن يعتبر على يسار الحزب الجمهورى) فى أمريكا وبعض الأحزاب الشيوعية الغربية فى فترات معينة من تاريخها أقرب إلي تبنى الدعاوى الصهيونية والحماس لها من بعض أحزاب اليمين .

والذين عاصروا عن قرب أحداث حرب ١٩٦٧ لن ينسوا أبدا كيف تقافز عدد من الكتاب والمفكرين اليهود الغربيين الذين كانوا من قبل يدافعون فى الصحافة الغربية عن القضايا العربية أو على الأقل يقفون موقفا معتدلا منها ، إلى العربة الصهيونية بمجرد سماعهم بالنصر

الساحق الذى حققته فى تلك الحرب، فى عملية انتقال مفاجىء من النقيض للنقيض يبدو أن المثقفين بوجه خاص مهيئون فكريا أو مهنيا للإصابة بها ٠

والمغزى المزدوج لذلك ، فيما نرى ، هو أولا أن اليسار أو اليمين ليس أمرا مطلقا مجردا عن الزمان والمكان ، وبوجه خاص فإن مواقع اليسار فى مراكز النظام العالمى المتقدم يغلب أن تكون متأثرة تماما ، بوعى أو بغير وعى ، بالمصالح العامة لهذه المراكز فى مواجهة بلدان العالم الثالث (فنحن تأكيدا لهذا المعنى ، لم نشهد دفاعا مماثلا عن إسرائيل والصهيونية يصدر من الأحزاب أو الدوائر اليسارية فى العالم الثالث)٠

أما المغزى الثانى الواضح بذاته ، فهو أنه ليس هنا ، مثل النصر ما يجلب الأنصار ، حتى من بين من خارت قواهم من المهزومين ، كما أنه ليس هناك مثل الهزيمة ما يشتت الحلفاء ، خصوصا عندما تكون الهزيمة خائبة ، مدوية لامبرر تاريخيا لها ، مثل هزيمة العرب فى عام ١٩٦٧٠

الحقيقة الثالثة التى ينبغى التوقف عندها هى أن تلك التعاليم والقوانين التى تضمنتها الشريعة اليهودية ، على النحو الذى تطورت إليه منذ أكثر من ألف عام ، وبصرف النظر عن الوزن الرقمى للأحزاب الدينية فى الانتخابات ، أو حتى للتوزيع النسبى بين المؤمنين وغير المؤمنين لها أثر بالغ لا على التصرفات والمواقف الفردية إزاء الغير فقط ولكن أيضا على المواقف السياسية للدولة ذاتها . وليس فى ذلك شىء من الغرابة . فالدولة فى ذاتها تنتسب فى نشأتها إلى الدين وتتسمى باسمه : " الدولة اليهودية " وتتحدد شروط المواطنة فيها على أساسه : مواطنة الدرجة الأولى التى تقبل الانضمام إليها من أى يهودى تطأ أقدامه أرض إسرائيل حتى ولو يكن هو أو أحد أجداده قد رأوها من ألفى عام ، بينما ترفض هذه المواطنة لكل من ليس يهوديا حتى ولو كان هو وأجداده قد عاشوا فى هذه الأرض أكثر من ألفى عام ، كما أن حدود الدولة نفسها تبينها التفسيرات المختلفة للتعاليم الدينية ٠

وتمتد هذه الحدود وفقا لتفسير شائع يعرف بتفسير الحد الأقصى من قرب القاهرة لكى تشمل سيناء وكل فلسطين والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة من تركيا في الشمال وقبرص فى الغرب ، وأجزاء كبيرة من السعودية وكل الكويت وجزءا من العراق جنوبنهر الفرات فى

الجنوب والشرق . وإن كان التفسير - المسمى بالأدنى - والأكثر اعتمادا يضع الحد الشمالى عند منتصف سوريا ولبنان على مستوى حمص ، وهو التفسير الذى كان يعتمده بن جوريون ، ولا يحتوى على توسعات كبيرة فى شبه الجزيرة العربية . ويلاحظ هنا أنه إذا كان المتدينون من بين اليهود يسندون دعواهم مباشرة إلى النصوص والتفاسير الدينية ، فان اللادينيين يسندون هذه الدعاوى ذاتها إلى **" الحقوق التاريخية " المستمدة من هذه المعتقدات .** وعلى سبيل المثال فإن بن جوريون ، مؤسس الدولة اليهودية الذى كان يفاخر بأنه لا دينى أعلن فى اليوم الثالث من حرب ٥٦ فى الكنيست أن سببها الحقيقى " هو استعادة مملكة داود وسليمان " بحدودها التوراتية .

ويرى الحاخامات القائمون على تفسير " التشريعات اليهودية" كما هى مستمدة ، فى رأيهم ، من التوراة والتلمود أن أرض إسرائيل يجب أن تشمل أى أرض حكمها فى الزمن القديم حاكم يهودى أو وعد بها الرب إسرائيل ، بينما يرى الكثيرون ممن يسمون بالحمائم ، وفقا لشاحاك ، أن " مثل هذا الغزو ينبغى أن يؤجل إلى الوقت الذى تصبح فيه إسرائيل أقوى مما هى الآن ، أو أنه يمكن أن يكون غزوا سلميا ، بمعنى أن الحكام العرب أو الشعوب العربية سوف تُقنع بالتنازل عن الأرض مقابل منافع تضفيها الدولة اليهودية عليهم ".

الكل يستند إلى أيديولوجية واحدة تتجسد فى شكل شريعة أو قانون واجب التنفيذ ؛ والفارق الرئيسي الذى يفرق بين الدينيين واللادينيين وبين الصقور والحمائم ، هو اعتبارات التوقيت والملاءمة السياسية ، ولا يخرج على هذا الإجماع إلا من يعترض ابتداء على مبدأ الدولة اليهودية . (شاحاك صفحة ١٠).

ما الذى يحدث فى الأرض " المخلَّصة " لليهود؟

ماالذى يحدث لو سيطرت إسرائيل على سبيل المثال، على محافظة الشرقية وأجزاء أخرى من محافظات شرق الدلتا فى مصر ، أو على الأرض أو النصف الجنوبى فى سوريا ولبنان؟ إن على من يستبشع مجرد النظر إلى هذا الاحتمال أو يرى فى إثارته أمرا خارقا ، مغرقا فى التشاؤم ومثيرا للمخاوف غير العاقلة ، هذا إن لم يكن معاديا بغير حدود لكل احتمالات السلام بين الشعوب ، أن يتذكر أنه لو قيل لأحد فى عام ١٩٤٥ (وقد عاش بعضها هذه الفترة وشارك فى نضالاتها) أن دولة تسمى إسرائيل ستخلق بعد ثلاث سنين لكى تصبح فى أقل من نصف

القرن الدولة العظمى فى المنطقة عسكريا وسياسيا وقاب قوسين أو أدنى من أن تصبح فيها أيضا الدولة العظمى اقتصاديا لاتهم القائل بالخرف٠ وقد كانت الشعوب العربية عندئذ تركب موجة المد التحريرى الصاعدة ، على خلاف وضعها الآن فى قاع الموجة وقاع العالم ٠

كذلك قد يعترض بأن أساليب السيطرة فى النظام العالمى الحديث المعتمد على "**التحكم من بعيد**" فى مفاتيح الاقتصاد الرئيسية تختلف إلى حد بعيد عن نظام السيطرة الكولونيالية المباشرة. ونحن دون شك من المقتنعين بأن هذه الأساليب هى أيضا ما تسعى إسرائيل إلى تجميعه بين يديها ٠– وسنبين فى صفحات قادمة أن ذلك من أهداف المشروع الشرق أوسطى . لكن الوقوف عند هذا الحد يغفل عاملا هاما هو غلبة العامل الأيديولوجى المستند إلى العقيدة الصهيونية المرتكزة بدورها في شطر كبير منها إلى التراث التوراتى التلمودى على الكثير من تصرفات وسياسات إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية حتى ولو كان ذلك على حساب بعض المصالح الاقتصادية أو الامبريالية المباشرة ، على النحو الذى يلفت النظر إليه بعض كتاب إسرائيل أنفسهم٠

علينا إذن . إذا أردنا أن نتحسب لاحتمالات المستقبل ، أن نسأل ونعيد السؤال: ما الذى يترتب على استعادة الدولة اليهودية للأرض ، واعتبارها جزءا من " أرض إسرائيل" ، حتى وإن لم تضم رسميا لاعتبارات الملاءمة السياسية إلى أرض إسرائيل؟ أمور كثيرة بالغة الأهمية ، بالنسبة لترتيب حقوق لليهود، متى كانوا، وبحكم كونهم يهودا، على هذه الأرض، وبالنسبة لزوال حقوق أهل الأرض الأصليين من البشر عليها وبالنسبة لقواعد التعامل بين الدولة الإسرائيلية والأفراد والتكوينات اليهودية (كالشركات مثلا) من جهة وبين أهل الأرض الأصليين وغير ذلك ، وعلى من يريد أن يعرف هذه الأمور كما تحدث على الطبيعة أن يتأمل فيما حدث للفلسطينيين ، أهل الأرض فى دولة إسرائيل أو فى الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . كما أن على من يريد أن يعرف الأصول الأيديولوجية لما حدث للفلسطينيين، وكيف يمكن أن تسرى ، بل ويجب أن تسرى ، بحكم طابعها الأيديولوجى ، على كل أرض أخرى تستردها إسرائيل ، أو وفقا للتعبير الأيدويولوجى الشائع الذى يلقن لتلاميذ المدارس " تُخلِّصها" إسرائيل ، أن يرجع إلى التأصيلات الدينية والفكرية الهامة الواردة فى كتاب شاحاك٠

ونحن بصرف النظر هنا عن الممارسات المتصلة بإهدار حقوق الإنسان مثل استباحة

القتل والتعذيب والاعتقال وهدم الديار وتغيير المعالم، على أسس أيديولوجية يجرى التنظير لها وإسنادها إلى نصوص قديمة توراتية أو تلمودية تعطى قداسة خاصة ، وليس على مجرد الاعتبارات البراجماتية التى تتذرع بها الدول الأخرى عادة وتعتذر عنها بالضرورات العملية .
ونكتفى هنا بالاشارة إلى عدد من الموضوعات ذات الأهمية السياسية الخاصة ، تتفرع جميعها من النظر إلى الأرض المغزوة **ليس فقط على أنها مستردة ، ولكن "مخلَّصة"** ، بمعنى مادى هو رجوع الأرض إلى أصحابها الأصليين ، وآخر معنوى هو أنها مطهرة بحكم عودتها إلى شعب متميز على سائر الخلق redeemed . هذا التميز ليس مجرد تميز خلقى أو معنوى ، لكنه أيضا وضع قانونى Status يرتب لأفراده وللدولة التى تصرف شئونهم حقوقا معينة يختصون بها ويستبعد الآخرون منها .

وأحد المظاهر العامة لتطبيق لهذا التميز أو الاستغلاق ، وللاستبعاد – استبعاد الآخرين – الذى يقابله هو الأخذ المعمم بمبدأ عدم المساواة أمام القانون فيما يتعلق بحق العودة إلى الأرض ، أرض إسرائيل ، واستبعاد الآخرين منها ، وحق اكتساب الملكية فيها وحق العمل عليها أو تأجيرها واستئجارها ، وغير ذلك من نواحى الاستغلاق والاستبعاد التى تفيض فى شرحها المصادر التلمودية وتستوعبها وتطبقها الأيديولوجية الصهيونية فى إسرائيل والأراضى التى تحتلها .

وقد رأينا فيما سبق كيف ينفرد اليهود بحق العودة إلى إسرائيل فى أى مكان فى العالم مهما طالت " غيبتهم" هم وأسلافهم عنها، واكتسابهم بمجرد عودتهم ما أصبح يسمى فى الاصطلاح الحديث حقوق المواطنة ، بينما يحرم غير اليهود من هذا الحق بصرف النظر عن علاقتهم الواقعية والتاريخية بالأرض . ويرتبط بذلك أيضا الحق فى ابعاد غير اليهود من الأرض التى تعتبر ملكا تاريخيا لليهود. وذلك هو الأساس الأيديولوجى لعمليات الطرد أو الترانسفير الشهيرة التى مورست على الفلسطينيين، ولكل الوسائل الوحشية التى اتبعت لتنفيذها . والتطبيق العملى لذلك أنه بينما لم تكن تزيد ملكية اليهود للأراضى فى فلسطين عن ٪ سنة فقد أصبحوا الان يملكون بأشكال مختلفة ٩٢٪ من أرض دولة إسرائيل و٧٠٪ من " أرض إسرائيل" (الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧). لم يكن هذا التغير فى ملكية الأرض يحدث فقط عن طريق استخدام مختلف وسائل الاقتصاد وإغراء كبار الملاك الفلسطينيين بالصفقات الشرهة ، وإنما استخدمت الدولة لهذا كل ما تملكه من وسائل القهر المادى الأخرى والتحايل

القانونى ، مستندة إلى التعاليم التلمودية التى تبين بأكبر قدر من التفصيل حقوق اليهود فى اكتساب الملكية من الأغيار ، **وتحرم فى الوقت ذاته انتقال الملكية العقارية من اليهود إلى غير اليهود**، وتضع قيودا مماثلة على حقوق الإيجار ، بل وعلى الترخيص لغير اليهود بالعمل فى الأرض التى يملكها اليهود٠

ومن هنا فإن معارضة المستوطنين للجلاء عن المستعمرات التى كانوا قد أنشأوها فى سيناء ومساندة دولة إسرائيل لهم فى ذلك حتى آخر لحظة ممكنة ، والإصرار المماثل ، من المستوطنين والدولة معا على الاحتفاظ بالمستعمرات التى اقيمت فى الضفة الغربية ، بل وحتى تلك التى أنشئت فى غزة رغم تكاليف بقائها المعنوية والمادية الباهظة بالنسبة لإسرائيل وضآلة عائدها المادى أو السياسى المباشر لا تستند فقط إلى دواعى التوسع الإمبريالى الملازمة لدولة إسرائيل ، ولكن أيضا وبشكل قوى إلى العقيدة الصهيونية المرتكزة فى جانب منها إلى تفسيرات دينية (١)

ويمتد مبدأ عدم المساواة أمام القانون بين اليهود وغير اليهود حتى ولو كان الآخرون يحملون الجنسية الإسرائيلية ، إلى مجالات أخرى عديدة مثل الإعفاء من الجمارك والحصول على منح التعليم ومنح أو قروض ميسرة للسكن وغير ذلك . وينبغى الإشارة هنا إلى أن اليهود الصهاينة ، فى الماضى – وفى الحقيقة منذ الخطوة الأولى ، بل الخاطر الأول- حتى الحاضر ، كانوا على وعى كامل بما يفعلون . ففى الوقت الذى كان هرتزل ، المؤسس الحقيقى للحركة الصهيونية ، يتفاوض مع القوى العظمى المتصارعة ويقدم لكل منها وجها لمشروعه يتفق مع مصالحها ويتناقض تماما مع الوجه الآخر الذى يقدمه للقوى الأخرى ، وعندما يتذكر وجود عرب فى هذه المنطقة يصور مشروعه كيوتوبيا تستقدم إلى المنطقة العلم الحديث والتطور الاقتصادى السريع الذى يحمل اليهود رايته لكن لصالح الجميع ، كان يكتب في يومياته الخاصة (عام ١٨٩٥) التى لم تكن معدة للنشر فى أى و قت قريب :" سوف يكون علينا أن نهرب السكان (الفلسطينيين) عبر الحدود بأن نحصل لهم على عمالة فى بلدان الإقامة المؤقتة، بينما نحرمهم من العمل فى بلدنا نحن . وكلا من عمليتي نزع الملكية وإزاحة الفقراء ينبغى القيام بها خفية وبأساليب غير مباشرة " .

ويعلق ديسموند ستيوارت الذى أرخ لحياة هرتزل ، على ما ورد فى وضع آخر من هذه

اليوميات قائلا " يبدو أن هرتزل تنبأ بأنه ، بالمضى إلى أبعد مما ذهب إليه حتى ذلك الوقت أى من المستعمرين فى أفريقيا فإنه سوف يستجلب نفور الرأى العام المتمدين المؤقت ، فهو يكتب فى الصفحات المخصصة " لنزع الملكية الاجبارى ؛ وسوف يتجنبنا الناس . وتصبح رائحتنا غير طيبة . لكن عندما يأتى الوقت الذى نكون فيه قد استكملنا إعادة تشكيل الرأى العام العالمى لصالحنا ، سوف نكون قد أسسنا أنفسنا على نحو مكين فى بلدنا ، دون خوف من تدفق الأجانب ، وسنستقبل زوارنا بأريحية أرستقراطية وود فخورا " ويعلق ديسموند ستيوارت على هذا الاقتباس قائلا " إن ذلك مستقبل لم يكن من شأنه أن يسعد الفلاحين فى أرجنتينا أو فلسطين . لكن هرتزل لم يقصد أن تنشر يومياته على الفور".

على أنه إذا كانت هناك أسباب تدعو هرتزل للتقية أو التخفى حول حقيقة أهدافه ووسائل تحقيق هذه الأهداف ، فقد تآكلت هذه الأسباب مع الانتصارات المتوالية التى حققها الصهاينة ومع استطاعتهم تماما كما تنبأ هرتزل قبل حوالى القرن من الزمان أن يصبحوا سادة بلد يستقبلون فيه الزوار (من غير العالم العربى) بأريحية أرستقراطية وود فخور . بل وأصبح يحمد لهم الصراحة فى الإفصاح عن حقيقة أهدافهم ووسائلهم ، عندما لا تكون هناك مخاوف للمصارحة ، على النحو الذى يكشف عنه الحديث الصحفى التالى مع الجنرال جور، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، والمنشور فى جريدة علهميشمار الإسرائيلية ، ١٠ مايو ، ١٩٧٨ ، الذى عنيت الصحف الغربية بأن تتجاهله تماما .

س: هل صحيح (خلال غزو لبنان فى مارس ١٩٧٨) أنك قذفت بالقنابل تجمعات السكان دون تمييز؟

ج: إننى لست من أصحاب الذاكرة الانتقامية . هل تظن أننى أوعى أننى لا أعرف ماذا فعلنا طوال هذه السنوات ؟ ما فعلنا على طول قناة السويس ؟ مليون ونصف لاجىء. حقيقة : أين تعيش؟ لقد قذفنا بالقنابل الاسماعيلية والسويس وبور سعيد وبور فؤاد ، مليون لاجىء ونصف . منذ متى أصبح سكان جنوب لبنان مقدسين هكذا ؟ بعد مذبحة أفيفيم أمرت بقذف أربع قرى فى جنوب لبنان دون تصريح.

س: دون تفرقة بين المدنيين وغير المدنيين؟

ج: أية تفرقة؟ ماذا فعل سكان إربد (مدينة كبيرة فى شمال الأردن يسكنها فلسطينيون)

لكى يستحقوا أن نقذفهم بالقنابل؟

س: لكن البلاغات الحربية تحدثت على الدوام عن الرد على النيران وعن الضربات المضادة ضد الأهداف الإرهابية ٠

ج: كن جادا من فضلك ألم تعرف أن وادى الأردن قد أخلى بأكمله من سكانه كجزء من حرب الاستنزاف٠

س: انت إذا تنادى بأن السكان ينبغى أن يعاقبوا ؟

ج: بالطبع، ولم يكن عندى قط شك فى ذلك . وعندما رخصت ليانوش (أحد قواده) فى أن يستخدم الطيران والمدفعية والدبابات فى الغزو) كنت أعلم تماما ما أفعل . لقد مضت الآن ثلاثون سنة على حرب الاستقلال وخلال هذه الفترة كنا نحارب ضد السكان (العرب) المدنيين الذين يسكنون القرى والمدن ، وفى كل مرة نفعل ذلك يعود نفس السؤال: هل نضرب أو لانضرب المدنيين ؟ (١)

الحيلة والتقية فى الايديولوجية الصهيونية والممارسة الإسرائيلية: كيف استباح الصهاينة والإسرائيليون لأنفسهم ذلك كله ، ومن بعده صبرا وشاتيلا ، ومن بعدهما تكسير عظام أطفال انتفاضة الحجارة، وهم فى زعمهم ورثة الوصايا العشر : لاتقتل ، لاتزن، لاتسرق، لا تشهد الزور ضد جارك، لا تشته دار جارك، ولا حليلة جارك ، ولا خادمه ، ولا ثوره، ولا حماره ، ولا أى شىء يملكه جارك ؟ .. الخ أمكن ذلك من خلال تحايلات بسيطة ، مارستها كافة الشعوب بشكل استثنائى ، لكن ما كان استثناء عند غيرهم أصبح هو القاعدة عندهم ، لأن أسلوب معيشتهم فى فترة الشتات ، وسط الشعوب الأخرى ، لكن فى مواجهتها وبالعداء معها ، كان بدوره استثناء من القواعد التى تعيش عليها الشعوب ٠

وعندما حان الوقت فى القرن التاسع عشر ، مع انتصار الاتجاه الليبرالى المتحرر فى بلد بعد الآخر من بلدان الشتات الأوروبى وزوال مبررات الدور الاستغلالى الخاص الذى ميزوا به أنفسهم لكى يفك يهود الشتات عقدتهم : ويطبعوا " حياتهم وأيديولوجيتهم لكى تتناغم مع حياة الشعوب الأخرى التى عاشوا بينها ، اختار فريق منهم متنامى القوة والبأس أن يُنموا تحت لواء الصهيونية دعوة " الاستغلاق والاستبعاد" الكامنة فى معتقداتهم ، استجابة لأسباب

أخرى بدت لهم ، كما بدت للغرب فى هذا العصر، هى الخليقة بالعبادة دون ربهم : المال، والقوة والسيطرة على الشعوب الأخرى .

ولنقف لحظة أولا عند موضوع التحايلات . إن كافة الشرائع الوضعية منها وما يستند إلى مرجعية دينية ، تعرف أداتين فكريتين استثنائيتين ، إحداهما تسمى "الحيل" ، ويقصد بها التخفيف من صرامة النصوص والسوابق القضائية التى أصبحت ظروف العصر أو البيئة تقتضى التحلل منها دون خروج على النص؛ والثانية هى "التقية" التى تبيح ارتكاب شر أخلاقى مثل الكذب أو التظاهر بغير الحقيقة اتقاء لشر أعظم مثل اضطهاد حاكم مستبد أو رغبة فى الإيقاع بعدو تحل الشريعة مقاتلته. وككل الشرائع الأخرى ، لجأت السوابق والتفسيرات القضائية والفكرية اليهودية إلى هاتين الأداتين الفكريتين بشكل احتفظ بطابعه الاستثنائى دون ريب فى العصور الأولى ، لكن تحت وطأة التطور التاريخى لمجتمعات اليهود فى الشتات ، الذى وضعهم على الدوام فى محيط يبادرونه بالعداء ، بحكم أيديولوجية الاستغلاق والاستبعاد وبحكم الممارسات المبنية عليها ، ويتعاطون فى علاقاتهم به أنماطا من الاستغلال لاشك فى كفايتها لكى تستجلب عداءه لهم فقد نمت أساليب "الحيل والتقية" نموا هائلا أصبحت معه هى التى تحكم فكرهم وسلوكهم مع الأغيار : فكل تحريم: لا تقتل ، لا تأخذ الربا، لا تكن معتديا ... الخ ، أصبح له معنيان ، معنى يسرى بكامل أبعاده فى علاقاتهم الداخلية فيما بينهم، ومعنى آخر يحول، بفضل أداتى "الحيل والتقية " . عندما يتصل الأمر بالعلاقة مع الأغيار إلى شىء آخر مثل التخفيف فى عقوبة القتل أو الاعفاء منها أو قبل التوسع فى دفع الدية بدلا من القصاص العينى فى الجرائم المتصلة بالبدن أو مثل تفسير الجار الذى يحفظ حرماته للجار اليهودى فقط أو مثل الالتزام – لواجب دينى- بالحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة الربوية من الأغيار ، وغير ذلك من التعاليم والممارسات التى تنهل جميعا من أصل فكرى واحد هو النظر إلى غير اليهود كنوع مختلف، وأدنى من البشرية.

النتائج العملية كما تنعكس فى السياسة الإسرائيلية:

وقد ترتب على غلبة العامل الأيديولوجى المستمد من اليهودية الكلاسيكية فى التكوين الفكرى للصهيونية ، وبصرف النظر عن مدى الإيمان الدينى الحقيقى عند زعمائها ومعتنقيها ، نتائج عملية ربما كان أهمها عدم مرونة السياسة والأهداف الإسرائيلية . وقد رأينا كمثال على

ذلك عدم رغبة إسرائيل فى التخلى عن المستعمرات العديمة القيمة التى اقامها المستوطنون فى قطاع غزة، رغم الخسائر الجسيمة المادية والمعنوية المترتبة على الاحتفاظ بها . ويذكر شاحاك كمثال آخر على عدم المرونة المستند إلى أسباب أيديولوجية رفض إسرائيل إقامة " باندوستانات" فلسطينية فى الأراضى المحتلة تتمتع بمظاهر السيادة والاستقلال دون مضمونهما الحقيقى» ، على نحو ماكانت تفعل دولة جنوب أفريقيا العنصرية مع بعض القبائل الأفريقية قبل التحولات الإسرائيلية ، لأن التعاليم التلمودية تمنع وجود أى مظهر من مظاهر الاستقلال أو السيادة للأغيار على ما يعتبره اليهود أرض إسرائيل.

لكن لاينبغى التعميم بالنسبة لعامل عدم المرونة المستمد من التمسك بالتعاليم التلمودية . ففى هذه التعاليم ، وفقا لتفسيرات العصور الوسطى التى تكون أساس اليهودية الكلاسيكية ، ما يكفى وزيادة لاصطناع أى موقف يراه اليهود وصالحا لهم فى مواجهة الأغيار ، مهما بدا مثل هذا الموقف غير أخلاقى فى معاملاتهم الخاصة ، أو وفقا للأعراف المصطلح عليها بين الشعوب الأخرى . والعالم لم يفق بعد من الصدمة الأخلاقية التى تلقاها (وكالعادة لم يستخلص منها مغزى أو يرتب عليها نتائج) عندما صرح رابين رئيس وزراء إسرائيل بأنه ليس هناك شيء مقدس حول المواعيد التى نصت عليها اتفاقيتا أوسلو والقاهرة بالنسبة لترتيبات الحكم الذاتى أو إعادة انتشار القوات الإسرائيلية.

ولسنا نظن أن بيريز وزير خارجية إسرائيل الحالى يكذب على أهله وجيرانه فى حياته الخاصة، أو يكذب كثيرا على قومه فى الحياة العامة ، لكن من يتابع تصريحاته وكتاباته وأحاديثه إلى العرب لن يخامره شك فى أن هذا الجانب من نشاط الرجل يخضع لقيم وقواعد سلوكية تختلف تماما عما هو متعارف عليه أخلاقيا ، حتى بعد أن يؤخذ فى الحسبان هامش المناورة والخداع المسموح به لممارسى السياسة الخارجية ، وأن التفسير الوحيد لهذا الاختلاف الواضح فى موازين القيم (وهو يسرى أيضا بالنسبة لكل تعاملات إسرائيل على الأسرار الحربية لأمريكا) أصدق أصدقائها ومقايضاتها لبعض هذه الأسرار فى مقابل تسهيلات معينة لتهجير اليهود من الاتحاد السوفيتى السابق) هو النظرة الايديولوجية إلى الأغيار كأنواع من البشر يحل فى مواجهتهم ما لا يحل بين اليهود وأنفسهم.

لقد كان شيمون بيريز من سنوات طويلة أكبر منظرى المشروع الشرق أوسطى . وفى عام

١٩٩٢ نشر عن طريق الأهرام (فى كتاب : ماذا بعد عاصفة الخليج- رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط) مقالا اختار له عنوان بالغ الرشاقة والأدب هو "عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" ورد فيه أن "السلام أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة ، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضى ومستعد لأخذ مكانه فى العصر الجديد، العصر الذى لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" . ثم عاد فى عام ١٩٩٣ فنشر كتابا كاملا كله تنظير ودعوة ودعاية للمشروع الشرق أوسطى عنوانه "الشرق الأوسط الجديد" . فماذا قال هذا الرجل ضمن حديث خاص نشره الأهرام فى ١٩٩٥/٧/٥) عندما شعر بقوة المعارضة لمشروعه وانكشاف أهدافه؟ قال بالحرف الواحد (وسنحتاج إلى بعض ما قال فى مرحلة لاحقة من خطابنا) "أن المشكلة التى لايفهمها معظم الناس هى أننا لانقترح بناء شرق أوسط جديد، بل نقترح أن يقوم الشرق الأوسط بتبنى مواقف من أجل وضع عالمى جديد. فكما ترى المشكلة ليست إذا كانت إسرائيل ستندمج فى الشرق الأوسط ولكن إذا كان الشرق الأوسط سيندمج فى القرن الحادى والعشرين لأنه بدون ذلك سيصبح الجميع فقراء ومتخلفين . ونحن نقول لجيراننا العرب إن ينظروا إلى ما حدث فى آسيا ، وكيف نجحت كل دول آسيا فى التكيف داخل نظام عالمى جديد واقتصاد السوق. فلماذا لاتفعلوا بالمثل ، والطريق واضح ، إذ يجب فتح النوافذ والأبواب والحدود ، ويجب عليكم أن تتنافسوا وتدخلوا عالم الكمبيوتر".

ويستطرد الرجل بعد هذه النصائح الثمينة قائلا " بالنسبة لنا فإننا لانحتاج ذلك لأن الاقتصاد الإسرائيلى فى وضع جيد، بل وضع ممتاز ولكن كل ما أود أن أقوله لجيراننا العرب هو لماذا لا تطبقون اقتصاد السوق . فبدونه سيبقى كل جيراننا فقراء. هذه هى المشكلة الحقيقية ولا أفهم أن يكون هناك أى سوء فهم فى هذا الشأن يردد البعض أن إسرائيل تعمل على السيطرة على الشرق الأوسط وعلى الفلسطينيين ، ولكن لماذا تفعل ذلك، هل تقوم ملكة انجلترا بالسيطرة على بنجلاديش أو باكستان؟ ليس هناك أى سبب يدفعنا إلى ذلك اليوم تتقدم الدول وتثرى عن طريق التكنولوجيا والعلوم وليس عن طريق الغزو والسيطرة ، فذلك يكلف الكثير ويعد من الأمور الغبية".

وسوف نرى بعد قليل إلى أى مدى تطبق إسرائيل اقتصاد السوق الذى ينصح بيريز العرب بالأخذ به (ومن أسسه ، على سبيل المثال حرية انتقال ملكية الأرض الذى تحرمه القوانين الإسرائيلية القائمة إذا كان الانتقال إلى غير اليهود الذين أصبحوا يسيطرون على

٩٢٪ منها)، كما سنرى كيف أن اقتصاد السوق هذا الذى ينادى به بيريز هو الطريق الكلاسيكى لسيطرة إسرائيل والصهيونية العالمية ورؤوس الأموال الأمريكية على الاقتصادات العربية . وإنما يستوقفنا هنا ، المغزى غير الواعى وغير المقصود لتشبيه العلاقة بين إسرائيل والعرب بالعلاقة بين ملكة انجلترا وبنجلاديش أو باكستان (وفى حديث إلى صحيفة عربية)، هو التناقض الذى يصل إلى حد الكذب الصريح بين ما يقوله الرجل الآن- مؤقتا فى حديثه إلى الصحيفة - وبين المشروع المرتبط باسمه منذ سنوات طويلة ٠

أى الأصوليات أشد خطرا على السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط:

والرجل فى ذات الكتاب الذى يدعو فيه إلى المشروع الشرق أوسطى يجمل الصهيونية ويبرىء ساحتها (صفحة ٥٨-٥٩) وبكلمات مستترة لكن لا ينقصها الوضوح ، لا يرى خطرا على سلام الشرق الأوسط وسلام العالم مثل التقاء الأسلحة النووية مع الأيديولوجية المتطرفة، الذى لا يراه في إسرائيل التى تملك بالفعل مخزونا ضخما من القنابل الذرية يكفى لتدمير كل عاصمة عربية أو إسلامية أربع مرات على الأقل وتسيطر عليها أكثر الأيديولوجيات تطرفا وتعصبا ، ولكن فى البلدان العربية أو الإسلامية التى قد تسعى للحصول على الأسلحة النووية وقد تتعرض لسيطرة الأصولية الإسلامية عليها ، وهو من ثم يدعو فى كتابه إلى بناء التحالف الشرق أوسطى الجديد ، بمباركة الغرب وخاصة أمريكا ، وبقيادة إسرائيل لمواجهة هذا الخطر٠

وغير خاف أن تلك لم تكن المرة الأولى التى يثير فيها الغرب موضوع الخطر الأصولى ، وخاصة الخطر الإسلامى (لكنه ابدا لا يدرج تحت هذا المعنى الأصولية الصهيونية المستمدة كما رأينا من الأرثوذكسية اليهودية) على السلام العالمى بوجه عام وعلى الغرب بوجه خاص ، ذلك الخطر الذى بدأ يظهر وتتضح معالمه أمام عيون الغرب بمجرد أن اختفى الخطر السابق عليه : خطر الشيوعية الذى كان يجسده الاتحاد السوفيتى كذلك غير خاف الدور الخاص الذى تقوم به الصهيونية العالمية وأبواقها للنفخ فى أوار هذا الخطر ، وإثارة المخاوف منه فى كل مكان ومناسبة، وسعيها لإقامة تحالف بينها وبين الحكام العرب لمواجهته٠

لكن الطريف فى الموضوع، والذى يثبت مرة أخرى أنه إذا كانت الصهيونية العالمية - أحد من السيف دائما بالنسبة للأهداف فإنها تكون فى بعض الأحوال شديدة المرونة بالنسبة

للوسائل.

هل تتعارض هذه الاستراتيجية الجديدة مع المواقف المتباينة من المسيحية والإسلام:

لليهودية الكلاسيكية التى تستمد الايديولوجية الصهيونية جذورها منها، والتى لا تزال حتى الآن هى المعتمدة لدى العناصر الدينية فى إسرائيل وبين طوائف اليهود والارثوذكس فى الشتات وخاصة فى أمريكا . فاليهودية الكلاسيكية تنظر إلى المسيحية وكل ما تمثله نظرة أشد عدوانية وأكثر تجنيا وأمعن فى الفحش والافتراء من نظرتها إلى الإسلام، وتشهد بذلك لا الكتب المتوارثة من العصور الوسطى فقط، لكن أيضا الكتب والانسيكلوبيديات المطبوعة أو المنشورة فى إسرائيل بعد ١٩٥٠ والتى تصل تعاليمها إلى مستوى تلاميذ المدارس الدينية اليهودية ، وإن كان هناك حرص شديد على ألا يظهر ذلك إلا فى المطبوعات المنشورة باللغة العبرية أو الآرامية ، وعلى أن تطهر الترجمات الانجليزية من العبارات أو الكلمات التى يمكن أن تؤذى« صورة إسرائيل فى العالم المسيحى أو على أن يحرف معنى تلك العبارات والكلمات عند ترجمتها إلى الانجليزية (١). ويذهب بعض المؤرخين اليهود المعادون للصهيونية إلى أن مغالاة اليهود الأرثوذكس فى الولايات المتحدة فى العداء للعرب وتبنيهم الأعمى لكل مواقف وأطروحات إسرائيل إزاء العرب والفلسطينيين بل والمزايدة عليها هو فى حقيقة الأمر نوع من الإزاحة السيكولوجية لمشاعر العداء الشديد الذى يضمرونه للمحيط المسيحى الذى يعيشون فى وسطه .

"الحضارة اليهودية المسيحية" تعبير مبتدع لتوثيق التحالف بين الصهيونية واليمين الرجعى الأمريكى:

كيف يمكن التوفيق بين موقف اليهودية الأرثوذكسية العدائى الأصيل تجاه المسيحية ، ذلك الموقف الذى لا يمكن أن تخفى حقيقته على المتبحرين فى علوم الدين من رجال الدين المسيحى ، وبين الاتجاه المتصاعد فى السنوات الأخيرة إلى تأسيس الحضارة الغربية على ما أصبح يسمى "اليهودية- المسيحية" بل وإطلاق اسم "الحضارة اليهودية - المسيحية" على الحضارة الغربية بوجه عام؟

الواقع أولا هو أن هذه التسمية المبتدعة لاتنتشر إلا فى الولايات المتحدة دون غيرها من بلدان الغرب ، وأنها - ثانيا - قد انطلقت ابتداء من داخل صفوف بعض فرق الأصولية المسيحية التى كانت تعيش على الدوام تحت تسميات مختلفة على أطراف المجتمع الأمريكى ،

لكنها وجدت ازدهارا خاصا أصبح يكتسب ملامح سياسية بارزة ذات اتجاه يمينى مغرق فى الرجعية ، وخاصة منذ تولى نيكسون ومن بعده كارتر فريجان رئاسة الجمهورية ، ووصل إلى أقصى عنفوانه مع انتصار أجنحة الحزب الجمهورى الأكثر رجعية فى الانتخابات التشريعية الأخيرة٠

ولم يكن من الصعب على المصالح الاحتكارية التى كثيرا ما تتخفى وراء بعض الاتجاهات الأصولية الدينية وتمولها أن تعقد تحالفات سياسية مع الأصولية الصهيونية التى تعبر بدورها عن مصالح احتكاريةورأسمالية يهودية محددة، وأن تكون التسمية الجديدة لحضارات الغرب التى ابتدعت لتدشين هذا التحالف ، تسمية "الحضارة اليهودية- المسيحية " ٠ هى المظهر الأيديولوجى لهذا التحالف الذى تحرص الصهيونية على توجيهه بوجه خاص ضد العالم العربى الإسلامى ، كذلك لم يكن من الصعب أن تنتقل هذه التسمية المبتدعة إلى دوائر الإعلام الواسعة فى الصحف والمجلات الواسعة الانتشار ، وأن يجند لتكريسها كتاب الأعمدة الصائدون فى صحارى الجهل الثقافى الشاسعة التى يعيش فيها المواطن الأمريكى ، ولا أن تنتقل التسمية الجديدة من هؤلاء إلى بعض المؤرخين والمحللين السياسيين لكى تكتسب الاحترام المستمد من المؤسسة الاكاديمية . لكن ذلك يقودنا إلى القسم التالى المخصص للمكون الثانى الأيديولوجية الصهيونية ، وهو التعبير عن المصالح المباشرة للاحتكارات والرأسمالية اليهودية المتحالفة مع نظائرها الغربية وخاصة الأمريكية.

الهوامش

(١) يرجع الفضل فى تنبهى إلى الأهمية القصوى للعامل الأيديولوجى المستمد مباشرة من النصوص والتفسيرات الدينية اليهودية ، وإلى أثر هذا العامل على التطور الفعلى للحركة الصهيونية وعلى يهود وسياسة إسرائيل الفعلية والمفاهيم السائدة بين يهود أمريكا المعتنقين للصهيونية ٠ يستوى على ذلك ، فى داخل إسرائيل وخارجها ، المتدينون منهم وغير المتدينين ، الليبراليون و"الاشتراكيون" إلى كتاب بالغ الأهمية صدر فى ١٩٩٤ ، ألفه مفكر إسرائيلى فريد فى صفاء الفكر والأمانة العلمية والخلقية ، أستاذ فى علم الكيمياء ، ولد فى وارسو عام ١٩٣٣ وتخرج من معسكر اعتقال بلسن الشهير ثم هاجر إلى إسرائيل وخدم فى جيشها ولم يعتنق أبدا الفكر الماركسى، ومن ثم لا مطعن عليه أو على يهوديته من أية ناحية .. هذا الكتاب

الذى نبهنى إليه عبد العظيم أنيس هو :

Israel Shahak : Jewish History, Jewish Religion ' The Weight of three thousand years,; Foreward by Gore Vidal ; Pluto Press; London. Boulder, Colorads; 1994.

ويكاد يكون من المستحيل الآن العثور على هذا المؤلف الصغير الذى كتبه ماركس فى شبابه فى المكتبات الإنجليزية أو الفرنسية لشده حرص الدوائر الصهيونية ذات التأثير الكبير على دور النشر على عدم طبعه .

Ilan Halevi: "A histroy of the Jews; Ancient and Modrn" ; Zed Books ; London and New Jersey; 1987.

Noam Chomsky: "the Fatefal Triangle: The united states , Israel and the Palestinians" ; South End Press; Bostom, MA; 1983.

"World Orders; Old and New"; The American University in Cairo press;.

Edward W.Said: "the Question of Palestine"; Vintage edition, 1992.

(٢) حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت التفسيرات الغالبة بين اليهود للنصوص الدينية المتعلقة بعودتهم إلى أرض الميعاد تفسر العودة بمعنى العودة الروحية إلى الالتزام بالتعاليم الدينية ، أو بمعنى عودة اليهود كأفراد للإقامة فى الأراضى المقدسة ، أو تتطلب تدخلا إليها خاصا ينبغى ترقب حدوثه فيما يشبه المعجزة ، ولم تكن تذهب إلى الاستيلاء على الأرض وإقامة دولة يهودية عليها بالقوة المسلحة.

(٣) نشرت صحيفة الأهرام القاهرية فى ١١ يوليو ١٩٩٥ ، أى بعد قرابة سنتين من اتفاق أوسلو وانقضاء الموعد المحدد " لاعادة انتشار القوات الإسرائيلية " فى الأرض المحتلة وبدء عملية الحكم الذاتى الخبر الآتى ":" بدأ المستوطنون الإسرائيليون فى الضفة الغربية حملة مكثفة للتوسع على حساب الأرض الفلسطينية تحت الإشراف المباشر لقوات الاحتلال دون ضجيج إعلامى وفى الوقت نفسه تكونت شركة استثمار عقارى يشارك فيها رجال أعمال عرب

من بعض دول الخليج لشراء منازل العرب الفلسطينيين النازحين للأردن والواقعة قرب المسجد الأقصى ، وإعادة بيعها إلى الإسرائيليين ، وقالت المصادر الإسرائيلية إن هذه الشركة تعرض أسعار مرتفعة للغاية لهذه المنازل لإغراء ملاكها الفلسطينيين على بيعها بالتعاون مع ٣ منظمات صهيونية متطرفة.. وفى إطار حملة التوسع الإستيطانى تحت إشراف قوات الاحتلال قام المستوطنون بنقل السياج المحيط بمستوطنتى " أخنى هافتن " بالقرب من طولكرم و"شاكل " بالقرب من جنين ، كما قاموا بشق الطرق حول خمس مستوطنات صغيرة فى منطقة الخليل . وأكدت المصادر أن كل التوسعات حدثت على أرض يملكها الفلسطينيون، وهى غير الأراضى التى تصادرها قوات الاحتلال لأسباب مختلفة . ووافقت الحكومة الإسرائيلية كذلك على توسيع ٤٣ مشروعا فى القدس ومنحها مخصصات جديدة من الأراضى وتتضمن ١٩ مشروعا فى منطقة " عاطاردت" على مساحة تبلغ ٥٦ دونما و١٣ مشروعا فى "هارجر نسيم" على مساحة ١٠٠ دونم و٥ مشروعات فى جعفات شاول على مساحة ٤٠ دونما٠

(٤) الاقتباسات الخاصة بيوميات هرتزل والحديث الصحفى مع الجنرال جور مأخوذة كلها من كتاب إدوارد سعيد السابق الإشارة إليه . صفحات ١٣ و٧١ وصفحة ٢٩ من المقدمة على التتابع٠

(٥) راجع فى ذلك كله ، إسرائيل شاحاك، المرجع المتقدم الذكر بأكمله. لكن بوجه خاص الفصل الثانى المعنون " التحيزات المضادة والمراوغات " والفصل الثالث " الارثوذكسية والتفسير" والقسم الأخير من الفصل الخامس المعنون "الموقف من المسيحية والإسلام"٠

البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي

لواء طلعت أحمد مسلم

المقصود بالمشروع الشرق أوسطي المذكور فى هذه الورقة هو المشروع الذى يهدف إلى تثبيت الأوضاع القائمة فى الوطن العربى ، بما يمنع الدول العربية من محاولة إنهاء الاحتلال الصهيونى لفلسطين والأراضى العربية الأخرى بخلق ظروف تجعل من الصعب على الدول العربية أن تقوم بعمل ضد إسرائيل عندما ترفض إسرائيل الانسحاب منها . وبالتالى فإن المشروع الشرق أوسطى هو مشروع محدد، وليس أى مشروع يسعى إلى التعاون بين الدول القائمة فى المنطقة المعروفة بالوطن العربى والمناطق المتاخمة له. والمراجع فى التعرف على هذا المشروع هى تصريحات المسؤولين فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ووثائق الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية ، وكتابات كل من شيمون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالى ومستشاريه ، وأخيرا تصرفات الأطراف التى تروج للمشروع والممارسات الفعلية للأطراف وخاصة فى المحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

وإذا كان شيمون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق وزعيم تجمع العمل قد عبر فى كتابه عن تصوره للشرق الأوسط الجديد وفقا لتصوره وإذا كان بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالى وزعيم تجمع الليكود قد عبر عن بعض أفكاره بهذا الخصوص فى كتابه "مكان تحت الشمس" ، فإن هذه الأفكار تحمل النوايا الرئيسية فى المشروع، وهى يمكن أن تنم عما يدور فى أذهانهم وأذهان مشجعيهم فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الغرب، لكن الممارسة الفعلية توضح إلى حد كبير مشتملات مشروع الشرق الأوسط الحقيقية والخالية من التجميل والزخرفة.

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجى لنظام الشرق الأوسط المقترح فى النقاط التالية :

* تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ، ووضع عوائق

أمام الدفاع المشترك العربى ·

* إقامة أمن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومى العربى·

* اتباع سياسة الحدود المرنة فى فلسطين بما يمكن إسرائيل التغلغل فى الدول العربية ولاتتيح للدول العربية التغلغل فى الكيان الإسرائيلى ·

* ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية المجاورة لها نوعيا وعدديا لتحقيق الردع بالنسبة للدول العربية ·

* الوجود العسكرى الأمريكى البحرى والجوى الكثيف وفقا لمعاهدات واتفاقات عربية أمريكية أو بقرارات من الأمم المتحدة مع وجود عسكرى غربى محدود·

* التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة ·

* ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافى للوطن العربى وخاصة تركيا واريتريا وإثيوبيا ·

* إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات إسرائيلية وأجنبية لتحقيق التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل فى المجال الأمنى ·

* منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية بما يعنى انفراد إسرائيل بامتلاكها·

* الحظر الكامل لباقى أسلحة التدمير الشامل·

* نزع سلاح السلطة الفلسطينية إلا من أسلحة الدفاع الشخصى ·

* إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حظر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلى وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع فى الوقت المناسب وعرقلة التعاون بين الدول العربية وإيجاد المبررات للتدخل الدولى ·

* تكليف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات متعددة الجنسيات بالمهام الصعبة وخاصة الأرضية والتى يمكن أن تتعرض لخسائر بشرية·

إن هذه العناصر يمكن مشاهدتها على الواقع وليس فقط على الأوراق ،.فمنذ حرب الخليج الأخيرة توقف العمل بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية عمليا

رغم ما قد يتردد فى بعض البيانات عنها، ومن المعروف أن الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية قد جمدت ، وتخلت مصر عن منصب الأمين العام المساعد العسكرى الذى كان يشغله رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية بحكم منصبه، وكانت القيادة العامة الموحدة قد حلت من قبل ، كما جمدت الاتفاقات العسكرية بين الدول العربية عموما .

وقد ساعد على تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى تمثل النظام الدفاعى العسكرى العربى ماقامت به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من بث بذور الخلاف بين الدول العربية واستغلال الخلافات العربية والعمل على تعميقها ، ثم ما قامت به من خلال فرض للحصار على بعض البلاد العربية ، وتدخلها لمواجهة أى تجمع عربى يسعى إلى إحياء النظام العربى وإحباط نتائجه .

إذا كان شيمون بيريس قد أشار فى كتابه إلى إقامة نظام أمن إقليمى جديد فإن ملامح هذا النظام قد ظهر بعضها فى الاتفاقات الأمنية التى عقدتها إسرائيل مع كل من تركيا واريتريا ، وملامح التعاون بين إسرائيل ودول عربية فى المجال العسكرى ، وكذا التعاون بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية فى منطقة الحكم الذاتى ، وما اتفق عليه فى مؤتمر شرم الشيخ الذى سمى بمؤتمر قمة صانعى السلام وشاركت فيه دول عربية وإسرائيل .

يتحدث بيريس عن الحدود المرنة فى كتابه فيعلن عن حاجة الكيان الصهيونى إلى " حدود مرنة وليست ثابتة" متذرعا بأن "الحدود ليست جدرانا" وأنه " ليس علينا (اليهود) أن نسجن أنفسنا خلف هذه الجدران" ، وهو يغطى النزعة التوسعية بأن هذه الحدود المرنة " تسمح بالحركة وبأنها " تشمل سكان الأرض المقدسة من أردنيين وفلسطينيين وإسرائيليين" و" العبارات قديمة ودينية" ، تتيح هذه الحدود للإسرائيلى أن يتغلغل فى الأراضى العربية ولاتتيح للفلسطينى العودة إلى أرضه ، ولا للعربى التغلغل فى الكيان الصهيونى ، ويرى بيريس أن الحدود المرنة للقدس الموحدةتحت الحكم الإسرائيلى هى التى تجعل منها مدينة مفتوحة لكل المؤمنين من كل الديانات وكل الجنسيات ، وأن هذه النظرية هى التى أتاحت تجريد سيناء من السلاح بحجة أن ذلك خلق وضعا إيجابيا هدأ من مخاوف الطرفين .

لاشك أن ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية هو أحد ملامح نظام الشرق الأوسط وهو ماتعهد بتحقيقه رؤساء الولايات المتحدة وخاصة الرئيس الأمريكى الحالى

بيل كلينتون ، وسبقه إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ، وتحقق الولايات المتحدة هذا العنصر من النظام عن طريق تزويد إسرائيل بالطرازات الأحدث من الأسلحة الأمريكية ، وحرمان الدول العربية التي تعتمد عليها في تسليحها من أحدث التطورات التي تحصل عليها إسرائيل ، وملاحقة الدول العربية التي تحصل على أسلحة من خارج الولايات المتحدة والعمل على منعها من الحصول على أسلحة متقدمة ، بل على أسلحة عموما ، وفي حال فشل هذه المساعي تقدم الولايات المتحدة إلى إسرائيل من الأسلحة ماتعتقد أنه يمكن إسرائيل من التصدي للأسلحة التي حصلت عليها دول عربية ٠

وبالاضافة إلى إمداد إسرائيل بالأسلحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الصناعات العسكرية الإسرائيلية سواء بالتمويل أو بتزويدها بالتكنولوجيا التي تساعدها على إنتاج أنواع متقدمة من الأسلحة ، كذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتكليف الصناعات العسكرية الإسرائيلية بالقيام ببعض الأبحاث لصالحها مما يوفر لها التمويل والتكنولوجيا معا ، وتقوم بشراء بعض منتجاتها بما يوفر تمويلا إضافيا وأخيرا فهي تدفع الدول التي في حاجة إلى صيانة وتجديد مخزونها من الأسلحة الأمريكية إلى القيام بذلك في إسرائيل ٠

تسعى إسرائيل والولايات المتحدة من خلال تحقيق وضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية إلى فرض الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة وتحقيق الردع الذي يتحدث عنه نتنياهو في كتابه بأن أي سلام يمكن أن يقوم بين العرب وإسرائيل لابد أن يدعم بقوة ردع حقيقية وفعالة يحتفظ بها لمواجهة أي هجوم عربي محتمل ويخلص إلى أن أي سلام في الشرق الأوسط لايمكن أن يستمر إلا إذا كان سلاما مرتبطا بالردع الإسرائيلي ، وهو لذلك يدعو إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوة رادعة مع قيام سلام مع العرب لأن أي سلام غير محمي لن يصمد زمنا طويلا الأمر الذي يضمن أن العرب لن يضربوا رأسهم في الحائط أبدا باختصار التفوق العسكري الإسرائيلي يضمن هيمنتها على المنطقة ٠

تكثيف الوجود العسكري الأجنبي عموما والأمريكي بصفة خاصة منذ أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ويلاحظ أن هذا الوجود يتصف بشكل خاص بأنه وجود بحري وجوي بشكل رئيسي في حين يقتصر الوجود البري على عناصر محدودة جدا، وأن أغلب هذا الوجود أمريكي وأخيرا بالصلة الوثيقة بين هذا الوجود وإسرائيل٠

كذلك يستند هذا الوجود العسكرى الأجنبى فى كثير من الأحوال إلى قرارات للأمم المتحدة التى تختلف هى الأخرى فى درجة إلزامها حيث بعضها يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يخول استخدام القوة ، والآخر يستند إلى الفصل السادس الذى لايخولها ذلك ، إلا أن غطاء الأمم المتحدة يستخدم لإضفاء الشرعية على أعمال هذه القوات رغم أنه لاصحة لذلك الاستناد.

يشتمل الوجود العسكرى الأمريكى أساسا على الأسطول الخامس الأمريكى فى الخليج وعلى الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، وعلى الكتيبة الأمريكية فى القوة متعددة الجنسيات فى سيناء ، وعلى قوات عملية "المراقبة الجنوبية" المتمركزة فى قواعد جوية فى المملكة العربية السعودية وقوات عملية " توفير الراحة" المتمركزة فى قواعد تركية فى جنوب شرق الأناضول ، بالاضافة إلى القوات المتمركزة فى قاعدة دييجو جارسيا وهى أساسا من القوات الجوية وقوات المارينز.

كذلك هناك القوات التى تنتشر بالمنطقة بشكل مؤقت لتنفيذ عملية أو مناورات على نحو ما يجرى فى المناورات التى تنفذها القوات الأمريكية منفردة أو مشتركة مع دول أجنبية أخرى فى الخليج ، أو مع قوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو مع كل هؤلاء، كذلك على نحو القوات التى حضرت إلى المنطقة لتوجيه ضربات جوية وصاروخية إلى العراق على أثر أزمة شمال العراق الأخيرة.

كذلك هناك القواعد والتسهيلات الأمريكية فى المنطقة والتى لايعلن عنها عادة ولكن أشهر هذه القواعد والتسهيلات هى قاعدة الجفير فى البحرين والتى تمثل ميناء المبيت للأسطول الخامس الأمريكى ، وقاعدة حيفا التى تعتبر قاعدة رئيسية للأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، والقواعد الأمريكية فى تركيا ، وكذا القواعد الأمريكية التى يجرى فيها تخزين معدات وأسلحة أمريكية فى كل من إسرائيل والكويت وقطر ، والتسهيلات العسكرية التى تسمح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية فى كل من المملكة العربية السعودية وعمان والامارات ومصر والأردن والمغرب وتونس.

إضافة إلى الوجود العسكرى الأمريكى هناك وجود عسكرى أجنبى آخر يتمثل أساسا فى القوات البريطانية والفرنسية ، وهى تشتمل على قوات العملية " أرميلا" البريطانية فى الخليج،

وهى أساسا قوات بحرية والقوات الفرنسية فى قاعدة جيبوتى والأسطول الفرنسى فى المحيط الهندى ، والقوات البريطانية والفرنسية فى عمليتى " المراقبة الجنوبية- سوذرن ووتش " المتمركزة فى المملكة العربية السعودية ، وعملية توفير الراحة - بروفايد كومفورت " المتمركزة فى تركيا بالإضافة إلى قوات من الاتحاد الأوروبى ونيوزيلندا واستراليا واليابان تشارك فى فرض الحصار البحرى والعقوبات على العراق.

تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخزين المسبق للأسلحة والمعدات فى المنطقة لتسهيل تدخلها العسكرى ، وقد سبق للولايات المتحدة أن بدأت فى تخزين مسبق لأسلحة ومعدات فى إسرائيل بموجب الاتفاق الاستراتيجى بينها وبين إسرائيل الأمر الذى اكتمل وسمحت الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدامه عند حاجتها.

وقد أدت حرب الخليج الأخيرة إلي قبول كل من الكويت وقطر لتخزين معدات لما يساوى لواء مدرع أمريكى بكل منها ، هذا بالاضافة إلى التخزين المسبق العائم لمعدات أخرى على سطح السفن المتمركزة بالمنطقة سواء بالخليج أو فى قاعدة دييجو جارسيا . وهذا الوجود هو نواة للوجود العسكرى البرى الأمريكى عند الضرورة فى المنطقة لتقصير الزمن اللازم للفتح ، ذلك الزمن الذى طال أكثر من اللازم من وجهة النظر الأمريكية فى حرب الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠ -١٩٩١.

سعت الولايات المتحدة من خلال النظام الشرق أوسطى إلى ربط أطراف المنطقة بإسرائيل على النحو الذى يحقق درجة عالية من حصار القوى العربية فى حال ما إذا حاولت الفكاك من سيطرتها وهيمنتها على المنطقة ، ولقد كان هذا مطبقا فى السابق عن طريق ماعرف بحلف بغداد حينما كان يضم إيران الشاه وتركيا مع علاقة قوية بإسرائيل ، لكن الأوضاع اختلفت فى إيران ، غير أن الولايات المتحدة حاولت من خلال تركيا حينما وقعت رئيسة وزراء تركيا السابقة اتفاقا أمنيا مع إسرائيل ، وأعدت اتفاقا تسليحيا معها أيضا لم يتمكن نجم الدين إربكان رئيس الوزراء التركى الجديد من التخلص منه نتيجة لضغوط الجيش التركى . كذلك عملت الولايات المتحدة على ربط إسرائيل بإثيوبيا منذ زمن الامبراطور هيلاسلاسى، ثم قامت بعملية تسهيل تهجير اليهود الإثيوبيين " الفلاشا" إلى إسرائيل بما عرف بالعملية " موسى" حيث قدمت الولايات المتحدة الطائرات اللازمة للنقل ، وأخيرا فإنها شجعت أريتريا على إقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل تقوم بموجبها إسرائيل بتزويد اريتريا بالمعدات العسكرية

والخبراء العسكريين . وكانت الولايات المتحدة قد شجعت إسرائيل سابقا على إقامة علاقات عسكرية مع كل من حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وكذا مع كينيا .

تعتبر المناورات المشتركة ضمن العناصر الرئيسية للبعد الاستراتيجى لنظام الشرق الأوسط ، حيث تجرى مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية وقوات مسلحة عربية تشارك فيها قوات من دول غير عربية بعضها أوروبى ، والبعض الآخر افريقى ، وربما تشارك فيها عناصر آسيوية غير عربية وأخيرا ، وربما هذا هو الأهم شاركت فيها اسرائيل ، ولاتجرى مناورات مشتركة عربية إلا فى محيط دول الخليج أو بين بعضها ومصر.

ولقد بدأ تنفيذ المناورات المشتركة مع عناصر من المنطقة حتى قبل ظهور المشروع الشرق أوسطى الأخير ، حيث عرفت مناورات " النجم الساطع" منذ عام ١٩٨٠ ، وتؤكد التقارير أنه جرت مناورات " رياح البحر" بعد ذلك وصاحبتها مناورات " ايران كويرا" وغيرها ، وشاركت فيها على مراحل مختلفة بالاضافة لقوات القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية قوات من مصر والسودان وعمان والصومال ، ثم أجريت مناورات " رياح البحر " بين الأسطول السادس الأمريكى والقوات البحرية المصرية .

كذلك كانت تجرى مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والقوات المسلحة الأردنية ، وكانت تجرى مناورات مشتركة بين القوات الإسرائيلية والقوات الأمريكية فى حين كانت تركيا تشترك فى المناورات المشتركة لحلف شمال الأطلسى ، أما إيران فكانت تشترك فى مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية فى زمن الشاه . وقد وقع اتفاق تركى إسرائيلى قبل تشكيل الوزارة التركية برئاسة نجم الدين إربكان تجرى بموجبه القوات الجوية الإسرائيلية تدريبات مشتركة مع القوات الجوية التركية فى قاعدة فى الأناضول.

زادت كثافة المناورات المشتركة فى المنطقة بعد حرب الخليج وخاصة فى منطقة الخليج، حيث يكاد يجرى كل يوم من أيام السنة نوع من التدريب أو المناورات المشتركة بين قوات أمريكية وقوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وخاصة من قوات الكويت ، كما تشترك فى المناورات أحيانا قوات من بريطانيا وفرنسا بالذات.

أما الجديد فهو إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات أجنبية من أوروبا وخاصة الدول الأوروبية المتوسطية وهى مناورات بحرية أيضا ، ويقصد منها إشراك قوات

إسرائيلية فى المناورات مع دول عربية .

الأكثر من ذلك اشتراك قوات مسلحة عربية فى مناورات مشتركة مع قوات إسرائيلية سواء كانت منفردة أو بالاشتراك مع قوات أخرى ؛ ووفقا لبعض التقارير قد أجريت مناورات مشتركة بين القوات البحرية المصرية وقوة بحرية إسرائيلية فى مجال مكافحة التلوث البحرى ، كما أنه من المعروف أن القوات المسلحة الأردنية قد أجرت تدريبات مشتركة مع قوات إسرائيلية خاصة فى قوات المظلات وقوات الابرار ، واتفق على إقامة غرفة عمليات جوية أردنية إسرائيلية مشتركة .

من المتوقع أن تزداد كثافة المناورات المشتركة بين قوات إسرائيلية وقوات عربية مع تقدم المشروع الشرق أوسطى وبغض النظر عن تقدم محادثات التسوية الجارية بين إسرائيل والعناصر العربية التى لم تعقد اتفاق سلام نهائى مع إسرائيل .

هناك أثر هام لإجراء المناورات المشتركة سواء مع القوات الإسرائيلية أو مع غيرها ، فرغم المواقف العدائية التى تتخذها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد المصالح العربية العليا و بل وضد الوجود العربى ذاته ، فإن المناورات المشتركة تكسر التعبئة النفسية ضد هذه القوى المعادية وتضعف من الاستعداد لمواجهة التهديد ، وتحرم القوات المسلحة من الاستعداد المعنوى للقتال ، وتوفر للعدو فرصة الحصول على معلومات غاية فى الأهمية، وتعتبر المناورات المشتركة هى أهم عوامل تطبيع العلاقات مع إسرائيل .

يشتمل مشروع الشرق الأوسط الجديد على مبدأ عدم إنتشار الأسلحة ألنووية والصواريخ البالستية بعكس الأسلحة الكيميائية التى يحظر النظام إنتاجها وتخزينها وتجربتها واستخدامها. والمقصود هنا هو احتفاظ الدول النووية بأسلحتها النووية – وهنا تعتبر إسرائيل دولة نووية وفقا لمصطلح معاهدة حظر الانتشار النووى – وعدم السماح لغيرها بامتلاكها أو بامتلاك صواريخ بالستية ذات مدى يزيد عن ١٥٠ كيلو مترا.

تشير التقارير عن الجولات التى تمت فى اجتماعات اللجنة الخاصة بنزع السلاح فى المحادثات متعددة الأطراف إلى أن هذه الاجتماعات تكاد تكون قد تركزت حول ما يعرف بإجراءات بناء الثقة دون التطرق إلى نزع الأسلحة النووية بالمنطقة ، وأن إسرائيل كانت وراء عدم مناقشة نزع الأسلحة النووية ، الأمر الذى يعكس إصرارها على الاحتفاظ بهذه الأسلحة

بما يؤكد ما جاء فى كتاب نتنياهو السابق ذكره عن الردع ، وإذا كان بيريس لم يشر إلى ذلك فى كتابه ، فإن تصرفات حكومته وحكومة العمل عموما تؤكد أنه لم يكن على خلاف مع ما جاء على لسان نتنياهو إلا فى الإعلان عن النية.

وهكذا يحافظ النظام على انفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية والصواريخ البالستية ذات المدى الأطول ، بينما تفرض على باقى دول المنطقة عربية وغير عربية قيود ورقابة شديدة بحيث لاتسمح لها بالتقدم نحو القدرة على امتلاكها وليس امتلاكها فقط ويفسر هذا التصور لنظام الشرق الأوسط إصرار الولايات المتحدة على عدم إتخاذ أية خطوات ضد إسرائيل نتيجة لعدم توقيعها وتصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء مؤتمر المراجعة والتمديد الذى عقد فى عام ١٩٩٥ ، والإصرار على عدم ذكر إسم إسرائيل بالاسم ضمن البيان النهائى للمؤتمر فى حين أنها تصر على معرفة كل صغيرة وكبيرة عن البرنامج النووى العراقى .

لكن الأخطر أن الولايات المتحدة والغرب من ورائها لاتقتصر على حرمان باقى الدول من امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بالستية ، بل إنها عمليا تحاول حرمان الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بالستية ، بل إنها عمليا تحاول حرمان الدول العربية من القدرة على إنتاجها والوصول إلى التكنولوجيا النووية فى مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . كذلك تهدف إلى حرمان الدول العربية من إنتاج الصواريخ البالستية رغم أنها تعتبر الخطوة الأولى لدخول عصر الفضاء ، فى حين تشارك إسرائيل فى نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ " ، وتطلق أقمارا صناعية وتشارك فى تطوير برنامج أميريكى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ.

يعتبر هذا المبدأ امتدادا لمبدأ المحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى الذى سبق ذكره ولكنه هنا يتركز على التفوق فى المجال غير التقليدى ويحفظ لإسرائيل خط رجعة فى حال هزيمتها فى أى صراع مسلح مقبل.

يشتمل نظام الشرق الأوسط الجارى إنشاؤه على إضعاف القدرات العسكرية العربية مع تعظيم القدرات الإسرائيلية ، ومن أساليب ذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة القوات داخل الأراضى العربية وإقامة مناطق حظر للطيران فى دول عربية مثل العراق، وحظر

الطيران كليا من وإلى ليبيا ، وحظر جزئى للطيران مع السودان ٠

وتؤدى المناطق المنزوعة السلاح إلى تسهيل احتلالها بواسطة القوات الإسرائيلية فى حين تؤدى إلى تأخير انتشار القوات المسلحة العربية فى مناطق ضمن أراضيها ، كما أن مناطق حظر الطيران تضمن للدول الغربية عموما ولإسرائيل السيادة الجوية فى هذه المناطق بما يمنحها فرصة أكبر لإصابة الأهداف العربية ، فى حين أنها تضعف من قدرة الدول العربية لاعلى إصابة الأهداف الإسرائيلية فقط ، بل وعلى الدفاع عن أراضيها وأهدافها الحيوية أيضا ٠

وبالاضافة إلى ما سبق فإن مناطق حظر الطيران بما تشتمل أحيانا على قيود على انتشار وسائل الدفاع الجوى تعرقل التعاون الجوى العربى والتعاون بين عناصر الدفاع الجوى العربى إذا مادعت الحاجة إليه ٠

ولقد أدت المناطق السابقة إلى إيجاد مبررات للقوى الأجنبية للتدخل العسكرى والدبلوماسى، وحرمان الدول العربية من رعاية مصالحها لدى الدول العربية الأخرى سواء فى العراق أو ليبيا أو السودان ، وتظل هذه المناطق واحتمال فرضها على الدول العربية سيفا مسلطا على الرقاب العربية تسعى الدول إلى تجنبه ٠

تكتمل حلقة المشروع الشرق أوسطى بنزع سلاح الفلسطينيين بما فيهم الشرطة الفلسطينية فى مناطق الحكم الذاتى ، ففى حين يتمتع اليهود فى إسرائيل بحق حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم نجد الفلسطينى محروما من هذا الحق سواء داخل فلسطين أو خارجها بحجج مختلفة أهمها الخوف من الارهاب ، وحتى الشرطة الفلسطينية نجد أنها يقتصر تسليحها على أسلحة الدفاع الشخصى فى حين نجد أن الشرطة الإسرائيلية فى مناطق الاحتلال الإسرائيلى وحول مناطق الحكم الذاتى مدججة بالسلاح٠

تلعب الأمم المتحدة دورا محدودا فى نظام الشرق الأوسط، فهى تقوم بإصدار القرارات والتوصيات التى تمنع الخروج على قواعده وبغض النظر عن مصالح أبناء المنطقة ٠

وهى فى نفس الوقت تقوم بالأعمال التى تتجنبها الدول المسيطرة على النظام السياسى العالمى وخاصة تلك التى يمكن أن تؤدى إلى تعرض قوات الدول الكبرى للخسائر البشرية فنجد أن أغلب الوجود العسكرى الأجنبى البرى فى المنطقة هو قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو قوات متعددة الجنسيات لكن أغلب أفراد هذه القوات فى الحالتين من دول من خارج

الدول الكبرى ، وفى الحالات التى اشتركت فيها قوات من الدول الكبرى نجد أنها سرعان ما انسحبت من المنطقة مع تعرضها للخسائر .

أما دور الأمم المتحدة التقليدى فى حل النزاعات الدولية فيقوم نظام الشرق الأوسط على تحييده بل وسلب الأمم المتحدة هذا الدور ، بل وهذا الحق وتسليمه إما إلى إسرائيل مباشرة متمثلة فى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ، أو إلى الولايات المتحدة باعتبارها وسيطا وحكما بين الأطراف .

إن أخطر مافى البعد الاستراتيجى لنظام الشرق الأوسط أنه يضع أمن دول المنطقة تحت رحمة قوى اجنبية وتحت الهيمنة الإسرائيلية ويحرمها حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها، ويقف حائلا أمام أى تعاون فى مجال الدفاع ، بينما يمنح القوى الأجنبية وإسرائيل حقا وفرصة للتدخل العسكرى ضد دول المنطقة ويضعف من قدرة كل الدول العربية بلا استثناء على توفير القوة الدفاعية الكافية للتصدى لجميع التحديات والتهديدات التى تواجهها ، وتفرض عليها التخلف فى أهم مجالات الحياة والدفاع فى القرن القادم.

تعقيب :

د٠أحمد يوسف أحمد

تعقيب د. أحمد يوسف أحمد

أعتقد أننى لابد أن أبدأ بالتحية للجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية على الجهد الذى تقوم به فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضالنا القومى . فهى تضطلع برسالة بالغة الحيوية ترتبط بمعركة الدفاع عن العقل والوجود والهوية القومية وهى بدون شك أخطر المعارك لأنها معركة إذا كسبها الخصم - فى تقديرى - فقد كسب كل شىء والخصم واع بهذا ومن هنا فإن أحدا لم يغفر لنا إذا لن نعى أيضا هذه الحقيقة . تحية ثانية واجبة على عقد هذه الندوة الهامة فى قلب المعركة الدائرة تحت عنوان مخططات " التعاون بين اسرائيل والدول العربية " من التطبيع إلى الهيمنة - رؤية عربية للمواجهة . وتحية واجبة أيضا لكل المشاركين فى هذه الندوة من ممثلى الاحزاب والتيارات السياسية والفعاليات الشعبية والمفكرين فى الساحة السياسية والمصرية لأنى أعتقد أنهم يمثلون الهدف الحقيقى من عقد هذه الندوة . حيث أن مثل هذه الندوة لن تجدى شيئا مالم تتحول إلى فعل على أرض الواقع.

مشكلتى فى هذه الجلسة وفى التعقيب على الأوراق الثلاثة أننى ازاء ثلاث رؤى فكرية متكاملة لا أجد بينى وبينها أي خلاف.

فالاستاذ الدكتور أحمد صدقى الدجانى أصَّل فى الرد التاريخى العميق للمشروع الشرق أوسطى، والاستاذ الدكتور فوزى منصور أُصل بعلمه العميق أيضا للعلاقة العضوية بين الحركة والايديولوجية الصهيونية ، وبين السياسة والامبريالية الامريكية

واللواء طلعت مسلم تناول أيضا باستفاضة الموضوع الهام المتعلق بالبعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطى .

إلى الأمام فى خطوط المواجهة مع الثقافة الصهيونية بصفة عامة .

كلمة أخيرة عن قضية التبعية. بطبيعة الحال اسرائيل لديها فرصة مواتية كبيرة فى أن تتغلغل من خلال الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية العالمية ، وتوظف الشبكات الفضائية. شبكات

الاتصال العالمية ووكالات الانباء .. الخ . وهذا يؤثر حتى على اللغة اليومية وعلى قيم النشء والشباب .. الخ وعلينا أن يكون لدينا منتج آخر في مواجهة كل هذا بإيجاز شديد .. قضية الثقافة ودور المثقفين الذين قاموا بأدوار كثيرة ، علينا أن نرصده حتى نضع أمامنا التجارب الإيجابية ونحللها ..ة لكى ندفعها إلى الأمام ولا نكتفى فقط بالادانة .

ومن هنا جاءت الأوراق الثلاثة فى تقديرى لتقدم رؤية متكاملة حول الموضوع . لاأريد بطبيعة الحال أن أدلى بملاحظات تعتبر من قبيل الإطراء على ماكتب فأنا متفق مع ما ذُكِر بالفعل ولاأريد أيضا أن استدرج لبعض الملاحظات الجزئية هنا وهناك . فلسنا فى ندوة أكاديمية باردة يمكن أن تحاسب الجزئيات ، وإنما نحن ازاء قضية بالغة الخطورة ، بالغة الحيوية بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا . ومن ثم ، فكل ما سأفعله . إننى سأضيف ثلاث ملاحظات أتصور أنها ربما لم تأخذ حظها الكافى من النقاش والتحليل فى الأوراق الثلاثة التى قُدِمت .

الملاحظة الأولى : تتعلق بفكرة تعتبر من أسس طرح صيغة الشرق أوسطية لمستقبل هذه المنطقة . وهى موجودة بغزارة فى الادبيات الامريكية بالذات . وهى تلك الفكرة التى تتعلق بالعلاقة بين التشابكات الاقتصادية وبين السلام .

الفكرة المطروحة هى أننا كلما أجدنا واجتهدنا فى إقامة شبكة من التفاعلات الاقتصادية بين دول المنطقة التى تعد أطرافا فى الصراع الحالى ، فإننا بهذا نكون قد تقدمنا خطى أوسع إلى بناء السلام فى المنطقة .

وهذه الفكرة رغم أنها تتكرر بغزارة فى الادبيات الامريكية ، إلا أننى أزعم أنها لاتجد حظها الواجب من النقاش والتنفيذ من الجانب الآخر الذى يختلف معها .

فبينما نحن نعتقد كمعارضين للشرق أوسطية أن الهدف الرئيسى من هذا المشروع إعادة صياغة هذه المنطقة من العالم حاضرها ومستقبلها بما يتلاءم مع الرؤى والمخططات الغربية منذ تبلور الدور الامريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى قيادة العالم والشئون الدولية . فإن الصيغة المطروحة من الغرب لمستقبل هذه المنطقة هى الصيغة الشرق أوسطية فى مقابل الصيغة النابعة منها وهى الصيغة العربية ، وتأكيدا لهذه الفكرة فإنه تطرح علينا العلاقة المطروحة بين التشابكات الاقتصادية وبين إقامة السلام فى المنطقة . وهذه الفكرة لاتجد

حظها – كما ذكرت من النقاش والتفنيد ولذا ، أحاول أن أدلى ببعض الملاحظات حولها ..
لأننى أتصور أنها فكرة ، تضع العربة أمام الحصان لأن السلام لايمكن التوصل إليه بمجرد إقامة التشابكات الاقتصادية . لأن هذه التشابكات بفرض إمكان حدوثها لايمكن أن تمهد للسلام حيث أن نجاح السلام يرتبط بسياسات ورؤى اسرائيلية محددة لايمكن فى تقديرى تغييرها .. إلا بإعمال نوع من أعمال القوة وليس بمجرد التشابكات الاقتصادية، بل على العكس ... فإن إقامة التشابكات الاقتصادية دونما اعتبار للسلام يعنى انها ستكون – أى هذه التشابكات الاقتصادية – هشة دائما . وأنا أتصور أنه لم يكن هناك تشابكات اقتصادية أقوى مثلا مما كان بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وأنه بمجرد اهتزاز العلاقة داخل الاتحاد السوفيتى ، تم انهيارها وتحللها بالكامل ، فإن هذه التشابكات الاقتصادية بدورها اهتزت أو انهارت وإن لم تكن كلها ، ، ففى جزء كبير منها – ومن ثم لايصح القول فى تقديرى – بأن التشابكات الاقتصادية يمكن أن تكون أساسا لاستقرار دائم فى هذه المنطقة . بل إن وجود مثل هذه التشابكات قد يكون فى المستقبل مصدرا لصراعات أخرى ... إذ أن ترتيب الأوضاع الاقتصادية على نحو معين فى غيبة صيغة سياسية مستقرة يمكن أن يفضى إلى صراعات مستقبلية .

وتصوروا حضراتكم .. لو أننا إتساقا مع هذا المنطق رتبنا أوضاع المياه مثلا قبل التوصل لتسوية سلمية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى . مثل هذا الترتيب يمكن بحد ذاته أن يكون مصدرا لصراع مستقبلى .. طالما أنه ليس مدعوما بصيغة سياسية مستقرة. البعض فى الادبيات الامريكية يحتج بصيغة الاتحاد الأوروبى ، ويقول أنهم نجحوا لأنهم نجحوا فى إقامة نشاطات اقتصادية يعتد بها منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن . وهذا الاستشهاد فى تقديرى استشهاد مضلل لأن التشابكات الاقتصادية فى القارة الأوروبية لم تبدأ إلا بعد أن تمت تصفية التناقضات السياسية فى القارة الأوروبية . هنا فقط أمكن السير فى بناء سلسلة أو شبكة من التفاعلات الاقتصادية .

إن النقطة الأكثر جدارة بالاهتمام، أن هذه التشابكات الاقتصادية فى أوروبا لم تفلح حتى الان فى فرض صيغة سياسية مستقرة ومتفق عليها بين الدول الأوروبية . شتان مثلا بين السياسة الفرنسية التى يمثلها شيراك وهو الذى يزور المنطقة ويحتج على السياسة الاسرائيلية

، وبين السياسة البريطانية التى نعلم مدى اقترابها وارتباطها بالسياسة الأمريكية. لكن حتى هذه التشابكات الاقتصادية الكثيفة فى أوروبا لم تنجح فى خلق صيغة سياسية مستقرة فى هذا الاتحاد الأوروبى .

وإبان الحرب الباردة مثلا لم نسمع أبدا أن الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من القوى الغربية كانت تطرح منهجا يقوم على ضرورة بناء جسور من التفاعلات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى كى يمكن حل الحرب الباردة . وإنما كانت هى المواجهة وسباق التسلح وفقط عندما حدث فراغ سياسى ، أمكن الحديث عن طرح الشبكات الاقتصادية .

إذن هذه النقطة أعتقد أنه يجب أن تأخذ حظها من الاهتمام والنقاش لأنها تطرح علينا كثيرا ، وتطرح أيضا على من قد يقتنع من شبابنا ومن كوادرنا الشابة بهذه المسائل فى المؤسسات الاكاديمية وفى التجمعات المختلفة .

الملاحظة الثانية إننى أعتقد أن المكون الثقافى فى الشرق أوسطية يجب أن يأخذ حظة فى هذا النقاش بشكل أكبر ، وإن كان ثمة ورقة فى الندوة حول هذا الموضوع. والحقيقة أن المقوم الثقافى فى الشرق أوسطية من أخطر المقومات لأننى أعتقد أن الشرق أوسطية اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا تنطوى على قدر من التناقضات الموضوعية التى يمكن دحضها بسهولة ، ولكن أخطر ما فى الأمر – فى تقديرى– هو مايتم زرعه من القيم الثقافية ارتباطا بطرح المخطط الشرق أوسطى ، وإن نجحت عملية الزرع هذه .. فإنها يمكن أن تمهد لترسيخ الصيغة والفكر الشرق أوسطى بقدر أو بآخر .

القضية ليست قضية مخاوف أو استنتاجات ، ولكنها قضية مؤشرات موجودة فى الساحة الفكرية والسياسية المصرية خاصة ، والعربية بصفة عامة . وأذكر بعض الأمثلة السريعة

المؤشر الأول : هناك محاولات دؤوبة . ربما نرى جميعا نتائجها – تتعلق باعداد كوادر فكرية ذات تأثير ولها منافذها فى التعبير فى أجهزة الاعلام للترويج لمقولة الهيمنة الأمريكية وحتمية الشرق أوسطية. وهو منطق متكامل يقوم على أن ثمة عملية قد اكتملت ، وأنه لم يبق أمامنا سوى الوقوف فى الصف ويستحسن أن نرفع أيدينا بالتحية وياحبذا لو ركعنا أو سجدنا فى مواجهة هذا الأمر .

فى مواجهة هذا المنطق من الواضح للغاية لكل من له عقل أن الشرق أوسطية ليست سوى

صيغة هشة ، أو على أحسن الفروض هى فى طور التكوين ، وأننا قادرون على التأثير في المستقبل ، وقادرون على دحضها وحتى فى دولة كتركيا ولاشك فى أنها جزء من مخطط الشرق أوسطية – فان فيها تفاعلات داخلية وفيها قوى متصارعة وفيها من يحاول الخروج على هذه المخططات المعدة سواء فى الولايات المتحدة الامريكية أو فى اسرائيل .

إذن فمن باب أولى أن نفترض أن يكون لنا إسهامنا فى صياغة مستقبل هذه الفكرة ، أو بالأحرى فى دحض هذه الفكرة .

المؤشر الثاني : فى المقوم الثقافى للشرق أوسطية معلوم لنا جميعا – وهو الترويج لما سُمى فى حينه بثقافة السلام ، والذى وجد للأسف طريقه إلى العديد من الكتابات ، وللأسف أيضا وجد طريقه فى عديد من الأفكار التى طُرحت على بعض ملتقيات منظمات دولية رفيعة السمعة كانت ترمى للتأثير فى المناهج الدراسية فى المنطقة . وأخطر مافى هذه الكتابات وهذه المخططات أنها لم تكن تتحدث عن تهدئة الاجواء الفكرية بمناسبة عملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . لأن هذه عملية منطقية إذا كنا نسير فى عملية تسوية.. فلابد بداهة أن يتم جنبا إلى جنب معها عملية تهدئة فى الاجواء الفكرية وفى اجواء الصراع الاسرائيلى . لكن هذه المخططات كانت تتحدث تحديدا عن الغاء الذاكرة القومية . تتحدث عن شطب الصراع العربى الاسرائيلى من ذاكرتنا وذاكرة شبابنا وذاكرة أطفالنا. بحيث أننا لو تصورنا أنه حان الحين فى وقت من الأوقات بعد عقد أو عقدين أو ربع قرن لجولة جديدة من جولات الصراع العربى الاسرائيلى ، فإننا سنفاجأ بأننا ازاء جيل منزوع جهازه العصبى للمقاومة وأنه غير قادر على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن يحدث التكيف اللازم فى صفوفه فى اتجاه المواجهة مرة أخرى .

المؤشر الثالث . هو فى الترويج لما أسميه بثقافة الخنوع . فقد قرأنا جميعا كتابات مستترة في معظم الأحيان ، ولكنها واضحة أيضا . إذا تحدث أحد عن ضرورة المقاومة فى الأراضى المحتلة حذرونا من عواقب وخيمة لاقبل لنا بها . وإن حاول أحدنا استحضار مراحل المقاومة المجيدة فى تاريخنا الوطنى كمعركة السويس ، ذكرنا بخسائر هائلة لم تكن وقعت فى صفوفنا.. وبأن قناة السويس كانت ستعود لنا على طبق من ذهب . لو أحسنا الأدب فى حينه .. الخ هذه المقولات . وهى مقولات رغم سذاجتها إلا أنها تنطوى على خطورة بالغة

لأننا إن كنا واعين بها ونواجهها كجيل أكبر فإن هناك من يسمعها من الشباب ، بل ومن الصبية الصغار ، ومن الممكن أن تؤثر فيهم مثل هذه المقولات واجبة المواجهة. أنا أعتقد أن المقوم الثقافى للشرق أوسطية من أخطر الأمور التى يتعين علينا مواجهتها ومن حسن الحظ أنه قريب الصلة عضويا من لجنتكم ٠

الملاحظة الثالثة : تتضمن نقطة جدلية لأنى لاحظت فى بعض الطرح لموضوع الشرق أوسطية وربما أيضا فى بعض أوراق هذه الجلسة أن هناك طرحا غير واضح ونوعا من أنواع المساواة بين تناول الشرق أوسطية ومعالجة مسألة الاستراتيجية الامبريالية الامريكية. وأنا أسأل للمناقشة. وهذه قضية عملية وليست نظرية – لأنى واع بالإرتباط العضوى بينهما ، وبضرورة النظرة الشاملة ٠ ولكن هل ونحن فى معركة محددة مع الشرق أوسطية تحديدا ٠ هل من الملائم أن نستحضر كافة أبعاد المسألة؟ أم أنه من الملائم أن نركز على قضايا محددة تعبر عنها الشرق أوسطية تحديدا فى هذه اللحظة ؟

الشرق أوسطية طرحت علينا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية طُرحت فى المشروع (الثلاثى) للشرق الأوسط ، طُرحت فى حلف بغداد ٠ طرحت فى مشروع ايزنهاور ٠ وقد كانت الحركة القومية العربية قادرة فى كل هذه المراحل على أن تهزمها ثم بدأت تطرح فى فترة ضعف عربى مرتبطة بمسيرة التسوية السلمية ٠

وأقول حمداً لله أن سياسات نتانياهو قد أوجدت نوعا من عودة الروح للسياسات العربية بما يساعدنا على مواجهة الشرق أوسطية ٠ ولكن فى نفس الوقت ، فإننى أنبه وأحذر من مفهوم آخر ٠ وهو أننى أخشى أن تحولنا سياسات نتانياهو إلى مناضلين غير مباشرين من أجل شرق أوسطية بيريز لأنه فى تقديرى أنه بسبب سياسات نتانياهو وفرط فجاجتها واستعماريتها وعنصريتها راح البعض يحلم بعودة بيريز٠٠ وأخشى ما أخشاه أن نتحول أو يتحول بعضنا إلى مناضلين من أجل عودة بيريز ٠٠ علما بأن سياسات بيريز ستعيدنا لنفس المأزق ولو بعد حين، ولو بشكل أكثر هدوءا وأكثر لطفا وأكثر رقة ٠

أنا متأكد أننا قادرون على المواجهة ٠

فلنمسك بالخيط ، ولنتمسك بمصالحنا وأهدافنا ٠٠ وإن خبرة الماضى القريب وقراءة التاريخ وتحليل الواقع تعطينا جميعا الثقة فى أننا قادرون على النصر بإذن الله ٠

مناقشات المحور الأول

محمد سيد أحمد/د. أشرف البيومى

أحمد شرف/ مهدى أحمد صدقى الدجانى

أ. محمد سيد أحمد

أننى أعتبر هذا اللقاء من أهم اللقاءات التى تتم فى هذه اللحظة . هنا ضمير مصر موجود، هنا القوى السياسية الحية فى المجتمع المصرى موجودة . هنا آمل أن يتسع صدر هذه القوى لنوع من الديمقراطية التى نحن أحوج مانكون إليها لأنى سوف أبدى رأيا مخالفا .

أنا أريد أن أبدأ أولا بما يتعلق بخصوصية الصراع العربى الاسرائيلى لأنه ليس مثل الصراعات التقليدية، ليس صراع فرنسا وألمانيا فى الخلاف حول الالزاس واللورين أو حول السيطرة على أوروبا - الخلاف فيما يتعلق بصراعنا ينشأ من أن لدينا طرفا عدو لا اعتراف له فى العرف الدولى فيما يتعلق بوجوده أصلا فى المنطقة لأنه نتاج أزمة فى منطقة أخرى من العالم وأنه يستند إلي وجود تاريخى فى المنطقة ويطلب العودة ، وليس هناك صك من الشرعية للاعتراف بذلك .

يترتب على هذا فى داخل هذا المعسكر وجهتى نظر لابد أن تتواجدا، أحدهما أنه لايوجد سلام ممكن ، ومن هنا فليس غير الحرب الرابعة ، هذه فلسفة نتانياهو ، وفلسفة أخرى تقول أننا لانعرف ماهو المستقبل. قد تكون الحرب الرابعة غير نافعة ولابد من حوافز لإيجاد الراوابط . هذه مدرسة بيريز وفكرة الشرق أوسطية .

والحقيقة أنه ليس هناك تعريفات مناسبة للمفاهيم ، نحن بشكل متحكم ابتدعنا تعريف نسميه مبادلة الأرض بالسلام . لكن الكلمتين غامضتين .. أية أرض؛ ١٩٤٨أم ١٩٦٧ أو مابعد ١٩٦٧. القول بأن عودة بعض الأراضى وليس كل الأراضى . وأى سلام ؟، لم يتقرر معنى السلام ، وليس متفق ماهو تعريفه.

فإذن نحن بصدد معادلة مبهمة . نلجأ إليها لتغطية حقيقة أن عملية السلام ليست لها أسس أكيدة . ليس صدفة أن أمريكا اليوم مشغولة بالانتخابات ، وأضطر شيراك وغيره أن يأتوا للمنطقة لأنهم لايريدون أن يتركوها؛ وإلا تنفجر وتفلت لماذا ؟ لأن المسألة اليوم بلغت القمة للأسف .

ولذلك أقول أننا لانستطيع أن نتناقش فيما نتناقش فيه ، بالحديث فقط عن أوراق كان من الممكن كتابتها منذ سنة أو كتابتها بعد سنة، لأن الظرف الحالى ظرف خاص وشاذ

واستثنائى. أنا أقول إن السلام الان لم يكن إلا تجميدا لتناقض واحد ٠٠ هو التناقض بين دولة اسرائيل والأنظمة العربية ٠ وبدلا من إزالة التناقضات نعيش ترحيل التناقضات ٠٠٠ رُحلت إلى مجتمع اسرائيل، بدليل أن شابا يهوديا قتل رئيس الوزراء ، ورحلت إلى أنظمتنا العربية ٠٠ حتى دول الطوق إذ أن الخلافات بينها بلغت حدا من التفاقم لم يسبق له مثيل ٠ ولكن المؤسسات الديمقراطية داخل المجتمع اليهودى الاسرائيلى تحول دون انفجار الازمات لديهم، ومن هذه الوجهة إذن السلام ليس إلا ترحيلا للتناقضات إلى صفوفنا، نحن نتحمل التناقضات على أسوأ وجه فى صفوفنا ونحجم عن تنشيط التناقضات داخل اسرائيل - هل هذا مناسب؟

أنا أقول أنه حان الوقت لكى ندرك هذا ٠ ندرك أن اليوم لايوجد شىء إسمه سلام بين أنظمة. السلام بين أنظمة أصبح تاريخا والأنظمة تتغير وفق موازين القوى ووفق مصالح، فهنا القضية برمتها عرضة لانفجارات تفلت منا جميعا ٠ طالما التزامنا بما نحن عليه الآن٠

أنا أقول أنه طالما وقفنا موقف المقاطعة الشاملة للإسرائيليين جميعا سيظل نتانياهو وإتجاهه المتطرف مسيطرا على مقدرات إسرائيل والمنطقة٠ لأن حجته الأساسية أن الأنظمة تعد بالسلام الذى لامعنى له، وحقيقة الأمر أن الشعوب ضده. لأنها تعلم أن السلام هدنة ، وهى تنتظر الظرف المناسب كى تزيل اسرئيل، وطالما ثبت هذا المنطق فى قناعة الاسرائيليين فلن يتحقق السلام أبدا وسيظل أمثال نتانياهو فى السلطة٠

أنا أعتقد أن واجبنا أن نكافىء أو نعاقب ٠ ولانعامل كل الاسرائيليين معاملة واحدة ٠ أنا أزعم أن علينا أن نطلب من الجبهة المقابلة الكفيلة بأن تكافأ مطالب مازالت إلى اليوم موضع الرفض التام مثل مطلبنا فى القدس، فلا أحد فى اسرائيل اليوم قابل أن تعود القدس أو الجولان بالكامل إذ لا أحد فى إسرائيل يقبل عودتها تماما ، ولذلك فالمفاوضات بين بيريز وسوريا فشلت حتى الآن. نعم ٠ممكن أن يقبلوا الدولة الفلسطينية لكن لن يقبلوا مسألة القدس، ولن يقبلوا مسألة الجولان وهنا لابد إن نعاقب ٠ وأنا أرى من مقومات المعاقبة منع المؤتمر الاقتصادى. فليس صحيحا أن نقوم بمفاوضات تتعلق بالاقتصاد بينما المسائل الأخري متوقفة.

الذى أريد أن أقوله فى الختام أن هذا الكلام الذى أقوله فيه خطورة لأن الكثيرين من

المقاطعين إذا ما فتحنا الباب سيتحولوا إلى الجانب الآخر ، والخطر هنا لسبب آخر ٠٠ أن دوائر المال والأعمال تتعامل الآن مع إسرائيل فى حالة من التطبيع التام٠ وتبحث عن غطاء لذلك ؛ فأنا أطرح لعبة خطرة أعتقد أن لابديل لها فى الظرف الحالى ٠

ولذا أتساءل ما المعيار ؟ وأزعم أن حوارا قوميا بات ضروريا فى هذا الموضوع ٠ وإذا طرحت هذه الافكار لابد أن نحدد لها ضوابط ، ومن أهم هذه الضوابط المساءلة والعلنية، وكل من يتطوع أن يكون فدائيا فى هذه العملية يتعرض لصعوبة رأى الأغلبية هنا وهناك٠ لكنه على الأقل سيكون شفافا ومكشوفا ، ويطرح أمام الجميع فرصة محاسبته٠

د٠ أشرف البيومى

أولا أنا من أنصار الحوار ، وخصوصا مع أفكار مناهضة تماما مع أفكارى مثل ماذكره الاستاذ محمد سيد أحمد الذى أختلف معه، أن الحوار لابد أن يكون متكافئا. أنت لك عامودين فى الاهرام كل أسبوع ، وتستطيع أن تتحدث بمثل هذه الأفكار اسبوعيا فى الاهرام العربى والاهرام ويكلى بالانجليزية أيضا ولكن ليس لمن يمثل فكرى مثل هذه المساحة ٠

هناك نقاط يامحمد فى نقاشك فيها خلط للأمور. بمعنى أنك تقول " نحن" ، فمن نحن الذين تقول عنهم حكاية ابتدعنا الأرض والسلام ؟ نحن لاحول لنا ولاقوة؛ الشعب المصرى لايستطيع أن يعبر عن نفسه، حقيقة هناك أحزاب معارضة ، ولكن هذه أحزاب ليست حقيقية . ليست أحزابا شعبية ليس لكل الناس للآن حق التعبير عن الرأى وحق التنظيم٠

فنقطة البداية هى الدفاع عن حق المواطن المصرى فى التعبير عن رأيه ليس فقط فى هذه القضية ، ولكن فى كل القضايا الأخري ٠

تتحدث فى مجالات أخرى عن الأصفر والاخضر – أن اسرائيل ستحفر الارض وتجعل الصحراء خضراء ونحن سنعطيهم السلام ٠ فمتى حدث فى التاريخ أن قوة لها ميزان قوى معكوس بالكامل ، وفكرها عنصرى مهيمن سواء عند بيريز أو نتانياهو ومابينهما يمكن أن تبحث عن السلام.. ثم أن الشيء العجيب أن البعض الذي يتحدث عن مثل هذه الأمور لا يهتم بتدهور المؤسسات العلمية والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الصحية والمؤسسات السياسية

والمؤسسات الديمقراطية فى بلده لكنه يهتم بدعوة المعارضين للتطبيع ليتوجهوا إلى رام الله لمناقشة مثل هذه الأمور. ويتحدث محمد سيد أحمد فى مقالات عن أن هذه هى الحكمة ٠ هل كان مانديلا غير حكيم فى رفضه أن يتناقش مع أنصار الابارتهايد ؟ وهل منع مانديلا هو والمؤتمر الوطنى الافريقى التعامل مع بعض البيض الذين رفضوا بوضوح المنهج العنصرى وتضامنوا و بل ضحوا بحياتهم فى سبيل افريقيا الموحدة ؟ أبدا ٠

فإذن القصة هى رفض الصهيونية وعنصريتها ، وأن السلام الذى نتحدث عنه هو سلام الحكومة، أما نحن فلانتحدث عن الأرض مقابل السلام ٠ نحن لم نذهب إلي مدريد ٠ نحن لم نذهب إلي كامب ديفيد، الشعب ممنوع من التعبير عن رأيه ٠ وعندما تتاح له فرصة غير مباشرة للتعبير عن رأيه مثل ارتياحه لموقف الرئيس مبارك التكتيكى الآن من رفض الذهاب لواشنطن فإنه يعبر عن ذلك على نطاق واسع مما يوضح تماما أن الشعب ، وخصوصا الطبقات الشعبية راغبة فعلا فى اتخاذ موقف ٠

أ٠ أحمد شرف

أريد أن أقول أن د٠ أحمد يوسف قال أن الفكرة الشرق أوسطية طرحت أكثر من مرة فى العهود الامبريالية وهذه حقيقة، لكن هى لأول مرة تطرح كفكرة مرتبطة بالصهيونية ٠ وفى هذاجديد لأن فكرة الشرق أوسطية فى المخطط الصهيونى لاتلغى المرحلة الأولى من الصهيونية. بمعنى أنها تقوم رغم ثبات المرحلة الأولى بأبعادها العدوانية والاستيطانية بدون أن تكون هناك دولة محددة الأرض ، محددة الشعب، أى لم تكتمل فيها عناصر الدولة ذاتها ، وبالتالى نحن إزاء مخطط أو ازاء فكرة لها طابع شاذ تماما ٠ هذا الطابع لو نزعنا منه اسرائيل لا يكون فيه شيئا إسمه شرق أوسطية – أنا لا أستطيع أن أتكلم اليوم عن كيان يمكن أن أتحاور معه على السلام ٠ إذا كان لازال لم تحدد عناصره كدولة. لا شعب معروف. ولاحدوده معروفة ٠

وبالتالى أن خطورة فكرة الشرق أوسطية أنها تطرح فى هذا الإطار ٠

النقطة الثانية إن أ٠ حلمى يقول أننا لسنا فى رد فعل مؤتمر القاهرة الاقتصادى ٠ قد يكون

لنا رد فعل . لكن بدرجة أساسية فى مواجهة مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، لكن ذلك الصهيونى الغامض على مستوي الفكرة الكلية وليست الفكرة التفصيلية لأنها ستأتى فى الجلسة القادمة . نحن ازاء حكومة تدّعى اليوم أنه ممكن حل المشكلة الاقتصادية وحل مشكلة التنمية من خلال مؤتمر الشرق أوسطية. ولاتنظر إلى أن السياسة تقدم على هيئة حزمة متكاملة الابعاد ، ولاتنظر إلي الطريق الاقتصادى للمنطقة . أن الرأسمالية اليهودية فى مصر النقطة الرابعة التى أختم بها حديثى أننا بالفعل بحاجة لجهود جماعية . يعنى الاحزاب ، النقابات كل المنظمات غير الحكومية المعنية بهذه القضية عليها أن تتكاتف سويا لتدفع العمل لم تكن فى يوم من الايام رأسمالية مضيفة ولن تكون مضيفة ولا الرأسمالية الامبريالية المتعاونة معها أيضا ستكون مضيفة أو فى أى وقت وبالتالى نحن ازاء كذب يدعى أن مايسمى بالمؤتمر الشرق أوسطى سيعود بنفع ويقينا هذا كذب من بدايته حتى نهايته ، وهو تخلى واضح عما التزمت به الحكومة بربط المسار السياسى بالمسار الاقتصادى . لأن جوهر سياسة الحكومة أنها منذ كامب ديفيد تتبع سياسة إنشقاقية على المشروعية الدولية وعلى المشروعية العربية وعلى المشروعية الداخلية .

أ. مهدى أحمد صدقى الدجاني

هو طبعا الارتباط بين الشرق أوسطية وقوى الاحتلال الاسرائيلية . صحيح أن قوى الاحتلال الاسرائيلية أصبحت تتويجا للفكرة الشرق أوسطية لكن أيضا فكرة الشرق أوسطية وفكرة تفريغ المنطقة من عناصر الانتماء الأصيل هى فكرة قديمة منذ مؤتمرات الاستعمار فى بادىء القرن – يعنى القضاء على دوائر الانتماء المتصالح في المنطقة. وإظهار أسئلة مثل عربي أنت أم مسلم ؟ التى ندرسها نحن فى جامعاتنا فى مصر وفى جامعة كالجامعة الامريكية على سبيل المثال . هذه الأسئلة التى يركز عليها الغرب . تجدنا، إلى أن نصل بهذه الدوائر المتصالحة إلى أن تصبح متخاصمة ، وإلى أن تصبح الأمة غير مستطيعة على أن ترتب أوراقها داخليا لكى تواجه الغزوة الصهيونية بعد ذلك .

هذا فقط الايضاح الذى أردت أن أبرزه فى قدم النظرة الغربية لمسألة الانتماء فى هذه المنطقة ، وأن عمود السيطرة هو تفريغ المنطقة من مسألة الانتماء ثم تأتى بعد ذلك اسرائيل لكي تتوج هذا بسيطرتها .

المحور الثاني

تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع المحققة والمخططة

حساب المكاسب والخسائر الاستراتيجية

د. محمود عبد الفضيل

١- تمهيد

احتدم الجدل فى البلدان العربية فى الآونة الأخيرة حول أفضل الترتيبات الإقليمية التى تتجاوز " الفضاء الاقتصادى العربى " فى ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة ، وتحضرنى بهذا الصدد المفاضلة بين "الترتيبات الشرق - أوسطية" والترتيبات "الأوروبية- المتوسطية" إذ تفضى الترتيبات فى إطار كلا المشروعين الاستراتيجيين إلى خلق " فضاء اقتصادى جديد" يضم عددا من البلدان العربية (حسب التقاطعات الجغرافية الممكنة)، ويفضى إلى قيام منطقة للتبادل التجارى الحر فى غضون عام ٢٠١٠.

ومن الواضح لنا أن المشروع " الشرق - أوسطى" هو فى الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكى بهدف بناء ما أسماه شيمون بيريز " الشرق الأوسط الجديد" الذى تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا وقياديا ، وتكون بمثابة "الوسيط" و"الوكيل المعتمد" بين المراكز الرأسمالية المتقدمة فى الغرب وآسيا ، من ناحية ، وبين بلدان المشرق والخليج العربى بالأساس ، من ناحية أخرى . وقد سبق لنا فى كتابات أخرى ، أن طرحنا تحفظاتنا على المشروع - الشرق أوسطى ، والمكاسب والخسائر الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة فى ظل هذا المشروع الذى يجرى تسويقه بأساليب دعائية براقة (١).

وضمن هذا المنظور "الشرق - أوسطى" تركز إسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى ، نظرا لانعدام الموارد الطبيعية الأخرى ، وتستثمر ٢ر٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى أنشطة " البحوث والتطوير " (R&D) بهدف الدخول فى مجال الصناعات الحديثة المتقدمة " عالية التكنولوجيا" (HIGHTECH) والابتعاد عن الصناعات البسيطة ومحدودة

المهارة (أو ما يسمى 'T-SHIRT INDUSTRIES") وتهدف سياسات إسرائيل إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولاسيما الشركات الدولية الكبرى التى تعمل فى مجال الإليكترونيات ، لكى تكون إسرائيل "الجسر" الذى تمر منه منتجات تلك الشركات إلى " السوق الشرق أوسطية " الأكبر والأوسع حجما ، فى مرحلة مابعد السلام" !

وسوف نحاول فى هذه الورقة الموجزة استطلاع مدى جدوى الترتيبات الشرق أوسطية من وجهة النظر العربية.

٢- حول جدوى الترتيبات الاقتصادية " الشرق - أوسطية":

لقد أشار بعض الأخوة من أساتذة العلوم السياسية فى مصر قبل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء للتعاون الاقتصادى فى نوفمبر ١٩٩٤ إلى أن إسرائيل بعثت بالكتاب (كتاب المشروعات) الذى جاءت به إلى الدار البيضاء إلى وزارة الخارجية المصرية قبل المؤتمر بنصف شهر وأنهم لايخفون شيئا ، وليس لديهم مخططات ومشروعات لايفصحون عنها . نعم هم لايخفون شيئا على مستوى المشروعات " بالقطعة" ، التى تقدموا بها فى الدار البيضاء هى مشروعات تم التحضير لها منذ سنوات عدة ، بل هناك كتابان منشوران بالإنجليزية حول الموضوع ، من بينهما كتاب الأستاذ حاييم بنشهار، الذى يحوى مجموعة الدراسات العلمية والموسعة عن كافة المشروعات الإقليمية المطروحة على جدول أعمال المحادثات متعددة الأطراف، وقد تم تمويلها بواسطة " صندوق هامر" (HUMMER FUND)فالقضية الحقيقية أن العرب يدخلون اليوم مع إسرائيل فى صراع يسمى أشبه ما يكون بـ(OPEN BOOK EXAM) أى دخول الامتحان وكل معه " كتاب مفتوح" .. إنه صراع يحمل معنى التحدى ، ومن الجانب الإسرائيلى، فالقضية الآن وهى " أن المشروع الشرق أوسطى " ينهض على مفهوم جديد للأمن الإسرائيلى عبر عنه شيمون بيريز - وهو المنظر الرئيسى والإستراتيجى للشرق أوسطية - فى مقالة ضمن كتاب هام نشر بالقاهرة بعنوان : " مابعد حرب الخليج" بعنوان : " عصر ليس فيه مكانا للمغفلين والجهلة" فى هذه المقالة، ركز بيريز على عبارة أساسية تعبر عن الخط الاستراتيجى لإسرائيل خلال السنوات القادمة ، إذ يقول :"لم نعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران لأن هناك صاروخا قد يأتيك من مكان مثل بغداد ويهدد أمن إسرائيل ، ولكن علينا أن نبنى أعماق آمنة فى بلاد الجوار".

وأنا أشير هنا إلى عبارة أعماق آمنة وليس حدود آمنة باعتبارها جوهر "المشروع الشرق أوسطى" الجديد. المطلوب والمطروح إذن هو أن يتم بناء " عمق اقتصادى وسياسى وثقافى " يحقق الأمن الإسرائيلى . وهنا نلاحظ أن هناك تغيرا أساسيا فى مفهوم الأمن، لأنه لم يعد " أمنا عسكريا" أو مجرد أمن جغرافى " بل هو " أمن اقتصادى" وثقافى وسياسى "، فى الأساس، أى أن عملية التأمين التى تتم الآن ليس فقط من خلال الضمانات العسكرية، والذى تابع التعثر فى المفاوضات العربية – الإسرائيلية حول الضمانات الأمنية التي يطالب الإسرائيليون على الأرض ، يعلم أن هذه الضمانات إنما هى شرط ضرورى وغير كاف كما يقول علماء الرياضة إذ أن الشرط الكافى، فى نظرهم، هو بناء الأعماق الأمنية داخل كل بلد عربى .

وحاليا ، يجرى تمرير المشروع " السوق الشرق الأوسطى" تحت شعار نحن نعيش عصر الرخاء والتكتلات، وأن الرخاء سوف يعم المنطقة كلها ، إذا ما انتقلنا من حالة ما يسمى "المباراة الصفرية (Zero sum game) إلى "المباراة التعاونية" المسماة (Non positive Zero sum - game).

إننى أعتقد أن إسرائيل تمتلك مشروعا كاملا للمستقبل . هذا المشروع هو الذى تسير على هديه المفاوضات المتعددة الأطراف فى مجال التعاون الاقتصادى الإقليمى . فعلى سبيل المثال ، فإن شبكة الطرق التى طرحت فى المفاوضات " متعددة الأطراف " هى شبكة مدروسة بشكل استراتيجى ، بحيث تجعل " إسرائيل " الدولة المحورية وملتقى الطرق البرية والساحلية فى منطقة الشرق العربى ، وكذلك مشروعات أنابيب النفط، والغاز المطروحة تنبع من الخليج وتصب فى الموانىء الإسرائيلية ، والمناطق الساحلية الجديدة مخططة بشكل يجعل إسرائيل هى المستفيد الأكبر، باختصار شديد، تمتلك إسرائيل رؤية متكاملة ومشروعا استراتيجيا واضحا ومدروسا جيدا ، ومعقدا جدا منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧ .

وفى المقابل ، فإن العرب لا يملكون حتى الآن إلا مواقف تتراوح بين القبول السطحى والساذج لبعض المقولات التى تجىء فى بعض الكتابات الغربية حول السلام ومكاسب السلام ، أو التوجس والامتعاض دون طرح أى بديل ، وأعتقد أن الجامعة العربية لاتمتلك أى وثيقة جادة تطرح فيها رؤية بديلة لمشروع " السوق الشرق أوسطية " الإسرائيلى الأمريكى . كذلك لم يقدم العرب فى "المفاوضات المتعددة الأطراف" أية رؤية بديلة. وأنا أقول هذا الكلام بناء على

على معلومات لأننى حين تحدثت مع أحد المسئولين فى المفوضية الأوروبية في بروكسيل حول المشروع ، "الشرق أوسطى" الإسرائيلى الذى تدعمه أوروبا فى التحليل الأخير ، تمنى أن يقدم العرب بشكل جماعى ورسمى مشروعا آخر بديل للرؤية الإسرائيلية ، يسمح لبلدان الاتحاد الأوروبى النظر إليه نظرة جدية ، إنما حين يجيء المفاوضون العرب ويتحدثون عن تعديل بعض " هوامش" على النص الإسرائيلى الأصلى ، نكون قد فرطنا فى مستقبلنا ومصيرنا ·

وحول مكاسب السلام التى يروج لها الكثيرون ، تم القيام ببعض الإسقاطات المستقبلية بواسطة اجزاء فى إطار نموذج **رياضى استطلاعى** ، وكانت نتائج أحد السيناريوهات فى حالة ما إذا أقيمت " منطقة حرة فى المشرق ، تضم سوريا ولبنان والأردن وما تبقى من فلسطين وإسرائيل ومصر ، فإن هذا التجمع الشرق أوسطى ، الذى يأخذ شكل " منطقة تجارة حرة" لتبادل السلع والخدمات، وسوق يكتمل بنيانه عام ٢٠١٠، سوف يتمخض عن أن يكون نصيب إسرائيل من مجموع صادرات المنطقة المجمعة إلى العالم نحو ٥٠٪ من جملة الصادرات·

هذا هو " السيناريو الوحيد" الذى يتم حسابه لتحديد مكاسب السلام فى حالة قيام منطقة تجارة حرة بين البلدان المشرقية ومصر وإسرائيل ، بينما كانت أوراق المؤتمرات التى تمت فى جامعة هارفارد وغيرها إنما هى كتابات تبشيرية وتتحدث بشكل عام عن " مكاسب السلام" الموعودة ، لأنه لا أحد يريد البحث بجدية فى هذا الموضوع كيف سوف يتم توزيع "مكاسب السلام" ومن سيأخذ نصيب الأسد من هذه "المكاسب" وهناك من يقول بأن الاقتصاد الإسرائيلى ضعيف من النواحى البنيوية، ولا يستطيع أن يلعب ذلك الدور القيادى الذى يصبو إليه فى المنطقة العربية ، ولكن يغيب عن هؤلاء أن هناك قطاعات هامة فى الاقتصاد الإسرائيلى ، ذات قدرات تنافسية عالية ، مثل الالكترونيات ، وتتمتع بكافة المؤهلات التى تسمح لها بالسيطرة على السوق العربية بسهولة ويسر · كذلك فإن هناك عددا من المحللين يقعون فى خطأ عند الحديث عن ضعف الاقتصاد الإسرائيلى ، أنهم يتحدثون عن بنية الاقتصاد الإسرائيلى اليوم وليس بنيته الديناميكية القادمة التى تبنى على مرحلة " مابعد السلام " و"الشرق الأوسطية" الخطأ الثانى ، الذى يقع فيه عدد كبير من المحللين ، وهو القول بأنه لا خوف على العرب عند التعامل مع إسرائيل اقتصاديا وتجاريا ، لأن إسرائيل هى مجرد دولة مجاورة مثل قبرص وتركيا واليونان·

إن هذا النوع من التحليل لا يأخذ فى الاعتبار أن العالم فيه احتكارات واستراتيجيات للهيمنة إذ أن وراء إسرائيل امتداد اقتصادى دولى وهو رأس المال الصرفى - اليهودى الدولى والتكنولوجيا الدولية والشركات الدولية . ولذا فإننى أعتقد أن الذى يتحدث عن إسرائيل كرقعة جغرافية محدودة، أو مجموعة من السكان إمكانياتها محددة بالأرض التى تقوم عليها دولة إسرائيلية مخطىء فى الحسابات المستقبلية خطأ كبيرا .

علينا أن نرى " الاقتصاد الإسرائيلى' من خلال تشابكاته المالية والتكنولوجية الدولية ، بل هناك تجمعات يهودية فى مناطق من العالم مثل بلجيكا تؤيد استراتيجية حزب العمل حول السلام بقوة ، لأنها تريد أن تجىء إلى المنطقة العربية غازية غزوا اقتصاديا تاما إذ أن إسرائيل ، كرقعة جغرافية وكم سكانى ، لا تسمح لهم بالنمو والازدهار ... أما إذا كانت الرقعة هى مجمل " السوق العربية " مفتوحة أمامهم مشرقيا وخليجيا ومغاربيا ، فلا شك أنها ستكون مغرية جدا للاستثمار والتوسع والازدهار لرأس المال اليهودى العالمى.

وضمن هذا المنظور ، يتضح لماذا الإصرار والإلحاح على " رفع المقاطعة العربية الاقتصادية " لإسرائيل ، باعتبارها الشرط الضرورى لتحقيق نجاح تلك الغزوة الاقتصادية الجديدة وقبل حل أى مشكلة ، ولكن الغريب فى الأمر ، أن إسرائيل وبلدان الغرب الرأسمالى تضغط لكى يتم بناء منظومة للتعاون الاقتصادى الاقليمى ، وتضغط لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية ، قبل أن يتم التسليم بالحد الأدنى من الحقوق السياسية العربية ، وعلى رأسها الجلاء على جنوب لبنان، الضفة الغربية ، هضبة الجولان وغير ذلك من الشروط السياسية الأولية.

ويجب على العرب ألا يستسلموا لهذا " الإملاء الاقتصادى" فى مجال التعاون الاقتصادى الاقليمى . وأن يستخدموا " درجات الحرية" المتاحة لهم . وفى تقديرى أن قمة الاسكندرية الثلاثية بين مصر وسوريا والسعودية ، كانت خطوة طيبة فى هذا الاتجاه، إذ شكلت محاولة لاستخدام درجات الحرية المتاحة للمفاوض العربى فى هذا الظرف الدقيق ، وفى ظل هذا الحصار المستحكم . وكان رد الفعل الإسرائيلى واضحا تماما، فقد عبر يوسى بيلين (نائب وزير الخارجية الإسرائيلى) عن أسى كبير لمجرد انعقاد ".قمة الاسكندرية" رغم أن اللقاء يمثل متطلبات الحد الأدنى للتنسيق العربى - العربى . لكنهم يريدون اصطياد البلدان العربية فرادى لانتزاع أكبر المكاسب من خلال "التفاوض الثنائى" على غرار نموذج اتفاق " غزة ،أريحا" وعلى شاكلة "الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية ".

إتفاق وادى عربة .

وأعتقد أن هذه هى أول معركة يجب أن تتوحد فيها الجهود، فلقد ذهب كثير من رجال الأعمال العرب إلى مؤتمر الدار البيضاء بروح تفاؤلية ، ترى أن هذا المؤتمر سيكون مناسبة للحصول على مكاسب وعقود ومشروعات جديدة واستثمارات واسعة . وعندما جاء هؤلاء من مؤتمر " الدار البيضاء " ، كانت قد كشفت لهم بعض جوانب الصورة إذ تبين لهم أن " بازار الدار البيضاء " كان مشروعا استثماريا أمريكيا إسرائيليا بالدرجة الأولى ، وأن بقية الأطراف العربية مهمشة تهميشا كاملا وأنه مؤتمر للسمسرة السياسية والمالية.

وهكذا ، فإن القضية لم تعد قضية مثقفين غيورين على الوطن ، بل إن المطروح على جدول أعمال المستقبل سوف يمس كل شيء . سوف يمس ركائز النظم الحالية ، والحكومات ، ودوائر رجال الأعمال ، وكل بيت وكل سوق وكل شارع .

المطلوب إذن تشييد " صناعة المستقبل" لأنها تهم صانع القرار وتهم رجال الأعمال قبل أن تهم المثقف أو رجل الشارع ، هذا هو الجديد فى الأمر . وعلينا أن نقرأ ، كل ما كتب فى الدوائر الإسرائيلية والغربية ، لأنه من المؤسف حقا أن هناك " فراغا معلوماتيا " لدى دوائر صنع القرار ، فقبل مؤتمر الدار البيضاء لم يطلع أحد بشكل جاد على الدراسات العلمية الهامة فى المعاهد العلمية الأمريكية أو فى المفوضية الأوروبية ، أو فى المعاهد الإسرائيلية . لابد من ملء هذا "الفراغ المعلوماتى" أولا ، ثم التأمل فى مقولات وتحليلات هذه الدراسات ثانيا ، ثم التصدى لها بفكر عربى مستقبلى يطرح الحلول والبدائل من وجهة النظر العربية .

وتعتبر الحلقة الثالثة هى أخطر الحلقات لأنها سوف تحدد شكل الحركة العربية المستقبلية ودوائر الحركة العربية لإعادة صياغة مستقبل المنطقة العربية وحمايته وصيانته فى ظل متغيرات العالم الجديد. أما البقاء فى دائرة التبشير الساذج ، أو فى إطار ردود الفعل الآنية والحماسية فلن يقدم شيئا ينفع الناس فى الأرض ، خاصة وأن الزمن يجرى ، وهناك حقائق جديدة يتم زرعها فى الأرض العربية كل يوم . إذ أن إسرائيل تسير فى عملية التعاون الاقتصادى الإقليمى " القسرى " بأسلوب المستوطنات ولقد أشار الكاتب الصحفى المصري صلاح الدين حافظ إلى أن " الشرق أوسطية الجديدة تسير بأسلوب المستوطنات الإسرائيلية ، أى من خلال خلق واقع اقتصادى جديد كل يوم . وتتمثل تلك المستوطنات فى المشروعات

الاقتصادية الجديدة . فى مناطق ومواقع " مفصلية" بحيث يتم خلق أحزمة اقتصادية جديدة تخترق البلدان العربية ، الجديدة " ويصعب الفكاك منها.

هذا دليل على مجمل البنية السياسية للمنطقة يمكن أن تتغير لأن المسألة ليست مسألة سوق فقط. البعض يقول إنها " مباراة" لابد أن نخوضها ولانجم عنها أى " مباراة" ما بعد السلام "، ولكن الذين درسوا نظرية المباريات (Game theory) بشكل علمى يعلمون أن أى مبارة إذا كان لها حل فهناك من يأخذ النصيب الأكبر ، وهناك من يأخذ القدر الأدنى ، وإلا ينفى معنى مباراة.

فإذا حصل أحد الأطراف على كل المكاسب وحصل الطرف الآخر على مجرد الفتات فتلك ليست مباراة! لكى يكون هناك "مباراة" لابد من حد أدنى من التكافؤ بين الأطراف ، والمسألة تصبح عندئذ كيف يتم " بناء التكافؤ" إذا لم يكن هناك ثمة تكافؤ.

فالمشروع " الشرق أوسطى" فى تصميمه له قلب وهو القلب الشرق أوسطى ، وله أطراف هى بلدان الخليج والمغرب، وفى تقديرى أن إسرائيل لاتريد أن تندمج اندماجا حقيقيا فى منطقة الشرق الأوسط . إنما تريد بناء تجمع اقتصادى لايقوم على التكافؤ (على غرار النافتا Nafta) تستخدم إسرائيل " كحديقة" أو " ورشة" خلفية فى مواجهة التكتلات الكبرى فى العالم . إسرائيل لاتريد تجمعا اقتصاديا يقوم على "التكافؤ على غرار تجمع بلدان الآسيان (Asean) تجمع " الآسيان" ، هو صيغة تكاملية فى آسيا ولكنها صيغة فضفاضة ومرنة مرونة كبيرة ، وطوعية إلى حد كبير، وعادة ما يحلو لشمعون بيريز أن يتحدث عن " التجمع الشرق أوسطى" على أنه تجمع على غرار مشروع " السوق الأوروبية المشتركة" وعادة ما يستخدم المشابهة فى هذا المجال . ويدعى أنه مقابل استناد التجربة الأوروبية إلى " اتحاد الفحم والحديد " ، فإن "التجمع الشرق أوسطى" ، سوق يرتكز إلى السياحة والمياه "، وتلك مشابهات لاتستقيم فى منطق التاريخ ، لأن " إسرائيل ليست ألمانيا المهزومة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولم تعد تحتل أرضا أوروبية ، كذلك فإنه مطلوب من العرب أن يسقطوا من تاريخهم كل شىء من التاريخ والذاكرة والمياه والأرض ، الأمر الذى لم يحدث فى الصيغة الأوروبية للتكامل الاقتصادى والسعى نحو الوحدة النقدية والسياسية .

فعملية الاندماج الأوروبى كانت عملية طبيعية وتدرجية بعد حل المشاكل السياسية المعلقة ،

كذلك فإن تجربة بلدان " الآسيان" هى تجربة طبيعية طوعية تتقدم مع مرور الزمن دون هيمنة طرف على آخر.

ولكن إسرائيل كاقتصاد مزروع فى قلب المنطقة العربية تحمل دائما قبعتين فهى دولة " شرق أوسطية موقعا" وهى امتداد لأوروبا سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وفكريا وتلك حقيقة موضوعية واستراتيجية هامة. فإسرائيل ، فى واقع الأمر ، مندمجة بشكل جوهرى مع "الفضاء الاقتصادى الأوروبى والأمريكى الشمالى " واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة هي اتفاقات متقدمة جدا بكل المعايير ، وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا والبحث العلمى .

فى تقديرى ، إن إسرائيل تريد أن تندمج أساسا فى العالم الأول ، أنها مندمجة به عضويا بحكم الشبكات التى تحدثنا عنها : الشبكات المصرفية والتكنولوجية والتجارية ، وهناك العديد من العلماء ورجال الأعمال الإسرائيليين الذين يحملون الهوية المزدوجة فأستاذ الفيزياء في جامعة كاليفورنيا مثلا، يصبح أستاذا فى غمضة عين فى جامعة تل أبيب دون أدنى مشكلة ، لأنه يحمل جنسيتين ، وهو الولاء، مايكل برون نائب رئيس البنك الدولى الآن ورئيس الأبحاث فى البنك الدولى، هو أستاذ سابق فى الجامعة العبرية ، غدا يترك البنك ويرجع إلى الجامعة العبرية ، حاكم البنك المصرفى المركزى الإسرائيلى : " جاكوب فرانكل" كان مديرا للأبحاث فى صندوق النقد الدولى لسنوات طوال ، وهكذا .

إسرائيل إذن تريد "الشرق أوسطية" لكى تكون الدولة القائدة لهذه المنطقة اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا لتساوم بها الغرب و"العالم الأول" هذا هو الهدف الاستراتيجى الحقيقى لإسرائيل – ومشروع الشرق أوسطية" هو مشروع " طويل الأجل" ، يتم تنفيذه على مراحل. والمطروح حاليا وآنيا هو ما يسمى فى بعض الكتابات " بمشروع نموذج البينيلوكس" أى ذلك " المثلث" الذى يجمع إسرائيل بالكيان الفلسطينى والأردن ، وتشكيل هذا المثلث الإسرائيلى – الأردنى – الفلسطينى . سوف يكون بمثابة رأس الحربة الأساسية التى سيستخدمها الإسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادى العربى .

وباختصار شديد، فإن المشروع المطروح الآن على الساحة " مثلث البينيلوكس " ، قد دخل بالفعل مرحلة التشغيل ، بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية .

وهذه تعتبر المرحلة الأولى فى تنفيذ مشروع " الشرق أوسطية" أما المرحلة الثانية فسوف تركز على "مشروعات الربط الإقليمى " التى تصمم الآن بطريقة معينة لكى يصبح لدولة إسرائيل قدر من الهيمنة على شبكات الطرق ، ومسارات التجارة ، وقنوات التمويل ، والتطوير التكنولوجى فى منطقة المشرق والهلال الخصيب . ويكفى أن نذكر مشروع نقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى ميناء حيفا فى إسرائيل ومشروع قناة " ما بين البحرين" وماله من مخاطر على مستقبل قناة السويس ، ومشروع شبكات الطرق البرية التى تجعل إسرائيل الدولة المحورية فى مسارات الطرق الجديدة، المشروعات السياحية وعلى رأسها ما يسمى " ريفيرا البحر الأحمر".

وباختصار ، فإن الهدف الحقيقى لمشروعات الربط الإقليمى هو السيطرة على الوقود ، والمياه ، والطرق والمواصلات ،، ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا ، ورغم أن معظم هذه المشروعات قد طرحت للنقاش فى المحادثات المتعددة الأطراف ، إلا أن الأطراف العربية لم تدرس هذه المشروعات دراسة جدية ومستفيضة لكى تحدد ما هى المكاسب وماهى الخسائر التي سوف تعود على كل بلد عربى وعلى مجمل الاقتصاد العربى فعلى سبيل المثال ما مدى تأثير تحويل مسارات التجارة إلى ميناء حيفا على مستقبل ميناء بيروت مثلا.

ماأثر خط الأنابيب المقترح من رأس النفورة فى السعودية إلى ميناء حيفا فى إسرائيل على عائدات قناة السويس؟ ولهذا المطلوب أن يتشكل فريق عمل (Team work) على الصعيد القطرى وفى إطار الجامعة العربية لدراسة هذه المشروعات ، وتحديد جانب الخسائر والمخاطر المختلفة ونمط توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة .. للتعرف بدقة على : لمن ستعود الشريحة الكبرى من " كعكة السلام" الموعودة؟

خلاصة هذا القول هنا ، أن كل بلد من البلدان الكبرى ينظر للموضوع نظرة اقتصادية بحتة من زاوية المكاسب ، التى قد يحصل عليها كمصدر للتمويل أو كمصدر للجزاء والدراسات الاستشارية . أما نحن العرب ، فيجب أن تكون لنا رؤية أخرى تتجاوز قضايا " الجدوى المالية " فأى مشروع يجب ألا يقيم بمكاسبه الآنية ولابمكاسبه المالية ، بل بمدى جدواه الاستراتيجية وآثارة وتداعياته المستقبلية على الاقتصاد العربى . فتقييم مثل هذا النوع من المشروعات يحتاج إلى رؤية اقتصادية واستراتيجية وأمنية من نوع جديد . أما تدافع الدول الغربية الكبرى لتأييد هذا النوع من المشروعات فى إطار المحادثات المتعددة الأطراف فهو

شيء مفهوم ، لأنها عبارة عن عملية " تقسيم للأسواق" .

٣- الشرق - أوسطية " المركز والأطراف

لاتعترف إسرائيل أصلا أن هناك " اقتصادا عربيا" أو بنية اقتصادية عربية " بل تبنى رؤيتها الاستراتيجية على تأسيس تجمع إقليمى اقتصادى " شرق - أوسطى " ، تلتحق به الاقتصاديات القطرية فى منطقة الهلال الخصيب (أو ماكان يسمى " بلاد الشام " فيما مضي)، دون تنسيق أو تكامل اقتصادى مسبق ، على أن تحتل " إسرائيل " ضمن هذا التجمع دور المركز أو "القلب" الذى يضخ الدم فى بقية أطراف هذا التجمع . بيد أن إسرائيل لايهمها ، فى التحليل الأخير ، التجمع الاقتصادى الشرق - أوسطى إلا بمقدار ما تستطيع أن تساوم به إسرائيل على علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الأول:

النافتا - الاتحاد الأوروبى - جنوب شرق آسيا .

ولذا فإن " العالم العربى " يشكل بالنسبة لإسرائيل ذلك " البلد الشمالى " ، نوع من " بلدان الجنوب" (أو الأطراف) ، بمعنى أن تكون المنطقة العربية بالنسبة لإسرائيل بمثابة "الحديقة الخلفية" مثلما هى العلاقة بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية وتجمع "النافتا" أو بين بلدان " جنوب المتوسط" والاتحاد الأوروبى ، وبعض البلدان الآسيوية واليابان ، وبعبارة أخرى فإن إسرائيل تسعى فى إطار " المشروع الشرق أوسطى " لاقتناص موقعا مركزيا ومهيمنا فى بنية اقتصاد منطقة المشرق العربى وامتداداتها "الخليجية" ، انطلاقا من البؤرة المركزية التى تشمل " المثلث الإسرائيلى - الأردنى الفلسطينى " .

وهكذا ،فإن إسرائيل تسعى لكى تكون " بوابة" العالم الأول إلى السوق الإقليمية الواسعة الشرق - أوسطية" ويقوم الرهان الإسرائيلى على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير "export-platforn" السلع الصناعية "العالية التقنية" لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة (CRB) لدى عدد من الشركات الدولية العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . إذ أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة فى صناعات المنسوجات

والأغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات)سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر ، بينما الشركات الدولية العاملة فى مجال الصناعات " عالية التقنية" . التى تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسهيلات لتطوير " البحوث (R&D) سوف تتجه باستثماراتها نحو إسرائيل (٢)

ومن الملفت للنظر فى نتائج هذا الاستطلاع . أن معظم الشركات الدولية التى تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية فى منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام قد أشارت إلى أن توسيع " حجم السوق لمنتجاتها (٦٣ بالمئة من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسى وراء عملياتها الاستثمارية أو التوزيعية المستقبلية فى المنطقة (٣) . كذلك أقرت الفروع الإسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلي الأسواق النهائية للمستهلك العربى ، ستكون الدافع الرئيسى (٧٥ بالمئة) من توسيع عملياتها المستقبلية فى منطقة الشرق الأوسط(٤).

وعلى الصعيد (التكنولوجى التقنى) ، تستعد إسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسى للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط . إذ تم الاتفاق على إقامة " مؤسسة للعلم والتكنولوجيا " بين أمريكا وإسرائيل ، وهو اتفاق له دلالة سياسية لاتخطئها العين فى هذا التوقيت بالذات . إذ أن هذا الاتفاق يشكل " سبيل ضمان استمرار التفوق النوعى لإسرائيل " تكنولوجيا " فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق أوسطية مشتركة (٥)

وقد يرى البعض أن ثمة مبالغة فى أهمية الدور الإسرائيلى ومخاطر الهيمنة الإسرائيلية فى ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ،، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية " ساكنة" ستاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية . وأن المستقبل يحمل إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة قدرتها التنافسة ، وكنموذج جيد لتلك الكتابات ، نشير إلى دراسة فهد الفانك عن "الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى " إذ يرى الفانك أنه فى حالة التوصل إلى الحل السلمى " المقبول " فإن إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التى يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى ، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها فى البلدان العربية ، شأنها فى ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى (٦).

وفى الجانب الآخر ، يحذر فريق من الكتاب والمحللين ، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادى ، " الشرق أوسطى الجديد" سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلى ، نظرا إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية . فمن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد اعتمادا كبيرا على المبادلات الخارجية، استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الإسرائيلية)، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثى الصادرات الإسرائيلية (٧) . وفى ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجارى فى مابين الصناعات (intra- industry trade)، مما يعمق مفعول النمو " غير المتكافىء " بين الاقتصاد الإسرائيلى وبقية الاقتصادات العربية ، ، وكمثال لهذا النموذج الجديد لتقسيم العمل ، يطرح بعض الاقتصاديين الإسرائيليين فكرة أن تتخصص مصر فى إنتاج غزل القطن وعمليات تفصيل الملابس الجاهزة (وغيرها من الأنشطة كثيفة العمالة) ، بينما تتخصص إسرائيل فى الأنشطة المتقدمة فى صناعة الغزل والنسيج مثل : التصميم والطباعة والتسويق (٨)

وتراهن إسرائيل خلال الفترة القادمة ، على أن تكون المركز الرئيسى للصناعات عالية التقنية High- tech industries فى المنطقة " الشرق - أوسطية " نظرا لتوافر البنية التحتية الملائمة فى هذا المجال وخاصة الموارد البشرية والتسهيلات التقنية ، وقد قامت بالفعل شركات عالمية فى مجال الإليكترونيات بإقامة فروع وتسهيلات إنتاجية فى ما يسمى منطقة Matam high-tech park فى مدينة حيفا . وأهم تلك الشركات : Intel Elbit, Microsoft, Fi-bronics Chip express, net manage, elscint.

وقد أشار نائب رئيس شركة Rockwell العالمية إلى ذلك التصور لدور إسرائيل فى مرحلة ما بعد السلام، فى تصريح أدلى به فى ابريل ١٩٩٥ ، وتردده المطبوعات الإسرائيلية حول جذب الاستثمارات الدولية.

Israel is industrially and geographically at the center of Middle East and poised to be a springboard for industrial development. Rockwell desires to play a larger role in the coming industrial growth and Israel represents a

very attractive base from which to accomplish this".

وتشير بعض التقارير إلى أن شركتى " إنتل و"موتورلا" العالميتين الرائدتين فى مجال الإليكترونيات الدقيقة ، استثمرتا نحو ٢ر٦ بليون دولار فى الدولة العبرية ، باعتبارها " البوابة الطبيعية " إلى الأسواق العربية والشرق أوسطية .

وجدير بالذكر أن الاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية لمرحلة " مابعد السلام " تؤثر تأثيرا بالغا على المستقبل الاقتصادى للبنان، إذ أن قطاعات اقتصادية مثل النقل والسياحة والتجارة ، والعناية الصحية ، والتوسط الرأسمالى ... تشكل العمود الفقرى لاقتصاد لبنان ، لكنها أيضا القطاعات التى تتمتع فيها إسرائيل بتفوق طبيعى أو مكتسب.

الهوامش

١- راجع بهذا الخصوص :

محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية التصورات" – المحاذير – أشكال المواجهة مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٧٩، يناير١٩٩٤ ، ص ٩٠ -١٢٤.

٢- أنظر بهذا الصدد

Dan D. Singer Associates Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace Scenario > (Report of the C.R.B Foundation April 1990),p.23.

٣- المصدر نفسه ص ٣٤.

٤- المصدر نفسه ص ٤٠.

٥- محمد سيد أحمد " جاء وقت القرارات المصيرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط الأهرام ١٩٩٣/٣/٢٥

٦- انظر . فهد الفانك ، الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى " ورقة غير منشورة قدمت إلى ندوة النتائج الإقليمية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط. منتدى الفكر العربى عمان ، أيلول /سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٨.

٧- أنظر : . (Cl Tawson and Rosen The Economic Conquences for peace for Israel,the palestians and Jordan p,13

٨- انظر بهذا الصدد : Seev Hirsch, :"Trade Regimes in the Middle East:, In : G. Fishelson ed,. Economic Cooperation in the Middle East (Boulder, Colo :westview Press,1989).

قطاع الأعمال المصرى والتطبيع مع إسرائيل

د. أحمد حسن ابراهيم

تشهد فترة مابعد اعلان " اتفاق غزة – أريحا أولا أو مايعرف أيضا باسم " اتفاق أوسلو " بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لأول مرة سباقا علنيا محموما بين فريق من رجال ومؤسسات الأعمال العرب ، فى القطاع الخاص والقطاع العام على السواء ، على الارتباط من موقع تابع بالاقتصاد الاسرائيلى . ولاتقف الحكومات فى بضع أقطار عربية بمنأى عن هذا السباق، وإنما تنخرط فيه على نحو يزيد من حدته ويرفع من درجة سخونته إلى المستوى الذى تعكسه ، المشادة الكلامية التى جرت فى مؤتمر قمة عمان الاقتصادية ، فى أكتوبر من العام الماضى ، بين وزير خارجية مصر وملك الأردن ، والذى يذيب برودة وجمود السلام بين مصر وإسرائيل منذ كامب ديفيد . وتعنى هذه الورقة الموجزة ، على وجه الخصوص بمتابعة موقف قطاع الأعمال المصرى ، خاصة وعامة ، فى هذا السباق من خلال قراءة لبعض الوثائق والمعلومات المتاحة .

تقرير عن زيارة وفد اتحاد الصناعات المصرية لإسرائيل (٢٨/٨-٣١/٨/١٩٩٤)

يكشف هذا التقرير منذ البداية عن النزعة التسابقية التى تسيطر على رجال الأعمال المصريين فى سعيهم إلى الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى ، ومن موقع تابع ، إذ نقرأ فى الصفحة الرابعة منه بالنص مايلى :

– "أن هناك تطور اقتصادى سيحدث فى المنطقة لايمكن تجاهله وستلعب فيه كل من (اسرائيل ، فلسطين ، الأردن ، لبنان ، سوريا دورا هاما) وأين مصر؟"

– "هناك مؤشرات تنبىء بأنه خلال فترة (من سنة إلى ثلاث سنوات) ستكون هناك منطقة حرة بين إسرائيل وفلسطين والأردن وأين مصر ؟"

- " ماهى إسرائيل اقتصاديا؟ هى ليست إسرائيل التى بجوارنا ، ولكن هى المنظم (Manager) للأموال والبنوك فى كافة أنحاء العالم ، وشركات التأمين والمؤسسات الاستثمارية العالمية وشركات الإعلام العالمية ... الخ "

فى استعراضه لسير أعمال الزيارة يشير التقرير إلى أن الاجتماعات - التى عقد بعضها مع وزراء التجارة والصناعة ، والزراعة ، والاقتصاد والتخطيط والخارجية الإسرائيليين - والزيارات التى قام بها الوفد المصرى تناولت، ضمن أمور أخرى ، " سبل تنمية العلاقات الصناعية والاقتصادية وكذلك دراسة الصناعات التى يمكن تحريكها إلى مصر " .

وفى وصفه للشعور العام الإسرائيلى نحو الوفد المصرى وزيارته إلى إسرائيل يشير التقرير إلى أن هذا الشعور يُظهر ، ضمن أمور أخرى ، " الالحاح الإسرائيلى أن يكون التحرك على المستوى الاقتصادى بين مصر وإسرائيل بنفس القوة للتحرك على المستوى السياسى وخطواته النشطة ".

فى استعراضه لأهم النقاط التى جرى بحثها فى مجالات مختلفة يورد التقرير أنه فى مجال تطوير العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل يرى الجانبان" أن يتعدى الوضع الثنائى إلى الانطلاق دوليا ومشتركا ، وإسرائيل على استعداد لتنمية هذا الأمر فى كل من أمريكا والاتحاد الأوروبى ، وتطلب من مصر تنمية هذا الأمر فى العالم العربى والأفريقى " . وفى المقابل " طلب الجانب المصرى من إسرائيل المساواة فى فرض الرسوم الجمركية على صادرات كل من البلدين للبلد الآخر ، حيث أن الرسوم الجمركية التى تفرضها إسرائيل على الصادرات المصرية عالية للغاية بالمقارنة بالرسوم الجمركية التى تفرضها مصر . والطلب هنا يقتصر على أن تكون الرسوم الجمركية الإسرائيلية مساوية للرسوم الجمركية المصرية" . وكذا " طلب الجانب المصرى تيسير الحصول على تراخيص الاستيراد من السلطات الإسرائيلية عند التصدير من مصر" .

فيما يختص بالصناعة يشير التقرير إلى أن الجانب الإسرائيلى أوضح قناعة إسرائيل بأن لدى مصر قاعدة صناعية كبيرة ولديها " ميزة نسبية " فى كثير من الصناعات وأنه - أى الجانب الإسرائيلى - يرغب " فى إيجاد مشروعات مشتركة للاستفادة من هذه الميزات النسبية" ، وبصفة خاصة فى صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية . وبحسب ما جاء

بالتقرير " يعمق من هذه الفائدة أن اسرائيل لديها مؤسسات يهودية إسرائيلية كشبكات توزيع على مستوى العالم ستساعد على تسويق منتجات هذه المشروعات (تصديريا)"

اقتصر ما أورده التقرير فى مجال الزراعة على ايضاحات ورغبات الجانب الإسرائيلى من قبيل أنه " يمكن بناء تعاون زراعى بين البلدين مبنى على الخبرة الزراعية الإسرائيلية التى شملت حتى الآن الالاف من أنواع المنتجات الزراعية " ، ومن قبيل " يرغب الاسرائيليون فى التعاون مع مصر فى توزيع منتجاتهم الزراعية إلى دول الخليج التى تستورد بمليارات الدولارات من هذه المنتجات " ، و" ترغب إسرائيل فى اقامة مشروعات زراعية مشتركة فى مصر تقوم على أساس استخدام التكنولوجيا الحديثة التى تتمتع بها إسرائيل لدرجة عالية "٠

واذا كان لنا من تعليق فى هذا الخصوص فاننا نكتفى بالاشارة إلى مانسب إلى الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، فى حديثين نشرتهما مجلة المصور فى ٢٨ مايو و١٩ نوفمبر ١٩٩٣ ، من قول بأن الاسرائيليين " متقدمون كثيرا فى التكنولوجيا الزراعية ٠ ولكن فى الوقت نفسه نحن متقدمون أيضا ويستفيدون منا كثيراً " ، ومن قول بأنه " ليست هناك فجوة ، هم متقدمون فى بعض الأمور ونحن متقدمون فى أمور أخرى " . ولعل ذلك ، وغيره كثير، يفند أكذوبة التفوق التكنولوجى الإسرائيلى فى مجال الزراعة ٠

وفى معرض الحديث عن دور البلدين (مصر وإسرائيل) فى السوق الشرق أوسطية يورد التقرير أنه " تعمق أثناء الزيارة تفهم " " أن استخدام الأردن (ومصر) كمعبر إلى البلاد العربية وخاصة دول الخليج هو مايلزم اسرائيل فى المدى القصير (حوالى ٣ سنوات) ثم تنطلق العلاقات المباشرة مع دول الخليج دون وسيط" و" أنه من المفترض أن يبدأ التعاون الاقتصادى مع مصر بالتكامل وعدم خلق كيانات أو مشروعات اقتصادية كبرى تتعارض مع المشروعات القائمة حاليا فى البلدين ".

وهكذا يرضى رجال الأعمال المصريون من السوق الشرق أوسطية بمجرد أن يكونوا رأس جسر لانطلاق الاقتصاد الإسرائيلى إلى البلاد العربية الأخرى ، وبصفة خاصة بلدان الخليج العربى ، دون أن يدركوا أن هذا الأمر قد يؤدى إلى اغلاق أسواق هذه البلدان أمام منتجاتهم هم فى المدى المتوسط على أقصى تقدير ٠ وإذا كان بمقدور رجال ومؤسسات الأعمال المصريين أن يفتحوا ، أو يشاركوا فى فتح ، أسواق الأقطار العربية الأخرى أمام إسرائيل

فلماذا لايفتحونها أو يوسعونها لأنفسهم ولعله من المناسب أن يشار هنا أيضا إلى أن العمل الاقتصادى العربى المشترك ، حتى فى أدنى صوره ، لايزال يتعثر منذ نحو نصف قرن من الزمان . وهو أمر يشارك رجال ومؤسسات الأعمال العرب فى مصر وفى غيرها من الأقطار العربية فى تحمل المسئولية عنه . وإذا كان فى مقدور هؤلاء أن يحققوا تكامل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد الإسرائيلى فلماذا لايسعون إلى تحقيق مثل هذا التكامل مع الاقتصادات العربية ؟

يخلص التقرير إلى تحديد" نقاط اتفق عليها أعضاء وفد اتحاد الصناعات المصرية " (لم يشر التقرير إلى موقف الجانب الإسرائيلى من هذه النقاط التى يبدو لنا أنها تتناقض مع روح ونص كل ما تضمنه التقرير) . ومن بين هذه النقاط" أن تقرير التنمية لصالح شعوب المنطقة يتطلب قيام قوة اقتصادية تقودها مصر (سوق اقتصادية شرق أوسطية) لتبادل المنافع بين جميع دول المنطقة وترسيخ السلام " (تذكرٌ أن هذه من النقاط التى اتفق عليها أعضاء وفد اتحاد الصناعات المصرية وحدهم دون اشارة إلى موقف الإسرائيليين منها).

وفى عرضه لمقومات تقدم الصناعة الإسرائيلية يذكر التقرير " استراتيجية الصناعة التى تقوم على الارتقاء المتدرج بالصناعة إلى مستوى أعلى من صناعات التكنولوجيا العالية والتخلص تدريجيا من الصناعات ذات القيمة المضافة القليلة كلما تعرضت لمنافسة البلاد الآخذة فى النمو (مثال ذلك صناعة الملابس الجاهزة - زراعة القرنفل التى تخرج منها الصناعة الإسرائيلية كذلك الخروج من المنتجات الزراعية التقليدية إلى إنتاج مدخلات الزراعة) ، ويتمشى ذلك مع قلة الأيدى العاملة وضيق مساحة الأرض وارتفاع الأجور ومستوى المعيشة" . (تَذكّر ماسلفت الإشارة إليه من أن الاجتماعات التى عقدها والزيارات التى اقام بها وفد اتحاد الصناعات المصرية تناولت ضمن أمور أخرى " دراسة الصناعات التى يمكن تحريكها إلى مصر " وتَذكّر أيضا أن صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات التى يرغب الإسرائيليون فى إيجاد مشروعات مشتركة فيها فى مصر).

ومن بين مقومات تقدم الصناعة الإسرائيلية التى يوردها التقرير " التنمية البشرية وتطويرها فى كل الاتجاهات والتربية القومية وتحفيزها " . ونترك مقولة " التربية القومية " دون تعليق.

ينتهى التقرير إلى توصيات نقتطف منها هنا مايلى :

١- التوصية باقامة منطقة صناعية حرة فى الأراضى المصرية على الحدود المشتركة لاقامة مشروعات صناعية " ونوصى أن يعلن عن ذلك فورا . والبدء فى التنفيذ وذلك لاجهاض مشروعات أخرى تتبلور حاليا منها منطقة حرة صناعية والسياحة والتجارة الدولية مشتركة بين الأردن وإسرائيل على الحدود فى أراضى مشتركة فيهما ، وفى قناعتنا فان سرعة البدء لدينا ستحدد الخريطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وستقلل من احتمالات المخاطرة بانشاء منافس لها " .

(لاحظ هنا النزعة التسابقية والتنافس بدلا من التكامل عربيا)

٢- " تسهيل انتقال كثير من الصناعات التصديرية من إسرائيل إلى مصر من خلال مشروعات استثمار مشترك ويساند ذلك رغبة واضحة لدى الكثير من رجال الصناعة الإسرائيلية ، وحركة الصناعة عالميا (حركة إسرائيلية) حيث يعاد توطين الصناعات فى ظل حرية التجارة العالمية، وتستعد إسرائيل حاليا لنقل عدد من الصناعات كثيفة العمالة (النسيج والملابس الجاهزة - السلع الاستهلاكية وغيرها) إلى مناطق مجاورة دون التخلى عن الاستثمار فيها لاستمرار الاستفادة من قنوات التسويق التى فتحت لها الشهرة التى تحققت لأسمائها فى الأسواق العالمية " (لاحظ مدى تواضع مطالب رجال ومؤسسات الأعمال المصريين . ولاحظ أيضا مدى ما يمكن أن يترتب على ذلك من اعاقة لتنمية الصادرات المصرية فى المدى الطويل حيث تكاد أحلام قطاع الأعمال المصرى تنحصر فى العبور إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية عبر نفق الشهرة الإسرائيلى).

٣- " ستظل القوة الذاتية لاقتصادنا هى السند الرئيسى ومحور الأمن القومى .. " هل يتفق ذلك مع ذوبان الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الإسرائيلى أو اندماجه معه؟ وهل يدخل تحقيق الأمن القومى المصرى فى إطار التكامل مع اسرائيل الذى يدعو إليه التقرير؟ (بند ٣ ص ٩).

تقرير بشأن الاجتماعات والمباحثات المصرية /الاسرائيلية (اتحاد الصناعات المصرية/اتحاد الصناعات الاسرائيلية) طابا (٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٩٥)

فى تقديمه للجلسة الافتتاحية أشار رئيس الجانب المصرى (رئيس اتحاد الصناعات

المصرية) إلى أن الموقف " الرسمى فى مصر وعلى جميع المستويات " يشجع ويدعم التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل " "ويشارك فى هذا الموقف الرسمى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام (الذى يضم تحت اشرافه وادارته)جميع الشركات والمؤسسات والمصانع للقطاع العام ، حيث قد أعطى اشارته بالموافقة التامة للتعاون لقطاع الأعمال المصرى مع اسرائيل ، وقد كان من المخطط فى آخر لحظة من عقد هذه الجلسات حضوره هذه الاجتماعات، لولا مهام عاجلة استدعت اعتذاره عن عدم الحضور، وقد أعطى اشارة العمل للشركات والمؤسسات التى يحضر (تمثيلها) هذه الاجتماعات؛ وهى شركات ممتازة وعلى مستوى عال لحجمها الاقتصادى والمستوى الممتاز لممثليها من القيادات الاقتصادية المصرية.. وكانت إشارة العمل من الدكتور عبيد للشركات تكثيف التعاون مع اسرائيل (إنتاجا وتسويقا ، وتطويرا وتحديثا للادارة والإنتاج باستخدام المتاح والمتقدم تكنولوجيا ... الخ).

ويشير التقرير إلى أن رغبات واهتمامات الأطراف فى مجال التعاون المشترك تركزت على :
- "المشاركة فى التصنيع القائم (سواء بالتوسع أو بالتطوير باستخدام التقدم التكنولوجى المتاح واستغلال طاقات إنتاجية معطلة أو استغلال أمثل) " (لاحظ ذلك فى ضوء الحديث عن الطاقات العاطلة فى مشروعات قطاع الأعمال العام).

- "المشاركة فى التسويق الدولى للمنتجات من خلال شبكات التوزيع العالمية لكل طرف " (لاحظ ما ورد فى التقرير السابق عن شبكة التوزيع اليهودية الإسرائيلية العالمية).

- "المشاركة فى مشروعات جديدة على أساس الاستغلال الاقتصادي الأمثل لكل المميزات النسبية التى يتمتع بها كل طرف فى عناصر وعوامل الانتاج (خبرات فنية - تكنولوجيا متقدمة - عمالة - أرض .. الخ ") . (لاحظ أن هذه هى العوامل ذاتها التى يقوم عليها اقتراح بيريز الخاص بالسوق الشرق أوسطية والتى تنسب الخبرات الفنية والتقدم التكنولوجى إلى إسرائيل بينما تنسب العمالة (الرخيصة) والأرض إلى مصر).

ومن بين أوجه التعاون التى تناولها الطرفان مايلى:

- "العصائر المركزة المصرية (انتاج + تسويق دولى)"

-"زراعة الزهور فى مصر وتسويقها فى الأسواق الأوروبية ".

- " زراعة الياميش فى إسرائيل وتسويقه فى مصر" ٠

وإلى جانب ذلك يشير التقرير إلى أنه " يوافق الطرفان على القيام بمحاولة لتنمية زراعة وتسويق الزهور إلى الخارج ، وذلك عن طريق شركات إسرائيلية متخصصة يمكن أن تقوم بذلك فى مصر٠ وفى هذا الصدد ولكى تنساب الزهور المصرية إلى الأسواق (الأوروبية) بسهولة وبسرعة بل وتكون منافسة، لابد أن تعمل الجهات المصرية مع السوق الأوروبية على اعفاء الزهور المصرية من الرسوم الجمركية أسوة بما يتبع فى هذا الشأن مع إسرائيل وفلسطين "٠

ولعلنا نتساءل هنا أين هوازن دور شبكات التسويق اليهودية الاسرائيلية العالمية ذات النفوذ فى الأسواق الأوروبية والأمريكية الذى يساق كثيرا لتبرير التعاون الاقتصادى مع إسرائيل؟

ينتهى التقرير بتوصيات عامة من بينها.

-"تبادل وموافاة كل طرف بالقطاعات الحكومية والاشتراك بها"٠

-"اتفق الطرفان على أن تتوجه مجموعة من رجال الصناعة من المصريين والإسرائيليين إلى بلجيكا (بروكسل) والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تشجيع الموافقة على قواعد المنشأ بين مصر وإسرائيل"٠

ولعلنا فى غنى عن التأكيد على أن هذا أمر لصالح إسرائيل وحدها لأن المستهدف أن تقوم هى ، نيابة عن مصر ، بتصدير المنتجات المصرية ، ومن ثم فانها تسعى إلى الاستفادة بالمزايا التى قد تمنح لمصر لو صدرت هى السلع التى تنتجها ٠

فى احدى ورشتى عمل عقدتا ، بمشاركة من الجانبين فى إطار الاجتماعات والمباحثات التى يتناولها التقرير قال أحد كبار رجال الأعمال المصريين :" أننا كلنا هنا رجال أعمال ويجب علينا أن نتخذ موقفا ونبحث عن فرص المشاركة مع الشركات المصرية الحكومية فى مجال التكنولوجيا وتنمية العلاقات فى مجال التسويق من أجل تحقيق مقترحاتنا " ٠ ولقد اقترحت ورشة العمل المذكورة " تكوين لجنة للتأثير على حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من أجل الموافقة على قضية الامتيازات التراكمية للسلع التى تنتج بالاشتراك بين مصر وإسرائيل " ٠ وهو أمر لصالح إسرائيل وحدها كما سلف ذكره ٠ واقترحت ورشة العمل

أيضا " انشاء مركز لأربع شركات قطاع عام من أجل تخصيص جزء من إنتاجها من الغزل للتصدير لإسرائيل " هى شركات دمياط والدقهلية ومصر (كفر الدوار) للغزل والنسيج والشوربجى ٠ واتفق على أن يقوم أحد كبار رجال الأعمال المصريين الذى أدار ورشة العمل بدور حلقة الاتصال بين هذه الشركات المصرية وأربع شركات إسرائيلية مقابلة لها ٠

ويشير التقرير أيضا إلى أن شركة الشوربجى للنسيج، والشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (وولتكس)، وشركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج والتجهيز، طلبت التعاون مع الشركات الإسرائيلية فى مجال الصباغة والتجهين)٠

وفى مجال التسويق يشير التقرير إلى أن ورشة العمل ناقشت" رغبة الشركات المصرية فى الدخول الى شبكة التسويق للشركات الإسرائيلية " ونسب التقرير إلى مدير مجموعة روتزيا لوتكس الإسرائيلية تأكيده على أنه " يوجد اثنا عشر شركة مصرية تقوم بعمليات تصنيع للشركات الإسرائيلية ليتم بيع المنتجات لأطراف ثالثة"٠

ولقد أوصت ورشة عمل الصناعات النسيجية، ضمن أمور أخرى ، بتكوين" شبكة فيما بين الشركات الحكومية المصرية والشركات الإسرائيلية" وحددت هذه الشركات فى الشركات سالفة الذكر ٠ واتفقت ورشة العمل أيضا على التعاون فى مجال الصباغة والتجهيز بين شركة إسرائيلية وثلاث شركات مصرية هى الشوربجى للصناعات النسيجية ومصر لغزل ونسج الصوف (وولتكس) والنصر٠ وكذا" اتفق أعضاء ورشة العمل على اتباع أسلوب الضغط على حكومتيهما للوصول إلى تفاهم حول التجارة الحرة بين البلدين" . وأوضح الجانب المصرى للجانب الإسرائيلى أن " التعريفات الجمركية على السجاد الجاهز المصرى عالية ٠ وقد أكدت ورشة العمل على أن هذه لن تكون مشكلة فور الوصول إلى تفاهم حول التجارة الحرة "٠

وانتهت الاجتماعات والمباحثات إلى مذكرة تفاهم نقتطف من بين بنودها مايلى :

١- " ترسل المناقصات الحكومية إلى الطرفين لتوزع فيما بينهما "

٢- " تتوجه مجموعة مشتركة من رجال الصناعة المصريين والإسرائيليين إلى بروكسل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تشجيع الموافقة على قواعد المنشأ التراكمية بين مصر وإسرائيل "٠

موقف جمعية رجال الأعمال.

يتبين موقف جمعية رجال الأعمال المصريين من التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل من خلال ماتنشره الصحف من تصريحات منسوبة إلى رئيس الجمعية سعيد الطويل نورد بعضا منها هنا . ففى ١٩٩٦/٣/١٤ نشرت صحيفة الوفد ، على سبيل المثال ، تصريحا منسوبا إلى سعيد الطويل يعلن فيه عن اتفاق مع إسرائيل لتقوم بتسويق المنتجات المصرية من الخضر والفاكهة فى أسواق أوروبا وأمريكا حيث الطلب كبير على المنتجات المصرية فى حين ينقص هذه المنتجات السبل الحديثة للتسويق الخارجى . ويشير الخبر إلى أن سعيد الطويل أضاف " أنه تم خلال زيارة وفد رجال الأعمال المصريين لإسرائيل الذى ضم ٣٥ من رجال الأعمال فى مصر بحث امكانيات التعاون بين رجال الأعمال فى كل من البلدين . وقال أن هناك امكانيات كبيرة للتعاون بين رجال الأعمال فى البلدين فى قطاع خدمات النقل والتمويل والاتصالات ونقل التكنولوجيا وأعمال التأمين ، كما أن هناك امكانيات غير محدودة فى قطاعى الزراعة وتصنيع المواد الغذائية اضافة إلى إمكانية التعاون بين قطاع الأعمال المصرى والإسرائيلى وكذلك الأردنى والفلسطينى".

وينسب الخبر إلى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين القول " أنه تم الاتفاق مع الجانب الإسرائيلى على التعاون فى مجال المشروعات النسيجية ، والصناعات الغذائية ، والمشروعات المعدنية ومشروعات أخرى تسويقية ".

(لاحظ مدى التوافق بين المجالات التى ينسب إلى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين القول بأن هناك إمكانيات للتعاون فيها وبأنه تم الاتفاق على التعاون فيها وتلك التى وردت فى التقريرين سالفى الذكر عن المباحثات بين اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعات الإسرائيلية . ولاحظ بصفة خاصة التركيز على مجالات التسويق ، وتسويق الخضر والفاكهة المصرية على وجه الخصوص ، ومجالات الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية).

وفى خبر نشر يوم ١٩٩٦/٤/٦ نسبت صحيفة الأخبار إلى سعيد الطويل القول بأن " مجلس رجال الأعمال الإقليمى " يضم من مصر ممثلين عن كافة منظمات الأعمال سواء اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات المستثمرين ، وسوف تعد كل مؤسسة قائمة من المشروعات فى كافة المجالات لتقديمها إلى مؤتمر القمة الاقتصادية الذى سيتم التركيز فيه على المشروعات بعد أن ركز مؤتمر القمة الاقتصادية فى عمان على انشاء المؤسسات الاقليمية.

وفى يوم ١٩٩٦/٤/١٨ نشرت كل من صحيفتى الأخبار والأحرار نفى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لما أعلنه سعيد الطويل عن مشاركة الاتحاد فى مجلس الأعمال الاقليمى المزمع انشاؤه مع كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل بمشاركة أمريكية ٠

مشروعات الحكومة المصرية المقدمة إلى المؤتمر الاقتصادى فى عمان (٢٩ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٥)

تغطى هذه المشروعات كافة المجالات المجتمعية ، مع نصيب أوفر لمشروعات النقل، ونكتفى هنا بالاشارة إلى ماورد فى تقديم المشروعات الزراعية من أن " توليفة من الموارد الطبيعية المتاحة ، والتكنولوجيا الزراعية ، والخبرة بالتسويق الدولى الكفء ستؤدى إلى زيادة دخول كل الأطراف" . ولعلنا نشير فى هذا الخصوص إلى مانسب إلى الدكتور يوسف والى في أحد الأحاديث الصحفية من قول بأن الإسرائيليين يتخلصون حاليا من إنتاج الموالح" لأن أرباحها أقل بالنسبة لهم ، ولأنهم أصحاب السوق فى البداية فتحوه لنا وأفادوا مصر فى بيع الموالح المصرية "٠

وفى عدده الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر الحالى نشر الأهرام الاقتصادى قائمة تضم ٥٢ مشروعا ينتظر أن تتقدم بها الحكومة المصرية إلى مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر القادم ٠ من بينها كثير من المشروعات التى تقدمت بها إلى مؤتمر عمان فى أكتوبر من العام الماضى ٠

موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

تقتضى الأمانة والموضوعية العلميتين التأكيد على أنه لايمكن الحديث عن موقف واحد أو موحد لكل قطاع الأعمال المصرى فيما يختص بالموقف من التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل ٠ فإلى جانب الاتجاه الذى تسيطر عليه النزعة التسابقية على نحو ما سلف ذكره هناك اتجاه آخر مختلف ومتميز يمثله الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، عبر عنه فى مكاتبات مختلفة وفى تصريحات وأحاديث صحفية من خلال رئيس مجلس ادارته ومن خلال أمينه العام على وجه الخصوص ٠ ويتمثل هذا الموقف بإيجاز " فى رفض الدخول فى كيانات ثنائية أو متعددة تكون إسرائيل طرفا فيها وفى الاحجام عن اقامة أى علاقات اقتصادية معها "٠

ولعل مما يؤكد هذا الموقف على سبيل المثال لا الحصر رسالة خاصة بموقف الاتحاد من " مجلس الأعمال المقترح اقامته فى المنطقة بناء على توصيات قمة الدار البيضاء " تقول" نود أن نشير إلى أن موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مما أطلق عليه مؤتمر قمة الدار البيضاء كان واضحا فى حينه ولم يشارك الاتحاد رسميا فيه وذلك بالنظر إلى أن هذا المؤتمر وأيضا مؤتمر عمان المقترح والتوجه الشرق أوسطى بصفة عامة لم يحدد المستهدف من ورائه ولا حدود منطقة الشرق الأوسط المستهدفة. ولقد تم ترتيب وتنظيم هذا التوجه خارج المنطقة ويرى الاتحاد أن الهدف الغير معلن لهذا التوجه هو :

أولا: دمج دولة بعينها فى المنطقة (إسرائيل) فى الوقت الذى تمارس فيه هذه الدولة العنف والاخلال بتعهداتها هذا عدا الممارسات العدوانية والتوسعية فى جنوب لبنان ومرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس بصفة خاصة ، إلى جانب عدم خضوعها أو موافقتها على حظر انتشار الأسلحة النووية الأمر الذى حدا بالتنظيمات المصرية التى كانت قد بدأت فى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالتراجع عن موقفها وتجميد علاقاتها مما يؤكد أن توجه الاتحاد العام للغرب التجارية المصرية فى هذا الصدد كان صائبا وقد رفض الاتحاد الاشتراك فى أى كيانات أو تنظيمات تنشأ مع إسرائيل ومازال الاتحاد عند موقفه وسيظل الاتحاد كذلك إلى أن تسترد جميع الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ وبصفة خاصة (القدس)٠

ثانيا : اذابة الهوية العربية وفكرة السوق العربية المشتركة فى الشرق أوسطية ٠

ومن هنا فان الاتحاد يرفض من حيث المبدأ فكرة إنشاء أو الدخول فى مجلس الأعمال المقترح ويفضل العمل على المستوى العربى ويسعى جاهدا لاحياء فكرة السوق العربية المشتركة وانقاذها من دعاوى الشرق أوسطية ٠

والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية الذى يمثل جميع رجال الأعمال والمال والتجارة والصناعة فى مصر يهيب بكم أن نتكاتف معا لصد الهجمة الشرسة ضد الهوية الاقتصادية العربية والعمل على دعم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانضمام باقى الدول العربية غير الاعضاء إليه ليقوم بدوره لتحقيق فكرة الوحدة الاقتصادية العربية تدريجيا وعلى مراحل ٠

هذا ونود الإشارة إلى أننا تبنينا هذه الفكرة فى اجتماعات ومؤتمرات الغرف العربية وآخرها المؤتمر السادس للمستثمرين العرب المنعقد بالاسكندرية " (٢٨-٣١مايو ١٩٩٥)٠

حظى موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بدعم وتأييد من " الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية " من خلال تعميمه ، بناء على طلب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية ، فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٥ ، تعقيبا لاتحاد الغرف التجارية العراقية حول موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية من عملية التطبيع مع إسرائيل ، ولقد تضمن هذا التعقيب الاشادة " بموقف اتحاد الغرف التجارية المصرية الرافض لأية علاقة أو تطبيع تجارى مع الكيان الصهيونى أو اقامة أى شكل من أشكال التعاون معه" . وأضاف التعقيب المشار اليه " أن رفض الاتحاد المصرى الشقيق لاقامة غرف تجارية مشتركة مع الغرف التجارية فى الكيان الصهيونى أو تأسيس علاقات اقتصادية وتجارية مع هذا الكيان الغاصب يعبر عن ضمير الشعب المصرى الشقيق".

هناك نماذج أخرى لرفض الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية للتطبيع الاقتصادى مع اسرائيل تصب جميعها فى نفس المعنى الذى تعبر عنه الرسالة آنفة الذكر ، والتى نعرضها هنا بدون تعليق من جانبا.

ربما يبقى بعد الاستعراض الموجز لمواقف وتوجهات قطاع الأعمال المصرى فيما يختص بالتطبيع الاقتصادى مع إسرائيل أن نتساءل عن موقع كل ذلك من موقف مصر مما دعا إليه مؤتمر قمة القاهرة العربية ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦ من وضع خطط عمل اقتصادية متكاملة لخدمة مصالح الدول العربية تعزيزا للعمل العربى المشترك . فلقد جاء بالبيان الختامى لقمة القاهرة العربية " وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة ، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل فى كيانات أكبر ، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولى تتطلب تحقيق التنمية العربية ، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربى المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها . ولذا وجّه القادة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة ، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا ، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن ".

التطبيع فى مجال البترول والطاقة

عمرو كمال حموده

استراتيجية اسرائيل بالنسبة للتطبيع البترولى وفى مجال الطاقة بصفة عامة تستهدف الاستفادة من الموقع الجغرافى الممتاز لفلسطين المطل على البحر الأحمر والبحر المتوسط وفى القلب من مسارات البترول القادم من منطقة الخليج العربى والمتجه إلى دول القارة الأوروبية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ٠

وهذا الموقع الممتاز يتقارب بشدة مع ملامح موقع :" مصر " فى الخريطة البترولية للمنطقة إلا إن إسرائيل تسعى لحاصرة "الدور المصرى" من جهة لتنفرد بمركز الثقل فى تجارة وتسويق ونقل البترول والغاز والمنتجات البترولية فى المشرق العربى ومن منطقة الخليج ٠

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة محاور:

الأول: إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربى بواسطة إسرائيل ٠

الثانى : إقامة شبكة من مصافى التكرير المشتركة مع الدول العربية٠

الثالث: أن تكون مركزا لتجميع الغاز وتسويقه فى المنطقة ٠

وسوف نكتشف من خلال البحث التفصيلى فى هذه المحاور أنه منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ، فإن إسرائيل اتجهت إلى تحضير حزمة مدروسة من المشروعات لتغطية المحاور المذكورة عن طريق إنشاء صندوق لتمويل هذه الدراسات وهو صندوق " أرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط" بجامعة تل أبيب والذى أشرف عليه البروفيسور حاييم بن شاهار رئيس قسم الاقتصاد بالجامعة وقد جاءت الحصيلة الأساسية من تمويل الصندوق عن طريق أرماند هامر بارون البترول الأمريكى اليهودى الراحل رئيس مجلس إدارة شركة أوكسيدنتال إحدى قلاع الاحتكارات النفطية الدولية ٠

ومع توقيع اتفاق أوسلو بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣ ، فإن إسرائيل تحركت فى إتجاه آخر وهو البدء فى تحويل الدراسات إلى مشروعات ٠٠و الضغط بقوة

لتحويل هذه المشروعات إلى واقع حى ملموس. من خلال سلسلة واسعة من التحركات والاتصالات مع الدول العربية ، أثمرت النجاح لبعض المشروعات ومازال الباقى يسعى فى الطريق.

أولا : مشروع تجميع خطوط أنابيب نقل البترول من منطقة الخليج إلى إيلات

يستهدف هذا المشروع الطموح أن تكون إسرائيل نقطة التجميع الرئيسية للنفط العربى القادم من منطقة الخليج ثم تصديره عبر خط أنابيب إسرائيلى من إيلات إلى قطاع غزة الفلسطينى ومنه إلى جنوب وشرق أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وقد اعتمدت دراسة المشروع التى أعدها [جدعون فيشلسون" تحت عنوان "التعاون المتعدد الجنسية فى الشرق الأوسط- خطوط أنابيب النفط " على معلومات مفصلة عن حجم الإنتاج اليومى للبترول العربى والاحتياطى المخزون ومسارات العبور والانتقال من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ، كما اعتمدت الدراسة فى تصورها لشبكة الأنابيب المراد تصميمها على خرائط ومعلومات جغرافية وطبوغرافية وفرها المركز الإسرائيلى لتكنولوجيا المستقبل .

تقول الدراسة :

" إن البترول العربى هو أهم مادة خام موجودة فى الشرق الأوسط من حيث الإنتاج اليومى والاحتياطى ، وتمثل "عملية نقل "البترول من الخليج العربى إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية حجما كبيرا من سوق النقل ، ومن ثم فإن عائد النفط يجب تقسيم فوائده على " كل الدول الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط (لاحظ ذلك !)

وتأسيسا على هذه الفكرة فإن الدراسة / المشروع تطرح تصورا لربط مصادر إنتاج النفط فى المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والامارات بمصادر الاستهلاك فى الغرب عن طريق شبكة من خطوط الأنابيب على النحو التالى :

(١) خط أنابيب يبدأ من ميناء رأس تنورة البترولى فى السعودية إلى العقبة/ إيلات.

(٢) خط أنابيب يبدأ من الكويت إلى العقبة/ إيلات.

(٣) خط أنابيب يبدأ من ميناء ينبع السعودى إلى العقبة /إيلات

(٤) خط أنابيب من الامارات إلى الخط السعودى ثم العقبة /إيلات.

(٥) خط أنابيب من سلطنة عمان إلى الخط السعودى ثم العقبة /إيلات٠

(٦) إعادة تشغيل وتمديد خط التابلاين القديم والذى يخترق سوريا إلى حيفا ٠

تتحول منطقة إيلات /العقبة إلى مركز تجميع لشبكة خطوط الأنابيب ثم تتجه بعد ذلك إلى خط رئيسى حتى ميناء غزة الفلسطينى وتحت السيادة الاسرائيلية ومنه إلى الغرب٠

وتصل طاقة الشبكة إلى ٨٠ مليون طن سنويا من النفط الخام، ويقدر عائد التشغيل بحوالى ٨٠٠ مليون دولار فى العام الواحد٠

مزايا المشروع من وجهة النظر الاسرائيلية:

(١) سيؤدى – كما ترى الدراسة – إلى تنمية إقتصادية فى الأردن وإسرائيل وقطاع غزة نتيجة نشوء مشروعات خدمية ومشروعات إسكان وتشغيل للعمالة ثم دفع جهود التعاون الاقتصادى بإنشاء شبكة جديدة وحديثة للطرق البرية وخط للسكك الحديدية يسهل معها إنتقال السلع والأفراد٠

(٢) سيكون المشروع نموذجا للتعاون الإقليمى المتعدد الجنسية لأنه سيربط ثلاث أو أربع دول ببعضها فى إطار واحد من المصلحة المتبادلة ٠

(٣) إن إنتهاء خط الأنابيب فى قطاع غزة سيحافظ على الكبرياء العربى لإن البترول العربى سيعبر فقط إسرائيل ولكنه فى النهاية سيتم تصديره من نقطة خروج عربية (تلك هى عبارات الباحث)٠

(٤) المشروع سيجلب تكنولوجيا غربية حيوية ورؤوس أموال أجنبية وسيحمى البيئة من التلوث وأخطار الشحن والنقل بواسطة الناقلات التى تعبر قناة السويس٠

(٥) المشروع سيساعد إسرائيل على الاستفادة من موقعها الاستراتيجى على البحر الأحمر والبحر المتوسط فلا تترك الساحة خالية أمام " مصر "التى تمتلك قناة السويس ولديها خط أنابيب " سوميد"٠

(٦) يمكن لإسرائيل أن تقيم و"صلة" داخلية تبدأ من إيلات إلى أشدود وعسقلان حيث معامل التكرير الإسرائيلية وتمونها بما يقرب من ١٠ إلى ١٥ مليون طن من النفط العربى وبهذا لاتقع إسرائيل تحت الضغوط المصرية من حين لآخر بالنسبة لبيع البترول المصرى

وتقرير أسعاره من جانب واحد.

ويتضح مما سبق أن الدراسة/ المشروع تقف بالمرصاد لإضعاف دور قناة السويس ودور المشروع العربى المشترك لنقل النفط المعروف باسم " سوميد" بل إن الدراسة (ص ١٤) هاجمت بشدة فكرة إقامة خط أنابيب لنقل النفط العراقى إلى ميناء العقبة الاردنى ، أو أن تكون الأردن هى منطقة وبؤرة تجميع لجزء من النفط العربى .

ثانيا : مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب / عسقلان

كانت إسرائيل وإيران قد أقاما هذا الخط عام ١٩٧٦ كبديل لقناة السويس ولنقل البترول الإيرانى إلى مصافى التكرير الرومانية ولكنه توقف بسبب نجاح مصر في تنفيذ مشروع مضاد وهو خط أنابيب سوميد.

ولكن منذ بداية عام ١٩٩٠ أعادت اسرائيل تشغيل الخط الذى يبلغ طوله ٢٥٤ كيلو متر وله عدة وصلات لتموين مصافى التكرير الإسرائيلية فى حيفا وأشدود وعسقلان بالبترول الخام .

ومع توقيع اتفاق أوسلو بدأت اسرائيل مشروعا كبيرا لتوسيع خط الأنابيب ليتمكن من نقل مليون ومائتى ألف برميل من النفط الخام يوميا بدلا من طاقته الحالية وهى ٩٠٠ ألف برميل أى بزيادة قدرها ٣٣٪ وتستهدف التوسعات ما يلى :

(١) تموين مصافي التكرير الإسرائيلية فى حيفا وأشدود وعسقلان بإحتياجاتها الإضافية من البترول الخام.

(٢) جذب أكبر حجم من البترول الإيرانى للمرور فى الخط الإسرائيلى بدلا من قناة السويس وخط سوميد.

(٣) انشاء مشروعات تخزين لحساب الزبائن ليتم طرح النفط الخام فى الأسواق بسرعة وقت الذروة وارتفاع الأسعار واشتداد الطلب.

(٤) تطوير الخدمات المقدمة بحيث يمكن التعاقد مع الإدارة التسويقية بالخط الإسرائيلى لتقوم بنقل البترول الخام من موانىء التصدير إلى الخط الإسرائيلى ثم تصديره من نقطة عسقلان إلى الغرب والشمال عبر شبكة الناقلات الإسرائيلية .

(٥) تقديم خدمة تموين السفن الناقلة للنفط من الوقود وخلافه (Bunker) .

(٦) تقديم خدمة التخزين بدون مقابل للعملاء المستديمين للخط (Free of Charge).

ولقد تكالبت الشركات الدولية المتخصصة في تجارة البترول لإستخدام خط إيلات– عسقلان ، خاصة فى نقل البترول الإيرانى بل إنها نقلت من خلاله النفط المصرى العالى الكبريت مثل خام رأس بدران وخام رأس غارب لأن خط أنابيب " سوميد" مصمم فقط لنقل الخامات القليلة الكبريت .

وقد أشار رئيس الوحدة الاقتصادية بهيئة قناة السويس ، فاروق أبو طالب ، إلى أن تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات /عسقلان " منافس خطير " لخط سوميد ولقناة السويس خاصة لو اعتمد عليه الإيرانيون فى نقل وتسويق بترولهم لدى أوروبا وأمريكا الشمالية .

وتشير المعلومات الى أن الحكومة الإيرانية تجرى مفاوضات عبر أطراف ثالثة مع الإسرائيليين لإستعادة ملكية إيران فى خط الأنابيب ، وتطالب بحصتها كاملة في الملكية والتشغيل والتى تبلغ خمسون بالمائة .

ثالثا : مشروعات مصافى التكرير المشتركة

تمكنت اسرائيل بسبب تراجع المقاطعة العربية إلى أن تبيع السولار وبكميات كبيرة إلى الهند وإلى قبرص ولبنان (المناطق التابعة للكتائب) وإلى بعض دول شرق أفريقيا ، وساعدها على ذلك التطوير الكبير الذى شهدته معامل التكرير الإسرائيلية خلال عقد الثمانينات والتسعينات ، والمرونة الكبيرة فى سياسات التشغيل والتسويق ، ومنها عى سبيل المثال " التشغيل لحساب الغير " والمشاركة" فى التشغيل " ... مما جعل إسرائيل مركزا لا بأس به فى حركة تداول المنتجات البترولية فى الشرق .

إلا إن اسرائيل تطمح لتطوير هذا المركز ولايسعفها الحجم الجغرافى الضيق لبناء مصافى تكرير جديدة ، بالإضافة للتشدد التشريعى فى مجال البيئة وحمايتها من التلوث ، ولذلك عمدت نحو البحث عن إقامة مشروعات خارج الكيان الصهيونى وكانت البداية مشروع مصفاة التكرير المشتركة مع مصر والتى عرفت باسم " ميدور"

طرحت " مجموعة ميرحاف المالية الإسرائيلية التى يرأسها " يوسى ميلمان " فكرة إنشاء المصفاة بالعريش فى عام ١٩٩٢ ، ولكن تعثرت الفكرة إلى أن تم توقيع اتفاق أوسلو وجاء رابين وشيمون بيريز فى زيارة للقاهرة عقب توقيع اتفاق أوسلو بواشنطن طالبين الاسراع فى

تنفيذ المشروع كعلامة هامة على طريق مشروع السوق الشرق أوسطية.

وتولى المشروع من الجانب الإسرائيلى " نمرود نوفاك " الذى كان يشغل وظيفة كبير مستشارى شمون بيريز وأصبح نائبا لرئيس مجلس إدارة مجموعة ميرحاف ، ورتب السفيرين المصرى والإسرائيلى لقاء فى منتجع شرم الشيخ مع مجموعة مالية مصرية يرأسها رجل أعمال يدعى حسين سالم ومعه قطب من أقطاب الحزب الوطنى بالاسكندرية يعمل فى مجال النقل البحرى مع إسرائيل ، وتكونت بعد ذلك الشركة التى ستبنى المصفاة .

وتبلغ تكلفة المشروع حسب ما جاء فى الدراسة التى قدمتها مجموعة ميرحاف ، مليار دولار . ويستهدف تكرير ١٠٠ ألف برميل يوميا . وتم الاتفاق على إقامة مصفاة" " ميدور" غرب الاسكندرية وربطها بخط أنابيب سوميد للحصول على جزء من النفط الخام المار بخط سوميد.

وقد حاول أصحاب المشروع سواء الإسرائيليين أو المصريين أن يحصلوا على التمويل اللازم بوسائلهم الخاصة من البنوك العالمية ولكن حدث اعتراض كبير لضعف الثقة فى دراسة الجدوى الاقتصادية أو وجود عميل كبير يضمن الحجم التسويقى لمنتجات المصفاة .

ونتيجة لضغوط أصحاب المشروع ، دخلت الهيئة المصرية العامة للبترول فى ملكية المصفاة بنسبة ٢٠٪ سنة ١٩٩٤ وضمنت شراء عشرين ألف برميل يوميا من منتجات المصفاة ارتفعت بعد ذلك إلى ٣٠ ألف برميل . وبذلك ضمنت الأوساط المالية مصداقية المشروع وتبع ذلك قيام بنك الاستثمار الأوروبى بتقديم تمويل قدره ٣٠٠ مليون دولار ، (وكان المهندس سامح فهمى نائب رئيس هيئة البترول المصرية قد صرح لمجلة "الوكالة " الى تصدر باللغة الانجليزية فى مصر ؛ أن هيئة البترول لم تكن مقتنعة بالمشروع حتى عام ١٩٩٤ عندما جاء المستثمرون إليها راجين دخول الهيئة كشريك لتأمين التمويل).

سار مشروع إنشاء المصفاة فى خطوات دقيقة وطبقا لبرنامج تفصيلى بعيدا عن أى تعثر أو عوائق فى مسيرة السلام " كما يقولون . فلقد انجزت الدراسات الخاصة بتصميم المشروع وتأثيراته على البيئة بواسطة مكتب الخبرة الأميريكى Fluor Daniel and Woodward Glyde ثم طرحت كراسة المواصفات بين عدد من المقاولين العالميين ثم ترسية العطاء على شركة تكنى بترول الإيطالية Techni petrol ، وإدارة المصفاة بصدد التعاقد مع شركة

ريسول الأسبانية لإدارة عمليات تشغيل المصفاة .

وتجرى الآن على قدم وساق إجراءات تمهيد الأرض بدءا لإقامة المصفاة ذاتها ، ليكون المشروع جاهزا فى عام ١٩٩٨.

ولدى إسرائيل عدة مشروعات أخرى على رأسها إقامة مصفاة تكرير مشتركة مع الأردن. وأخرى مع اريتريا ، ولكنها تعثرت مؤقتا مع مجيء حكومة الليكود فى الحكم ، لإن رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز كان القوة الدافعة وراء تلك المشروعات .

رابعا:مشروعات الغاز

التصور الإسرائيلى ينطلق من أهمية الغاز كطاقة نظيفة لتموين الصناعة الإسرائيلية وإحلال الغاز محل الفحم والمازوت فى محطات الكهرباء القائمة و توصيله لمحطات الكهرباء المزمع انشاءها فى المستوطنات الجديدة . هذا من ناحية . أما من ناحية أخرى فإن إسرائيل تدرك أن ثلث احتياطى العالم من الغاز موجود في منطقة الشرق الأوسط وغير مستخدم بطريقة تجارية حتى الآن ولذلك فإن إسرائيل تسعى لتكون مركز تجميع وتسويق الغاز فى الشرق الأوسط وبشروطها.

(١) خط أنابيب الغاز المصرى الإسرائيلى Trans Gas

طرحت إسرائيل هذا المشروع على مصر منذ عام ١٩٨٩ ، بعد دراسة قام بها البروفيسور حاييم بن شاهار تقوم على تجميع الغازات من حقول شمال الدلتا على أن يبدأ خط أنبوب الغاز من مدينة بور فؤاد ثم شمال سيناء حتى مستوطنة كريم شالوم" ثم يأخذ خط فرعى إلى مدينة بئر سبع لتغذية محطات الكهرباء وتشغيل المصانع فى مستوطنة " روش بينا" و"ناحال بيكا" بصحراء النقب وهما مستوطنتان يتم تمويلهما من الصندوق القومي اليهودى والوكالة اليهودية وتضم يهودا من الصومال وأثيوبيا واليمن . ثم يتجه خط الأنابيب إلي مدينة أشدود بطول قدره ٧٠ كيلو متر لتموين محطة الكهرباء هناك ثم يتجه إلى شمال غزة لتموين محطة كهرباء " الزيتيم " وتكلفة المشروع كانت فى البداية ١٥٠ مليون دولار ارتفعت إلي ٣٠٠ مليون دولار ووصلت حاليا إلى ٤٣٠/٥٠٠ مليون دولار.

وتحصل إسرائيل بواسطة الخط المصرى على ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميا وقد صمم الجانب الإسرائيلي على إلا يعبر الخط أى أراض تحت إشراف السلطة الفلسطينية بل يجب

أن يصل خط الأنابيب أولا إلى الكيان الصهيونى ومنه يعبر إلى أراضى تحت الاشراف الفلسطينى . وقد ضغطت الحكومة الإسرائيلية كثيرا لإتمام إتفاقية المشروع الذي يستهدف أيضا تموين مصانع الأسمدة لإنتاج السماد النيتروجينى العالى الجودة والمطلوب فى الأسواق الأوروبية .

ومن فوائد المشروع أن الفرق فى تكلفة النقل عبر انبوب الغاز أو نقله بواسطة البواخر يحقق خفضا قدره ٢٣ دولار فى الطن الواحد . وقد أعلنت إسرائيل أن المشروع يستهدف المرور بالغاز إلى لبنان ومنه إلى تركيا ثم يعبر البوسفور نحو جنوب أوروبا .

ورغم الجدل الكبير الذى دار فى الأوساط العلمية والسياسية حول جدوى بيع الغاز المصرى لاسرائيل لإن حجم الاحتياطى المصرى هو ٢١ تريليون قدم مكعب فقط فى حين أن الدول التى ستقوم بتصدير الغاز لديها احتياطيات كبيرة (قطر ٥٠٠ تريليون ، إيران ٦٠٠ تريليون ، الجزائر ١٢٨ تريليون ، روسيا ٢٠٠٠ تريليون) إلا ان المشروع مضى قدما للامام بسبب الضغوط الإسرائيلية للتطبيع مع مصر . ثم كانت المفاجأة عندما أعلن فى مؤتمر القمة الاقتصادية بعمان وبعد سلسلة طويلة من بيانات النفى توقيع اتفاق اسرائيلى / أمريكي / قطرى بحصول اسرائيل على الغاز من قطر وهو ما أصاب مسئولى قطاع البترول المصرى بالارتباك والدهشة ، خاصة وأن الاعلان عن الاتفاق جاء فى ذروة المفاوضات المصرية الإسرائيلية لتقرير السعر الذى سيباع به الغاز المصرى لإسرائيل.

ومنذ عام ١٩٩٥ تعثرت المفاوضات وأشتدت حدة الخلافات ثم تأزم الموقف بمجيء حكومة الليكود وتعيين الجنرال أرييل شارون وزيرا للبنية التحتية وتبعية وزارة الطاقة الإسرائيلية إليه ، ومنذ ذلك الحين قام شارون بتعيين الجنرال " جيرورا روم" كبيرا لمفاوضى الجانب الإسرائيلى مع هيئة البترول المصرية ، وفى اخر جولة له خلال صيف ١٩٩٦ ، أعلن الجانب المصرى توقف المفاوضات بسبب الخلاف على التسعير ، حيث يطالب المصريون بإن يتحدد سعر الغاز فى ضوء الأسعار العالمية بينما يصمم الاسرائيليون على تحديد سعر خاص ينخفض كثيرا عن السعر العالمي وبالتالى تم تعليق المفاوضات حتى فبراير ١٩٩٧.

(٢) اتفاقية امداد اسرائيل بالغاز القطرى :

لم يكن أحد يدرى أن هناك مفاوضات سرية منذ أكثر من ٤ سنوات بين الاسرائيليين

والقطريين حول مشروع ضخم لنقل الغاز المسال من قطر بواسطة البواخر ثم تفريغه في منطقة العقبة /إيلات ثم نقله عبر خط أنابيب ضخم إلى البحر الأبيض ومنه إلى أوروبا .

ولعب الأمريكيون دورا كبيرا في بلورة هذا المشروع المتعدد الابعاد ، وتولى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق دور الوسيط بين شركة " إينرون" Enron التي تستخرج الغاز والجانب القطري والجانب الإسرائيلي ، مع الجانب الأردني لأن للأردن دور مهم في المشروع.

والمشروع يمكنه أن يتطور في حالة إقرار السلام النهائي في المنطقة ليتم إنشاء أنبوب يخترق المملكة العربية السعودية حتى العقبة/ إيلات . وسوف يقام مشروع ضخم في العقبة بالأردن لاستقبال الغاز المسال من البواخر ثم ضخها عبر الخط الإسرائيلي.

وتبلغ تكلفة محطة التجميع ٣٠٠ مليون دولار ، وسوف تستفيد إسرائيل أيضا بحصولها على كمية سنوية من الغاز لتموين محطات الكهرباء لديها ، وقد تقنن هذا الوضع بإتفاقية أخرى لمدة خمسة وعشرون عاما بين قطر وإسرائيل وشركة إنرون الامريكية . وقد وقعت اتفاقية ثالثة بين الأردنيين والإسرائيليين وشركة إينرون لتأسيس شركة ؛ وادى عربة للطاقة" وذلك لاقامة محطة توليد كهرباء في العقبة وغيرها .وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع القطري / الإسرائيلي للغاز ٤ مليار دولار وتم بالفعل اختيار شركتي دانكر وماشاف الاسرائيليتان لتركيب خط الأنابيب من العقبة حتى عسقلان.

والمشروع – في حقيقة الأمر – قد أضر الموقف المصري في اتجاهين :

– الاتجاه الأول استقواء موقف المفاوض الإسرائيلي تجاه مسألة تسعير الغاز المصري المتجه لإسرائيل.

– الاتجاه الثاني حرمان مصر من مرور بواخر الغاز القطري عبر قناة السويس ، لإن البواخر ستقوم بتفريغ حمولتها في محطة التجميع والتفريغ في العقبة / إيلات ، وتلك خسارة كبيرة لقناة السويس ، مما دفع رئيس الهيئة السابق المهندس عزت عادل لإعلان الهيئة منحها حكومة قطر تخفيضا في رسوم العبور لأي بواخر تحمل غازا قطريا قدره ٣٥٪ عن الرسوم المعتادة .

(٣) مشروعات أخرى للغاز ... لتأكيد الهيمنة :

بعد الاعلان في نوفمبر ١٩٩٥ عن المشروع القطري / الاسرائيلي للغاز أصبح واضحا

المخطط الاسرائيلى لإقامة شبكة تجميع للغاز لديها ومن ثم تصبح بؤرة لتسعير وعبور الغاز . وتضمن من ناحية أخرى التموين المستمر لمحطات الطاقة الكهربية بالغاز ودفع خطة الاستثمار الصناعية لديها.

إلا إن المفاجأة الحقيقية التى لم تكن فى حسبان الأطراف العربية الأخرى والتي تصورت أن فوائد السلام ستعم " الكل " (بل إنفراد اسرائيل بغالبية الكعكة) ، كانت المفاجأة هى الكشف عن وجود مفاوضات منذ سنتين تقريبا بين هيئة الطاقة الإسرائيلية وبين شركة " بوتاش" التركية وهى الهيئة الحكومية لخطوط أنابيب الغاز لإقامة أنبوب من الغاز يبدأ من روسيا ويخترق ستة مدن تركية بطول قدره ١٤٠٠ كيلو متر ثم يعبر الغاز لإسرائيل بواسطة بواخر أو يرتبط بالخط المصرى/ الاسرائيلى الذى ينطلق عبر لبنان وسوريا وتركيا . وتصل تكلفة المشروع إلى ٣ مليار واربعمائة ألف دولار. وقد تعثرت المفاوضات حاليا بسبب وجود الحكومة الإسلامية / العلمانية حاليا فى تركيا .

وتشير التوقعات إلي أن إسرائيل ترغب فى ربط الغاز الذى ظهر مؤخرا فى منطقة " تبوك" بالمملكة العربية السعودية بخط أنابيب طوله ١٠٠ كيلو متر ليرتبط بمحطة التجميع فى العقبة.

وهناك مشروع إسرائيلى اخر للتفاوض مع اليمن عبر أطراف ثالثة لإقناع اليمن بتمرير الغاز الذى ظهر حديثا لديها عبر محطة التجميع الإسرائيلية ومنه إلى أوروبا ، وكان الاحتياطى اليمنى قد وصل إلى ١٢ تريليون قدم مكعب وأن الحكومة اليمنية بصدد إقرار مشروع لتسييل الغاز مع شركة " توتال" الفرنسية بتكلفة استثمارية قدرها ٥ مليار دولار.

نظرة عامة على الاتصالات الاسرائيلية/العربية فى مجال الطاقة:

يتضح مما سبق أن هناك حجم كبير من الاتصالات المباشرة أو عن طريق طرف ثالث بين إسرائيل وغالبية الدول العربية فى مجال البترول والطاقة ويكفى أن نحدد بعض الأمثلة :

(١) العلاقات المصرية – الإسرائيلية حيث تحصل إسرائيل على ٢ مليون طن من البترول الخام سنويا من مصر ومثلهما عن طريق التجار الذين يحصلون على حصص سنوية من الهيئة المصرية العامة للبترول . ولدينا مشروع الغاز ومشروع مصفاة التكرير " ميدور" ومشروع الربط الكهربى.

(٢) مع قطر فإن إسرائيل لديها المشروع الكبير لنقل الغاز عبر إسرائيل.

(٣) مع الأردن ، فإن هناك مشروع محطة الغاز فى العقبة ومشروع محطات الكهرباء المشتركة ومفاوضات للبحث والتنقيب عن البترول مما يتيح قدرا يوميا كبيراً من الاتصالات المفتوحة

٤) ذكر آموس رون مدير عام هيئة البترول الإسرائيلية أنه استقبل خلال العامين الماضيين رجال أعمال من قطر والبحرين والكويت من أجل مشروع شبكة التجميع لنقل النفط العربى عبر إسرائيل

(٥) هناك إتصالات مع السعوديين عبر رجل أعمال يهودى أمريكى يدعى " برنفمان " يمتلك حصة فى مشروعات بترولية إسرائيلية وحصة فى شركة كونكو الأمريكية التى تعمل فى المملكة العربية السعودية . هذا بخلاف الاتصالات المباشرة مع الوسيط السعودى عدنان خاشوقجى .

(٦) أعلن الكويتيون على لسان جابر العلى الصباح العضو المنتدب للتسويق فى مؤسسة البترول الكويتية K.P.C " أن المؤسسة تنتظر إيجاد حل عادل للخلاف العربى /الاسرائيلى لتسويق النفط الكويتى فى سوق دولة إسرائيل " ، كما أعرب عن معارضته لإنشاء سوق عربية مشتركة لتبادل المنتجات النفطية بين الدول العربية بأسعار مخفضة لإن ذلك – حسب رأيه – ضد سياسات تحرير التجارة العالمية واتفاقية الجات".

٧) وهناك إتصالات مع سلطنة عمان لتسويق البترول والنقل والغاز .

(٨) أما مع السلطة الفلسطينية ، فإن شركة " لابيدوت" الإسرائيلية تجرى مفاوضات منذ فترة طويلة مع عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين فى مجال التنقيب عن النفط فى الضفة والقطاع كذلك انشاء مصفاة تكرير مشتركة فى غزة

من التطبيع إلى الهيمنة

إن إسرائيل تفتح خطوط الاتصال مع كافة الدول العربية فى مجال النفط والطاقة بصفة عامة .. وتسعى إلى " توظيف" الدول العربية لتحقيق مصالحها ، فمثلا قامت " بتوظيف " مشروع الغاز المصرى / الإسرائيلى لصالح خطتها الأكبر لتكون مركز لتسويق الغاز فى المنطقة .

وسعت " لتوظيف " الدور الأردنى باقناع العراقيين بإنشاء خط أنابيب يصل حتى العقبة

ليرتبط بالشبكة الإسرائيلية لتجميع ونقل البترول العربى عبرها وكانت اسرائيل منذ عشر سنوات ترفض مشروع عراقى / أردنى مستقل لنقل النفط العراقى عبر الأردن ثم العقبة وإلى قناة السويس ·

وتسعى إسرائيل عن طريق القائمة الكبيرة من المشروعات التى نفذت بعضها وتدفع غيرها لحيز الوجود ، أن يكون لها دور مؤثر فى تجارة البترول والغاز والمشتقات البترولية وفى حركة النقل ، وبالتالى تصبح " بورصة الشرق الأوسط مثلما هناك بورصة لندن للقارة الأوروبية وبورصة نيويورك للأمريكتين وبورصة سنغافورة لمنطقة جنوب شرق آسيا · ·

علينا أن ندرك أن حجم المشروعات الإقليمية والتى ستشترك فيها اسرائيل يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار ، وتريد إسرائيل أن تحصل على نصيب الأسد على أن تمر هذه المشروعات من خلالها وعن طريق قدرتها على " توظيف" أدوار الآخرين ·فلم يعد التطبيع الثنائى هو جوهر السياسة الحالية لإسرائيل بل الهيمنة على مقدرات المنطقة فى مجال النفط والطاقة ·

هل من سبيل للمواجهة ؟

هناك بالقطع سيناريوهات متعددة واستراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى -(المهم أن نفكر وان نتحرك) ، نطرح بعضها على سبيل المثال:

* تطوير خط أنابيب سوميد لترتفع طاقة الضخ فيه من ٨٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن سنويا وإقامة شمندورات كبيرة لاستقبال السفن الناقلة الضخمة للبترول VLCC أو ULCC حمولة ٣٥٠ ألف طن فأكثر وتطوير الخدمة بالخط حتى تصبح منطقة سيدى كرير غرب الاسكندرية بورصة لتسعير الخام العربى والإيرانى·

* ضرورة إيجاد حوار فعال مع إيران حتى لايتجه النفط الإيرانى لخط إيلات /عسقلان الإسرائيلى ·

* البحث فى بديل عن مشروع الغاز المصرى/ الاسرائيلى عن طريق التحول غربا والربط مع خط الغاز الليبى ثم الجزائرى إلى أوروبا ·

* الاتصال بالعراق لإقناعه بتمرير جزء من بتروله عبر خط أنابيب سوميد·

* دفع مشروع الكوبرى المعلق بين المملكة السعودية ومصر وربط خط لنقل البترول كوصلة مع الخط المصرى " سوميد".

* إعلان هيئة قناة السويس " حرب أسعار" بالنسبة لنقل الغاز والبترول حتى يتوقف المشروع الإسرائيلى /القطرى للغاز ، مع التفاوض مع قطر لنقل الغاز عبر قناة السويس بأسعار مخفضة .

* تشجيع المشروعات العربية التى تمت دراستها وإقرارها من قبل بواسطة منظمة " الأوابك" فى مجال خطوط الأنابيب وناقلات البترول والتخزين.

* إحلال مستثمرين عرب أو مصريين مكان اسرائيل فى مشروع مصفاة التكرير " ميدور " طالما إن التمويل قد دخل المشروع من بنك الاستثمار الأوروبى .

* أن تقوم هيئة البترول المصرية بإعادة النظر فى طريقة تشغيل المصافى المصرية للبترول وتأجير أو بالأحرى التشغيل لحساب الغير لاستخدام الطاقات العاطلة ، وهناك صياغات أخرى غير الطرق التقليدية للإنتاج والتسويق .

* إشاء بنك عربى متخصص فى تمويل العمليات البترولية ، ليتولى تمويل تجارة ونقل البترول وتمويل عمليات البحث والتنقيب وكذلك تمويل المشروعات الضخمة مثل نقل الغاز والنفط أو البتروكيماويات وشراء وتأجير وبناء ناقلات السفن البترولية ومصافى التكرير.

حاشيتان لابد منهما..

أولا : إن البحث قد أظهر غياب استراتيجية عربية مفصلة لمستقبل المنطقة البترولى حتى فى ظل السلام الأمريكى المطروح . فالمشروعات المعروضة كلها هى مشروعات اسرائيلية وبرؤى اسرائيلية (لازلنا أسرى سياسة رد الفعل).

ثانيا: غياب التنسيق بين الدول العربية وتبادل المعلومات حول المشروعات البترولية المختلفة وهكذا تحدث حالة الصدمة والمفأجاة لبعض الأطراف حينما يدركون القدر الكبير من الاتصالات المنفردة والاتفاقات " من وراء الظهر" بين هذه الدولة العربية أو تلك ... واسرائيل .

من التطبيع إلى الهيمنة فى المياه والزراعة

مهندس حسام رضا

المقدمة

** مع زيارة أنور السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ ، بدأت إسرائيل فى وضع أفكارها حول دورها فى المنطقة فى إطار استراتيجى .

ورجحت إسرائيل رؤيتها لمستقبل العلاقات مع مصر أثناء المفاوضات بعد زيارة القدس إلى استعدادها للتنازل !! عن ثروات مصر فى سيناء فى مقابل إقامة علاقات فعلية بين إسرائيل ومصر .

وقد شكل اتفاق كامب ديفيد مرحلة جديدة بالمنطقة لكونه اخرج مصر والعالم العربى من الصراع بالوسائل العسكرية إلى عدم الصراع وأيضا عدم وجود بديل عربى آخر، وكذلك ربط مصر بعملية الاقتصاد الرأسمالى ومؤسساته ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وتوجيهاتها بالخصخصة وتحرير التجارة ورفع يد الدولة عن الاقتصاد . وكانت هذه التوجيهات هى نفسها ما يحتاجها التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل ، حيث أوضحت وثيقة أمريكية هذا التلازم بين نجاح التطبيع وربط الاقتصاد الغربى بالعالم العربى . وترى إسرائيل أن التطبيع يعنى إحداث تغيير على الجانب العربى يبدأ من ضرورة قبول إسرائيل بأساسها الأيديولوجى ويمتد ذلك التغيير إلى قدرات العرب العسكرية ثم ينتهى إلى التعامل الاقتصادى معها وقبولها كجزء لايتجزأ من المنطقة ، ويعتبر ذلك شرطا لتحقيق السلام فى المنطقة .

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى عام ١٩٧٩ أقر الكونجرس الأمريكى برنامجا للتعاون الإقليمى – التطبيع – للشرق الأوسط تموله الوكالة الأمريكية للتنمية والتى خصصت له ٨ر٥ مليون دولار سنويا وذلك لاستخدام المعونة الأمريكية كمدخل للتطبيع وأداة منفذة لمخططاته.

وعقب توقيع الاتفاقية تم توقيع أول إتفاقية للتعاون الفنى الزراعى بين إسرائيل وأول دولة عربية وهى مصر وذلك فى تل أبيب فى ١٩٨٠/٣/٢٤ وشمل الاتفاق:

- تبادل البعثات الدراسية للخبراء وإعداد دوريات تعليمية مشتركة.

- تعاون مصر وإسرائيل فى مجال البحث التطبيقى فى جميع فروع الزراعة بما فى ذلك تبادل الخبرة العلمية .

- تعاون مصر وإسرائيل فى مجال تطوير الزراعة للخضروات والفواكه والتوابل والنباتات الطبية.

- تعاون مصر وإسرائيل فى مجال الخدمات البيطرية ووقاية النباتات والعمل سويا فى تنظيم وإدارة مزارع لتربية الدواجن وإنشاء حظائر المواشى والتلقيح الصناعى .

- تنظيم تعاونيات زراعية لإنتاج وتسويق منتجات زراعية .

- تنشىء مصر وإسرائيل بالتعاون فيما بينهما ثلاجات معامل تعبئة وتغليف ومعامل لحلج القطن ومسالخ آلية ، وإقامة لجنة دائمة لمتابعة الاتفاق خصص لها ٣٦ مليون دولار منها عشرة ملايين لخبراء الزراعة الاسرائيليين لمصر!

وفى عام ١٩٨٣ نشر ثلاثة أكاديميين إسرائيليين بحثا بعنوان اقتصاديات صنع السلام توصل إلى أن التفاعلات الاقتصادية كالتجارة والاستثمار وحركة البشر والبضائع والخدمات تشكل المضمون الملموس للسلام لأنه من دون تلك التدفقات يبقى السلام خاويا وقشرة هشة فى الإمكان تهشيمها بسهولة .

وفى نفس الوقت فإن خطة إسرائيل لعام ٢٠٠٠ قد أقرت أن الزراعة ليست من بين الأهداف الرئيسية للدولة لكى تعبر للقرن الواحد والعشرين حيث أقرت تطوير الدولة على أساس صناعى حديث يشمل المجالات الإلكترونية والحسابات والأجهزة الأتوماتيكية والإنسان الآلى والآلات الطبية وأن هذه الصناعات لاتؤدى إلى تلوث البيئة وكذلك تحتاج لعمالة ماهرة ، وتكثيف لرأس المال.

وأن هذا التركيز سيؤدى لتوفير الأرض للاستيطان وتوفير المياه . لسكان إسرائيل الذين بلغ عددهم حتى منتصف سنة ١٩٩٥، ٥ر٥ مليون نسمة .

وإنتاجها الزراعى يبلغ حوالى ٢٠٠ر٣ مليار دولار وتم تصدير إنتاج زراعى بمبلغ ٧١٥ مليون دولار وإنتاج زراعى مصنع بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار وذلك عن عام ١٩٩٥ وذلك لإنتاج

من ٤٣٦ ألف هكتار تستهلك فى حدود ١٣٠٠ مليون م٣ من المياه.

فوفى إطار أهداف إسرائيل المستقبلية بنت خططها المستقبلية لمشروعات التطبيع .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إطار إنجاح التطبيع بين إسرائيل والدول العربية قد أقر الكونجرس فى عام ١٩٨٨ برنامجين للمساعدات ، يتم من خلالهما تمويل المشروعات العلمية المشتركة فيما بين الجانب الإسرائيلى والدول العربية وتطبيق نتائج الأبحاث والخبرات العلمية الإسرائيلية فى حل المشاكل التى تواجه العالم العربى وأبرز هذه التطبيقات فى مجال استصلاح الأراضى الزراعية ومجال النباتات والمحاصيل الزراعية . وهذا البرنامج يستهدف تدريب العلماء فى إسرائيل وفى البرنامج الثانى تولى الكونجرس تحويل المبالغ الخاصة بالبرنامج الأول لوزارة الخارجية الإسرائيلية لتتولى بمعرفتها تحديد البرامج التدريبية وأوجه التعاون بين الدول العربية وإسرائيل ، كما تعمل لجنة للتعاون العلمى بين إسرائيل وأمريكا وهى الصندوق الأمريكى الإسرائيلى المشترك للبحث والتطوير الزراعى وتأسس عام ١٩٧٧ وأنفق الصندوق خلال عشر سنوات ٦٣ مليون دولار على ٣٧٤ مشروعا تركز على إدارة المياه ووسائل تحسين الإنتاج الزراعى وتطوير أنواع من النباتات ذات قدرة على مقاومة الجفاف .

والزراعة فى إسرائيل تسيطر عليها الدولة والهستدروت- اتحاد عمال إسرائيل - بنسبة ٨٠٪ كما يسيطر على اتحاد العمال القيادات العسكرية العليا المتقاعدة.

وقامت إسرائيل بعد عام ١٩٩٣ بتوقيع اتفاقيتين للتطبيع مع السلطة الفلسطينية والأردن . ففى الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية :

- فى الزراعة

سمحت بدخول المنتجات الزراعية التى تنتج داخل مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل ما عدا المنتجات التى يمكنها منافسة الإنتاج الإسرائيلى المدعم ولمدة خمس سنوات وهى الطماطم - الخيار- البطاطس - البيض - الدواجن.

فى الاستيراد

حددت إسرائيل أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل ستكون لهما سياسة جمركية واستيرادية واحدة ، وأن كان من الممكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم باستيراد بعض السلع بتصرفات جمركية مختلفة عن إسرائيل بعد اتخاذ اجراءات يتفق عليها الطرفان.

كما يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد بعض السلع من دول عربية – ليس كل الدول – بكميات محدودة يتفق عليها ويتوقع ألا تؤثر على الإنتاج الإسرائيلى ٠

أما الاتفاق الأردنى ٠

فى الزراعة

تحدث عن إمكانية التعاون فى مجالات الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية والتسويق على أن يقوم الطرفان بالتفاوض لانهاء هذه الاتفاقية خلال ٦ أشهر من توقيع المعاهدة ٠

أما فى المياه ففى الوقت الذى جاء بند الزراعة يتحدث عن إمكانية التعاون فلقد جاء بند المياه فى مادته السادسة ليتحدث بالتفصيل عن أنه يستهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين :

١– يتفق الطرفان – فقط – بالتبادل على الاعتراف بمخصصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهرى الأردن واليرموك ... دون اعتبار لوجود شريكين هما الفلسطينيين وسوريا ٠

٢– الطرفان يتعهدان معا بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما فى الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر ، وذلك دون الأخذ بالاعتبار التلوث القائم فعلا من تخزين والسحب الجائز لإسرائيل لمياه نهرى الأردن واليرموك مما تسبب فى زيادة نسبة الملوحة لنهر الأردن ، وأن الطرفين ليس هما الطرفان الوحيدان أصحاب الحق فى هذه المياه٠

٣– موافقة الطرفين على البحث عن كميات إضافية من المياه عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمى والدولى وهنا وافقت الأردن على المخططات الإسرائيلية لمشروعات المياه والتى تتبناها إسرائيل والمنظمات الدولية لصالحها أولا ولإدارة صراع عربى – عربى فى مجال المياه٠

وعلية فإن إسرائيل وفى إطار نقل الصراع بالمنطقة إلى الهيمنة بالتطبيع كانت تضع فى اعتبارها

١– أن أزمتها المائية المزمنة وبالرغم من التخفيض المستمر لاحتياجات الزراعة من هذا

المورد إلا أن استمرار الهجرة الصهيونية ترشح ذلك المورد لأن يكون أكثر ندرة ٠

٢- أن الأهمية النسبية للزراعة والاستيطان الزراعى سوف تقل نظرا لتغير أولويات اهتمام الدولة الصهيونية ٠

٣- إنها فى حاجة إلى التخلص تدريجيا من المنتجات الزراعية التقليدية ذات القيمة المضافة القليلة ٠

٤- إنها فى حاجة إلى توفير احتياجاتها من المواد الخام الزراعية اللازمة لصناعاتها الغذائية والتى تبلغ نصف صادراتها من الحاصلات الزراعية خصوصا من دول الجوار لزيادة القدرة التنافسية ٠

٥- تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها الحديثة وكذلك للمدخلات الزراعية وكان الحل لكل ذلك هو التطبيع الذى قدمت الولايات المتحدة كل إمكانياتها لإنجاحه ٠

المشروعات الإسرائيلية للتطبيع فى المياه والزراعة

قامت المشروعات الإسرائيلية والتى أخذت شكل الجهد المنظم فى مراكز الأبحاث الإسرائيلية والأمريكية إعتبارا من عام ١٩٨٣ ، والتى توجها جهد لمؤسسة أرماندهمر وجامعة تل أبيب فى عام ١٩٨٩ على أساس أن تنفرد إسرائيل بمزايا التطبيع والوضع فى الاعتبار المصالح الاقتصادية الإسرائيلية ، وتدعيم الرؤية الإسرائيلية بواسطة المؤسسات الدولية والأمريكية ٠

وفى الدراسة التى أعدتها مؤسسة أرماندهمر توقع البروفيسور الإسرائيلى حاييم بن شاحر أن يزيد الناتج القومى الإسرائيلى بنحو ٢٢٪ خلال عشرة سنوات من بداية عملية التطبيع وبنفس النسبة تقدر الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبى بما يخفض تكلفة رأس المال وتوسع التجارة الإقليمية فى إسرائيل ، وتتوقع إسرائيل أن تصبح قاعدة للشركات متعددة الجنسيات وأن تصبح جسرا للتجارة بين العالم العربى وشركائه التجاريين الرئيسيين حيث يتوقع أن يصل حجم هذه التجارة إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا ٠

كما قدم بيريز صاحب رؤية إسرائيل النووية مشروعه الاقتصادى فى كتابه شرق أوسط جديد لتحقيق نفس الرؤية الاستراتيجية بتحقيق النفوق لإسرائيل بنقل الصراع إلى ساحة

تتمتع فيها إسرائيل بالتفوق النوعى على الدول العربية فى المجال التكنولوجى والبنية التحتية. (الخدمات المالية – الاتصالات – الطرق).

وتحدث بيريز عن مشكلة ندرة المياه فأشار إلى أن المياه عنصر أساسى فى السياسة الاقتصادية ، وأن الظواهر الطبيعية (قلة الأمطار) والزيادة السريعة للسكان – والاستغلال الخاطىء – والسياسة التى تفتقر إلى الترشيد المطلوب هى أسباب افتقار المنطقة للمياه.

وأشار إلى أن سياسات الدول فى المنطقة لا تأخذ فى الاعتبار احتياجات الدول المجاورة والأجيال القادمة كذلك . كما أوضح أن المياه فى المنطقة هى ملك للمنطقة كلها وليس لبلد من البلدان .

وقد أوضحت مشروعات أرماندهمر وكذلك اليشع كالى مهندس تخطيط مشروعات المياه فى إسرائيل بالتفصيل أفكارهم حول حل مشكلة المياه الإسرائيلية فى إطار التطبيع ، حيث أكدا أن أى اتفاق سلام إقليمى ستكون المياه بندا من بنوده لتنظيم مياه المنطقة وفقا للأوضاع المستجدة بدخول إسرائيل طرفا فيها، حيث أوضحت أنه توجد بعض الموضوعات المرشحة للتسوية تتعلق بالمياه الجوفية وهى خزانات المياه الجوفية المرتبطة بنهر اليرموك ، والمرتبطة بوادى عربة والتى تشترك اسرائيل والأردن فيها ، وكذلك خزانات المياه الجوفية التى تشترك إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبرت اسرائيل أن هناك مشكلات للمياه يمكن أن تشكل خطرا على السلام وهى :

– نقص المياه فى الضفة الغربية –نقص المياه فى قطاع غزة.

ورأت إسرائيل أن الاتفاقيات التى يمكن أن تحل مشاكل المياه هى :

أ– اتفاقات مع مصر .

– تعاون ثنائى على استخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) فى الأراضى المصرية.

– نقل مياه من النيل فى اتجاه اسرائيل.

ب– اتفاقات مع الأردن .

– تعاون عام على إدارة الأحواض المشتركة بين الدولتين ومن ضمنها بصورة خاصة تخزين مياه اليرموك فى بحيرة طبريا .

– مشروع بحرين مشترك (جر مياه البحر الأحمر إلى مياه البحر الميت)٠

ج– اتفاقات مع لبنان

– استغلا كهرمائى لمياه الحاصبانى٠

– نقل مياه حوض الليطانى واستغلالها كهربائيا٠

د٠ تزويد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية ٠

١– التعاون الإسرائيلي – المصرى ٠

ترى إسرائيل أن هذا التعاون اعتمد على استغلال مياه النيل فى الزراعة فى مصر فى مشروعات مشتركة تستفيد من الأرض والمياه والعمالة المصرية معتمدة على رأس المال والتكنولوجيا الإسرائيلية وذلك فى الأراضى الجديدة وبإدارة إسرائيلية وترى إسرائيل فى ذلك نقل الإنتاج التقليدى ذى العائد القليل إلى الأراضى المصرية مع السيطرة على عملية التسويق لهذه المنتجات لتعظيم أرباحها ٠٠ وكذلك ضمان توزيع المدخلات الزراعية الإسرائيلية (تقاوى – أسمدة – مبيدات) ... وترى إسرائيل أن هذا التعاون يمكن أن يشجع جهات أجنبية كثيرة (وكالة الولايات المتحدة فى الإنماء الدولى USAID والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى منح مصر امتيازات ومنح كثيرة !!

أما الجزء الآخر من المشروع فهو عن نقل مياه النيل إلى إسرائيل ، وترى إسرائيل أن المشروع يعتمد على نقل ١٪ من استهلاك مصر لحل مشاكل المياه فى الأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة (استهلاك مصر حاليا حوالى ٦١ مليار م٣ سنويا) – وترى أن حل مشكلة قطاع غزة تكمن فى نقل ١٠٠ مليون م٣ سنويا إلى القطاع على أن ينقل ٥٠٠ مليون م٣ إلى إسرائيل والأردن عبر إسرائيل وترى إسرائيل أن ثمن ١ م٣ فى مصر يبلغ ٤ سنتات٠

وذلك على أن يتم فى المدى الأبعد نسبيا الاتفاق مع أثيوبيا والسودان لتوفير احتياجات لإسرائيل فى ١٠ مليارات م٣ سنويا وقد يتم ذلك بواسطة توفر فوائض من مياه الرى فى مصر ، وتتعلل إسرائيل بأن مشاريع التنمية فى مصر لايمكنها استهلاك هذه الكميات وترى إسرائيل أن مصر تتولى مشروع توصيل مياه النيل إلى سيناء وأن المشروع لن يحتاج إلا توسيعه لينقل هذه المياه المطلوبة فى إسرائيل ٠

وكانت الحكومة الهولندية فى دراسة فى عام ١٩٩١ عن مشكلة المياه فى قطاع غزة قد أوصت بنفس الحل وهو نقل ١٠٠ مليون م٣ من مياه النيل إلى قطاع غزة .

والمعروف أيضا أن اسرائيل تقوم بسحب حوالى ٥٠ ألف م٣ يوميا من مياه جوفية عميقة فى سيناء لصالح مستعمراتها فى النقب.

كذلك فإن تقرير يورك الذى أعدته هيئة المعونة الأمريكية عن التنمية الزراعية فى مصر قد شكك فى فائدة استصلاح الأراضى حيث أنها فى حاجة إلى ١٦ مليار م٣ لاستصلاح ٢ر٨ مليون فدان .

التعاون الإسرائيلى - المصرى فى مجال الزراعة.

ترى الدراسة أن الخبرة الزراعية الإسرائيلية يمكن أن تنقل لمصر خاصة فى مجال الأراضى المستصلحة وكذلك فى نظم الرى الحديثة . وحددت الدراسة ثلاثة مجالات لتشجيع التعاون بين مصر وإسرائيل .

- التبادل التجارى فى مجال المنتجات الزراعية .
- نقل المعرفة التكنولوجية الخاصة بالأبحاث وتصميمات المشروعات المتطورة ونشرها .
- المشاركة فى الصناعات الغذائية ، وخاصة فى المجتمعات الجديدة.

وحددت اسرائيل أن مشاركتها ستكون فى :

- الأنشطة التى تعتمد على القطاع الخاص
- أنشطة الصناعات الغذائية .
- أن هذه الأنشطة تكون ذات مدى قصير .
- تفضل وجود طرف ثالث (يفضل الولايات المتحدة).

أما مشاركتها للحكومة المصرية فستكون فى إطار إمداد الحكومة بأنظمة التدريب الإسرائيلية وتوظيف نظام البحوث للتدريب والذى سيتم تطويره فى إسرائيل.

كما أوضحت اسرائيل أن استغلال ميزة إسرائيل فى زراعة الأراضى المستصلحة واستخدام أنظمة للرى المتطورة ومشروعات الزراعة الكبرى - يمثل جزءا هاما لتطوير الزراعة

فى مصر يمكن تمويله عالميا من خلال هيئات أجنبية ومؤسسات - مثل البنك الدولى - على سبيل المثال ٠ ويتطلب التخطيط لتمويل مثل هذه المشروعات التوائم مع التيارات والميول العالمية- كما يمكن اسرائيل من النفاذ إلى السوق المصرية للخدمات الزراعية !!

التعاون الإسرائيلى - الأردنى فى المياه

وذلك بإدارة الخزانات الجوفية خصوصا فى حوض نهر اليرموك وكذلك فى وادى عربة وترى إسرائيل أنه يمكن للأردن استغلال نهر اليرموك والذي يبلغ تدفقه حوالى ٥٠٠ مليون م٣ سنويا والذى تستغله الأردن فى فصل الصيف أن تقوم بتخزين مياهه الشتوية فى بحيرة طبريا فى حدود ١٩٠ مليون م٣ والباقى تقوم إسرائيل بتخزينه فى خزانات جوفية وسط إسرائيل وهذا الحل سيوفر لإسرائيل حوالى ٣٠٠ مليون م٣ تقوم باستخدامها فى مدنها وكذلك فإن ١٩٠ مليون م٣ والتى ستقوم بتخزينها لصالح الأردن ستعمل على تحلية مياه البحيرة والتى زادت الملوحة بها عن ٨٠٠ جزء فى المليون علاوة على مخلفات الصرف الزراعى والمبيدات بها مما يجعلها أقل صلاحية لاستخدام الأردن نظرا لنسبة التبخر صيفا ٠ وكذلك فإن إسرائيل تطرح مشروع استمطار الغيوم فوق حوض اليرموك وهذا المشروع قد أجريت له تجربتان احدهما فى الستينيات وأعطيت نتائج فى شمال إسرائيل فى زيادة الأمطار بنسبة ١٥-٢٠٪ أما فى الجنوب فكانت النتائج سيئة - والتجربة الثانية تمت فى السبعينيات وكما تقول إسرائيل فلقد أعطت فى حدود نفس النتائج ٠

وتتحدث عن تنفيذ هذه التجارب ولكن بنتائج قد لاتكون واضحة وذلك على الحدود الإسرائيلية الأردنية على أمل أن تحقق الأهداف التالية٠

- زيادة الأمطار فى سهل الغور - المنطقة الزراعية الرئيسية فى الأردن ٠
- زيادة الأمطار فى حوض التخزين الخاص بنهر اليرموك٠
- زيادة الأمطار فى أحواض الروافد الصغيرة التى تصب فى نهر الأردن واليرموك والميت. التعاون الإسرائيلى اللبنانى ٠

وفى لبنان: ترى إسرائيل أن هناك احتياجا للتعاون مع لبنان فى مجال المياه وذلك فى :

- توليد كهرباء من المياه التى ترى إسرائيل أنها ستتدفق إليها وذلك من حصتها من هذه المياة !!

– نقل مياه لبنانية لإنتاج طاقة كهربائية ولتزويد مستهلكين (إسرائيل – الأردن – فلسطين) بهذه المياه .

وقد ترى إسرائيل أن اتجاه التعاون الأول من تدفق المياه وحصتها يتعلق بمياه نهر العيون كما ترى أنه يمكن أن يتم على مياه نهر الحاصبانى بشرط أن يكون التخزين فى لبنان أما محطة الطاقة فتكون فى إسرائيل .

أما الشق الثانى فترى إسرائيل إمكانية إتمامه عن طريق تحويل مياه نهر الليطانى بواسطة نفق تم بالفعل – إلى نهر الحاصبانى وتصريف الجزء الأعلى من الليطانى بواسطة بحيرة فرعون بارتفاع ٨٥م فى نفق نحو البحر المتوسط . والمياه المتدفقة فى الجزء المنخفض من الليطانى فى إطار خزانات الخرولى + ٢٢٠ م فيمكن تحويل مياه إسرائيل ، حيث أنه توجد فوائض غير مستغلة فى الليطانى فى الأردن ، ويمكن تحويل المياه بدلا من تدفقها إلى البحر المتوسط إلى إسرائيل .

كما قام فريق من معهد دافيد هوفيتزا التابع لجامعة تل أبيب باعداد دراسة تحدثت عن أنه رغم وفرة الأراضى الصالحة للزراعة والمياه المتوفرة فى لبنان فإن الأراضى المنزرعة فعلا لاتتجاوز ٥٠٪ من الأراضى التى يمكن استزراعها ، وترى إسرائيل أنه يمكن التعاون المشترك فى مجال المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضى. وتقول الدراسة أن وجود سياسة حكيمة لتوحيد وضم الأراضى عبر الحدود الإسرائيلية واللبنانية يمكن أن يؤدى إلى توزيع أكثر كفاءة للمياه ، وأن ذلك يحتاج إلى تكثيف عمليات الاستيطان ، كما ترى إسرائيل أن لبنان يمكن أن يصبح معبرا لمنتجاته الزراعية إلى الدول العربية عبر تجار لبنانيين وبدون علامات تجارية إسرائيلية .

المحور الإسرائيلى السورى

بسيطرة إسرائيل على هضبة الجولان فلقد رفضت أن تتحدث بشأن المياه المتدفقة منه إلى بحيرة طبريا، والتى تستفيد منها بالكامل وتصل إلى ١٢٦ مليون م٣ سنويا وذلك غير العيون والآبار التى تتدفق فى الهضبة والتى قامت إسرائيل بزراعة المساحات التى كانت نزرع من قبل المزارعين السوريين قبل عام ١٩٦٧ والذين قامت بطردهم.

وفى دراسة أعدتها جامعة تل أبيب حول إمكانيات التعاون مع سوريا فترى أنه يتمثل فى

استغلال الأراضى الجافة وشبه الصحراوية لاستصلاحها واستخدامها فى أغراض الزراعة وتنمية المناطق وتحسين استغلال مصادر المياه وادارتها ، كما يمكن لإسرائيل أن تقدم منح دراسية لعدد من الطلاب السوريين فى مجالات مكافحة الحشرات والرى والتسميد والتسويق ، وترى إسرائيل أن الزراعة فى سوريا تعانى من الأساليب والوسائل القديمة وعدم الاستغلال الأمثل للمياه ، وترى ضرورة زيادة الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائى والموضوعات التى تضعها إسرائيل على رأس قائمة التطبيع فى مجال الزراعة مع سوريا:

– إقامة مراكز للإرشاد الزراعى وبحوث التنمية والاستغلال الأمثل للتربة والمياه ٠

– إعداد خطط تنمية إقليمية (إعطاء المشورة فى مجال التخطيط الشامل)٠

– فتح الخدمات والإرشاد فى مجال حماية النبات والطب البيطرى إلي جانب تحسين طرق ووسائل الاستصلاح والإنتاج وتطبيق ذلك على مجال الثروة الحيوانية ٠

– تحسين استخدام المياه ومنع المساس بها ، إلا بعناية فائقة بما فى ذلك التسويق ووسائل الرى المختلفة ٠ كما تتوقع إسرائيل أن الأيدى العاملة السورية الرخيصة والتى تنتج منتجات رخيصة سوف تضر بالإنتاج الزراعى الإسرائيلى لو تم بيع هذه المنتجات فى إسرائيل ٠

التعاون الإسرائيلى الفلسطينى

أما التعاون مع الفلسطينيين نظرا لكونهم تحت الاحتلال فقد وضح التعاون القسرى أو التطبيع القسرى حيث ركزت الاتفاقات مع الجانب الفلسطينى على اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حده ٠ وكذلك فإنها منعت الجانب الفلسطينى من أن يكون له أى دور فى مجال المياه فى الضفة الغربية حيث الوفرة المائية – بينما أبقت قطاع غزة حيث المشاكل الجسيمة والخطيرة بسبب الاستنزاف الاستيطانى الإسرائيلى فى يد مشتركة. كما قامت بتحديد ما يزرع فى الأراضى الفلسطينية وحددت حصص للمنتجات الفلسطينية ذات القدرة التنافسية العالية ، وفتحت الأسواق الفلسطينية تماما أمام المنتجات الإسرائيلية وفى نفس الوقت منعت الاستيراد إلا عن طريقها ، وللدول التى ترغب فى الاستيراد منها وتحت حماية جمركية عالية ، وكان معهد فولكان قد أعد دراسة لوزارة الزراعة طالب فيها إسرائيل بأن تعمل على تغيير اتجاه النشاط الزراعى فى قطاع غزة إلى إنتاج تحتاجه إسرائيل فى

مجال التصدير ويحتاج لعمالة كثيفة مثل انتاج الفراولة والزهور.

وقد كشف توماس ناف امام الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٠ أن نظام المياه فى إسرائيل قد أصبح مرتبطا بنظام المياه والخزانات الجوفية فى الضفة الغربية ، وأنه يجب النظر إلى مشكلة المياه الإسرائيلية فى إطار جهود إسرائيل لاستيعاب مليون صهيونى خلال السنوات الخمس القادمة .

كما أصدر مركز يافى للدراسات الاستراتيجية والتابع لجامعة تل أبيب تقريرا انتهى إلى " أن تخلى إسرائيل تخليا واسع النطاق عن سيطرتها على مصادر المياه فى الضفة الغربية يمكن أن يلحق باقتصاد إسرائيل وزراعتها وبيئتها كوارث .. إن الوضع النهائى للتسوية ينبغى أن يضمن سيطرة إسرائيلية طويلة المدى على الخزانات الجوفية ، وهى المناطق التى استوطنتها اسرائيل بكثافة نسبيا منذ ١٩٦٧.

النتائج والمخاطر

فى الوقت الذى تعلن فيه إسرائيل أن مشروعات التطبيع فى مجالى المياه والزراعة تعتمد على المصالح المشتركة للطرفين وتوفر عامل الثقة لإيجاد أسس حقيقية فى استمرار السلام .

– فإن مشروعاتها تتبنى المصلحة الذاتية الخاصة بها حيث تضيف هذه المشروعات موارد من المياه والطاقة جديدة عن طريق مياه الليطانى الحاصبانى واليرموك والنيل) وتوفير القروض الدولية بشروط ميسرة ، وفى الوقت نفسه فإننا لانجد أى استفادة للجانب العربى من هذه المشروعات (مصر – الأردن – فلسطين – لبنان – سوريا) سوى تفاقم الأزمة المائية لبعضها (مصر – الأردن – سوريا) . كما تكرس إسرائيل بهذه المشروعات السيطرة على موارد مائية تحت يدها بالاحتلال سوريا) جبل الشيخ ١٢٦مليونم٣ – منابع نهر الأردن ٥٠٠ مليون م٣ – الضفة الغربية ٦٥٠ مليون م٣).

كما تصدر مشاكل استهلاكها الجائر للموارد المائية التى تحت يدها إلى (مصر لتحل مشكلة قطاع غزة ١٠٠ مليون م٣ سنويا – العراق باستقطاع جزء من حصتها لصالح سوريا لكى تتحرك لها كمية عادلة من مياه الجولان – كما رفضت الاعتراف بأى حقوق للفلسطينيين.

– تقوم إسرائيل بدمج قسرى ونهب مستمر للموارد المائية فى الضفة الغربية وقد أدى ذلك إلى تخلف اقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. والتخلف الاقتصادى تم نتيجة لتدهور

قطاعى الزراعة والصناعة مع تدهور شديد للبنية التحتية (مواصلات - اتصالات) وحصر المناطق الفلسطينية فى كونها سوقا للمنتجات الإسرائيلية ومصدرا للأيدى العاملة الرخيصة وكانت وزارة الزراعة الإسرائيلية قد بلورت موقفها فى وثيقة تضمنت النقاط الآتية :

١- ليس فى الإمكان الفصل بين مرفق المياه فى إسرائيل والإدارة الذاتية .

٢- إدارة مرفق المياه فى مناطق الإدارة الذاتية يتم بواسطة هيئة مشتركة .

٣- أن ينص أى اتفاق يوقع بين إسرائيل والفلسطينيين على عدم تقليص حصص المياه المخصصة للمستوطنات اليهودية ، وكان البنك الدولى قد أوضح أن الفرد الفلسطينى يستهلك ١٥م٣ بينما المستوطن يستهلك ٨٠م٣ كما أن المواطن الفلسطينى يدفع خمسة أضعاف مايدفعه الإسرائيلى فى سعر المتر المكعب من المياه.

٤- فتح الحدود بين إسرائيل والإدارة الذاتية سيكون بالتدريج وينفذ على مدى خمسة أعوام من أجل الحيلولة دون انهيار الزراعة فى إسرائيل ، وأن الخطر يتهدد فروع الخضروات والدواجن بسبب المنافسة المتوقعة وفى هذه الفترة الانتقالية لن يسمح بنقل منتوجات زراعية من القطاع والضفة إلى إسرائيل ، وأن هذه الفترة الانتقالية مدتها خمسة أعوام ستعطى للمزارعين الإسرائيليين كمهلة للاستعداد للمنافسة وللانتقال إلى فروع زراعية بديلة مخصصة للتصدير أو مهن أخرى .

وكانت الاتفاقيات التى تمت بين الدول العربية وإسرائيل قد أقرت هذه الشروط وكذلك حق إسرائيل فى السيطرة على المياه الفلسطينية وعدم حقها فى السيطرة أو الحفر حتى معرفة أى معلومات عن المياه الفلسطينية كما اعترفت الأردن بحق إسرائيل فى حصص عادلة فى المياه وألغى الاتفاق حقوق الفلسطينيين والسوريين فى مياه نهرى الأردن واليرموك . والأهم من ذلك بموجب هذا الاتفاق أعطت إسرائيل للأردن ٥٠ مليون م٣ اتضح أنها من حقوق الفلسطينيين . وكانت إسرائبل بناء على هذه المنحة للأردن - الـ ٥٠ مليون م٣ - قد استأجرت بضعة كيلو مترات بها آبار مياه من الأردن !!

- أعطت إسرائيل لإمكانياتها التكنولوجية قدرات غير محددة وغير حقيقية حيث أن أساليب الرى الحديثة موجودة بوفرة فى أنحاء العالم ومنها مايفوق الخبرة الإسرائيلية ، كما أن الخبرة الإسرائيلية التى كانت وراء مشروع الصالحية بمصر قد أدت به إلى خسائر فادحة

سرعان ما أوصلته للإفلاس وكذلك مشروع الألبان فى نفس المشروع والذى اعتمد تقريبا على كل شىء من إسرائيل (خبراء أبقار – تغذية – أدوية بيطربة) فإنه لقى نفس المصير ·

كما أن أولى تجارب المصريين مع التطبيع الزراعى الرسمى وهو تسليم مزرعة مستوطنة ينعوت سيناى عند تسليم العريش . ورغم أن الاتفاق المصرى الإسرائيلى هو تسليمها تعمل ، إلا أن مصر قد تسلمتها خرابا ونقلوا كل ما يمكن نقله وقاموا بحرق ما لم يكن بإمكانهم نقله ومن بينها المزروعات كما قاموا بنسف آبار الرى وخزانات المياه فى مستعمرةياميت ، ولكن ذلك لم يمنعهم من استعمال الأنفاق التى كانت تربط المستعمرة بإسرائيل · لتسهيل هروبهم فى حالة أى هجوم مفاجىء– فى تهريب المزروعات ومئات الأطنان من المبيدات المحظورة دوليا والتقاوى الفاسدة والتى بها إشعاع والأسمدة الورقية غير الصالحة والهرمونات المحظور استخدامها دوليا، وأكدت مصادر مؤتمر التنمية الزراعية الذى عقد فى الاسماعيلية فى ١٩٩٢ أن مصر شهدت تسرب ٨٥ نوعا من البذور والأسمدة والمبيدات والهرمونات الضارة من إسرائيل ·

كما قامت إسرائيل بإدخال العديد من الأمراض للإنسان والحيوان والنبات والنحل وكان آخرها مرض صانعة الانفاق فى الموالح والذى دمر ٧٠٪ من إنتاج مصر من الموالح · كما قامت بسرقة العديد من الجينات الوراثية للنخيل وطماطم تتحمل الملوحة وشعير برى وخيار برى وأغنام من واحة الفرافرة وماعز الزرابى المشهور ودواجن مصرية عارية الرقبة كل ذلك استعدادا لتنفيذ اتفاقية الجات ·

وقد استخدمت الأراضى العربية ،.كما طالبت بإقامة مشروعات كبرى تعود بالفائدة على الطرفين ولكن ما تم كان وبالا على الأراضى العربية ففشلت المشروعات مثل مشروع الصالحية وتم إهدار الأرض والمياه ·

كما استخدمت إسرائيل العمالة العربية الرخيصة اما فى مجال التطبيع القسرى (الأراضى الفلسطينية – جنوب لبنان) أو فى اتفاقيات انتقال الأفراد فى اتفاقيات التطبيع (الأردن – مصر) وقد أدى ذلك لظهور العديد من حالات التجسس لصالح إسرائيل بين تلك العمالة ، وكذلك أصبحت تلك العمالة من المروجين للتقاوى والمبيدات الإسرائيلية مما يضر الأمن القومى العربى ·

أما التطبيع فى مجال البحوث الزراعية فلقد استطاعت إسرائيل بواسطته من الإطلاع على أبحاث متميزة فى مجالات هامة بالنسبة للزراعة المصرية عموما وللقطن المصرى خاصة .

كما نشطت وبالتعاون مع الوكالات الأمريكية على تحديد أهداف وبرامج الأبحاث المصرية، مما جعل الباحثين المصريين يتكالبون على الأنشطة البحثية الممولة من قبل الوكالات الأجنبية والعاملة فى اتجاهات معينة لاتفيد الزراعة المصرية بقدر إفادة ممولى تلك الأنشطة والمشروعات، أما في مجال التجارة المتبادلة فلقد استطاعت إسرائيل أن تجد لها أسواقا فى السعودية والإمارات عن طريق مصر والأردن واستطاعت أن تدخل الأسواق السورية عن طريق جنوب لبنان واخترقت الأسواق السودانية عن طريق مصر . وعلى الرغم من كل ذلك فإن زيارة وفد اتحاد الصناعات المصرية لإسرائيل عام ١٩٩٤ يوضح المعوقات التى تضعها إسرائيل أمام المنتجات المصرية وهى على سبيل المثال :

- طلب الجانب المصرى من إسرائيل المساواة فى الرسوم الجمركية حيث تفرض إسرائيل على الصادرات المصرية جمارك تصل إلى ٢٠٠٪ فى حين الرسوم الجمركية العادية فى إسرائيل ٤٠٪ على الدول الأخرى ، مع العلم بأن هذه الجمارك تنطبق على المنتجات المصرية الداخلة للأراضى الفلسطينية .

- كما اشتكى الجانب المصرى من تعويق الجانب الإسرائيلى لحصوله على تراخيص الاستيراد وذلك لدخول منتجاته الأسواق الإسرائيلية أو الفلسطينية .

- كما طالبت إسرائيل من الجانب المصرى تسويق منتجاته فى الولايات المتحدة وأوروبا ولقد استطاعت إسرائيل أن تحصل على مساندة الولايات المتحدة والهيئات الدولية للدفاع عن مصالحها . فنجد أن الولايات المتحدة تخصص أعلى نسبة من المعونة لمصر لتطوير أنظمة الرى الحقلى والاستفادة من مياه الصرف الصحى والزراعى - كما أوصت الحكومة الهولندية بأن تحل مصر مشكلة المياه فى قطاع غزة بكمية ١٠٠ مليون م٣ من مياه النيل كما دعا البنك الدولى فى دراسة حديثة له فى ديسمبر ١٩٩٥ عن المياه فى الشرق الأوسط إلى :

- حاجة بلدان منطقة الشرق الأوسط إلى صياغة استراتيجيات تتطلع إلى أبعد من حدودها الوطنية وستصبح المشاركة على الصعيدين الوطنى والدولى من الأمور الرئيسية لنجاح إدارة شئون المياه على مستوى المنطقة .

ومن شأن إقامة مجموعات تنسيق الاتصالات فيما بين الجهات المانحة أن تكون الخطوة الأولى للمساعدة على تنسيق وتسهيل عملية التغيير فى بلدان المنطقة "

الخلاصة

إن التطبيع هو رؤية استراتيجية إسرائيلية خاصة بوجودها والدفاع عن مصالحها بالمنطقة . وكان على رأس اتجاهات التطبيع هو التطبيع الزراعى ولاسيما وأن الزراعة فى إسرائيل ليست من أهدافها لدخول القرن الواحد والعشرين .

وكانت مشاريعها لتطوير التعاون مع الدول العربية تترجم مصالحها وأهدافها للسيطرة على الموارد المائية والزراعية العربية .

وفى نفس الوقت الذى تقدمت فيه الصناعات الغذائية فى إسرائيل فإنها فى حاجة إلى المواد الخام لتشغيل هذه الصناعات والوفاء بأعلى نسبة من الاحتياجات الغذائية للمجتمع الإسرائيلى ، فإنها تهدف إلى التخلى تدريجيا عن المنتجات الزراعية التقليدية ذات القيمة المضافة القليلة.

وسعت إسرائيل لأن تكون اتفاقات التطبيع بينها وبين الدول العربية مع كل بلد على حدة وذلك لتعظيم أرباحها من جهة ، وحتى تصبح مركزا للاقتصاد بالمنطقة ، وتصبح كل الدول العربية هى المحيط وهامش اقتصاد المنطقة ، رغم أن الدول العربية هى صاحبة الموارد وإسرائيل لا تملك أي من هذه الموارد .

وتسعى إسرائيل لأن تكون موارد المياه فى خدمة أهدافها لتنتقل إلى إسرائيل الكبرى بتوطين خمسة ملايين يهودى جديد.

وتسعى إسرائيل إلى تهميش دور الزراعة العربية فى الوفاء باحتياجات العرب الأساسية بزيادة الفجوة الغذائية وكذلك أن تسيطر على الأسواق التصديرية للمنتجات العربية وتعتمد إسرائيل فى تنفيذ مخططاتها على ضغوط الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية فى منح مساعداتها وقروضها الميسرة للدول التى تلتزم بهذه المخططات.

التطبيع فى القطاع المالى

د٠ سلوى العنترى

مما لاشك فيه أن أى مشروع للتطبيع الاقتصادى " والتعاون الاقليمى " يستلتزم مشروعاً مصاحبا للتطبيع المالى ، سواء لتوفير الخدمات المالية المختلفة للصفقات التجارية المبرمة ، أو لتغطية احتياجات المشروعات الإقليمية والمشتركة من التمويل الاستثماري ورأس المال العامل.

ويغادر إلى القول بأنه فى الحدود القائمة للمعاملات التجارية والنشاط السياحى بين مصر وإسرائيل يوجد قدر من التطبيع المالى بين بنوك مصرية وإسرائيلية لتوفير الخدمات المالية المختلفة اللازمة لتلك المعاملات التجارية والسياحية المحدودة.

والسؤال المطروح هو إلى أى مدى يمكن أن يتسع نطاق التطبيع فى القطاع المالى ، وماهى الأشكال المطروحة لذلك التطبيع ومدى مايرتبط بها من مخاطر ٠

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح قضية التطبيع المالى عبر ثلاثة محاور.

- موقف رأس المال المصرفى من التطبيع المالى ٠
- بنك التنمية الاقليمى لمنطقة الشرق الأوسط كآلية للتطبيع المالى ٠
- التطبيع عبر سوق رأس المال.

أولا : موقف رأس المال المصرفى من التطبيع المالى :

يتخذ رأس المال المصرفى موقف الترحيب بالتطبيع المالى الكامل. وقد برز ذلك بشكل واضح إبان انعقاد المؤتمر الاقتصادى الأول فى الدار البيضاء ، حيث طرح رأس المال المصرفى كآلية رئيسية لذلك التطبيع إنشاء بنك مشترك يساهم فيه القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الأخرى العاملة فى المنطقة ، بدءا - فى مرحلة أولى - من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين ، ثم فى مرحلة تالية سائر دول المنطقة ، ومن يرغب من خارجها ، عبر طرح بقية رأس المال للاكتتاب العام ٠

وقد تم التأكيد فى المشروع المقترح على ضرورة قيام بنك بأعماله على أسس تجارية بحتة تستهدف تحقيق الربح ، على أن تتم هذه الأعمال فى إطار مفهوم " البنك الشامل" الذى

يشكل نشاطه نقطة الارتكاز لتحقيق التطبيع المالى بكافة أشكاله من ناحية ، ولدفع مشروع " التعاون الإقليمى" ككل من ناحية أخرى ٠

وهكذا تم تحديد أغراض البنك لتشمل جبهة عريضة من الأنشطة ممثلة فى :

- توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة٠
- دفع حركة التجارة والسياحة البينية٠
- تمويل إنشاء مناطق حرة إقليمية٠
- استكشاف وترويج فرص الاستثمار بالمنطقة٠
- تطوير أسواق رؤوس الأموال بالمنطقة وصولا إلى سوق رأسمال إقليمية٠
- تمويل المشروعات المشتركة لاسيما فى مجال البنية الأساسية مثل الطرق والطاقة وشبكات الاتصالات ، فضلا عن مشروعات النقل بأنواعه٠
- عمليات التمويل التأجيرى ٠
- تولى عمليات الخصخصة بدءا من تقييم المشروعات المطروحة والترويج لها فى داخل المنطقة وخارجها٠

إلا أن الواضح أن هذه الدعوة المرحبة بالتطبيع المالى قد اصطدمت على أرض الواقع بمحدودية المعاملات القائمة بالفعل مع إسرائيل على نحو لايوفر إمكانيات ربحية عالية تبرر مخاطرة رأس المال الخاص بالمساهمة فى إنشاء مثل هذا البنك ٠

ومن ثم فقد خبت تلك الدعوة واختفت تماما فى أعقاب مؤتمر الدار البيضاء ولم يتكرر طرحها ٠

وعلى ذلك فانه يمكن تلخيص موقف رأس المال المصرفى من التطبيع المالى على النحو التالى : ترحيب من حيث المبدأ يوضع موضع التنفيذ عند توافر الشروط الموضوعية لتحقيق ربحية عالية٠

ثانيا : بنك تنمية الشرق الأوسط كآلية للتطبيع المالى :

تبلورت الآلية المطروحة للتطبيع المالى مع إسرائيل فى شكل " بنك تنمية الشرق الأوسط على النحو الذى أسفرت عنه أعمال مؤتمرى الدار البيضاء وعمان ٠

وعلى الرغم أن الشكل الذى تبلورت فيه تلك الآلية يستند إلى حد كبير إلى التصور أو الصياغة الأمريكية ، إلا أن جذور النشأة أو المطالبة بإنشاء هذا البنك ترجع إلى كل من مصر

وإسرائيل ٠ فكما يشير السفير رؤوف سعد – مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية تم طرح البنك لأول مرة كمبادرة من الوفد المصرى فى مفاوضات مجموعة عمل التعاون الاقتصادى الاقليمى المنبثقة عن مفاوضات السلام متعددة الأطراف ، باعتبار أنه " فى ظل السلام الشامل فى المنطقة يتعين بالتدريج بناء إطار مؤسسى يشمل مؤسسة تمويلية تسهم فى بناء قاعدة اقتصادية جديدة للمنطقة تحقق التوازن بين مصالح الأطراف وتوفر المنافع المتبادلة فيما بينها" ٠

ومن ناحية أخرى طرح شيمون بيريز فكرة البنك صراحة فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد" باعتباره وسيلة تمويل بديلة ٠ حيث لم يعد لاسرائيل الحق فى الحصول على قروض ميسرة من البنك الدولي نتيجة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى على نحو يخرجها من دائرة الدول التى تستحق التمويل بشروط ميسرة٠

وأيا كانت ظروف نشأة البنك ، فإنه قد قوبل على الصعيدين الإقليمى والدولى بوجهات نظر متباينة ٠

فقد اعترضت دول مجلس التعاون الخليجى على إقامة البنك باعتبار أن المنطقة ليست بحاجة إلى مؤسسات تمويلية جديدة ، فهناك العديد من صناديق ومؤسسات التنمية العربية القائمة بالفعل والتى ساهمت تلك الدول فى إنشائها ، ويمكن التركيز على كيفية تفعيل دورها ٠ فالغرض الوحيد من إضافة البنك كمؤسسة تمويل إقليمية هو إيجاد منفذ تمويلي لاسرائيل التى لايمكنها الاقتراض من الصناديق ومؤسسات التنمية العربية ٠

وفى إطار الصراع على النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط، اعترضت دول الاتحاد الأوروبى على إقامة البنك الذى تتبني فكرته وتروج لها الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وأعلنت دول الاتحاد الأوروبى أنه لاتوجد حاجة لمثل ذلك البنك لاسيما فى ظل التجارب غير الناجحة للبنوك الإقليمية ٠ واقترحت بديلا يتمثل فى مؤسسة مالية للدراسات والاستشارات الفنية والترويج للمشروعات الاستثمارية الإقليمية٠

إلا أن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع تمكنت فى النهاية من التغلب على معارضة الاتحاد الأوروبى واجتذاب العديد من دوله إلى المساهمة فى رأسمال البنك٠

ويفسر البعض المساندة الأمريكية للمشروع بالرغبة فى إيجاد آلية بديلة لتمويل إسرائيل فى حالة الاضطرار لتخفيض مايمنح لها من معونة استجابة لضغوط الكونجرس فى ظل

ماقرر كمبدأ عام من تخفيض المعونات الأمريكية فى الخارج ٠

وهكذا تم التوصل فى نهاية عام ١٩٩٥ إلى صياغة مشروع اتفاقية البنك ، واختيرت القاهرة مقرا له ، وتحدد أعضاؤه المؤسسون على النحو التالى :

دول إقليمية : ممثلة فى مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين وتونس وتسهم بنحو ٢٢٪ من رأسمال البنك٠

دول غير إقليمية : ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا والنمسا وكندا وقبرص واليونان وإيطاليا وكوريا ومالطة وهولندا وتركيا ، وتسهم بنحو ٢٥ز٥٣٪ من رأسمال البنك.

هذا وقد تركت النسبة الباقية من مجموع رأس المال (٧٥ر٢٤٪) لاتاحة الفرصة لدول الخليج وسوريا ولبنان للأكتتاب فى البنك فى مرحلة تالية ، وإلا يعاد توزيع هذه الحصة مرة ثانية على الأعضاء المؤسسين٠

وباستعراض المعلومات المتوافرة حتى الآن عن القوة التصويتية فى البنك وإداراته وأغراضه يمكن التأكيد على الجوانب الآتية :

١- ترتبط القوة التصويتية بحجم المساهمة فى رأس المال (تساهم كل من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين بحصة مساوية تعادل ٤٪ من رأس المال ، ويتم الموافقة على اتخاذ القرارات بالأغلبية الخاصة بنسبة ٨٠٪ . ويلاحظ فى هذا الصدد أنه باستبعاد إسرائيل من مجموعة الدول الإقليمية تصبح حصة الدول العربية ١٨٪ ، بما يعنى عدم قدرتها على الاعتراض على أى قرار فى غير صالحها ٠

٢- هناك إتجاه لأن تكون إدارة البنك غير عربية ٠ وقد أوضح نائب محافظ البنك المركزى الاسرائيلى صراحة أهمية أن يكون مجلس إدارة البنك و مجلسه التنفيذى " من غير المقيمين " للتأكد من توافر كادر مهنى محترف وكفء

٣- لايخضع البنك لرقابة واشراف البنك المركزى المصرى ، وذلك باعتباره مؤسسة دولية إنمائية " تتمتع بالحصانات المعتادة فى هذا الشأن " وتقتصر سلطة مصر فى الاشراف على البنك من خلال عضويتها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة٠

٤- يمنح البنك قروضه بشروط تجارية تماثل تلك السارية فى أسواق المال الدولية ٠ ويمكن أن ينشأ صندوق تابع للبنك ، يمول بمنح من الدول الصناعية المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات

المتحدة الأمريكية ، ليتولى منح قروض بشروط ميسرة للاقتصاد الفلسطينى الذى لايحظى بجدارة ائتمانية تؤهله للاقتراض بشروط تجارية .

٥- يقدم البنك قروضه وخدماته المالية للدول الأعضاء الاقليميين الملتزمين بعملية السلام والتى يدار اقتصادها على أساس التوجه نحو السوق وتشجيع المبادرات الخاصة .

وعلى الرغم من هذا النص الذى يوحى بفرصة متساوية لكافة دول المنطقة (الأعضاء) للاستفادة مما يقدمه البنك من تمويل ، إلا أن الاتفاقية تشير إلى أنه " يحظرعلى البنك تقديم تسهيلات لمن يستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى يراها البنك مقبولة ".

أى أنه من حق البنك إذا ما رأى ذلك ، وأخذا فى الاعتبار القوة التصويتية فى مجلس ادارته ، أن يرفض منح التمويل لأى مشروع من أى دولة عربية بحجة أنه " يستطيع أن يحصل على التمويل من مصادر أخرى " .

٦- يشمل نشاط البنك تقديم القروض والمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات وتقديم المشورات المالية والتدريب فى القضايا المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية ، والقانونية ، والإدارة ، والتمويل . على أن يتم تقديم تلك الخدمات المختلفة لمشروعات القطاع الخاص أو مشروعات البنية الأساسية ، لاسيما شبكات الطرق والاتصالات والمياه والطاقة . ويمكن التعامل مع مشروعات القطاع العام بشرط أن تكون فى سبيلها للخصخصة.

بذلك يتضح أن البنك سيتعامل أساسا مع القطاع الخاص ولن يقوم باقراض حكومات . وقد أشار نائب محافظ البنك المركزى الاسرائيلى إلى أنه لاتوجد حكومة عربية تؤهلها جدارتها الائتمانية وفقا للتصنيف الدولى Credit Rating للاقتراض من البنك ، ومن هنا أهمية أن يتوجه بنشاطه للقطاع الخاص. وإذا كانت إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تحظى بجدارة ائتمانية تؤهل حكومتها للحصول على تمويل من البنك ، فانها ليست فى حاجة للجوء إليه لأنها دولة " متقدمة" ويمكنها الاقتراض مباشرة من أسواق المال الدولية .

٦- تحدد رأسمال البنك المصرح به بنحو ٥ مليار دولار ، وتحدد رأس المال المدفوع بنحو ١ر٢ مليار دولار ، مما يشير إلى تواضع موارد البنك المالية ومحدوديتها بالمقارنة بالمهام المنوط بها تحقيقها ، والتى تتمثل أساسا فى تمويل مشروعات البنية الأساسية على أساس إقليمى وعلى النحو الذى يشكل نقطة انطلاق للتطبيع من خلال شبكات طرق وكهرباء واتصالات.

وتتضح ضآلة رأسمال البنك المدفوع عند مقارنته ببنوك التنمية الإقليمية المماثلة والتى تتراوح بين مايقرب من ٤ مليار دولار (لكل من البنك الأفريقى والبنك الأوروبى للتعمير والتنمية) وأكثر من ٣٢ مليار دولار (بنك الاستثمار الأوروبى)

ويثور الشك فى الإمكانيات المالية التى يتيحها رأسمال البنك بشكل خاص ، إذا ما أخذ فى الاعتبار الخلافات القائمة على استيفاء حصة الدول المؤسسة فى رأس المال ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى تتبنى المشروع وتروج له .

٧- بالرغم أنه غير مسموح للبنك بالتعامل مع الأفراد سواء بتلقى ودائع أو منح قروض ، باعتباره بنك Wholesale ، إلا أنه يمكن أن يقترض الأموال من مصادر فى داخل الدول الاعضاء أو غيرها .

٨- بالاضافة إلى العمليات المالية يكون للبنك منتدى للتعاون الاقتصادي يقوم عبر الحوار بين الأعضاء الاقليميين بالسعى لتشجيع الاستثمارات داخل المنطقة وتنمية التجارة فى السلع والخدمات وتشجيع حرية انتقالها فضلا عن تشجيع حرية حركة رأس المال والأشخاص واقتراح سلم الأولويات الاقليمية والتنسيق بينها ... باختصار **هندسة** سبل التعاون الاقليمى.

وهكذا يتضح دور تلك المؤسسة المالية كنقطة ارتكاز لوضع أساس التعاون الاقليمي سواء على الصعيد المادى من خلال مشروعات البنية الأساسية التى تربط اسرائيل بدول المنطقة وتوفر لها احتياجاتها من المياه والطاقة ، أو على الصعيد الثقافى والتنظيمى من خلال منتدي حوار دائم حول سبل التطبيع وتحقيق المشروع شرق الأوسطى .

وتتحدد أولويات التمويل ونوعية المشروعات التى تتوجه إليها تلك المؤسسة - لاسيما فى ظل ضآلة رأسمالها - فى غياب أى قدرة حقيقية على الاعتراض من جانب الدول العربية الأعضاء فى ظل قواعد التصويت والشكل المطروح للادارة ، مع فتح الباب لتحول بنك التنمية الاقليمي إلى آلية لتعبئة مدخرات الدول العربية وإعادة ضخها في الاقتصاد الاسرائيلى .

فعلى الرغم أن البنك لا يتعامل مع أفراد إلا أنه يمكن أن يشكل نقطة جذب لإعادة توظيف ودائع النقد الأجنبى لدى البنوك العربية، لاسيما دولة المقر- سواء باعادة إيداعها لدى البنك أو شراء مايطرحه من سندات لتعزيز موارده المالية.

ثالثا: التطبيع عبر سوق رأس المال

إذا كانت المبررات الموضوعية للتوسع فى التطبيع المالى المباشر عبر الجهاز المصرفى لازالت غير متوافرة ، فانه من المتوقع – فى رأينا– أن تشكل سوق رأس المال الآلية الرئيسية لهذا النوع من أنواع التطبيع خلال الفترة المقبلة .

والواقع أن فرص نفاذ رأس المال الاسرائيلى إلى الاقتصاد المصرى عبر سوق رأس المال متعددة :

١– فمن المعروف أنه لاتوجد قيود على تعاملات رأس المال الأجنبى بشكل عام فى البورصة المصرية – بل إن مصر تسعى إلى اجتذاب تلك المعاملات ، وتحرص هيئة سوق المال والقيادات الاقتصادية على الاعلان عن نموها وارتفاع نصيبها من جملة التعامل فى البورصة باعتبارها انعكاسا لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى وتحول مصر إلي " سوق واعدة " EMERGING MARKETجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وتشير تقارير البنك المركزى المصرى إلى أن معاملات المستثمرين الأجانب فى الأوراق المالية المصرية بالبورصة خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ١٩٩٦ قد بلغت نحو ٢٦٪ من إجمالى كمية الأوراق المتداولة ونحو ٣٧٪ من القيمة السوقية لهذه الأوراق.

كما أنه من المعروف أنه بالإضافة إلى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، عقد خلال ١٩٩٦ مؤتمران للترويج للاستثمار فى مصر ، أحدهما فى القاهرة – تولت تنظيمه مؤسسة Euromoney * – والآخر فى لندن، وساهم فى الرعاية المالية لكل منهما رجال ومؤسسات الأعمال المصرية ، واشتركوا فى فعالياتها مع رجال ومؤسسات الأعمال الأجنبية ، بما فى ذلك بعض الأطراف الإسرائيلية . وحرص المؤتمران على تخصيص جلسات وورش عمل Workshops لابراز تطور البورصة المصرية وآليات التعامل فيها.

٢– وفقا لبرنامج الخصخصة المصرى لاتوجد أية قيود على امتلاك رأس المال الأجنبى لأسهم الشركات المطروحة ، باستثناء المشروعات المقامة فى سيناء.

وعلى ذلك فانه إذا كانت الظروف السياسية وتعثر " عملية السلام" تفرض بذاتها قيودا على تواجد استثمارات مباشرة اسرائيلية سواء منفردة أو فى شكل مشروعات مشتركة ، فان الخصخصة عبر سوق رأس المال تتيح إمكانيات ضخمة لشراء حصص حاكمة فى مشروعات

* تكرر عقد المؤتمر المذكور فى سبتمبر ١٩٩٧ تحت اسم " نمر على النيل".

قائمة بالفعل ، سواء عندما تطرح لأول مرة أو بتجميع الحصص المطلوبة بالشراء من السوق الثانوية فى مرحلة تالية .

وإذا أخذ فى الاعتبار أن مايطرح من مشروعات يشمل قطاعات مثل صناعة الأسمنت والأسمدة والمطاحن والصناعات الكيماوية ، وصناعة الأدوية والبنوك لاتضحت الفرصة السانحة للسيطرة على تلك القطاعات الاستراتيجية من خلال سوق رأس المال .

ولعل الحملة الصحفية التى تناولت سيطرة المستثمر اليهودى المغربى على أسهم شركة كلورايد فى مصر تعكس بوضوح تلك المخاوف .

٣- يمكن لرأس المال الاسرائيلى النفاذ إلي الاقتصاد المصرى من خلال صناديق الاستثمار الدولية . ففى عام ١٩٩٦ كان هناك أكثر من ١٧٠ صندوق استثمار أجنبى يوجه جزءا من نشاطه للاستثمار فى الأوراق المالية المصرية .

والأكثر من ذلك أنه تم - بمشاركة رأس المال المصرفى المصرى - انشاء عدد من الصناديق الدولية تم تسجيلها فى لندن ولوكسمبورج وتديرها مؤسسات أجنبية وفقا لمفهوم County Equity Funds بحيث يتمثل عملها الأساسى فى الاستثمار فى أسهم الشركات المصرية .

٤- يمكن لرأس المال الإسرائيلى النفاذ إلى الاقتصاد المصرى من خلال ماتطرحه المؤسسات المصرية من أسهم وسندات فى أسواق المال الدولية . فمن المعروف أنه تم فى عام ١٩٩٦ طرح شريحتين من رأسمال البنك التجارى الدولى (بنسبة ٢٢٪ من رأسماله) فضلا عن حصته من رأسمال شركة السويس للأسمنت، وذلك فى سوق لندن للأوراق المالية ، وعبر آلية شهادات الايداع الدولية GDR,s

وقد اتبعت نفس الآلية فيما يتعلق بشريحة من أسهم بنك مصر الدولى . . ويسعى نفس البنك لقيد أسهمه فى بورصة نيويورك .

٥-وإذا البورصة فى الداخل والانفتاح على البورصات العالمية فى الخارج يفتحان الباب لامتلاك حصص فى رؤوس أموال المشروعات المصرية، فإنه يفتح بابا آخر للنفاذ من خلال آلية المديونية الخارجية ، سواء لرأس المال الخاص أو للحكومة المصرية.

فقد بدأت المؤسسات المصرية (لاسيما البنوك) فى الاتجاه لطرح سندات أو الحصول على قروض مشتركة من أسواق المال الدولية . وهو اتجاه بدأه البنك التجارى الدولى وراود شركة

مصر للطيران.

وعلى الصعيد الرسمى هناك اتجاه لطرح شريحة من سندات الخزانة فى أسواق المال الدولية ، على الرغم من توافر مصادر التمويل المحلية وتقلص عجز الخزانة العامة ، ولكن كوسيلة لتأكيد جدارة مصر الائتمانية فى الخارج ".

هذا الشكل من أشكال التوجه إلى أسواق المال الدولية تغذيه إلى حد كبير مؤسسات التقييم الدولية التى يتتابع قدومها إلى مصر لاعداد تصنيف أو تقييم سيادى للدولة المصرية ، وتصنيفات للبنوك المصرية - لاسيما بنوك القطاع العام - يحدد جدارتها الائتمانية وأهليتها لأن تكون جاذبة للاستثمار . وقد تم حتى الآن إجراء ثلاثة تصنيفات من هذا النوع من قبل كل من مؤسسة Moody,s (ومنحت مصر تقييما يقل نقطتين عن درجة الاستثمار) وStandard&Poors ثم إيبكا" ومنحتاها درجة الاستثمار .

رلعله من المثير للدهشة أن يكون مستشار الحكومة المصرية عند تصنيفها من جانب مؤسسة موديز هو مؤسسة جولدمان ساكس Goldman Sachs ، وهى شركة أمريكية يرجع تاريخ تأسيسها كمشروع عائلى يهودى إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقد تحولت تدريجيا إلى شركة أشخاص تضم فروعا ومؤسسات تابعة فى أوربا وكندا وجنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على الطابع اليهودى ليس فقط بين الشركاء ولكن بين العاملين ، والذين تنتقى منهم أفرادا يتحولون إلى شركاء .

تلك المؤسسة التى تخصصت فى إدارة الاكتتابات فى الأسهم والسندات الدولية وعمليات بيع الأصول المملوكة للدولة فى إطار عمليات الخصخصة ، ارتبط إسمها ببعض العمليات المشبوهة والتواطؤ مع المليونير الاسرائيلى ماكسويل فيما يتعلق بإحدى الصفقات لبيع كمية كبيرة من أسهم شركة ماكسويل للاتصالات بعد إحداث رفع مصطنع فى أسعار تلك الأسهم.

وبالاضافة إلى التقييم السيادى لمصر، تتقاطر مؤسسات التقييم الأمريكية والأوروبية لتصنيف أبرز البنوك المصرية وتقييم مخاطرها ، بما يمثل الأساس الذى تستند إليه البنوك الدولية فى التعامل معها أو شراء ما تطرحه من سندات وأوراق مالية مختلفة وبما يساعد المستثمرين على تحديد موقفهم من شراء أسهمها عند طرحها للخصخصة .

وهكذا تتعدد وتتكاثف السبل والآليات لفتح إمكانيات نفاذ رأس المال الاسرائيلى إلى الاقتصاد المصرى عبر سوق رأس المال .

مشروعات التطبيع فى مجال القوى العاملة

مستشار أمين عز الدين

مقدمة

إذا كان الهدف الاستراتيجى لمشروع الشرق أوسطية فى مجال القوى العاملة هو خلق سوق مشتركة للعمالة تتحكم إسرائيل من خلالها فى حركة إنتقال القوى العاملة فى المنطقة على أساس أنها مركز هذه الحركة ومحورها . فهى التى تحدد حجم ونوعية وإتجاهات إنتقال العمالة . فإن جذور هذا المشروع الإسرائيلى /الأمريكى لانتقال القوى العاملة ، هو جوهر الحلم الصهيونى الذى بدأ يرى النور فى كامب ديفيد .

وقد بدأ هذا الحلم بترتيبات واتفاقيات **ثنائية** بين مصر وإسرائيل ، ثم انتقل إلى مرحلة " **عالمية** " تشارك فيها عشرات الدول من المشرق ومن المغرب ، وتتمثل فى سلسلة من **مؤتمرات القمة الاقتصادية**، عقد منها إثنان : مؤتمر قمة الدار البيضاء ، ومؤتمر قمة عمان ، ومن بعدهما يأتى مؤتمر قمة القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ .

هذا وقد أمكننا – فى الدراسة الحالية – تتبع الطريق الذى سلكته هذه الترتيبات فى المرحلة الثنائية وفى المرحلة العالمية ، كما أمكننا وضع العلاقات الفارقة وتحديد المكونات فى كل مرحلة على الطريق :

ففى مرحلة الثنائية تمت الترتيبات الآتية :

١– وضع إطار تعاهدى لإنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل .

٢– صياغة إطار إقتصادى لانتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل.

٣– صياغة سيناريو لتبادل إنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل .

وفى **المرحلة العالمية:** تمت فى هذه المرحلة ترتيبات فى إطار أوسع يضم – كما ذكرنا – عشرات من بلدان المشرق والمغرب تحت مسمى "الشرق أوسطية" وتمثل ذلك فى المؤتمرات الآتية :

١- مؤتمر القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء

من ٣٠ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٤.

٢- مؤتمر القمة الاقتصادية فى عمان - الأردن

من ٢٩- ٣١ أكتوبر ١٩٩٥

٣- "مشروع " مؤتمر القمة الاقتصادية فى القاهرة

المتوقع فى نوفمبر ١٩٩٦ ، وإن كانت لاتزال تحيطه المعوقات التى تقيمها حكومة نتنياهو الإسرائيلية.

وسنتابع فى الورقة الحالية مكونات كل مرحلة من هاتين المرحلتين ، بأكبر قدر من التفصيل ، حتى يلم القارىء بالحقيقة السافرة ، ويتضح له الوجه القبيح للمؤامرة الصهيونية/ الأمريكية على القوى العاملة المصرية خاصة ، والقوى العاملة العربية عامة

أولا المرحلة الثنائية

١- الإطار التعاهدى لانتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

لم يكن إقرار إنتقال الأفراد أو قوة العمل بين مصر وإسرائيل نتيجة ضمنية من نتائج اتفاقيتى كامب ديفيد (١٧ سبتمبر ١٩٧٨) ، أو معاهدة السلام (٢٦ مارس ١٩٧٩) ، بل كان حكما من الأحكام التى تضمنتها هذه الاتفاقيات . **ففى الوثيقة الأولى** من وثائق كامب ديفيد والتى تحمل عنوان " **إطار للسلام فى الشرق الأوسط تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد** " تنبهنا المقدمة إلى ضرورة استخدام الموارد البشرية فى متابعة أهداف السلام ، فيقول " أن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل **موارد الاقليم البشرية** والطبيعية الشاسعة للسعى نحو السلا م ... "

ولما كان ذلك من الأمور التى لايمكن تحقيقها إلا فى ظل " علاقات طبيعية ، فقد نصت الوثيقة الأولى فى نفس الوقت على "**الغاء المقاطعة الاقتصادية**" ، بين الطرفين المتعاقدين . وهذا يعنى من منظور الدراسة الحالية ، إلغاء مقاطعة الأشخاص الطبيعيين ورفع القيود التى كانت تفرضها المقاطعة على حركتهم وانتقالهم بين إقليمى الطرفين .

وفى الوثيقة الثانية من وثائق كامب ديفيد ، اتجه الطرفان المتعاقدان إلى صياغة الأحكام الخاصة بانتقال الافراد والقوى العاملة وذلك بالنص على قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، **وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حركة السلع والأشخاص** . وفى المادة

الرابعة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة والتى تحمل عنوان " حرية التنقل" نص على أن يسمح كل طرف لمواطنى وناقلات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه ، والتنقل داخله . ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقلميه إلى الطرف الآخر .

وإذا كانت هذه النصوص والأحكام تشكل فى مجموعها الإطار التعاهدى المعلن لانتقال الأفراد – ويشمل ذلك قوة العمل – بين الطرفين المتعاقدين ، فإنها بالتأكيد تثير العديد من التساؤلات والملاحظات .

أولها : أنها لاتشير من قريب أو بعيد إلى إبرام اتفاقية ثنائية محددة تتولى تنظيم هذا الانتقال وبيان شروطه والفئات المشمولة به ، كما هو سائد بين البلدان المتعاقدة فى مثل هذه الأحوال .

ثانيهما : إن نصوص وأحكام هذا الإطار التعاهدى لانتقال الأفراد بين مصر واسرائيل تقفز عبر كل الظروف الموضوعية وتتجاوز الأعراف والقواعد الدولية فيما يشبه الاندفاع نحو هدف حرية الانتقال مهما كان الثمن ومهما كانت الآثار المترتبة عليه (إن بلدان السوق الأوروبية المشتركة انتظرت ١٢ سنة وحددت مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى وضع يسمح لمواطنيها بالانتقال الحر والعمل فى الدول الأعضاء . وحتى البلدان العربية لاتزال بعيدة عن الاقرار المطلق بحرية انتقال الأفراد مكتفية باقرار شرط الأفضلية للقوى العاملة العربية).

ثالثهما : إن هذه النصوص مفرغة من كل ماجرى العرف على إقراره من ضمانات لأفراد قوة العمل المنتقلين والتى يأتى فى مقدمتها حرية الدخول وحرية الإقامة والعمل وضمان حسن الاستقبال وضمان جمع شمل الأسر وضمان تحويل المدخرات والتأمينات .

التناقض مع التزامات مصر العربية .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل تتواءم نصوص وأحكام هذا الإطار التعاهدى مع التزامات مصر العربية فى مجال انتقال القوى العاملة ؟

لقد تحددت التزامات مصر العربية فى مجال إنتقال الأفراد أو القوى العاملة من خلال الوثائق التالية :

١- الميثاق العربى للعمل.

٢- اتفاقيات العمل العربية رقم (٢) ورقم (٤)٠
٣- قواعد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل٠
٤- اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة٠

فالميثاق العربى للعمل الذى انضمت إليه مصر فى عام ١٩٦٥ ، وانبثقت عنه منظمة العمل العربية ، يلزم الدول الأعضاء ، ومن ضمنها مصر ، بالعمل من أجل استعادة " **أراضيهم المقدسة فى فلسطين المغتصبة** " ويؤكد على تكاتف القوى العاملة فى الوطن العربى باعتبارها " إحدى الدعامات الأساسية للوحدة العربية " كما يلزم الدول الأعضاء " بإعطاء الأولوية فى التشغيل لعمال البلاد العربية من غير مواطنيها بما يتفق وحاجاتها"٠

ومن الواضح تناقض هذه الالتزامات العربية مع الالتزامات الجديدة التى فرضتها اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام ٠ ذلك أن إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، وتطبيع العلاقات بينهما ، يلغى التزام مصر بتحرير الأرض العربية . كما أن انفراد مصر بالصلح مع إسرائيل يعزلها باختيارها عن واجب السعى والنضال من أجل الوحدة العربية التى تعتبر هدفا استراتيجيا من أهداف النضال ضد إسرائيل ٠

وبالمثل ، فإن الالتزام العربى بتشغيل المواطنين العرب، سواء تم ذلك على أساس الأفضلية أم لا ، يناقض إدخال اسرائيل فى مجال التشغيل العربى ، أو تبادل انتقال القوى العاملة معها ، لأن ذلك من الأمور التى تحظرها قواعد المقاطعة الاقتصادية ، **وليس من المتصور** ، أو المقبول به ، **أن تجمع دولة عربية بين تشغيل القوى العاملة العربية ، مصدرة أو مستقبلة ، وبين التشغيل المتبادل مع اسرائيل** ٠ وقد تأكد ذلك ، مجددا ، ضمن قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب فى بغداد (٢٧-٣١ مارس ١٩٧٩) حيث نص (القرار السابع (أ) على أن " تطبق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والمؤسسات والأفراد فى جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيونى . ويناط بمكتب المقاطعة متابعة تنفيذ هذه المهام " ٠

كما لايمكن لدولة عربية أن تجمع بين التزاماتها المنبثقة عن إتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، فيما يتصل بحرية انتقال الأفراد ، وبين التزامها بمثل ذلك الانتقال الحر مع إسرائيل ٠ فذلك من شأنه أن يؤدى إلى انفتاح السوق العربية المشتركة أمام العدو الصهيونى ، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا٠

وأخيرا فإن إقرار مصر بحرية انتقال الأفراد ، أو القوى العاملة مع إسرائيل ، لا يسقط فقط التزاماتها العربية كما حددتها هذه المواثيق والاتفاقيات ، بل إنها بالتالى تسقط عضويتها فى كافة المنظمات التى نصت هذه المواثيق على قيامها لتتولى متابعة هذه الالتزامات ، وفى مقدمتها منظمة العمل العربية . وبسقوط عضوية مصر فى هذه المنظمة بالذات ، يسقط تصديقها على اتفاقيات العمل العربية عامة ، وعلى الاتفاقية رقم (٢) والاتفاقية رقم (٤) اللتين تنظمان انتقال القوى العاملة العربية بين الدول الأعضاء .

٢- الإطار الاقتصادى لإنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

انتقال القوى العاملة لايتم فى فراغ - فهو باعتباره ظاهرة بشرية - يتحقق فقط عندما تتوفر له مجموعة من الظروف الموضوعية المتشاركة ، يبرز من بينها تزايد قوة الطرد السكانى فى أحد الأقاليم ، ونشوء أو نمو قوة جذب فى إقليم آخر . وهنا يحدث الإنتقال بصورة منظمة ميسرة (هجرة مشروعة) أو يتم عبر القيود والسدود القائمة فى مواجهته (هجرة غير مشروعة)

إن ماجرى فى أعقاب كامب ديفيد لم يكن سوى محاولة لتوفير الظروف الموضوعية لتيسير تبادل قوة العمل بين الطرفين . ولم يكن الإطار التعاهدى الذى توصل إليه الطرفان لاقرار حرية انتقال الأفراد أو قوة العمل بين إقليميهما كافيا لاحداث حركة إنتقال للقوى العاملة ، مالم يتوفر إطار اقتصادى يحقق كل طرف من خلاله ما يتصوره أو يتوقعه من مغانم اقتصادية مؤكدة ، وربما حقق أيضا مغانم أخرى ذات مضمون سياسى واجتماعى .

لقد كان المخططون الإسرائيليون يفكرون ويعدون مفردات الإطار الاقتصادى . قبل أن يتوصلوا إلى فرض الإطار التعاهدى على مصر، بسنوات طويلة . كما أنهم كانوا مقتنعين بأن ظفرهم بالإطار التعاهدى من شأنه أن يمهد لتحقيق المزيد من مفردات الإطار الاقتصادى ومشاريعه.

لقد دخل المفاوض الإسرائيلى كامب ديفيد وبليرهاوس وغيرهما من مواقع المفاوضات ، حاملا معه مشاريع اقتصادية جاهزة منذ سنوات لاينقصها لكى تنفذ ، على أرض مصر ، الا إبرام معاهدة للسلام وإطار تعاهدى بانتقال الأفراد والأموال والسلع .

وفى تقديرنا أن الجانب الإسرائيلى كان - لايزال - يأمل فى تحقيق الانتقال للقوى العاملة مع مصر فى إطار اقتصادى من خلال ثلاث صيغ رئيسية هى :

١- استمرار التشغيل المتحقق خلال فترة الاحتلال وهو ما اخترنا أن نطلق عليه (صيغة العريش)٠

وقد بلغ حجم القوى العاملة المصرية التى جذبتها اسرائيل للعمل لديها من العريش وبئر السبع خمسة آلاف عامل ٠ وهو رقم يصل إلى ٣٠٪ من إجمالى قوة العمل فى العريش ٠

ولعب الجانب الاسرائيلى لعبته فى محادثات مناحم بيجين السادات (٢٧ مايو ١٩٧٩ بالعريش) عندما وضع الجانب المصرى أمام خيارين : اما أن تفتح الحدود أو يوقف الاسرائيليون استخدام عمال العريش ٠ اختار الجانب المصرى فتح الحدود، مفضلا ذلك مع بدء عهد الادارة المصرية فى العريش ، بهذا الحجم الضخم من البطالة والعجز عن مواجهتها بالتشغيل أو باعانات البطالة ٠

٢- التشغيل فى مشاريع الطرق ونقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من سيناء إلى النقب:

فالفقرة (٣) من المادة السادسة من " البروتوكول الثالث" الملحق بمعاهدة السلام تشير إلى عدد من المطارات " بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ " سوف تخليها اسرائيل ٠ وهى المطارات التى تم الاتفاق على أن تقوم أمريكا بتعويض إسرائيل عنها بانشاء قاعدتين جويتين فى النقب ٠ ونصت الفقرة (٥) من هذه المادة على أن " يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها - كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديد إضافية ٠ كما يتفق الطرفان ايضا على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات ٠

وكان معروفا أن تطبيق أحكام هاتين الفقرتين يتطلب وجود قوة عمل يدوية كبيرة قدرت بثلاثة آلاف عامل ٠ وهذا مايعجز الوعاء السكانى الإسرائيلى عن توفيره . وأعلن مسئولون فى وزارة العمل الإسرائيلية أنهم رفضوا استخدام عمال من اليونان ويوغوسلافيا ، مفضلين استخدام العمال المصريين٠

٣- التشغيل فى إطار "المشروع الاقتصادى الإسرائيلى لمصر" أو ما نسميه " صيغة المشاريع المشتركة"

إن ماتدبره إسرائيل لغزو الاقتصاد المصرى ووضع الخطط لذلك لم يكن وليد الصلح المنفرد عام ١٩٧٩ ، بل يرجع إلى منتصف الستينيات ٠ ويعتبر الصلح المنفرد مع مصر أداة

من أدوات هذا الغزو . ففى عام ١٩٦٥ وبتكليف من رئيسة وزراء اسرائيل آنذاك جولدا مائير آعد " بنك إسرائيل" ماسمى فيما بعد باسم " المشروع الاقتصادى الاسرائيلى لمصر " ٠ونشر المشروع لأول مرة عام ١٩٧٧ ٠ وفيما يلى مفردات هذا المشروع وهو من المشروعات التى لايتسع المجال هنا لعرضها بالتفصيل :

١- مشروع نقل مياه النيل إلى النقب٠

٢- مشروع شراء مليار متر مكعب من مياه النيل٠

٣- مشروع الاستغلال المشترك للمياه الجوفية فى سيناء ٠

٤- مشاريع رفع إنتاجية الزراعة فى مصر ٠

٥- مشاريع البترول والطاقة ٠

٦- مشروع شمعون ينتاح (عالم الذرة) لاقامة مركز ذرى مشترك فى سيناء ٠

٧- مشروع شركة الكهرباء الإسرائيلية فى العريش ٠

٨- مشارع النقل والمواصلات (مشروع ايهود سالف الذكر للنقل بالطرق البرية والجوية والسكك الحديدية ٠٠ الخ ومشروع هاشمشدنى للسكك الحديدية)٠

٩- المشاريع السياحية (وكالات سياحية مشتركة وشركات للنقل السياحى)٠

١٠- مشاريع لتشغيل خطوط ملاحية بين الاسكندرية والموانى الإسرائيلية ٠

إن مجمل هذه المشاريع الاقتصادية هى نفس المشاريع التى ستحاول إسرائيل وامريكا تمريرها فى إطار الشرق أوسطية فى نوفمبر ١٩٩٦ ٠

إنها التآمرات القديمة تبعث من جديد ، وللأسف تبعث فى مؤتمر القمة الاقتصادية الذى سيعقد على أرض مصر ٠

٣- صياغة سينارو لتبادل انتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

تمكنت إسرائيل فى " المرحلة الثنائية " لتنظيم إنتقال القوى العاملة المصرية إلى إسرائيل وإنتقال العمالة الإسرائيلية إلى مصر ، تمكنت من صياغة سيناريو كلى لهذه العملية أو المؤامرة ٠

وينطلق السيناريو الإسرائيلى من نقطة محددة وهى أن **يقتصر استخدام العمالة المصرية المنتقلة إلى إسرائيل فى المهن الخفيفة** وفى الأعمال الموسمية والعرضية والخفيضة التى لايقبل عليها الإسرائيليون أو التى تركوا ممارستها لليهود الشرقيين الفقراء ويأتى فى قائمة هذه

المهن والأعمال :

١- الأعمال الترابية (شق الطرق العسكرية وغيرها فى النقب)·

٢- جمع المحاصيل الزراعية ·

٣- أعمال النظافة العامة·

٤- الخدمات الخفيضة فى الفنادق والمحلات العامة ·

٥- الأعمال والمهن اليدوية الصعبة فى التشييد والبناء ·

وهذا يعنى أن العمالة المصرية ستحتل المستويات الدنيا فى هيكل مستويات المهارة وفى هيكل الأجور ، مع احتمال تعرضها لألوان من التمييز العنصرى وخاصة فى احتساب الأجور وفى الاقامة والخدمات مما يمس كرامة العامل المصرى ويثير نقمته ·

أما عن انتقال قوة العمل الإسرائيلية إلى مصر ، فقد لوحظ أنه رغم إصرار الإسرائيليين على دفع عملية تطبيع العلاقات ، فإن استخدامهم لانتقال قوة العمل الإسرائيلية فى هذه العملية ، كان استخداما بطيئا وراشدا ، تلافيا لردود الفعل العكسية فى مصر ·

ولاشك أن الاسرائيليين كان لديهم تصور مدروس لمجمل انتقال قوة العمل الاسرائيلية إلى مصر ، والأرجح أن هذا التصور كان يتضمن ضوابط تتحكم فى عملية انتقال الإسرائيليين للعمل والاقامة فى مصر ، وتحدد الفئات والاعداد التى سيسمح لها بالانتقال والأولوية الزمنية فى مراحل الانتقال ·

وكان من المتوقع أن تبدأ إسرائيل بالسماح لفئة الخبراء والاختصاصيين بالسفر إلى مصر **فى صورة وفود رسمية** أو ضمن لجان مصرية إسرائيلية والشركات متعددة الجنسية المرتبطة بالحركة الصهيونية الدولية ·

ومع التقدم على طريق التطبيع ، وظهور المشاريع المشتركة بين مصر وإسرائيل سيكون من الطبيعى أن يفد إلى مصر ، وتحت مظلة هذه المشاريع المشتركة **مجموعات كبيرة من فئة المديرين والمشرفين الذين يتولون الإدارة العليا والوسطى فى هذه المشاريع** ·

ومع المزيد من تطبيع العلاقات ، ستصبح أبواب مصر مفتوحة **لفئة العاملين لحسابهم من الاسرائيليين** الذين يمارسون أعمالا حرفية وفنية دقيقة مثل الصباغة وحياكة الملابس وأعمال الوساطة والسمسرة التجارية والإقراض وتجارة التحف والإعلان والمحاسبة·

ثانيا : المرحلة العالمية أو الشرق أوسطية

نجحت إسرائيل فى الضغط على نظام السادات ومررت من خلال اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، كل ما كانت تطمح إليه من اقامة أطر تعاهدية واقتصادية للاقرار بحرية انتقال قوة العمل المصرية إلى سوق العمل الاسرائيلى وقوة العمل الإسرائيلية إلى سوق العمل المصرية .

ولكن هذه الأطر التى أبدع المفاوض الإسرائيلى فى صياغتها وفرضها على المفاوض المصرى، لم تكن كافية لضمان التنفيذ الفعلى لأحكامها وشروطها .

فقد اصطدمت منذ اليوم الأول بمعوقات عسيرة للغاية ، أوقفت تنفيذها وشلت فاعليتها فى التطبيق .

من ذلك مقاومة الشعب المصرى للتطبيع إلى الحد الذى اعتبر التطبيعيين ، وخاصة الحكوميين ، فى عداد الخونة والمتآمرين لحساب العدو الصهيونى . واتخذت هذه المقاومة أشكالا تنظيمية عديدة منها تشكيل اللجان القومية لوقف التطبيع ، ومنها البيانات التى أصدرتها النقابات والهيئات والاتحادات ضد كامب ديفيد ضد التطبيع .

يضاف إلى ذلك أن الرأسمالية الصهيونية ترددت فى الاقبال على الاستثمار فى مصر ، واكتفت بمراقبة عملية الخصخصة - وراء أقنعة مصرية - لعلها تقتنص مؤسسة هنا وفندقا هناك من القطاع العام المعروض للبيع كما اكتفى الجانب الإسرائيلي - الرسمى والأهلى - بالتعامل السرى أو شبه السرى مع وزارة الزراعة المصرية لإقامة بعض المزارع أو المراكز الزراعية فى الجيزة وفى الصالحية ، لتكون قواعد ينتشر منها التطبيع مستقبلا .

ويمكننا أن نقول باطمئنان أن حصيلة " المرحلة الثنائية وما تطلعت إليه إسرائيل من مشاريع تطبيعية مشتركة ومن انسياب قوة العمل بين الاقليمين ، قد منيت جميعها بالفشل ، رغم جهود د. يوسف والى ووزارته لانعاشها ، ورغم الوفود التى تبادلها مع الجانب الإسرائيلى ، ورغم انضمام محمد فريد خميس ، رئيس الاتحاد المصرى للصناعات إلى تلك الجهود وتبادله للزيارات مع رجال الصناعة فى إسرائيل وتنظيماتهم المتعددة.

ولم يعد أمام إسرائيل وأصدقائها فى المشرق والمغرب وخصوصا فى أمريكا ومصر ، لكى تخرج من المأزق ، إلا أن تتخفى وراء **مشروع عالمى أو إقليمى مشترك باسم الشرق أوسطية** يضم مصر وعشرات من الدول العربية وتركيا وإسرائيل بالطبع ، يكون ضمن أهدافه الاستراتيجية خلق منطقة للتجارة الحرة وسوق عمل مشتركة تحت سيطرة إسرائيل وحلفائها

المستثمرين وتلعب مصر والدول العربية دور التابع الذليل.

بهذه الفكرة بدأت المرحلة الثانية للمؤامرة الصهيونية الأمريكية تحت مسمى "الشرق أوسطية" والتى تجسدت منذ عام ١٩٩٤ فى مسلسل من " **مؤتمرات القمة الاقتصادية** ، التى سترسم وتضع قواعد الشرق أوسطية وتسلمها لاسرائيل - كدولة محور مركزي - وللولايات المتحدة الامريكية راعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى فى المنطقة .

وسنستعرض فيما يلى وقائع هذه المؤتمرات ونلقى الضوء على المؤتمر القادم فى نوفمبر ١٩٩٦ وهو مؤتمر القاهرة الذى سيكون المؤتمر الختامى للمؤامرة الكبرى على مصر والدول العربية .

١- مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء (المغرب ٣٠ أكتوبر -٢ نوفمبر ١٩٩٤ (١)

كان د. يوسف والى ، وزير الزراعة المصرية وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وأول من أعلن عن " مشروع الشرق أوسطية" وكان ذلك فى حديث رتب له على صفحات جريدة الأهرام فى ٢٧ فبراير ١٩٩٣ ، وحديث آخر مع مجلة المصور فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٣ . ولم نعرف على وجه اليقين الموقع الذى يتحدث منه وهل كان يتحدث الينا كوزير مسئول فى النظام القائم أو كأمين عام للحزب السياسى الحاكم .

وادعى د. والى فى الحديثين أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يقسم العالم إلى تكتلات اقتصادية تتكامل فيها الإمكانيات الإنتاجية بطريقة تمكن من تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخفيض تكاليف الإنتاج من ناحية مع خلق سوق استهلاكية كبيرة وحجم مناسب للطلب يشجع على التطور التكنولوجى من ناحية أخرى . وضرب مثلا لهذه التكتلات بالسوق الأوروبية المشتركة وسوق أمريكا الشمالية وكندا والمكسيك وتكتل دول جنوب شرق آسيا المشهور باسم النمور الأربعة . وقال إننا فى دول الشرق الأوسط لايمكننا أن نواجه هذه القوى الكبرى انتاجا وتجارة خارجية وتكنولوجيا ، مالم نقيم كيانا اقتصاديا فى تلك المنطقة تتوفر فيه التكنولوجيا المتقدمة كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية فى شكل سوق كبيرة للشرق الأوسط .

وأكد أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى الرئيس بيل كلينتون تشجع وتؤيد هذا التوجه فى المنطقة ، لأنه بالإضافة إلى البعد الاقتصادى لهذا التوجه من خلق سوق

(١) لم تشارك فى المؤتمر ست دول عربية هى : سوريا ولبنان وليبيا والعراق والسودان واليمن.

كبيرة متكاملة ، فإن لها بعدا سياسيا يتعلق برغبة الولايات المتحدة فى دعم السلام فى المنطقة والمدخل للسلام هو المدخل الاقتصادى .

واعترف د. والى بأن المحاور والركائز الأساسية فى هذه السوق تقوم على مصر فى المقام الأول وإسرائيل فى المقام الثانى

كما تقوم كافة الدول فى الإقليم . ولو نظرنا إلى السعة السوقية الضخمة نجد أنها تصل إلى مايفوق ١٠٠ مليون نسمة .

لقد كانت تصريحات د. والى مفاجأة للجميع فى مصر اللهم إلا العالمين ببواطن العلاقات بامريكا وإسرائيل فقد صدرت هذه التصريحات دون سابق انذار ودون الإشارة المسبقة التى يستحقها مثل هذا المشروع الضخم والخطير . وكان من الطبيعى أن يتلقى من النقد والشكوك والتعليقات مالم يتوقعه د. والى وجماعته ، وهو مالم يقدر على الرد عليها .

وكان أهم ما أثار الرأى العام المصرى حينذاك أن الاعلان عن هذا المشروع الشرق أوسطى ، وهو **مشروع صهيونى أمريكى** ، يأتى على لسان وزير عرف بحماسه للتطبيع مع إسرائيل ، الأمر الذى جعل المراقبين يقتنعون بأن المشروع ليس سوى مرحلة متقدمة لمخططات التطبيع والاحتواء التى عرفناها فى المرحلة الثنائية الفاشلة ، مرحلة تحاول تمرير مافشلت فيه أمريكا والصهيونية فى الفترة من ١٩٧٩ و١٩٩٣.

وكان من الجلى لجميع المتابعين لمشروع الشرق أوسطية التى يدعو لها د. والى وجماعته أنه مشروع يناقض بشدة التوجهات القومية ومساعى العرب نحو الوحدة الاقتصادية ونحو إحياء وتنشيط السوق العربية المشتركة . فالمشروع يستهدف فى الأساس طمس الهوية العربية واعلاء شأن نمط من العلاقات الاقتصادية التى تخدم فقط أطماع الصهيونية وأمريكا فى هذه المنطقة .

مؤتمر قمة الدار البيضاء .

كان انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية الأول فى الدار البيضاء فى الفترة من ٣٠ اكتوبر ١٩٩٤ إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٤ نقطة البداية العملية - والخطيرة - لبناء نظام الشرق أوسطية .

فما هى قصة هذا المؤتمر ؟ ومن الذى دعا له أودعى إليه ؟ وماهى نتائجه من منظور الموضوع الذى تناولته هذه الدراسة وهو موضوع القوى البشرية أو القوى العاملة ؟

* وجهت الدعوة لعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الشرق أوسطية وشمال افريقيا بالدار

البيضاء من قبل الاستخبارات الامريكية ممثلة فى هيئتى :

١- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى .

٢- المنتدى الاقتصادى الدولى بمدينة دافوس بسويسرا .

والارتباط بين هاتين المؤسستين والاستخبارات الأمريكية ارتباط وثيق للغاية . فمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يمثل قمة الاشراف - بل وامتلاك - الاستخبارات الأمريكية وتوابعها من منظمات الظل فى كافة أنحاء العالم ، ومن أهمها "المنتدى الاقتصادى الدولى (دافوس) " وليد الاستخبارات منذ عام ١٩٩٠ ، تاريخ انشائه .

وفى مرحلة الاعداد الفعلى للمؤتمر ، دعت رئاسة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ، ودافوس ، مجموعة من الهيئات الممثلة لإسرائيل وللمجموعة الأوروبية ، ومجلس التعاون الخليجى ، لانجاز المهام المطلوبة فى هذه المرحلة ، مع وضع حظر تام - علميا ومعلوماتيا - على الدول العربية المرشحة لعضوية المشروع الشرق أوسطى ، وأهمها مصر والأردن وفلسطين . ورغم التكتم الشديد على تحركات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى وC.I.A ودافوس ، فقد تسربت المعلومات عن الهيئات التى دعيت للمشاركة فى الاعداد . وهى على وجه التحديد:

١- مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الأوسط:

أنشأتها الاستخبارات الأمريكية فى إبريل /مايو ١٩٩٣ وجعلت مقرها فى قلعة أشفورد فى ايرلنده . ويطلق عليها فى المعاملات السرية اسم " جماعة الوشاح الأزرق" وقد عقدت هذه الجماعة مؤتمرا فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٤ لكى تروج لمجموعة من المشروعات التى ستقدمها إلى مؤتمر الدار البيضاء، مثل مشروع إنشاء طرق سريعة بين شمال افريقيا ودول شرق البحر الأبيض ، ثم ١٧ مشروعا فى الزراعة والصناعة والخدمات والأسواق المالية والتكوين المهنى . وفى الفترة من ٩إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٤ عقدت الجماعة مؤتمرا فى القاهرة تحت شعار " آفاق الاستثمار" ناقشت فيه معوقات الاستثمار فى الأقطار العربية (التعريفة الجمركية والضرائب والنظم المالية والمحاسبية).

٢- بنك ليومى الإسرائيلى :

أعد هذا البنك مشروعا لصندوق استثمارى باسم " ثمار السلام " برأسمال خمسمائة مليون دولار ، ليتولى تمويل مشروع شرق أوسطى للطيران وصناعة إطارات السيارات لدول

الخليج العربى وسوق للمعلومات وسوق للنفط ومواد البناء والتشييد وصناعة الأدوية ٠

٣- مؤتمر شركاء التنمية :

عقد فى القاهرة فى الفترة من ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٤ بمشاركة ثلاثة أطراف هى :

أ- وزارة الخارجية المصرية

ب- الجمعية المصرية الأوروبية للتنمية

ج- غرفة التجارة العربية الألمانية٠

وشارك فى المؤتمر (١٢٠٠) رجل أعمال من الاتحادات الأوروبية ومندوبون من ثلاث دول عربية واسرائيل ٠ وقال دليل المؤتمر إن أربعين ألف شركة أوروبية أبدت استعداها للعمل فى إطار الجماعة الاقتصادية الجديدة ٠ وللمؤتمر جلسات فرعية فى تل أبيب وعمان وأريحا ٠

٤- صناديق للاستثمار

وجميعها تسعى للنشاط الاستثمارى فى إطار الشرق أوسطية من أجل إدماج الاقتصاد الاسرائيلى فى اقتصاديات المنطقة العربية مع التطلع الصهيونى لفرض السيطرة على المنطقة ٠ ويبرز من هذه الصناديق:

أ- صندوق والتركولونيالى الامريكى برأسمال ستين مليون دولار وشريك مع شركة ندمورا اليابانية ٠

ب- صندوق فربالنجتون الذى أسسته مؤسسة ادموند دى روتشلد ، وهو صندوق متخصص فى الأوراق المالية٠

ج- صندوق المغرب الذى أسسته مجموعة فريملنج الفرنسية ٠

د٠ صندوق أوريكس للاستثمار بمشاركة سلطنه عمان

تلك هى غابة المؤسسات التى جُندت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية لإخراج مشروع الشرق أوسطية إلى حيز الوجود٠ واضح من عرض تلك المؤسسات أنها كانت تعمل وتتحرك بعيدا عن متناول الدول العربية المفروض أنها شريكة فى الشرق أوسطية ٠ وحتى فى الحالات التى شاركت الدول العربية فى مسلسل المؤتمرات التى عقدت ، وكان أكثرها فى القاهرة ، كانت مشاركة العرب هامشية ٠

ولم تخل هذه الغابة من شخصيات هائمة وباحثة عن فريسة أو فرائس عربية ٠ وقد عرفنا من هذه الشخصيات عددا لابأس به ، بعد أن تسربت معلومات عنهم إلى الصحافة من خلال

المؤتمرات التى عقدتها مؤسسة الوشاح الأزرق ٠ ومن أبرز هذه الشخصيات : محمد وهبى - وهو مصرى كان يعمل ملحقا اعلاميا فى وشنطن ويعمل حاليا فى سفارة قطر بواشنطن ٠ وقد حصل منذ أربع سنوات على ميدالية تقدير من إحدى المنظمات الأمريكية لجهوده فى توثيق العلاقات المصرية الإسرائيلية . ثم هناك شخصية د٠ سعد الدين ابراهيم الاستاذ بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، والذى نذكر دوره فى اثارة موضوع الأقليات فى مصر ٠ وهناك من كبار الموظفين الأمريكيين أسماء نعرفها جميعا مثل الفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، ويتشارد ميرفى ، من مجموعة سفراء أمريكا السابقين فى المنطقة ، ورويرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى السابق ، وجون ماركس أحد أهم الخبراء الامريكان فى شئون الشرق الأوسط الرئيس الحالى لمجموعة الوشاح الأزرق ٠

وكانت هذه المجموعة قد عقدت خمسة مؤتمرات فى أمريكا وأوروبا ثم قررت عقد مؤتمرها السادس فى مدينة مراكش بالمغرب فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ مارس ١٩٩٤ بمشاركة :

١- د٠ سعد الدين ابراهيم مصر
٢- محمد وهبى مصر
٣- أحمد سامح الخالدى منظمة التحرير الفلسطينية
٤- يزيد الصايغ منظمة التحرير الفلسطينية
٥- محمد مصلح منظمة التحرير الفلسطينية
٦- د٠ حسن ابراهيم الكويت
٧- محمد عزيز شكرى سوريا
٨- الياس همو سوريا
٩- شلوموجازيت اسرائيل (مدير استخبارات سابق)
١٠- جوزيف القر اسرائيل (عضو مركز ديان للدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب)
١١- عدد من مديرى المعاهد الفكرية والجنرالات السابقين من إسرائيل ٠

وقائع المؤتمر : فكرته - أهدافه - مقرراته

عقد المؤتمر (تحت مسمى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا) بمدينة الدار البيضاء بالمغرب يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ واستمر ثلاثة أيام وحضرته وفود ٦١ دولة

منهم ١٢ رئيس حكومة و١٢٥ وزيرا و١١١٤ من رجال الأعمال وممثلى المؤسسات الاقتصادية العالمية ·

واشتركت مصر بوفد رفيع المستوى مثّل وزير الخارجية الرئيس حسنى مبارك ، ورافقه · د· عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والمهندس محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ود· يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون الدولى ود· محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى للاستثمار والمناطق الحرة حينذاك ، اضافة إلى نائب وزير الخارجية وعدد من رجال الأعمال المصريين ·

ويقول دليل المؤتمر أن فكرة عقده ظهرت من خلال " لجنة العمل" متعددة الأطراف التى نشأت بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، وأن خبراء البنك الدولى كانوا يرون أن إعادة الحيوية الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط ستكون حافزا على استمرار السلام والحفاظ عليه ، ويتطلب ذلك محاربة البطالة التى تقدر بنحو عشرة ملايين عاطل فى دول المنطقة كوسيلة لمواجهة مشكلات الفقر مع الحد من النمو السكانى · ونصح الخبراء بالعمل على تدفق الاستثمارات من الخارج لدفع معدلات التنمية لعلاج الركود الاقتصادى الذى أصاب دول المنطقة مع فتح آفاق للتعاون المشترك بين تلك الدول وإطلاق القدرات الكامنة لديها · ومن خلال هذا التعاون (ومايروجه خبراء البنك الدولى من أحلام وردية وأوهام) يتم وضع استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على ثلاثة محاور :

١- مزيد من التعاون الإقليمى (يقصد به التعاون مع إسرائيل وأمريكا)·

٢- إصلاح السياسات الاقتصادية لدول المنطقة (يقصد به فرض تطبيق روشتات صندوق النقد الدولى بما فى ذلك خفض سعر العملات وفى مقدمتها الجنيه المصرى ، وتفكيك القطاع العام ··· الخ ·

٣- العمل على جذب رؤوس الأموال خاصة التى يملكها أبناء تلك الدول فى الخارج (وهو أمل ميت)·

هذا وقد شغل موضوع " **القوى البشرية أو القوى العاملة**" ، جانبا هاما فى مداولات المؤتمر وكلمات الوفود وفى الأوراق المقدمة من الدول - مثل ورقة مصر وورقة إسرائيل وفى " الاعلان" الختامى للمؤتمر ·

ففى كلمة وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية ، أمام المؤتمر عن برنامج من أربع

نقاط **لوضع العرب وإسرائيل ضمن " نظام تعاون اقتصادى اقليمى ، اقترح تسهيل حركة السلع والأفراد والأفكار – عبر حدود دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، مع الالحاح على الغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل . كما اقترح انشاء مجلس للسياحة – بمشاركة إسرائيل بالطبع يضمن حرية انتقال الأفراد من دولة لأخرى .**

أما عمرو موسى ، وزير الخارجية المصرية ، فقد طرح على المؤتمر ثمانى ، نقاط ، شملت موضوع القوى البشرية ، حيث أكد فى النقطة (سابعا) " **إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقاتها بما يدفع بقدرات مجتمعاتنا ويتواءم مع احتياجاتها .**

وقدمت مصر " وثيقة للتعاون والتنمية والاستثمار" تضمنت (٥٨) مشروعا اقتصاديا فى مختلف المجالات تصل قيمتها ٣٤ مليار دولار ، تضمنت مشروعا لاقامة الطرق السريعة لربط المغرب العربى بالمشرق ، وتيسير انتقال البضائع والافراد بين دول المنطقة ، واعادة بناء كوبرى الفردان على قناة السويس وتحويل مطار النقب إلى مطار دولى لتنمية النشاط السياحى فى سيناء ، وخمسة مشروعات لربط الشبكات الكهربائية بالمغرب والمشرق . كما تضمنت سبعة مشروعات لإقامة معامل تكرير البترول ومشروعا عملاقا للبتروكيماويات وستة مشاريع صناعية لإنتاج مواد البناء والصباغة الحديثة والملبوسات **والصناعات الحرفية كثيفة العمالة** إلي جانب مشروع لاستصلاح نصف مليون فدان باستخدام المياه الجوفية شرق العوينات وثمانية مشاريع سياحية لتنمية شاطىء البحر الأحمر وتحويله إلى ريفييرا للجنوب وخمسة مشروعات للمحافظة على التراث وبناء متاحف حديثة ومشروعات للمناطق الصناعية الحرة منها منطقة شمال السويس وأخرى جنوب سيناء وستة مشروعات لتنمية التقنيات الحديثة فى الزراعة والصناعة والاتصالات وسبعة مشروعات لاستخدام التكنولوجيا فى مجال المعلومات .

ومن منظور الدراسة الحالية ، تضمنت قائمة المشروعات المقدمة من مصر ، **مشروعا لاقامة (٤٠٠) مركز تدريب للقوى العاملة وخاصة الخريجين** وتأهليهم لاكتساب المهارات فى مجالات التشييد والزراعة الحديثة والأعمال الفندقية والأنشطة السياحية والحاسبات الآلية والالكترونية والاتصالات وسبعة مشاريع لحماية البيئة .**وفى الإعلان الختامى للمؤتمر** تأكد ترحيب رجال الأعمال المصريين وغيرهم من المتحمسين للشرق أوسطية " **بالشراكة" الجديدة مع إسرائيل**

وأمريكا . كما أكد الإعلان على ضرورة التعجيل بإزالة كل الحواجز التجارية والاستثمارية ، وأن الاستثمارات المطلوبة تتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود .

وأوصى الاعلان بضرورة هيكلة هذه الشراكة الجديدة ، وبناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا يقتضى حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة .

٢- مؤتمر القمة الاقتصادية بعمان (الأردن) ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٥

إذا كان أهم ما يميز قمة الدار البيضاء من الناحية العملية ومن منظور انتقال القوى العاملة ، هو اسقاط المقاطعة لإسرائيل ومواربة الأبواب العربية لاستقبال البضائع والأفراد من إسرائيل والاتفاق على اشتراك معظم الدول العربية فى مؤتمر اقتصادى آخر ليبحث تفاصيل التعاون المشترك بينهم وبين إسرائيل وليضع اللمسات الأخيرة لإقامة نظام شرق أوسطى تابع للولايات المتحدة الأمريكية وللصهيونية العالمية وإسرائيل ... إذا كان ذلك هو ما يميز مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء ... فإن أهم مايميز قمة عمان أنها كانت قمة إنشاء المنظمات وتجهيز الترتيبات المؤسسة للنظام الشرق أوسطى.

فقد تم الاتفاق فى عمان على اقامة المؤسسات الشرق أوسطية الآتية :

١- **بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا** ، يكون مقره القاهرة برئاسة اسرائيلية يهدف كما جاء فى مسودة بنوده إلى دعم تنمية القطاع الخاص ومشاريع التنمية للبنية التحتية الإقليمية ، وتوفير منتدى يعمل على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى الاقليمى (العرب - اسرائيل - الولايات المتحدة الامريكية).

٢- مجلس إقليمى للسياحة وجمعية لوكلاء السياحة والسفر لمنظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط تكون مهمته تسهيل تسويق المنطقة كمنطقة جذب سياحى فريدة وسيضم المجلس ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

٣- **مجلس إقليمى لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة فى دول المنطقة** ، يعمل على إزالة الحواجز والمعوقات لتدفق السلع والبضائع فى إطار منطقة للتجارة الحرة تحت السيطرة الأمريكية الصهيونية.

٤- أمانة عامة تنفيذية للقمة الاقتصادية مقرها الرباط ، يندرج ضمن مهماتها العمل من أجل تعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكثيف اللقاءات والاتصالات وتبادل

المعلومات وتعزيز استثمارات القطاع الخاص فى المنطقة وبالامانة لجنة متابعة لمجموعة العمل الاقليمية للتنمية .

هذا وقد اعتمد البيان الختامى لقمة عمان هذه المنظمات المؤسسية وأوصى بعقد مشاورات مع الاتحاد الأوروبى وأعضاء آخرين حول الهيكل التنظيمى والوظيفى لهذه الأمانة ، مع وضع تصور لنشاطها .

بيان مصر أمام المؤتمر :

وفى البيان الذى ألقاه د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية ، باسم مصر أمام المؤتمر تحت عنوان " نحو السلام والتنمية" جدد التأكيد على عدة نقاط أهمها التكامل داخل الاقتصاد العالمى والتعاون الاقليمى من أجل التنمية السريعة مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية وقيام مجتمع حديث يعتمد على بنية أساسية مادية وإجتماعية واعتبار الصادرات كمحرك لعملية النمو وتطوير قاعدة إنتاج تنافسية وعقد إتفاقيات شراكة أجنبية والإسراع فى الاقتصاد القائم على قاعدة مصرفية.

وتضمن البيان عرضا شاملا ومفصلا للإطار الاقتصادى الشامل فى مصر بما فى ذلك السيطرة على العجز فى الميزانية – معدلات الفائدة التى تحددها قوى السوق – السيطرة على التضخم – ثبات معدل الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية .

وتضمن البيان أيضا رسما بيانيا يوضح توافر الطاقة الكهربائية فى مصر وكذلك الطرق والبترول وخطوط التليفونات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومشروعات الكهرباء والنقل والبترول والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والموارد البشرية والتنمية والتكنولوجيا المتقدمة والبيئة .... وهى نفس المشروعات التى وردت فى بيان وزير الخارجية المصرية أمام مؤتمر قمة الدار البيضاء .

وفى مجال تنمية الموارد البشرية ، وهو المجال الذى يهمنا فى هذه الدراسة . أوضح البيان المصرى أن الهدف من المشروعات فى هذا المجال تطوير التعاون فى هذا المجال وحشد الموارد المتاحة لتطوير نظم التدريب والتعليم.

وتتضمن هذه المشروعات – ذات العلاقة بالموارد والقوى البشرية – مايلى :

١- **إقامة مركز إقليمى لتطوير المناهج التعليمية والوسائل الخاصة بالتدريب والتدريس ،** باستثمارات قدرها ١٥ مليون دولار بما يمكن الشرق أوسطية من فرض أغراضها وقيمها

المشبعة بالصهيونية والأمريكانية على التعليم فى مصر بكافة مراحله .

٢- **إقامة مركز اقليمى لتطوير معدات الحاسب الآلى للتعليم الابتدائى والثانوى** باستثمار ١٥ مليون دولار ، بغية فرض مزيد من السيطرة الشرق أوسطية (صهيونية / أمريكية) على التعليم .

٣- لتحديث ورفع كفاءة مراكز التدريب المهنى اقترح البيان إقامة (١١)مركزا متخصصا فى تكنولوجيا الزراعة والبناء الحديث والكهرباء والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية.

٣- مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة ١٢-١٤ نوفمبر ١٩٩٦

بدأت الاستعدادات لمؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٩٥ بعد إرفضاض مؤتمر عمان . وأولت وزارة الخارجية المصرية اهتماما كبيرا لهذه المهمة . وتشكلت لجنة عليا برئاسة د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين ، تتبعها لجان على مستوى الوزارات ، بالاضافة إلى لجنة تسيير بوزارة الخارجية .

وظهرت على ساحة الاستعدادات نفس المنظمات والهيئات الصهيونية والتابعة للاستخبارات الأمريكية وأهمها :

١- **المنتدى الاقتصادى الدولى (دافوس)** بسويسرا الذى تعاون مصر فى الاعداد للمؤتمر ويتلقى طلبات رجال الأعمال المشاركين من انحاء العالم مقابل ١٨٥٠ دولار تدفع للمنتدى .(١)

٢- **مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى** الذى سينظم أربع جلسات فى المؤتمر حول المشروعات الإقليمية والخصخصة والتجارة والاقتصاد الفلسطينى .

هذا ويمكن تصنيف المشاركين فى المؤتمر إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى :

١- الوفود الرسمية الحكومية وقد وجهت الدعوة لنحو تسعين دولة من أنحاء العالم وإلى عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية وجامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة .

٢- رجال الأعمال المهتمون بالتعامل مع المنطقة من مختلف دول العالم والمتوقع أن يصل عددهم إلى نحو ١٥٠٠ رجل أعمال منهم نحو ٤٠٠ رجل أعمال من مصر.

٣- مجموعة من الأكاديميين والمفكرين والكتاب ورجال الصحافة والاعلام العالميين ، وجهت لهم الدعوة للمشاركة كمتحدثين فى لجان واجتماعات المؤتمر .

(١) بالنسبة لرجال الأعمال المصريين فانهم يسجلون انفسهم لعضوية المؤتمر لدى وزارة الخارجية المصرية مقابل ٢٥٠٠ دولار.

يعقد المؤتمر تحت شعار " البناء المستقبل " وتنحصر الخطوط العريضة لبرنامجه فى **أربعين جلسة ما بين جلسات عامة وجلسات لموضوعات متخصصة ، وجلسة لكل دولة من دول المنطقة لعرض المشروعات** التى تقترحها فى إطار التعاون الإقليمى ٠

وسيجرى توزيع الجلسات العامة على النحو التالى :

١- **الجلسة الأولى** : عن السلام والتنمية الاقتصادية

٢- **الجلسة الثانية** : عن المناخ الاقتصادى والسياسات المطلوبة لخلق بيئة مواتية٠

٣- **الجلسة الثالثة** : عن دور تجمعات الأعمال فى عملية التنمية الاقتصادية الشرق أوسطية.

٤- **الجلسة الرابعة** : وموضوعها الاستثمار - الفرص - والإمكانيات والتحديات ٠

٥- **الجلسة الختامية** : وموضوعها رؤية المستقبل للشرق الأوسط وشمال افريقيا فى القرن القادم ٠

وواضح من هذا العرض للجلسات العامة اختفاء موضوع القوى والموارد البشرية من مستوى الطرح المباشر ، وهذا مالم ترد بعض الاشارات إليه داخل كل موضوع٠

وبالمثل ، فقد سقط الموضوع من قائمة الموضوعات الأربعة المتخصصة التى رصدت لها (١٦) جلسة ، اللهم إلا بعض الإشارات العابرة فى الموضوع الرابع حيث قيل إنه سيتناول مسألة " الارتباط بين الموارد البشرية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة .

النتائج المتوقعة لانعكاسات الشرق أوسطية على القوى العاملة المصرية والعربية

أن أخطر ما تكشف عنه هذه الدراسة أن المؤامرة الصهيونية الأمريكية لخلق سوق عمل مشتركة مع إسرائيل ، مؤامرة قديمة سبقت مشروع الشرق أوسطية بعدة سنوات ٠ وقد نجحت إسرائيل ، بدعم سافر من الولايات المتحدة الأمريكية ، فى فرض فكرة سوق العمل المشتركة على السادات ، ضمن مافرضته عليه من شروط أخرى مثل شرط الغاء المقاطعة ، وشرط إقرار حرية انتقال القوى العاملة بين الاقليمين ٠

وظفرت إسرائيل بكل ما كانت تحلم به وتطمح إلى تحقيقه فى هذا المجال من خلال ماضمنته اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام من أطر تعاهدية واقتصادية كانت أثمن ما اقتنصته إسرائيل فى المرحلة الثنائية من مراحل المؤامرة التى انتهت إلى " مرحلة عالمية أو شرق أوسطية " تمثلت فى مسلسل مؤتمرات القمة الاقتصادية ٠

وقد جمعنا فى هذه الدراسة ماتراكم لدينا من شذرات وأحكام ومواثيق واتفاقيات وشروط مكتوبة بين مصر من ناحية إسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى فيما يخص الموارد البشرية ومجالات انتقال القوى العاملة ومستقبل الاستخدام .

ولكننا لازلنا نشعر بأن المحصلة الكلية لهذه المواثيق وأحكامها قاصرة تماما وغير كافية للكشف عن مجمل الآثار والانعكاسات على مجال القوى العاملة المصرية وحركتها.

فالأمر اذاً يتطلب قدرا أكثر وأعمق من التحليل والوقعات لهذه الانعكاسات لعلها تلقى المزيد من الضوء على الكارثة التى تنتظر مصر واقتصادها ومواردها البشرية نتيجة لابتلاعها فى شرك الشرق أوسطية .

وفى تقديرنا أن أخطر تلك النتائج والانعكاسات هى :

أولا : سقوط المواثيق واتفاقيات العمل العربية وهى كما ذكرنا من قبل:

١- الميثاق العربى للعمل.

٢- اتفاقيات العمل العربية المنظمة لانتقال قوة العمل وهى الاتفاقية رقم (٢) ورقم (٤)

٣- قواعد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل

٤- اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة.

ويعتقد السفير أحمد أبو الخير - المنسق العام المساعد لمؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة ، أن خروج مصر من نطاق التزاماتها العربية فى مجال القوى العاملة ، يعرضها تماما للمؤامرة التى تحاك حولها لتهميش دورها فى المنطقة .

ولكنه يؤكد أن مصر - فى مواجهة هذا الخطر - تدرك دورها فى التنسيق العربى الكامل الذى هو السلاح الفعال لمواجهة أى قوة إقليمية مثل إسرائيل تحاول السيطرة اقتصاديا ثم سياسيا على المنطقة.

ثانيا : باحتواء مصر داخل نظام الشرق أوسطية ، فإنها ستضطر للخضوع لشروط المستثمرين ومطالباتهم المستمرة بوقف العمل بتشريعات العمل والحاحهم على الغاء مكتسبات عمال مصر التى كانت حصيلة الخمسينات والستينات وأهمها المشاركة فى الإدارة والمشاركة فى الأرباح والاحكام الحمائية ضد الفصل التعسفى .

إن علو صوت القطاع الخاص المصرى فى نظام الشرق أوسطية ، وعلاقاته السافرة والوثيقة بدوائر الأعمال الصهيونية والامريكية الدولية ، ستمهد الطريق لتدخلات حلفائهم من

القطاع الخاص الأجنبى للسيطرة على علاقات العمل على حساب القوى العاملة المصرية.

ثالثا: وكنتيجة تالية لعلو صوت القطاع الخاص المصرى وغيره داخل النظام الشرق أوسطى ، سيؤدى ذلك حتما إلى محاولة تقليص دور النقابات العمالية المصرية وتهميش مواقفها فى العلاقات الصناعية مستقبلا . ولن يدهشنا أن يطالب المستثمرون الوافدون من كل حدب وصوب بفترات زمنية - أو مهلة - يجمد خلالها ولحسابهم النشاط النقابى ، كما جمدت لحسابهم الضرائب . وفى ذلك نهاية للديمقراطية الصناعية والحريات الأساسية لعمالنا.

رابعا : إن اطلاق حرية انتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل ودول الشرق أوسطية ، عملية لايعرف مداها وآثارها إلا الله.

ولم نسمع من الاتحاد العام لعمال مصر ولامن وزارة القوى العاملة والتدريب رأيا أو دراسة علمية حقيقية لتأثير هذا الانتقال على الأجور والمعاملة بالمثل ومخاطر التمييز العنصرى ضد عمالنا .

ولازلنا ننتظر منهم أن ينطقوا بشىء

تعقيبات :

د٠ابراهيم الدسوقى أباظة

د٠ جودة عبد الخالق

تعقيب د. ابراهيم الدسوقى أباظة

العروض التى استمعنا إليها فى هذا المؤتمر تضع أمامنا البعد الحقيقى للإتجاه العام الذى نسير فيه ونحن نتقدم نحو القرن الواحد والعشرين . وفى يقينى أننا نتناول القضية من آخرها وليس من أولها . فما أدركناه اليوم ، وماوصلنا إليه هو ثمار تراكمات كثيرة بدأت منذ أكثر من خمسين عاما . وتواجدت من اخطاء فى حرب ١٩٤٨ إلى اخطاء فى حرب ١٩٥٦ إلى كارثة فى حرب ١٩٦٧ . إلى اتفاقات ترتب عليها ، وبدأت تفرز مايعرف بالتدابير الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط. وهى تدابير . كما تفضل المتحدثون تسهم فيها الولايات المتحدة بنصيب الأسد ، وماعداه من صنع اسرائيل ، وهذه الترتيبات تتم منذ أمد بعيد .. إلى أن وصلنا اليوم إلى مايسمى بالتطبيع ، وهو فى حقيقته ترويض وليس تطبيعا ، ترويض المنطقة على الدخول فى قفص أعد لها لتبقى فيه ربما طيلة القرن الواحد والعشرين أو بعده .

ومن هنا ، فإن هذه المخاطر الداهمة والتى تمثلت – فيما تفضل به السادة المتحدثون – التى تناولت كل قضية فى حياتنا . ابتداء من قضية الزراعة والماء والطاقة والتمويل والعمالة وغيرها كل هذه القضايا ترتسم الخيوط حولها وتبدو فى غير صالحنا على الاطلاق.

الأسباب معروف حتيى لانغرق فى مناقشة النتائج وننسى الأسباب . الأسباب معروفة . نحن هنا نقيم علاقتنا باسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة ونحن على درجة هائلة من التخلف الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة الحال التكنولوجى . هذا المستوى المتفاوت . أو هذا الفارق الشاسع جدا بيننا وبين من (نطبع) معه . هذا الفارق الشاسع يقود بالضرورة إلى خضوع وتبعيه لا محيص عنها . ويجب أن أشير إلى متوسط دخل الفرد . هنا مثلا فى مصر ٦٥٠ دولارا للفرد مقابل اضعافها فى إسرائيل والقدرة التصديرية للاقتصاد الاسرائيلى ٢٤ مليار دولار سنويا . ونحن قدرتنا التصديرية لاتزيد عن أربعة مليارات نصفها مواد خام بترول . إذن هذا التفاوت فى المستوى . يأتى بنتيجة طبيعية . وهى إنك لايمكن أن تكون أبدا على مرتبة واحدة مع اسرائيل . على الأقل فى المراحل الأولى مُحال .

هناك كذلك خطر داهم لايقل عن هذا الخطر الأول ، وهو خطر افصحت عنه كثيرا الأوراق المقدمة لهذا المؤتمر . خطر أراه واضحا جليا هو غيبة الديمقراطية والمشاركة الشعبية

٠اسرائيل تواجه حكومات العالم العربى ولاتواجه الشعوب ٠ الشعوب فى هذه المنطقة من العالم ملغاة – وإذا نظرنا جليا للقضية – نجدها فى الاستبداد منذ بدأ الصراع العربى الاسرائيلى ، وعزل الشعوب عن المشاركة وتقرير مصيرها ٠ اسرائيل تواجه الحكومات ولاتواجه الشعوب لأن الشعوب ملغاة فى هذه البقعة من العالم ٠

قضية الحلف الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة ٠ والتى جعلتنا نذوق ثمار حرب سياسية مع اسرائيل من منطلق خاطىء مفاده أن الولايات المتحدة شريك كامل وبين يديها (٩٩٪) من أوراق اللعبة ٠ الولايات المتحدة حليف استراتيجى لاسرائيل ، وهى ليست شريكا محايدا ، بل هى طرف فى الصراع إلى جانب إسرائيل وعلى هذا الأساس لايجوز أبدا أن نعاملها كشريك محايد، يجب أن ننظر لهذه القضية بالذات على أنها خصم وليست شريكا ٠ فالشراكة تقتضى على الأقل نوعا من الحيدة ٠ الشراكة تقتضى نوعا من النظر لمصالح الآخرين والأخذ فى الاعتبار مصالح المنطقة ٠ وسنرى عكس ذلك تماما٠

منطلقات السياسة الخارجية المصرية عموما فى ظنى خاطئة لأن تدابير السلام بالصورة التى تريدها اسرائيل والولايات المتحدة من ورائها رتبت وصممت منذ زمن بعيد ويأتى تنفيذها اليوم على أرض الواقع ٠ فالتنفيذ مراحل بلغت خطورتها عندما بدأت قضية التطبيع ٠

علينا نحن وممثلى القوى الشعبية والقوى السياسية أن نحول مثل هذه المؤتمرات إلى قوة دافعة فى جسد شعوبنا وتحركها نحو المطالبة بحقوقها الديمقراطية وبالحرية تفرض وجودها، فى نفس الوقت وفى تحويل الجامعة العربية من جامعة حكومات عربية إلى جامعة شعوب عربية أريد أن تتحول تلك الصحوة التى بدأت فى مؤتمركم هذا إلى قوة دافعة تواجه هذا التيار الجارف ٠ الذى تتزعمه الولايات المتحدة ومن ورائها ومن أمامها اسرائيل ٠

د٠ جودة عبد الخالق

أظن حضراتكم جميعا تتفقون على أن المهمة التى أمامى مستحيلة بعد كل هذه الأوراق والمناقشات أنا سأحاول أن أنقل المناقشة بعض الشىء٠

عنوان الندوة بقول .. مخططات "التعاون بين إسرائيل والدول العربية .. من التطبيع إلى الهيمنة – رؤية عربية للمواجهة ٠

عنوان الجلسة " تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع "
لابد أن نتوقف عند هذا ، لأنه إذا كان المقصود هو المواجهة - فالسؤال المطروح حول تقويم الجدوى الاقتصادية سؤال يحمل محاذير . لأنه لو تصورنا أن هناك جدوى اقتصادية لمشروعات هذا النظام فكيف نتحدث عن رؤية للمواجهة لذا فأنا لا أعتقد أن القضية بهذا الشكل تصبح موضع التفكير العميق فى هذه الندوة فعنوان الندوة يحمل المواجهة من حيث المبدأ وكأنها مواجهة بين الآن والآخر إن جاز التعبير ، لأن عنوان هذه الجلسة هو " دراسة الجدوى " وتكون النتيجة المنطقية أنه لابأس وإلى الأمام . ولكن طبعا كل ماقيل يصب فى إتجاه أنه لاجدوى . يعنى الجدوى لم تثبت . وبالتالى هناك نوع من راحة الضمير . أنا أطرح السؤال على هذا النحو . فأنا أتصور أن المواجهة . مواجهة على مستويين مستوى أخطر وهو المواجهة مع النفس والمستوى الثاني وهو أقل خطورة وهو المواجهة مع الآخر . مالم نتصور المسألة على هذا النحو أعتقد أنه هذه الندوة ستكون كلاما تدوره الرياح وتصبح أثرا بعدعين فى مدة قصيرة.

النقطة الثانية . لاحظت بمطالعة الأوراق وفى متابعة الكلمات أن ثمة مراوحة بين نقيضين . بين نقيض تهوين. التقليل من شأن الآخر ونقيض التهويل أى المبالغة فى هذا الشأن . ودعونى أحذر من المخاطر التى تنطوى على هذا . إذا أردنا المواجهة الحقيقية ، فلابد من النظر لعدونا فى حجمه الحقيقى . لا أكثر من هذا الحجم ولا أقل من هذا الحجم أيضا . وأنا أعتقد أن هذا الحجم علينا أن نواجهه وبكل جدية وبلا تسويف.

النقطة الثانية هى أن ما يجرى الآن هو مشروع استعمارى منذ السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى بعد بضع سنوات من الحرب العالمية الثانية . تحديدا حتى حرب السويس ، حيث كان يقوم أقوى أشكال الاستعمار الاجنبى. ولكن الموقف تغير بعد ١٩٥٦ كما نعلم جميعا.. ليصبح الجديد فى هذا الموضوع والذى يشكل خلفية للمسرح الذى تجرى عليه الاحداث هو وجود قوة غربية ذات طبيعة استعمارية هى الولايات المتحدة الامريكية وجودا مباشرا . هذه حقيقة لايجوز أن تخفى علينا على الاطلاق . فيجب أن نستحضرها فى أى حديث عن قضية المواجهة .

النقطة الثالثة طرح العرب هنا باعتبارهم فئات واتجاهات . ولكن أنا أود أن أضم صوتى إلى

صوت د. ابراهيم الدسوقى أباظة فى التمييز بين النظم وبين الشعوب النظم مآلها إلى زوال ، ولكن الشعوب هى الخالدة . وبالفعل أى تعامل منهجى مع هذه المسألة لابد أن يأخذ فى الاعتبار أننا نسعى إلى مصلحة الشعب العربى والشعوب العربية فى البلاد العربية المختلفة . وأعتقد أن جزءاً من المشكلة هى أحيانا فى تواطؤ واحيانا تحالف الأنظمة مع الآخر الذى نتحدث عن ضرورة مواجهته . وهذا هو المعنى القانونى وراء قولنا أننا ننظر للمستوى الأول والأخطر وهو المواجهة مع النفس، ولايمكن ذلك إذا تصورنا أن هذه الانظمة هى منا ونحن منها فثمة الكثير الذى يمكن قوله فى هذا الصدد.

النقطة الرابعة :-

مما عُرض من أوراق ، نفهم أن هناك محاولة لإعادة هيكلة الاقليم بحيث يكون على النمط المعد له؛ كل الموارد العربية توظف لخدمة المركز المسيطر ونستنتج من ذلك أن أى تفسخ عربى مرتبط بضعف مصر مثل هذا الذى حدث بعد ١٩٦٧ . فمصر لم تعد هى القوة الحاكمة فى المنطقة ، وبالتالى تبرز بعض القوى الاقليمية الأخرى فيجرى اضعافها أيضا . كما تمثل فى نتائج غزو العراق للكويت ، وذلك لتعود القوة إلى المركز المعد .

النقطة الخامسة :-

بالنسبة للمشروعات المطروحة أريد أن أركز على مشروعات البنية الأساسية التى تتضمن مثلا الحديث عن خطوط لنقل الخام والغاز الطبيعى وفى ورقة أ. عمرو حمودة ، ورد فيها أن هناك محاولة للإلتفاف حول الموقع المصرى ، وعلى وجه الخصوص قناة السويس وخط سوميد ولكن بالاضافة إلى هذا هناك خطوط النقل البرى ويمكننى القول أن المشروع قدم لقمة عمان ، وسيردد هنا فى مؤتمر القاهرة من قبل اسرائيل ، ومفاده هو مد شبكة السكك الحديدية الاسرائيلية إلى خليج العقبة. وطبعا لأن الحيز الجغرافى محدود جدا فالاقتراح هو المزاوجة بين المعمور الاردنى فى العقبة والمعمور السعودى فى نفس المنطقة . وخلق ما يشبه النظام للنقل البرى والسكك الحديدية بما يسمح بالنقل بين ميناء خليج العقبة وميناء حيفا على البحر الأبيض المتوسط، وهذا يعتبر تهديدا مباشرا وضارا لموقع مصر.

وقد يفيد هنا الرجوع للتاريخ وأذكر حضراتكم أنه فى أوائل القرن السادس عشر خرجت الأساطيل المصرية بقيادة السلطان الغورى لمنازلة البرتغاليين فى بحر الهند قرب بومباى ،

والكثير منا نسى هذه المعلومات ، لكن علينا أن نستحضرها وهناك موقعه مشهورة اسمها موقعة (شولز) سنة ١٥٠٨ على وجه التحديد، بين الأساطيل المصرية والأساطيل البرتغالية ٠ حينما اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح ومصر فى هذه الأيام كانت تنعم بميزة موقعها الجغرافى وبصفتها وسيطا للتجارة ، بعيدة المدى ، ودفاعا عن هذا الموقع جيشت الأساطيل للدفاع عن مصالحها، ولكن فى ذلك الحين ووجه المصريون بغزو من الشمال بقيادة سليم الأول ٠ وهنا أيضا يمكن أن نستحضر التاريخ الحديث جدا ، فقد كانت جيوشنا منغمسة فى حرب تحرير فى الجنوب مرة أخرى حين جاء الغزو من الشمال وذلك فى رؤية أخري لموضوع ١٩٦٧ لمن شاء إعادة قراءة التاريخ، وطبعا الحديث هنا ذو شجون ٠ لكنى أود أن أقول أن هذه النقطة هامة جدا وتبرز بشكل قاطع ما يلزم من مواقف واجراءات وتدابير للدفاع عن المصلحة الوطنية المصرية المباشرة فإذا كنا نعنى كلمة المواجهة حقا وأعتقد أن هذه المسألة يجب أن نرتب عليها إجراءات عملية من الآن ٠

نقطة أخيرة – البعض يتصور أن قناة البحرين ٠ وهذا الكلام ورد فى ورقة د٠ محمود عبد الفضيل- هى قناة للمياه والطاقة وليس المقصود بها أن تكون بديلا لقناة السويس ، والحقيقة أن البديل لقناة السويس هو السكك الحديدية والنقل البرى ٠

والأمر هنا مثل زراعة محاصيل معينة ونقلها من اسرائيل لمصر للحصول على المياه المصرية بطريقة غير مباشرة أى بتعبير آخر بدلا من أن ننقل المياه للمحاصيل ننقل المحاصيل للمياه وسنصل لنفس النتيجة٠

وهنالك أيضا الإلحاح الاسرائيلى الذى وصل إلى حد الطلب المتكرر من الحكومة المصرية بزيادة المياه من الدول فى أعالى النيل لتمر من سيناء إلى النقب أو أن نذهب المياه حتى بحيرة السد العالى ثم نوصل خط أنابيب من البحيرة لنقل المياه لاسرائيل ٠ وهذا يؤكد أن هناك مشروع اسرائيلى للمياه بأى صورة ٠

المناقشات :

ابراهيم البدراوى / د. صلاح صادق

أ. إبراهيم البدراوى

أنا رأيى أن هذه مرحلة مختلفة هى امتداد للمشاريع الامبريالية ، ولكنها ذات طبيعة خاصة

هذا المشروع ذو طبيعة خاصة جدا . (لأن فى مواجهته أيضا ما يسمى مشروع المتوسطية أيضا مشروع امبريالى لكن هذا مشروع ذو طبيعية جدا) لأن اسرائيل هى الطرف الرئيسى فيه متحالفا أو كما نقول متآمر مع الامبريالية الامريكية .

(وبالتالى لابد أن ننظر للطرف الآخر فى شكله ومنظومة اسرائيل . الحركة الصهيونية الامبريالية الامريكية) وهى التى تحكم المسألة من بدايتها لنهايتها وهذا الذى يعطى هذا المشروع نوعه الجديد.

النقطة الثانية الشرق أوسطية ليست مجرد سوق هى نظام إقليمى متكامل يختلف عن كل التصورات الخاصة بالمبادىء الثابتة فى الاربعينيات والخمسينيات . حلف بغداد وغيرها . لأنه نظام اقتصادى اجتماعى ثقافى قيمى وهذا المشروع لنظام اقليمى جاء فى وقته بالنسبة لإسرائيل . وإذا كانت المرحلة الأولى للمشروع الصهيونى هى تلك التى صاغها وبشر بها هرتزل وهى التى خلقت الدولة اليهودية ، فالمرحلة الثانية من المشروع الصهيونى هى الهيمنة الكاملة . سواء كانت الهيمنة حربا أو سلما . لكن سيكون هناك شكل من أشكال الهيمنة الصهيونية.

وأنا أرى أن سياستنا يجب أن تكون هى الفيصل . وأعتقد أنه فى عدد من البلدان العربية وعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيره هى أيضا تصب فى مسار هذا المشروع. لأنه تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية والدولية وهذه فى النهاية تقدم البلدان العربية على طبق من فضة للشرق أوسطية والهيمنة الصهيونية وهناك مسألة.. تروجها أبواق الدعاية للشرق أوسطية أن الرخاء سوف يأتى وسوف تكون الحياة جميلة جدا أو يقولوا أن الديمقراطية ستأتى ولايدركون أن هذا المشروع يتم عنوة رغما عن الشعوب .(صغيرة جدا لموقفه) . لموقف هذا المشروع من الديمقراطية . ومرت لأنها تأتى على سياق طويل ويقول بيريز أن هذه البلدان التى حكمت لفترات طويلة جدا وحتى الآن بواسطة نظم حكم استبدادية لماذا تحصل على الديمقراطية الآن وكيف ؟ لأنه يعلم أن الديمقراطية فى هذه البلدان تعني

التأثير ضد هذا المشروع وإسقاطه ·
أنا طبعا متفق مع كل الكلام الذى قيل حول إمكانية إسقاط هذا المشروع – طالما هناك شعوب لابد أن يسقط هذا · لكن نحن اليوم نتكلم فى التشخيص وعن النتائج المصلحية وراء مشروع الشرق أوسطية داخل المنظومة المصلحية الدولية التى يلعب فيها رأس المال الصهيونى دورا كبيرا جدا وخاصة رأس المال المصرفى الصهيوني ، ومن هنا فبعد خصخصة البنوك والتطورات الغير مواتية فى البلاد العربية وبالتالى تسهل عملية الهيمنة على الأوضاع المالية فى البلدان العربية وبالتالى تسهل عملية الهيمنة على الاقتصاد العربى ككل ·

د· صلاح صادق

أخطر ما أراه فى الشرق أوسطية أنها صناعة للأسف الشديد محلية تعاونت مع الصناعة الخارجية · وما أقصد بصناعة محلية هم رجال الأعمال فى مصر من خلال منظمات رجال الأعمال·
وهذا يتطلب الربط بين مختلف اطراف عملية التطبيع رجال الأعمال ومنظماتهم ورجال القرار والشعب الذى هو نحن · أنا أتصور أن الطرفين الأول والثانى كانا يعملان منذ زمن طويل فأنا أقول أن العلاقة القائمة بين جمعيات رجال الأعمال والسلطة فى اتخاذ القرار وضحت. كانوا يحاولون اخفاءها عن القوى الشعبية أو الطرف الثالث · مطلوب أن يتوفر لها رؤية أساسية . كيف تحدد رؤى المواجهة ؟ كيف يوضع برنامج تنفيذى يتضمن ليس مجرد مواجهه كلامية أو اعلامية ، ولكن مواجهة فعلية تصدر عن القاعدة الجماهيرية وذات أساس من القيم أى النظام القيمى بمعنى إن تكون المواجهة شاملة فى النواحى الاعلامية وفى النواحى الاقتصادية ، مع التركيز على النواحى القيمية ·

المحور الثالث
مواقف الأطراف فى عملية التطبيع
ودور المثقفين

أثر التطبيع على العمل العربى

عماد جاد

احتوت عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى وفق صيغة مدريد على نوعين من المفاوضات ، النوع الأول تمثل فى المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل ، وكل طرف عربى معنى، وتدور حول تسوية لب الصراع وهو الإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وهى الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية- وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان السورية وأراضى الجنوب اللبنانى . أما النوع الثانى والذى سمى بالمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف ، فهى تبحث بالأساس إزالة مظاهر الصراع وتدشين روابط تعاونية بين إسرائيل والدول العربية وتسوية قضايا خلافية نبعت من تفجر الصراع وتطوره ، وهى المفاوضات التى تحددت مجالاتها في الجولة الأولى التى عقدت بموسكو يومى ٢٨و٢٩ يناير ١٩٩٢ ، بخمسة مجالات هى الحد من التسلح والأمن الإقليمى ، اللاجئون ، الموارد المائية ، البيئة وأخيراً التنمية الاقتصادية(١)

ومنذ بداية عملية التسوية بدأ الانقسام فى الرؤية واضحاً بين الدول العربية من ناحية وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى .

فالجانب الإسرائيلى - بدعم أمريكى كامل - تمسك بالفصل الكامل بين مسارى التفاوض الثنائى المباشر والإقليمى متعدد الأطراف ، ورأى الجانب الإسرائيلى أن مسارى التفاوض يجب أن يسيرا بمعزل عن بعضهما البعض حتى لا يعرقل الجمود أو الخلاف فى أحدهما ، إمكانية التطور فى الأخر ، وعلى نحو يمكن فى مرحلة تالية من تيسير المفاوضات فى المسار الذى تعرض للجمود وجاء الدعم الأمريكى للرؤية الإسرائيلية من خلال التأكيد على أن حدوث تقدم فى مسار المفاوضات الإقليمية متعددة الاطراف يمثل إغراءً لإسرائيل للسير فى المفاوضات الثنائية بعد تنامى المصالح الاقتصادية المشتركة (٢).

أما الجانب العربى فتمسك بصفة عامة بالارتباط بين المسارين على أساس أنه لايمكن أن تبدأ المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف التى تبحث إزالة مظاهر الصراع وتدشين علاقات

تعاون ، إلا بعد أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة . وفى إطار الرؤية العربية يمكن أن نميز بين موقف رافض تماماً للإنفصال بين المسارين ويرفض المشاركة فى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف إلا بعد الانسحاب الإسرائيلى الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة . وقد تبنت هذا الموقف سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وغيرت الأخيرة موقفها بعد توقيع اتفاق إعلان المبادىء فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ . وموقف آخر عبرت عنه مصر ويمثل نهجاً وسيطاً بين الطرحين الإسرائيلى – الامريكى من ناحية والسورى – اللبنانى من ناحية أخرى ، وإن كان يلتقى فى النهاية مع الموقف العربي بصفة عامة . ويتمثل هذا الموقف فى دخول المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف وحضور كافة اجتماعاتها وبحث كافة درجات التعاون ، بل وتحضير اتفاقيات فى المجالات التى يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأنها على أن يتوقف تنفيذ هذه الاتفاقيات على وصول المفاوضات الثنائية المباشرة إلي محطتها النهائية . فهذا الموقف وإن كان ينطلق من إنفصال " شكلى " بين مسارى التفاوض ، إلا أنه ينتهى إلى خدمة الرؤية العربية التى عبرت عنها سوريا ولبنان ، كما أنه يأخذ فى الاعتبار الحجج الأمريكية الخاصة بتشجيع إسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

مسار المفاوضات الثنائية : لم تسفر الجولات العديدة التى عقدت فى مدريد ثم واشنطن عن أى تقدم يذكر على كافة المسارات حتى يونيو ١٩٩٢ بإجراء الانتخابات الإسرائيلية التى سقط فيها تكتل الليكود وجاءت حكومة حزب العمل بزعامة إسحاق رابين . واتسمت هذه الفترة ببروز التنسيق بين الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثنائية المباشرة إضافة إلى مصر، فيما عرف باجتماعات " دول الطوق" والتى كانت تُعقد قبيل بدء جولات المفاوضات الثنائية لتنسيق المواقف وترتيب التعاون خلال فترة التفاوض ، وأيضا بعد انتهاء الاجتماعات لتقييم المواقف وقد عقد خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩١ وحتى توقيع اتفاق إعلان المبادىء الفلسطينى – الإسرائيلى بالأحرف الأولى فى أغسطس ١٩٩٣ ، ١٢ اجتماعاً تنسيقياً . (٣)

وجاء الإعلان عن توصل الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى إلى اتفاق بعد مفاوضات سرية جرت فى العاصمة النرويجية أوسلو ليشكل ضربة قوية للتنسيق العربى، وليكرس مرحلة جديدة من المفاوضات فى ظل غياب التنسيق العربي وتبلور ملامح نجاح المسعى الاسرائيلى – الأمريكى للتلاعب بمسارات التفاوض فى محاولة لتعميق الخلافات العربية – العربية والضغط

على الأطراف العربية التى تمسكت بالارتباط بين مسارى التفاوض الثنائى والإقليمى وذلك عبر فتح المجال أمام تنشيط عمليات التطبيع (٤) . وكانت جولة المفاوضات الثنائية العاشرة التى عُقدت خلال الفترة من ١٨ يونيو حتى ٥ يوليو ١٩٩٣ هى اخر الجولات التى شهدت التنسيق العربى ، ثم جاءت بعد ذلك المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤ لتمثل إضافة جديدة على طريق اللاعودة بشأن التنسيق العربى وذلك بخروج الاردن رسمياً من التحرك العربى تجاه إسرائيل ، بل إن ماترتب على معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية شكل بوابة العبور للتطبيع العربى - الاسرائيلى بعد أن سار الأردن خطوات إرداية طويلة على طريق التطبيع ليس فقط الثنائى مع إسرائيل ، بل المشاركة فى خدمة المخطط الاسرائيلى - الأمريكى لممارسة الضغوط على الأطراف العربية الأخرى - سوريا ولبنان - وأيضاً منظمة التحرير - أو السلطة الوطنية الفلسطينية - من خلال الاتفاق على قضايا تمس المصالح الجوهرية للأطراف العربية الأخرى .

وفيما يتعلق بالآثار المباشرة لاتفاق أوسلو ومعاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية ، يمكن القول إنهما مثلا الأساس الموضوعى الذى مكن إسرائيل من صياغة " نموذج " للتسوية جرى تسويقه على أنه " القدوة" التى ينبغى على الأطراف العربية الأخرى - سوريا ولبنان - أن تتبعه إذا كانت تريد حقاً الوصول إلى تسوية مع إسرائيل .

فالملاحظ أن إسرائيل استخلصت من خبرة أوسلو عدة قواعد طالبت سوريا باتباعها وهى:

١- الدخول فى مفاوضات سرية بعيداً عن وسائل الإعلام للاتفاق على أسس التسوية.

٢- إسقاط أى مراهنة على دور أمريكى ضاغط على إسرائيل ، لأن الأخيرة سوف تقبل بأسس تسوية نابعة من إرادة ذاتية .

٣- إبعاد قرارات الشرعية الدولية والتفاوض "بدون شروط مسبقة" فجميع الاحتمالات واردة وكافة أشكال الحلول يمكن أن تطرح على مائدة التفاوض.

أما ما استخلصته إسرائيل من معاهدة السلام مع الاردن وجعلته نموذجاً لما يجب أن تقتدي به سوريا فهو :-

١- إقرار مبدأ مبادلة الأراضى .

٢- إقرار مبدأ تأجير الأراضى (٥).

ورأت أن التسوية مع الجانب الفلسطينى ممثلة فى اتفاق إعلان المبادىء ، ومعاهدة السلام مع الأردن ، تمثل سوابق فى تاريخ التسوية فى الشرق الأوسط ، تجب تسوية بيجن مع السادات والتى انسحبت إسرائيل بمقتضاها من كامل الأراضى المصرية المحتلة ٠ ومن ثم فإن الخبرة المتولدة عن التسوية على المسارين الفلسطينى والأردنى قدمت لإسرائيل سوابق فى عدم الانسحاب الكامل ومقايضة وتبادل الأراضى(٦).

ولأن سوريا رفضت سوابق المسارين الفلسطينى والأردنى ، ولأن المسار اللبنانى مرتبط بالمسار السورى بشكل مركب، فقد ساد الجمود المسارين السوري واللبنانى ولم يشهدا أى تطور إيجابى بسبب رفض سوريا الطرح الإسرائيلى المدعم أمريكياً٠

المفاوضات الاقليمية متعددة الأطراف:

إذا كان القبول الفلسطينى بالمفاوضات السرية وتوقيع اتفاق معيب مع إسرائيل ، قد أدى إلى الإجهاز على التنسيق العربى وفتح المجال أمام إسرائيل والولايات المتحدة للتلاعب بالمسارات المختلفة بما فيها المسار الفلسطينى ذاته ، فإنه أيضا رفع الحرج عن الأردن لتوقيع معاهدة سلام - جاهزة مسبقاً - مع إسرائيل ٠

فى نفس الوقت أدى اتفاق أوسلو إلى خروج منظمة التحرير عن الموقف السورى - اللبنانى الرافض لفكرة الفصل بين المفاوضات الثنائية والإقليمية متعددة الأطراف ، كذلك أدى توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية إلى اندفاع الأردن فى نهج التطبيع مع إسرائيل ، ومن ثم فقد نشطت المفاوضات الاقليمية بلجانها الخمس وهى المفاوضات التى كانت بمثابة البوابة التى مرت عبرها تطلعات بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل وذلك عبر استضافة اجتماعات لجان المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف٠

وفى الوقت الذى لم يتم فيه تحقيق تقدم ملموس فى لجان الحد من التسلح واللاجئين والموارد المائية والبيئة (٧) فإن الاهتمام الاسرائيلى - الامريكى إنصب على لجنة التنمية الاقتصادية اتساقاً مع النظرية الخاصة باعتماد المدخل الاقتصادى كأداة لتسوية وحل الصراعات ، على أساس أن تنامى المصالح الإقتصادية والاعتماد المتبادل بين أطراف متصارعة يجعل فكرة الحرب والصراع مكلفة، ومن ثم تنتهي عداوات تاريخية (٨) ٠ ورغم أن النظرية استخدمت للاختبار فى مناطق مختلفة وأثبتت درجة من الصحة ، فإنها تغفل طبيعة

نوعية معينة من الصراعات - ومنها الصراع العربى - الإسرائيلى - هى تلك المسماة بالصراعات الاجتماعية الممتدة إضافة إلى خصوصية الحالة الإسرائيلية فى النشأة والتفاعل مع المحيط الإقليمى ورؤية الذات المنفصلة عن الإقليم ، الأمر الذى يجعل هذه النظرية - ومن ثم المدخل الاقتصادى - غير ملائمة لاسيما فى المراحل الأولى من تسوية الصراع ، أى فى ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، وإذا كان للمدخل الإقتصادي من دور فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، فإن هذا الدور لايمكن أن يأتى فى ظل صراع قضايا سيادية أو مصيرية ، ويأتى هذا الدور فى مرحلة تالية لإزالة جوهر الصراع ، ومن ثم يكون دوره تدشين شبكة من المصالح والاعتماد المتبادل فوق ميراث الصراع والعداء.

ولكن إسرائيل والولايات المتحدة ركزتا على المدخل الاقتصادى لتحقيق أهداف مرحلية تتمثل فى إسقاط المقاطعة العربية، والإجهاز تماماً على التنسيق العربى ، وتطبيع العلاقات مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية لإنهاء عزلة إسرائيل وأيضاً عزل الأطراف العربية الرافضة للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية عن قاعدتها العربية أولاً ثم محاصرتها فى مرحلة تالية لإجبارها على التسليم بهذه الرؤية.

إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل :

المعروف أن المقاطعة العربية لإسرائيل كانت أحد أسلحة العرب في مواجهة إسرائيل ، وأثبتت هذه المقاطعة فعاليتها على مستويات عديدة لاسيما وأنها تشمل ثلاثة مستويات هى :

١- مستوى أول : مقاطعة إسرائيل فى كافة المجالات.

٢- مستوى ثان: مقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.

٣- مستوي ثالث : مقاطعة الشركات التى تستخدم مكونات إسرائيلية فى منتجاتها(٩).

وظلت المقاطعة فعالة ، حتى مع حدوث بعض الاختراقات والتجاوزات، ثم بدأت فى التراجع على المستويين الثاني والثالث بعد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ ، إلى أن تفككت فى أعقاب بدء مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

وبعد خروج منظمة التحرير من الصف السورى - اللبنانى الرافض للسير فى المفاوضات

الإقليمية بمعزل عن الثنائية ، نشطت المفاوضات الاقليمية، وكانت استضافة بعض الدول العربية – لاسيما المغاربية وبالتحديد تونس والخليجية بالتحديد قطر وعمان – لبعض اجتماعات اللجان ، مدخلاً لتجاوز المقاطعة فى مستواها الأول ، الأمر الذى أفضى إلى تطور علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية ووصولاً إلى مستوى إقامة مكاتب اتصال مثل عمان وقطر والمغرب وتونس – وبدا ذلك واضحاً فى زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق اسحق رابين لعمان عام ١٩٩٤ ثم زيارة خلفه شيمون بيريز لقطر وعمان فى، زيارة وصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها " دافئة وشهية" (١٠) . واتخذت دول مجلس التعاون الخليجى (١٩٩٤) قراراً بإلغاء المقاطعة من المستويين الثانى والثالث دون الرجوع إلى جامعة الدول العربية على أساس أن "عملية التسوية فى المنطقة تأخذ مساراً جاداً منذ مدريد ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى بنود المقاطعة العربية لإسرائيل" (١١).

وفى هذا الإطار تبلورت فكرة عقد لقاءات قمة تحت عنوان " التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لم تقتصر الاجتماعات فيها على الوفود الرسمية ، بل تمت دعوة مؤسسات قطاع خاص ورجال أعمال لتكريس قاعدة العمل وفق معايير اقتصادية فى قضية أبعد ماتكون عن الخضوع للمنطق الاقتصادى البحت . فقد كانت هذه الفكرة خطوة رئيسية على طريق إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل لاسيما فى مستواها الأول.

وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً حاداً بين المفكرين والمسئولين فى العالم العربى وبدت حالة الانقسام واضحة فى العالم العربى حول هذه الخطوة، وصاغ كل فريق حججه ومبرراته انطلاقاً من رؤيته للمصالح العربية.

فمن ناحية رأى الفريق الرافض للفكرة :

١- أن الدخول فى اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية " شرق أوسطية" يعنى السماح لإسرائيل بالهيمنة على الأسواق العربية.

٢- أن تقدم الاقتصاد الإسرائيلى والتكنولوجيا الإسرائيلية وروابط تل أبيب برأس المال العالمى يعنى إخضاع الاقتصادات العربية لأساليب استعمارية .

٣- أن التعاون الاقتصادى سيكون أداة لتسلل وتجسس إسرائيل على المجتمعات العربية .

٤- أن التعاون الاقتصادى سيعطى إسرائيل قدرات اقتصادية إضافية تسمح باستيعاب المزيد من اليهود ومن ثم تجرى عمليات تهويد ماتبقى من الأراضى العربية المحتلة.

٥- أن القبول بالتعاون الاقتصادى مع إسرائيل يُعطى مشروعية للوجود الإسرائيلى ويقلل من إرادة المقاومة لدى العرب.

٦- أن إسرائيل ستخلق من خلال التطبيع جماعات مصالح موالية لها داخل العالم العربى(١٢).

٧- أن المشروع الشرق أوسطى يهدف بالأساس إلى تجاوز المشروع العربى وطمس هوية المنطقة ونزع خصوصيتها العربية (١٣)

أما الفريق المؤيد للفكرة فقد صاغ حججه على النحو التالى :

١- أن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يبلور تكتل إقتصادى فى المنطقة ، يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية (١٤).

٢- أن هناك مبالغة فى القدرات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلى ، فإسرائيل لم تصل إلى مرتبة المعجزة الاقتصادية التى حققتها بعض دول جنوب شرق آسيا .

٣- إسرائيل لاتستطيع الهيمنة على الاقتصادات العربية، فصادراتها لاتتجاوز ١١ مليار دولار فى حين أن صادرات دولة مثل سنغافورة تصل إلي ٥٩ مليار دولار ، كما أن ٣٠٪ من صادرات إسرائيل عبارة عن ماس مصقول والباقى حاصلات زراعية ومنتجات صناعية تقليدية .

٤- أن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يخفف الضغوط عن الاقتصاد الفلسطينى بما يؤدى إلى تثبيت السكان الفلسطينيين فى أراضيهم .

٥- التعاون الاقتصادى مع إسرائيل سينزع عنها صفة الدولة المحاربة، ومن ثم يقلل من النزعة العقائدية التى تكمن وراء التوسع .

٦- أن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يجعلها تعتمد على الأسواق والمنتجات العربية، ومن ثم يسهل التأثير عليها واستيعابها فى المنطقة وربما ذوبانها على غرار الولايات الصليبية فى القدس والمنطقة (١٥).

ومانؤكد عليه هنا هو أن القضية لاتختزل فى مزايا أو مساوىء التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، بل فى صلاحية المدخل الاقتصادى ، والمعايير الاقتصادية للحكم فى قضية سيادية ، هذا بالإضافة إلى أن التعاون الاقتصادى مع العرب ومدى التعويل عليه قضية غير محسومة فى إسرائيل وتتمثل فى رؤية حزب العمل ومعه كتلة ميرتيس اليسارية ، هذا فى حين أن اليمين الإسرائيلى لايُعطى أى وزن للتعاون الاقتصادى مع الدول العربية ويطرح حججه بشكل مشابه لما يطرح فى عالمنا العربى لمعارضة التعاون الاقتصادى فى المنطقة . والفارق هنا هو أن اليمين الإسرائيلى يرغب فقط فى توظيف "التعاون الاقتصادى كمدخل للإجهاز على المقاطعة العربية وإتمام التطبيع مع الدول العربية لحسابات سياسية بالأساس فتمثل فى كسر التنسيق العربى وممارسة الضغوط على الأطراف العربية المناهضة للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية، ومما يؤكد ذلك أن القمة الأولى للتعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتى عقدت بالدار البيضاء - المغرب ديسمبر ١٩٩٤ شهدت طرح مشروعات إسرائيلية تعمدت المساس بمكانة مصر وركزت على مكافأة الأردن لإخلاصها فى القيام بكل ماهو ضرورى لاستكمال الرؤية الإسرائيلية - الامريكية (١٦) . وجاءت القمة الثانية (عمان أكتوبر ١٩٩٥) لتشهد الانهيار الشامل للتنسيق العربى وبروز مناوشات عربية /عربية مثلت انتصاراً للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية . وعندما أصرت القاهرة على استضافة القمة الثالثة بدلاً من قطر التى طلبت استضافتها ، ولأسباب تتعلق برغبة مصر فى ضبط إيقاع التفاعلات والحيلولة دون انفلات الأوضاع على صعيد تطبيع العلاقات ، لم يجد رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز من تعليق على ذلك سوى القول " من كان يتوقع أن تتنافس الدول العربية فيما بينها على إستضافة مثل هذا المؤتمر (١٧) وهو تصريح ينم عن حالة الزهويما وصل إليه حال التنسيق العربى ، مع إدراكنا انه يجهل أبعاد السعى المصرى الحقيقى لاستضافة القمة .

وخلال هذه الفترة التى شهدت نراجع التنسيق العربى ، لم تقبل إسرائيل بمجرد التقاء زعماء عرب لتنسيق المواقف ، ووصف كاتب إسرائيلى يدعى موردخاى فارتهايمر قمة الاسكندرية التي جمعت الرئيسين مبارك والأسد والعاهل السعودى الملك فهد بأنها " قمة حرب"(١٨) ووصفها كاتب آخر دعى بنحاس عنبرى بأنها تسعى لإحياء الجامعة العربية كمحور مناهض لنهج القمم الاقتصادية فى الشرق الأوسط(١٩).

مخاطر التطبيع قبل التسوية النهائية:

نظراً لحالة الهرولة التى اتسمت بها سياسات بعض الدول العربية تجاه إسرائيل ، والتعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى باعتباره من تلك النوعية التى يصلح معها المدخل الاقتصادى لتسويتها ، فقد وصلت إسرائيل إلى حالة من القناعة بانتهاء التنسيق العربى أو كما قال بيريز فى تصريح له بالدار البيضاء " إننا سرنا فى جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل" بل ودعوته لتفكيك الجامعة العربية باعتبارها من مخلفات الشرق الأوسط القديم وإفساح المجال لجامعة شرق أوسطية جديدة تضم الدول العربية ودول الجوار الجغرافى غير العربية ، نظراً لذلك ركزت إسرائيل على تنفيذ رؤيتها المدعومة من الولايات المتحدة بالنسبة للمسارين السورى واللبنانى ، وتوقفت فى منتصف الطريق فى تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادىء وردت على عمليات المقاومة الفلسطينية ، بشن عدوان " عناقيد الغضب" على لبنان وهو العدوان الذى شهد ارتكاب مذبحة جديدة تضاف إلى مذابح الدولة العبرية ضد المدنيين العرب "مذبحة قانا" ٠ وترتب على هذه التفاعلات المتناقضة سقوط بيريز في الانتخابات التى جرت فى ٢٩ مايو ١٩٩٦، وجاء تكتل الليكود برؤية مغايرة ، إذ رفض مواصلة تنفيذ ماتم التوقيع عليه مع الجانب الفلسطينى ودعا إلى تعديل صيغة التسوية لتكون "السلام مقابل السلام" بدلا من " الأرض مقابل السلام"

وواصل نتنياهو توزيع تهديداته يميناً ويساراً على النحو الذى أعاد إحياء التنسيق العربى فى حده الأدنى بعقد أول قمة عربية موسعة منذ أزمة الاحتلال العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ٠ وهى القمة التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢١ -٢٣ يونيو ١٩٩٦ واتخذت قرارها بالربط بين التطبيع والتسوية وأنه مالم تواصل إسرائيل السير فى التسوية وفق مبدأ الأرض مقابل السلام فإن الدول العربية سوف تعيد النظر فى الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل ٠ أى التطبيع- والتى اتخذت فى إطار عملية التسوية ٠ ونظراً لاستمرار نتنياهو فى رفضه لمبدأ الأرض مقابل السلام ، فقد أوصت القاهرة بإلغاء المؤتمر الإقتصادي المقرر عقده فى ١٢ نوفمبر القادم ، ثم عادت وأكدت على انعقاده فى موعده ٠ والسؤال هنا كيف يمكن توظيف آلية التطبيع فى مواجهة سياسات الحكومة الإسرائيلية؟ أولاً لابد من التأكيد على أن الصراع العربى - الإسرائيلى من تلك النوعية من الصراعات التى لايمكن حلها إلا من خلال تسوية جوهرها ، أى قضية الأراضى المحتلة ، وثانياً أن المدخل الاقتصادى لايصلح إطلاقاً فى تهيئة

المجال أمام التسوية، ومايمكن أن يقدمه المدخل الاقتصادى يأتى فى مرحلة لاحقة على تسوية جوهر الصراع . وثانياً لابد من التأكيد على أن ماتم حتى الآن من ضرب لفكرة التنسيق العربى لايعنى استحالة استعادته، ولكن ذلك يتطلب عدة خطوات:

١- لابد من استخدام آليات الجامعة العربية لوقف خطوات التطبيع التي اتخذتها بعض الدول العربية غير المعنية بالصراع مباشرة .

٢- تفعيل آليات التنسيق بين الدول العربية على نحو يعيد إحياء روح المقاومة داخل الأراضى المحتلة.

٣- دعوة الدول العربية لتجاوز ماسبق من خلافات وتوحيد الجهود لإعادة الأمور إلى نصابها كما كانت قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو.

٤- العمل على دعم الموقفين السورى واللبناني باعتبارهما أساس أى موقف عربى فاعل يمكن أن يتخذ فى مواجهة سياسات الحكومة الإسرائيلية.

٥- إنهاء الحديث عن إغراء إسرائيل بالمدخل الاقتصادى ، فالليكود لايهمه ذلك والأولوية لديه للاعتبارات الأمنية و الإيديولوجية ، إذ أنه يرى إسرائيل كدولة ديمقراطية غربية يجب أن تتحصن فى مواجهة بيئة إقليمية مغايرة.

٦- السعى لتدعيم القدرات العسكرية العربية وتقليص الفجوة النوعية مع إسرائيل من خلال امتلاك أنواع من الأسلحة تمثل معادلاً موضوعياً لحيازة إسرائيل للسلاح النووى.

المراجع

١- التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٩٥.

٢- د. عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام . نظرة عامة على المفاوضات ، السياسة الدولية ، عدد (١١٥) يناير ١٩٩٤ ، ص ١٥٢.

٣- التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥.

٤- المرجع السابق ، ص ١٩٦.

٥- مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد الأول

، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ٨-٩٠

٦- المرجع السابق ، ص ص ١٠-١١٠

٧- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . القاهرة ١٩٩٥ ، ص ص ١٧٧- ١٧٩٠

٨- د٠ عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٨٠

٩- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦٠

١٠- مختارات إسرائيلية ، العدد (١٧) ، مايو ١٩٩٦ ، ص ص ٢٨-٣١٠

١١-التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ - ١٩٦ ٠

١٢- د٠ عبد المنعم سعيد الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٩٠

١٣- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١٠

١٤- المرجع السابق ، ص ٢٣٢٠

١٥- د٠ عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق، ص ١٥٩ ٠

١٦- مختارات إسرائيلية ، عدد (٢) ، فبراير ١٩٥ ، ص ص ٢٣- ٢٤٠

١٧- مختارات إسرائيلية عدد (٢٠) أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٤٠

١٨- مختارات إسرائيلية عدد (٢) فبراير ١٩٩٥ ، ص ص ٢٥-٢٦٠

١٩- المرجع السابق ، ص ص ٢٣ -٢٤٠

دور الثقافة والمثقفين المصريين في المشروع الشرق أوسطى

د. سيد البحراوى

ليس مفهوم "الشرق الأوسط" جديداً ، فهو مفهوم شائع فى الكتابات السياسية وغيرها منذ فترة طويلة ، تمتد إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية . ولايحتاج الأمر إلى كثير من الجهد ، لإثبات أن المفهوم ، منذ البداية- يحمل بعدا استعماريا ، بمعنى أنه ينطق بمصالح أوروبا وأمريكا فى العالم ، يجعلهم ينظرون إلى مناطقه المختلفة ، ويقسمونها طبقا لنظرتهم ومصالحهم ، ومدى قربها أو بعدها عنهم ، باعتبار أنهم مركز العالم . ورغم أن المفهوم لايحدد بدقة ، ماهى البلدان التى تدخل فى إطار هذه المنطقة ، بحيث نجده أحيانا يشمل بلدانا من وسط آسيا أو حتى شرقها ، وأحيانا أخرى من بلاد "المغرب" العربى ، فإن الأساس الوحيد الذى يبدو أن المفهوم يقوم عليه ، هو أساس جغرافى ليس أكثر وهذا الأساس، كما هو واضح متهافت نظرا للعاملين اللذين سبق أن ذكرناهما. أنه ليس محدداً تحديدا حصريا ، وهو ليس " أوسط" إلا بالنسبة لأوروبا وبعد ذلك أمريكا ، رغم بعدها - الجغرافى فقط عن المركز .

أردت من هذا المدخل أن أوضح أن مفهوم الشرق الأوسط ليس ابن اللحظة الراهنة من تاريخ العالم ، أى أنه ليس نتاجا لمرحلة انتهاء الحرب الباردة والبحث عن أسس لنظام عالمى جديد . ولكن الجديد حقا هو " مشروع الشرق أوسطية " فهذا بالفعل مرتبط بالتغيرات التى حدثت فى العالم مع أواخر ثمانينات القرن وأوائل تسعينياته . وهذه التغيرات بالتحديد أربعة . أولها إنهيار منظومة المعسكر الاشتراكى ، وثانيها هو حرب الخليج الثانية ونتائجها وثالثها هو تطورات عملية "السلام" بين العرب وإسرائيل ، وإما رابعها وربما كان جذرها ، فهو الترتيبات الأمريكية والأوروبية الخاصة بالصراع حول شكل النظام العالمي الجديد ، فى القرن القادم .

فالولايات المتحدة الامريكية وكثير من بلدان أوروبا يدركون أن ثمة قوى عالمية جديدة تنمو

فى العالم على نحو يهدد السيطرة الغربية المطلقة على العالم ، والمقصود هنا بالطبع منطقة شرق آسيا، وخاصة اليابان والصين ، بالاضافة إلى بعض البلدان الأوروبية التى كانت مقموعة خلال فترة الحرب الباردة ، مثل المانيا. ولا يتمثل خطر هذه القوى على القوى التقليدية فى الجانب العسكرى أساسا، بقدر مايتمثل فى الخطر الاقتصادى الذى أخذ مفهومه يتطور ، مع تطور التكنولوجيا ، إلى التكنولوجيا والمعلومات ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة (فى البلدان المتقدمة) أقوى وأهم عناصر القوة الاقتصادية . فى ظل هذا الادراك تخوض أوروبا بقيادة الولايات المتحدة (رغم الصراعات الثانوية بينهما) صراعا حادا مع العالم مثلت حرب الخليج أعنف أشكاله . ولكن العنف العسكرى ليس هو الشكل الوحيد لهذا الصراع ، وإنما هناك ترتيبات التكتلات القادرة على مواجهة التكتلات المعادية . وفى هذا السياق يأتى تكتل " الوحدة الأوروبية" على سبيل المثال ، ويأتى أيضا السعى لتحقيق تكتل "الشرق الأوسط" بقيادة إسرائيل وبالتبعية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن المقصود من اقامة هذا المشروع الذى يسمونه سوقا ، أن يكون سوقا أو تكتلا (سوقيا) مغلقا أمام المنتجات الآسيوية المنافسة ، ومفتوحا – بالتبعية – للمنتجات الأمريكية والأوروبية . هنا يجوز لنا أن نوافق على تسمية هذا المشروع "الشرق أوسطى" سوقا ، لا بالمعنى التقليدى المتعارف عليه للسوق الاقتصادية (كما هو الحال فى السوق الأوروبية المشتركة مثلا) وإنما بمعنى السوق المستهلكة للمنتجات القادمة من الخارج .

فى سياق تحقيق هذا الهدف المهم ، والذى يضمن لأمريكا استمرار قوتها فى العالم القادم أتصور أنه يمكن إدراج الجهود الأمريكية " الجبارة" من أجل تحقيق "السلام" بالمفهوم الأمريكى بين العرب وإسرائيل . وبالطبع لايتعارض هذا الهدف مع هدف إسرائيل نفسها فى "السلام" الا وهو الوصول إلى التوسع فى المنطقة من النيل إلى الفرات ، وليس بالقوة العسكرية ، ولا بالوجود البشرى الذى هو أمر مستحيل فى ظل حجم اليهود فى العالم ، وإنما بالهيمنة الأوتوماتية والذهنية . فإسرائيل ، الولاية الأمريكية الحادية والخمسين ، هى المنوط بها تحقيق الخطة الأمريكية فى المنطقة ، وفى هذا السياق لابد أن تفرض هيمنتها بالممكن الوحيد وهو الهيمنة التكنولوجية المنفذة للهيمنة الذهنية . وهنا تأتى الأهمية الحاسمة لمقولة بيجن المبكرة والتى أصبحت شعارا للمشروع الشرق أوسطى عن تعاون العقل الاسرائيلى والأيدى العاملة المصرية (والفلسطينية) والأموال العربية الخليجية.

فكما سبق القول يحتل العلم والمعلومات والعمل الذهنى الأهمية الأولى فى مفهوم التقدم فى "النظام العالمى الجديد" وإسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تملك إمكانية هذا التقدم ، إن لم يكن متحققا بالفعل. فقد تم إنشاء قاعدة علمية تكنولوجية متقدمة فى إسرائيل تمكنها من استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة المستجلبة من الخارج والمساهمة فى خلقها والمسارعة إلى تطبيقها فى كل الفروع ، بما فى ذلك الزراعة ٠ إن إسرائيل توجه للبحث العلمى نسبة من الناتج القومى الإجمالى تعادل أعلى النسب فى العالم المتقدم، وهى تجعل التوجه العلمى الشامل خيارها الاستراتيجى الأول فى كل المجالات الاقتصادية " (١).

بهذه القوة العلمية تعد إسرائيل نفسها لتكون العقل المهيمن على المنطقة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة ومصالحها المشتركة وأيضا مصالح الدول الأوروبية غير المناوئة للهيمنة الأمريكية ٠ وهذا العقل المهيمن سيكون قادرا على التخطيط لواقع المنطقة وتوجيه مستقبلها واستغلال طاقاتها المادية والبشرية ، ولكن - بالطبع - بشرط قمع طاقاتها الذهنية والعلمية والتكنولوجية ، وصولا إلى جعلها منطقة خاضعة تماما ودائما ومستقبلة دائما لما يأتى من الخارج ماديا ومعنويا ٠ وفى هذا السياق وحده يمكن فهم الاهتمام الإسرائيلى والأمريكى المبكر ، والسابق على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، بما أسموه " التطبيع الثقافى " والتعامل على نحو شديد الذكاء مع فئة المثقفين فى مصر والبلدان العربية الأخرى ٠ وهنا لابد من العودة إلى ماهو أبعد لتبيان الحالة الذهنية للمثقفين العرب المحدثين ، لأن هذا هو الأساس الذى بنت عليه أمريكا وإسرائيل تعاملهما معهم ٠

لقد أوضحنا فى دراسات سابقة (٢) أن الكتلة العامة من المثقفين العرب- التى لا تنفى الاستثناء ولاينفيها بدوره - كجزء من الطبقة الوسطى العربية ذات التكوين الهش والفوقى والمنخلع من جذوره اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا - مصابة بنوع من التبعية الذهنية للنموذج الحضارى الرأسمالى الغربى ، وأن الطروح الفكرية ، سواء تلك التى مارست دورا سياسيا ، أو ظلت مشروعا فكريا ، وضعت أمام عينيها دائما آفاق التطور التى مرت بها الحضارة الأوروبية، وظل طموحها العلنى أو الخفى هو تحقيق الدولة الرأسمالية الحديثة ٠ ينطبق هذا القول على الفكر الليبرالى بوضوح مطلق ٠ وينطبق أيضا على الفكر الاشتراكى الذى يسعي إلى تحقيق الدولة الوطنية (أى الرأسمالية) كوسيلة لتحفيق الشيوعية ، وينطبق على تيار الإسلام السياسى وخاصة الاخوان المسلمين الذين يرون فى العودة إلى الشريعة الإسلامية

إطارا قانونيا مناسبا لتحقيق الدولة الرأسمالية المتقدمة ، وينطبق أخيرا على التيار القومى الذى حقق من قبل رأسمالية الدولة ، ولا أظنه يعاديها الآن ٠

ليس لدى هنا اعتراض على طموح المفكرين العرب- بتوجهاتهم المختلفة – إلى تحقيق المجتمع الرأسمالى والدولة الحديثة ٠ ولكن اعتراضى هو اعتراض على أن يكون مفهوم المجتمع أو الدولة الرأسمالية الحديثة هو ذاته الذى وقع فى أوروبا ٠ الاعتراض نابع من أننا نصم آذاننا ونغلق أعيننا عما نعيشه ويعيشه مجتمعنا ونوجه أبصارنا فقط إلى النموذج الأوروبى ونسعى إلى نقله أو تقليده أي التبعية له ، سواء فى الاقتصاد أو أنماط الحياة المختلفة من عمارة وملابس وفنون وآداب وسلوكيات اجتماعية ... الخ ٠

ولاتنفى هذه التبعية أن هناك مثقفين وطنيين ، بل وثوريين قاموا فى مراحل مختلفة من تاريخنا الحديث بمواجهة الاستعمار الغربى ، أو حتى الغزو الثقافى الغربى ، فى إطار حركة تحرر وطني ذات تاريخ طويل ونضالات وتضحيات مريرة ، غير أن الوضع العام للطبقة الوسطى التى شكلت قيادة المجتمع وسلطته كان فى الغالب قامعا على نحو مباشر أو غير مباشر لمشروع حركة التحرر – وإمكانيات تعميقه وتطويره واستكماله ٠ ولاشك أن بدايات السبعينيات كانت لحظة حاسمة فى هذا الصراع بين حركة التحرر والسلطة السياسية التى خلعت نفسها من المشروع الوطنى ، وتحولت إلى معاداته ، ومعاداة كل رموزه وخاصة من المثقفين الوطنيين ٠

ويستطيع المراقب الأمين أن يرصد عددا من ممارسات العداء المباشر أو غير المباشر ضد المثقفين المصريين منذ بدايات السبعينات وحتى الآن ٠ تبدأ من طردهم إلى خارج الوطن حتى ولو باسم الإعارة إلى بلدان الخليج وتنتهى بسجنهم وطردهم من أعمالهم ، وتمر بوسائل مختلفة لتهميشهم وتهميش دورهم الطبيعى فى مجتمعهم ، وتشويه هوياتهم بالضغوط الاقتصادية والاضطرار إلى الكتابة المسطحة فى الصحف المأجورة ، أو الأبحاث الموجهة لخدمة مصالح أجنبية عبر مراكز البحث الأجنبية أو البحوث المشتركة الممولة من الخارج ، أو عبر العمل فى مراكز بحوث وخدمات تهتم بقضايا فرعية كالأقليات والمرأة ٠٠٠ الخ ٠

هذه الممارسات وغيرها – على المستويات المختلفة – لم تكن – فيما أرى سلوك السلطة السياسية فى مصر ، منفصلة عن التوجهات والتوجيهات الأمريكية والإسرائيلية المناسبة

لخطتهما فى مصر والمنطقة ٠ ومن هنا ليس غريبا أن تتضمن وثيقة أمريكية نشرت عقب كامب ديفيد (٣) إشارة إلى أهمية المثقفين فى تمرير مفاهيم السلام والمشروع الإسرائيلى الأمريكى فى المنطقة ، باعتبارهم ، أي المثقفين ، صانعى التوجهات والقناعات العامة لدى مجمل أبناء الشعب عبر أجهزة الإعلام والثقافة المختلفة ، وهو أمر يؤكد الأهمية التى أولتها إسرائيل ، وأمريكا ، وغيرهما من الدول الأوروبية ، لمسألة التطبيع الثقافى و"التعاون " العلمى والفنى بين المصريين والإسرائيليين ٠ فهذا المجال الثقافى والقائمون عليه هو المنطقة الرئيسية التى يتم من خلالها تغيير المفاهيم والقناعات والوصول إلى تسليم جديد بمفاهيم ومبادىء أخرى ، هى ذاتها التى يقوم عليها – الآن – مشروع الشرق الأوسط ، والتى تنتشر بالفعل – بتوقيع مثقفين كان بعضهم وطنيا فيما مضى – فى مختلف وسائل الاعلام ، وخاصة فى الصحف المؤثرة بين أوساط المثقفين ٠

ولعل أهم مبدأ كان ينبغى على منفذى هذه الخطة ، من السياسيين والمثقفين هدمه هو المبدأ العام الذى ركز عليه جمال عبد الناصر بشأن كيفية معالجة الصراع العربى الإسرائيلى وهو " ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة " وهو مبدأ لايتفق بأية حال من الأحوال مع مشروع "السلام" الذى أوهم بإمكانية استرداد الأرض بالطرق السلمية ٠ وتدرج هذا النقيض فى البداية من المزاوجة بين الحرب والتفاوض ، حتى أصبح الآن الحرب بالتفاوض أو التفاوض فقط دون الحرب كما تريد إسرائيل بالضبط ٠ وهذا واضح تماما فى إصرار إسرائيل على أن تدين سلطة الحكم الذاتى فى غزة/ اريحا كل أشكال المقاومة المسلحة ، باعتبارها إرهابا ووصولها إلى تغيير ميثاق منظمة التحرير ليتماشى مع هذ المبدأ٠

وإذا كانت الفترة الناصرية قد أعلنت شعار " اعرف عدوك" عبر البحث والاطلاع والدراسة فى الجامعات ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، فإن هذا الشعار أصبح يستخدم الآن تبريرا لضرورة زيارة المثقفين والباحثين إلى إسرائيل مباشرة أو بالتعاون مع المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة أو مع الباحثين الإسرائيليين (والأمريكيين والأوروبيين) فى مراكز أبحاث أجنبية أو فى زياراتهم إلى القاهرة ٠ وبالطبع فإن معرفة " العدو" تحول هذا العدو إلى صديق كما حدث لكاتب مثل على سالم أو مخرج مثل حسام الدين مصطفى فى إسرائيل ٠

أما الشعار أو المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه بقية شعارات الشرق أوسطية فهو شعار

العالم الجديد الذى أصبح قرية واحدة ، ويصل عند بعض دعاته إلى أن العالم قد أصبح بالفعل قرية واحدة حقيقة لامجازا٠ حيث أن هناك بالفعل حكومة عالمية (ممثلة فى الدول الصناعية الكبرى) قد وضعت أسسا لحكم العالم وتمارسها ، فيما يختص بالاحتياجات الأساسية للبشر ، مع ترك الأمور التفصيلية للحكومات " المحلية" . وأن هذا الترتيب ستتضح آثاره الحقيقية فى المستقبل القريب جدا ٠ وفى ظل هذا الشعار لايصبح طبيعيا أن يدافع المثقف عن مفهوم " الوطن " المستقل" أو أن يتحدث عن التحرر من الاستعمار ، فهذه شعارات المرحلة الماضية من التاريخ التى عفا عليها الزمن ٠ وبالتالى يصبح الاتصال بالعالم هو الطريق الوحيد ولامناص منه ، والمهارة هى أن ننجح فى أن يكون تواصلنا مع العالم فعالا بحيث نحصل على نصيب " ما" من الكعكة ، بقدر همتنا ونشاطنا ٠ وكلما كنا كتلة أو قوة إقليمية ، كانت فرص نجاحنا أكبر ، ولايهم هنا ما إذا كانت هذه الكتلة عربية أو اسلامية أو شرق أوسطية ٠٠٠ أو كلها معا ٠ (٤)

وفى إطار هذا الفهم يصبح مفهوم " الثقافة الوطنية " و"المثقف الوطنى " من آثار الماضى الاستعمارى الذى انقضى ٠ ويصل البعض إلى حد اعتبار هذه المفاهيم نتاجا لصراع مرضى جاء كرد فعل على وجود الاستعمار ٠ أما وقد زال الاستعمار ، ولم تعد الدول الاستعمارية بحاجة حقيقية إلى العالم الثالث، فإن هذا المفهوم يجب أن يزول وأن يتوجه المثقف الحقيقى إلى تنمية مجتمعه الداخلى بتحسين الخدمات عبر مراكز وأنشطة ، لامانع – بالطبع – من أن يمولها الأجانب الذين لم يعودوا مستعمرين (٥)

وليس الهدف هنا ، هو الرد على هذه الشعارات أو المقولات . الهدف فحسب هو كشف شبكة العلاقات التى تربط بينها من ناحية وبين تجلياتها وصيغها المختلفة لدى كاتب أو آخر ٠ ولعل المفهوم الأخير عن الثقافة الوطنية أو المثقف الوطنى أن تكون جذرا لبقية المفاهيم ، حيث تنتفى مع هذا المفهوم أية ضرورة للتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى مثلا أو للهجوم على شروط البنك الدولى وصندوق النقد أو التبعية لأمريكا .. الخ فهذه جميعا أمراض من الماضى ينبغى أن نتخلص منها وننفتح على العالم الجديد ، دون إحساس بالضعف أو الدونية ٠

وهنا نجد التناقض المركزى الذى يمكن أن يهدم نسق المقولات كله ٠ إذ كيف لنا أن نتعامل مع العالم الجديد دون إحساس بالضعف أو الدونية ، ونحن فعلا ضعاف ودون كما

رتب لنا العالم الجديد فى الحاضر وفى المستقبل . كيف نتعامل بندية مع قوى رأسمالية قمعت – عبر الاستعمار – امكانيات نمونا الرأسمالى . وكيف نتعامل بندية مع عالم جديد يدار بالعلم والتكنولوجيا ويمنع عنا إمكانية المشاركة الفعالة فى خلق وتطوير هذه التكنولوجيا وكيف نتعامل بندية مع إسرائيل التى تريد الهيمنة على المنطقة بالعلم والقنابل الذرية وتحرص على تدمير أية بادرة لنمو علمى أو ذرى فى أى من البلاد المحيطة بها

إن أفضل تقدير يمكن أن توصف به محاولات مثقفى الشرق أوسطية والعالم الجديد هو أنها ذات نوايا طيبة . ولكن فى المعترك السياسى الثقافى لايكفى مثل هذا الوصف ، لأننا لسنا إزاء حالات فردية ، بل إزاء توجه عام يساهم فيه فريق عمل توزع عليه الأدوار (والمناصب) ، بحيث لايمكننا الا القول بأنه مشروع متكامل يهدف – كما قلنا – إلى هدم نسق المفاهيم (الوطنى) السابق واحلال نسق آخر يخدم الخطة الجديدة للاستعمار الجديد فى المنطقة . ومركز هذا النسق – كما قلنا – نفى مفهوم الوطن والوطنية ، والدعوة إلى الاندماج فى النظام العالمى الجديد ، وصورته فى منطقتنا هى الشرق أوسطية ولأن هذا الاندماج حادث بالفعل ، فإن المطالبة هي مطالبة بمزيد من الاندماج ومزيد من التسليم إلى حد الذوبان، وليس الندية كما يزعمون . إن المطروح على المثقفين الآن، ليس " غزوا ثقافيا" بمعنى فرض مفاهيم وأفكار علينا لاتتفق مع مصالحنا وقيمنا ، كما يرى البعض الحال سابقا ، وإنما هو نفى وجود بمعنى أن المطلوب الآن هو التسليم تماما بمنطق الآخر ، وخاصة إسرائيل ، أى حقها فى الوجود "الطبيعى" فى المنطقة ، والتعامل معها باعتبارها شعبا أصيلا مثله مثل كل الشعوب التى تعيش على هذه الأرض منذ عدة آلاف من السنين ، وأن نوقن تماما بأن اليهودى هو إنسان متميز ، لايوجد – أين وجد – إلا سيدا على من سواه ، لأن اليهود هم شعب الله المختار ، والبقية عبيد .

وهنا نجد أنفسنا قد تجاوزنا إلى حد كبير مفهوم " التبعية الذهنية" الذى سبق أن رصدنا وجوده لدى المثقفين العرب فى الحقبة الماضية ، إلى مفهوم آخر ، هو نفى الوجود بمعنى نفى الهوية تماما ، وليس فقط نفى الخصوصية كما كان الحال من قبل. لقد أدت التبعية الذهنية إلى تجاهل خصوصيتنا ، أى مستوى تطورنا الاجتماعى والاقتصادى ، ونسق قيمنا الجمالى والانسانى ، وهذا أدى إلى تشققات فى هويتنا وتمزقات وتصدعات فى وعينا بأنفسنا ، تجلت حتى الآن فى السؤال الشهير : من نحن عرب أم مسلمون أم فراعنة أم ننتمى إلى حوض

البحر الأبيض المتوسط؟ وأدت إلى حلول سياسية متطرفة ، وربما كان أعلاها صوتا الآن هو التيار الإسلامى الذى يرجع أحد جذوره- فى تقديرى - إلى هذه التمزقات ، وترجع أهميته إلى أنه يقدم تصورا - ولو ضمنيا - لتجاوزها عبر أحادية الحل "الاسلامى "٠ أما الآن ، فالمطلوب هو القضاء على هذه الهوية تماما واندماج أفرادها ، فرادى مشتتين ، فى إطار هوية جديدة لا أسس لها سوى مصالح الأقوى ، ولاتمثل - بأى حال من الأحوال - قيم شعوب المنطقة ولامصالحها

عرضت فيما سبق - على نحو عام - لبعض المفاهيم الفكرية للشرق أوسطية ، محاولا إدراك العلاقة بينها بهدف الوصول إلى جذرها- الفكرى والمادى المتمثل فى مصالح الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على المنطقة ، هيمنة تدوم فى زمن النظام العالمى الجديد، ولم يكن العرض يريد أن نصل إلى التسليم بما يعتبره أنصار هذه المفاهيم بحتمية اندماجنا فى هذا النظام ٠ فرغم تسليمنا بالقوة الأمريكية والإسرائيلية ، وبتهافت القوى الاجتماعية والثقافية المسيطرة على الوضع الداخلى فى العالم العربى بل وتعاونها مع هذا المشروع الأمريكى الإسرائيلى - لمصالح طبقية وفردية ضيقة ومحدودة النظر ، رغم ذلك فإننا لانستطيع تجاهل المقاومة العنيدة التى أبداها المثقفون الوطنيون والمهتمون بالعمل العام فى النقابات المختلفة ومعظم الأحزاب السياسية ، للتطبيع الثقافى والمشروع الشرق أوسطى والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية ٠ ولعل تصاعد هذه المقاومة فى الفترة الاخيرة خير دليل على ذلك ٠ ففى الوقت الذى تصور فيه البعض أن توقيع اتفاقية غزة/ اريحا أولا " وتسلم قيادة عرفات لسلطة الحكم الذاتى فى غزة ، سوف يسحب البساط من تحت أرجل المعارضين "للسلام" ، فإذا بنا نفاجأ - على النقيض - بتصاعد الرفض ، وتزايد عدد الرافضين ، بل والتجديد فى أشكال رفضهم وممارسته ، عبر اللجان المتعددة التى أنشئت ومازال طور الانشاء فى مواجهة هذه المشاريع٠

ولعله أن يكون لافتا للنظر أن وعيا جديدا لدى رافضى "السلام" قد بدأ يتبلور ليس فقط على المستوى النظرى ، وإنما أساسا على المستوى العملى ٠ حيث بدا الادراك واضحا الآن ٠ أن التعويل على رفض المثقفين وحدهم ليس موقفا صحيحا لأن هؤلاء المثقفين ، بعد أن تعرضوا لكل ماسبق أن رصدناه فى المخطط الأمريكى الإسرائيلى السلطوى ، ليسوا كتلة جيلية طليعية كما كان الوضع احيانا من قبل ، وأنهم قابلون للاختراق إن لم يكونوا مخترقين بالفعل ٠ ومن هنا يأتى الوعى بضرورة خروج حركة الرفض من هذا الإطار الضيق ، إلى

الفئات الاجتماعية الأوسع والأفقر ، صاحبة المصلحة الحقيقة فى الرفض، لأن المشروع الشرق أوسطى سيحولهم إلى مجرد رعاع مأجورين لا هوية لهم ٠ كل وظيفتهم هى تحقيق المصالح الامريكية والاسرائيلية ، والتى هى فى التحليل الاخير ، ضد مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والثقافية ٠

ولعله من المهم هنا ، أن نؤكد أن هذه الفئات الاجتماعية "الشعبية" لم تخضع بعد – بنفس الدرجة التى خضع بها كثير من المثقفين – لا للتبعية الذهنية للنموذج الغربى ، ولا لمفاهيم محو الهوية ٠ فرغم النشاط الاعلامى الكثيف وخاصة فى التليفزيون لتفكيك عناصر الهوية الوطنية وتشويهها عبر البرامج والمسلسلات الاجنبية الاستهلاكية وغيرها ، فإن حدا أدنى من الحس الوطنى بالمعنى العام مازال يضمن للفقراء تماسكا نسبيا ، يمكن أن يكون أرضية حقيقية لعمل شعبى واسع ضد المشروع الشرق أوسطى ، فاذا نجح رافضو هذا المشروع فى الوصول إلى هذه القوى عبر التعامل الصحيح مع مفردات حياتها اليومية ومشاكلها المعاشة ، وقيمها العميقة وجدانيا ونفسيا وعقليا ، فإن هذا يمكن أن يضمن لا عرقلة هذا المشروع فقط – الآن – بل يمكن أن يصل إلى حد إسقاطه فى مدي زمنى أبعد قليلا٠

الهوامش

١– راجع : فوزى منصور : الشرق أوسطية ٠٠٠ مشروع وليس سوقا ٠ الاهالى ٢٦/١٠/١٩٩٤٠

٢– راجع دراستينا:

–البحث عن المنهج فى النقد العربى الحديث دار شرقيات٠ القاهرة ١٩٩٣٠

– التبعية الذهنية فى النقد العربى الحديث . مجلة آدب ونقد٠القاهرة ٠ عدد ابريل ١٩٩٤٠

(٣) الوثيقة هى وثيقة رسمية صادرة عن وكالة التنمية الامريكية التى تشرف على توجيه أموال المعونة الامريكية فى العالم الثالث واستخداماتها ، شارك فى اعدادها ثمانى وزارات وهيئات حكومية أمريكية وعشر مؤسسات ومراكز خاصة للبحث العلمى من بينها الاكاديمية القومية الامريكية للعلوم ، وقدمت بعنوان " التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط" إلى الكونجرس الامريكى فى أول فبراير ١٩٧٩" وفى هذه الوثيقة نجد نصوصا مثل ٠

" ان الدعوة لهذا المشروع وتنفيذ الجانب الأكبر منه يجب أن يكونا عن طريق أجهزة (غير

حكومية) ويجب أن يلعب المفكرون ورجال الثقافة ورجال الأعمال دورا هاما " فى العمل لخلق وتعميق الروابط والعلاقات بين الدول التى يضمها النظام الشرق أوسطى // الخ

راجع فوزى منصور : حديث الوثائق المشروع الشرق أوسطى خطة أمريكية الأصل " الاهالى عدد ١٩/١٠/١٩٩٤

وراجع أيضا إشارة د٠ رشدى سعيد (الهلال يناير ١٩٩٥) إلى أن مائة مليون دولار تنفق سنويا كى يروج المثقفون مصطلحات سياسية معينة ص ١٦٠

((٤) يدخل فى هذا السياق بعض كتابات لطفى الخولى وطه عبد العليم ووحيد عبد المجيد وسيد ياسين وغيرهم٠

(٥) راجع حول هذه المفاهيم كتابات محمد السيد سعيد وجابر عصفور فى صحيفة الحياة السعودية اللندنية ، ديسمبر ١٩٩٣ ، يناير ١٩٩٤.

تعقيب :

د. حسن نافعة

تعقيب د. حسن نافعة

طبعا أنا متفق مع تحليل أ. عماد جاد حول موضوع المدخل الاقتصادى ودوره فى عملية التسوية . لكنه توصل فى نهاية الأمر إلى نتيجة تقول أو توصى على الأقل أنه لايجوز أو يجب الحذر من عملية التطبيع – قبل التسوية ، وبمفهوم المخالفة أنه لايعترض على موضوع التطبيع بشرط أن يأتى هذا التطبيع فى أعقاب عملية التسوية .

والقضية التى تمثل إشكالية حقيقية هنا، هى: هل شكل التفاوض الحالى وأسلوب التفاض الحالي يمكن أن يوصل إلى تسوية تكون مقبولة أو تكفل الحد الأدنى للمصالح العربية التى يستطيع على أساسها أن يتعامل مع اسرائيل باعتبارها دولة طبيعية فى هذه المنطقة . وبالتالى يمكن أن يتعامل بقدر من الثقة وبقدر من الاطمئنان مع هذه الدولة الاسرائيلية إذا ماتوصل إلى هذه التسوية أم لا ؟

اذن القضية ليست قضية متى يتم التطبيع ، وإنما القضية هى قضية إلى أين تأخذ هذه المفاوضات أو هذا المنهج القائم فى عملية التفاوض؟ وهل يحاول هذا المنهج أن يصل بك لشكل معين قبل أن يبدأ إعادة تشكيل المنطقة ككل أم لا ؟

أنا أتصور أن الخطر كامن فى صلب العملية التفاوضية ، فى شكلها الحالى ، وأنا أتصور ، كما قلت قبل ذلك فى بعض المداخلات أو فى تعليقات فى الصحافة أن العملية التفاوضية الجارية حاليا تتضمن ثلاث مظاهر أساسية لخلل هيكلى . وبالتالى لايمكن أن تقود إطلاقا إلى أية تسوية تحقق الحد الأدنى للمطالب العربية .

الخلل الأول فى هذه العملية التفاوضية هو أنه ليست هناك مرجعية لعملية التفاوض المتفق عليها. طبعا هناك نظريا مرجعية ، وهى مرجعية القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن . لكن حتى القرار ٢٤٢ له تفسيرات متباينة . الطرف الاسرائيلى يفسره بطريقة ، والأطراف العربية تفسره بطريقة . ورغم مايتردد عن أن المبدأ الأساسى هو مبدأ الأرض مقابل السلام فأنا أعتقد أنه لم يصدر إطلاقا أى إلتزام اسرائيلى يقول أنه ملتزم بتفسير القرار ٢٤٢ وفقا للفهم العربى له، أى ضرورة الانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧. فليس هناك حتى هذه اللحظة التزام اسرائيلى واضح بأن

اسرائيل سوف تنسحب من الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . وإذا كانت المرجعية أصلا أى المبدأ الجوهرى لعملية التفاوض مسألة مختلف عليها ، إذن فهى مسألة مقصودة فى حد ذاتها وهى أن يترك الموضوع لموازين القوى التي سوف أتى إليها بعد ذلك وبحيث تصبح القضايا الأخرى تفصيلات أمنية أو غير أمنية ... الخ .

مظهر الخلل الثانى هو افتقاد أفق زمنى لعملية التفاوض ، فلا يوجد زمن محدد ستنتهى بعده عملية التفاوض . لم يوضح أنها لمدة شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين أو لمدة عشر سنوات . وإنما تبدو العملية التفاوضية كأنها عملية مطروحة بلا نهاية .

متى بدأت عملية التفاوض مع إسرائيل ؟ التفاوض مع إسرائيل بدأ فى الواقع فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة بمفاوضات الكيلو ١٠١. ومعنى ذلك أنه منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٩٦ ، وحتى لو افترضنا أن العملية السلمية لم تتحرك بشكل حقيقى إلا بعد زيارة السادات للقدس والتى بدأت فى ١٩٧٧ فمعناها أيضا أن العملية استمرت عشرين عاما من المفاوضات ، ومازال القضايا معلقة وربما تستمر بهذا المنطق وبهذا التواتر عشرين سنة أخرى أو ثلاثين سنة أخرى .

إذن مطلوب مفاوضات ، ولكن مفاوضات بلا أفق زمنى وهذا الأسلوب هو جزء من الاستراتيجية الاسرائيلية للتفاوض، وتحدث عنه الاسرائيليون بصراحة أى التفاوض إلى مالا نهاية من منطلق أن الزمن يحدث تآكلا فى الموقف العربى ويحدث خللا فى النظام العربى . وبالتالى يؤدى باستمرار إلى مزيد من التنازلات العربية .

بهذا المنطق إذن إسرائيل تنتظر حدوث أشياء معينة قبل أن تشرع أو تقر عملية التسوية فى واقع الأمر . الخلل الثالث وهو الخلل الحادث فى موازين القوى . معروف طبعا لكل دارس أو تلميذ مبتدىء فى العلاقات الدولية إن نتيجة أى مفاوضات تعكس بالضرورة موازين القوى على أرض الواقع. هذه احدى القوانين الثابتة فى العلاقات الدولية أى أن القضية لا تتوقف على المهارة التفاوضية ولاتتوقف على قوة البيان ولاحدة المنطق ولا ... ولا ... إلى آخره إنما هناك موازين قوى تحكم وسوف تحكم في نهاية الأمر نتيجة هذه العملية .

اسرائيل فى واقع الأمر تتصرف فى المفاوضات باعتبارها الطرف المنتصر . وبالتالى ووفقا لهذا الموقف فان على الطرف العربى أن يقبل بالكامل بشروطها . أما الطرف العربى فإنه

لايقر أنه طرف مهزوم ٠ وبالتالى فهناك خلل ثالث فى جوهر العملية التفاوضية ولايمكن اطلاقا تجاوزه فلا الطرف المنتصر قادر على أن يفرض شروطه بالكامل ولا الطرف الذى يعتبره الآخر مهزوما يقر بأنه طرف مهزوم ، وبالتالى يسلم بسهولة ٠

من هنا فنحن أمام عملية مقصودة فى حد ذاتها إذ تصبح هندسة التفاوض أو شكل العملية التفاوضية والاجراءات مسألة فى غاية الأهمية

ولكى نفهم مايجرى فى الشرق الأوسط لابد أن نفهم لماذاتم التفاوض وفقا لهذا الشكل ووفقا لهذا المنطق ٠ ولذلك نحن لانتكلم عن مفاوضات بالمعنى المفهوم فى العلاقات الدولية أو مؤتمر للسلام ٠ إنما نحن نتكلم عن عملية سياسية أى نحن نتحدث عن عملية سوف تؤدى فى النهاية إلى نتيجة معينية ، ولكننا لانتحدث فى الواقع عن مفاوضات يحضرها أطراف دولية وشروط دولية ولها مرجعية ٠ والهدف من هذه العملية كما أتصور فى نهاية المطاف هو تفتيت النظام العربى ، بل والغائه ٠ وبالتدريج اقناع النخبة العربية أن تقبل باسرائيل لأن اسرائيل فى واقع الأمر هى المنتصرة وبالتالى اسرائيل تطرح نفسها وتتحدث بصراحة عن ذلك حتى أن شيمون بيريز وأعتقد أن ذلك كان فى مؤتمر الرباط – تحدث بصراحة تصل إلى حد الوقاحة عن أن مصر قادت النظام العربى خلال الفترة الماضية وكانت النتيجة كارثة ، وعلى العالم العربى أن يقبل بالقيادة الاسرائيلية ، وسوف يري كيف أن القيادة الاسرائيلية سوف تقوده إلى مرحلة من الازدهار٠

سوف أدخل من هذا المنطق فى موضوع الشرق أوسطية ٠ موضوع الشرق أوسطية – فى الواقع – هو ليس سوقا وأنا لا أتصور أن الذى يعنى اسرائيل فى نهاية المطاف هو السوق الاقتصادى أو السوق العربى ولا القضية قضية تبعية كما يقول الأخ سيد البحراوى. فالتبعية موجودة وأنا لا أعتقد أن التبعية الاقتصادية للعالم العربى سوف تزداد بعد عملية التسوية عن التبعية الموجودة حاليا، سيكون هناك هيكل جديد وخريطة جديدة لمنظومة الشرق الأوسط . لكن التبعية الاقتصادية قائمة كما هى وبالتالى فما يجرى الآن ليس الهدف منه السيطرة على السوق ، لأن السيطرة على السوق قائمة وبالتالى أنا أنظر للمشروع الاسرائيلى باعتباره مشروعا ثقافيا سياسيا استراتيجيا أكثر منه مشروع اقتصادى وبالتالى يجب – إذا كنا نتحدث عن دور المثقفين فى المرحلة القادمة – فيجب أن نحسن فهم هذا المشروع الذى هو

مشروع صهيونى فى الأساس ، والحركة الصهيونية فى العالم إستطاعت أن تخضع الولايات المتحدة وقيادة النظام الرأسمالى لمنطقها هى · بمعنى أنها أقنعت الإدارة الامريكية أن تأتى على أرضيها باعتبار أن هناك تطابق كامل بين النظام الرأسمالى العالمى أو أهداف النظام الرأسمالى العالمى وبين أهداف المشروع الصهيونى ·

وبالتالى أنا لا أتصور أن يصل المشروع الصهيونى إلى منطقه ومنتهاه بدون تفكيك النظام العربى بالكامل ، وبدون إسقاط الهوية العربية ، وبدون القضاء على المكون الثقافى داخل الوطن العربى ·

وعلى هذا الأساس لايكفى أن نتحدث عن التبعية الاقتصادية لأن هذا معناه أن نتحدث حول ماهى القوى التى يتعين عليها أن تواجه هذا المشروع الصهيونى ؟ وبالتالى نبحث ماهى القوى المستفيدة اقتصاديا أو المتضررة اقتصاديا؟ وتصبح القوى المحتمل أن تتضرر اقتصاديا من مشروع الهيمنة الاقتصادية القادم هى القوى التى عليها أن تقاوم · أنا أعتبر أن هذا يختزل العمل الوطنى ويقلصه · لأن المطروح ضرب الهوية ضرب الحضارة العربية الاسلامية فى المنطقة واسرائيل تبحث عن تفتيت الكيان العربى بالأساس · وتتحدث عن كيانات طائفية · كيانات سنة وشيعة ، ودروز – الخ هذه الأمور ، وبالتالى تستطيع هى أن تسيطر. أن تصبح هى ضابط الإيقاع السياسى. أن تبرر صفتها اليهودية ·

لو نحن نظرنا للمشروع الصهيونى بهذا المنطق ومن هذه الزاوية أى أن القضية قضية هوية ولو اقتنع المثقفون فى مصر وفى العالم العربى بأن المطروح هو ضرب الهوية ، إذن فإن وعاء النضال أو الطاقة الممكن حشدها لمواجهة هذا المشروع سوف تكون طاقة أكبر وطاقة أوسع نتيجة تجاوز الأطروحات التقليدية ·

المناقشات :

عبد العظيم المغربى/د· عبد الباسط عبد المعطى/د·محمد عامر/

د· أحمد حسن ابراهيم/د· أشرف البيومى/حلمى شعراوى/

يسرى مصطفى

أ. عبد العظيم المغربى

يهمنا بعد كلام د. حسن نافعة أن نؤكد على المفهوم الثقافى لإدارة الصراع بين الطرف العربى والطرف الصهيونى، وهو يذكرنى بحادثة غاية فى الوضوح والبساطة ؛فبالأمس القريب وقعت الاتفاقيتان المشئومتان الفلسطينية والأردنية و وقف الشعب العربى والمثقفون العرب وكثيرون من الساسة العرب ضد هاتين الاتفاقيتين . ثم جرى بعض الماء فى النهر الاسرائيلى وجاءت حكومة ورئيس جديدان ، وتعثرت المفاوضات وأصبحنا مثل اليوم نقرأ المانشيتات الصحفية عن أن القضية الأساسية فى المشكل الحالى هى عدم التزام اسرائيل بما وقعته من إتفاق وعدم استعداد اسرائيل لتنفيذ الاتفاقات الموقعة . كما لو أن الاتفاقات الموقعة هى العدل وهى الحق ، ومن هنا يتزايد التدنى فى الموقف خطوة بعد خطوة ، ويوما بعد يوم وهو أمر يلح على أهمية وخطورة دور المثقفين الوطنيين من مواجهة هذا الصراع ، بأقصى الوضوح .

د. عبد الباسط عبد المعطى

ثمة بعض انطباعات عما أثارته ورقة الزميل د. سيد البحراوى

الورقة ركزت على ثلاث قضايا أساسية دور المثقفين، والذهنية التابعة ، ثم دور الذهنية وعلاقتها بالقضايا اليومية . هذه القضايا الثلاثة تثير فى الذهن مجموعة من الانطباعات فى مقدمتها كما أشار له بحق د. حسن نافعة عن علاقة الثقافة بما هو اقتصادى وماهو سياسى وماهو ثقافى .. الحصر هنا خاص بالتحليل فقط . لكن فى الواقع الثقافة تتغلغل داخل كل انماط الحياة ويشكل الناس رؤيتهم للعالم من خلالها وبالتالى عندما ننظر إلى مفهوم الشرق أوسطية على مستوى المفهوم . نجد أنه قُصد به ابتداء نفى الأمة العربية القائمة فهى رموز ذات دلالات خاصة ببنية عربية وتجمع لمجتمع عربى مثل الأمة العربية والعالم العربى والمجتمع العربى ... الخ فهذا مفهوم يطرح لنفى مفاهيم قائمة تدلل على تماسك أو وحدة عربية بشكل أو بآخر . وخاصة وحدة اللغة ، الوجدان ، التاريخ ، رؤية العدو المشترك المتمثل فى اسرائيل كمقدمة وراءها الولايات المتحدة بشكل مباشر . حتى الحديث عن نظام عالمى يمكن أن يضيف للقضية بعض الغموض ، إذن علينا أن نحدد الأطراف بشكل مباشر، هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية أن هذا المفهوم يوظف للتفكيك ، ثم يعيد بناء جديدا فى ضوء هيكل متكامل تستخدم فيه أشياء اقتصادية لجاذبيتها . لارتباطها بالمصالح المباشرة . ونحن نعرف بعض الأقطار العربية التى هرولت لعمل اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل . لكن هذه مقدمة جذابة . وراءها بحق - كما قال د. حسن نافعة - مسألة تفتيت أو تفكيك الكيان القومى فى أبعاده الروحية والوجدانية والثقافية بدرجة أساسية وتلك نقطة يجب أن نلتفت إليها .

وبذلك تكون فكرة الشرق أوسطية إحدى الآليات التى تستخدم فى مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى . إحدى الآليات . قد تتغير مستقبلا بعد أن ينجز الكيان الصهيونى بعض أهدافه ، ويمكن أن يبتدع آليات أخرى .

المفهوم قديم ، لكن التوظيف جديد وقد يكون - الكيان الصهيونى- قد وجد فى الشرق أوسطية مايساعده فى الساحة العربية من حيث قبول النظم العربية به من الناحية السياسية والاقتصادية أي من حيث قبول دلالات كلمة الشرق الأوسط ويمكن للبعض أن يقولها ببساطة هناك صحف تحمل نفس العنوان ، إذاعات تحمل نفس العنوان هناك كتابات عربية كثيرة تحمل نفس عنوان الشرق الأوسط وبالتالى ، الإدراك اليومى المباشر يهيىء قبول فكرة الشرق أوسطية .. هذه نقطة هامة علينا أن نضعها فى الاعتبار .

النقطة الثالثة د. سيد البحراوى تحدث عن المثقف ذو الذهنية التابعة . وربما كان تحفظى الوحيد هو تعميمه الجائر على المثقفين الذين إحتكوا بالغرب أو تعاملوا معه. وأعتقد أن كل من بالقاعة إطلع أو تفاعل بطريق أو بآخر مع منجزات الغرب الفكرية والعلمية وليس في هذا ضرر .. أى دعونا نعيد النظر فى بعض المفاهيم الجامدة والشعارات الساخنة التى تعمينا عن رؤية بعض الواقع .

فالمثقفون الموجودون حول هذه المائدة لهم علاقات متباينة بالثقافة الغربية ، لكنهم وطنيون فلديهم القدرة على الفرز.

البعد الثانى فى طرحه لقضية المثقف هو تعيينه لمثقف ذو تبعية ذهنية وعليه أن يناقش هذا من خلال نشأة المثقف العربى بصفة عامة وموقفه من عملية التحديث أو أن بعض المثقفين بحكم مواقعهم الطبقية كما قال د. سيد بالضبط - فيهم أقصى اليمين المحافظ وفيهم الانتهازى وفيهم أيضا الرجل الذى كافح فعلينا أن نميز ونفرز جيدا وضعية المثقف.

وفى هذا الصدد فعندما نتحدث عن دور المثقف والمثقفين علينا أن نقف أمامها طويلا منذ اتفاقية كامب ديفيد حتى الآن. وهناك جهود النقابات ، جهود الاحزاب المختلفة ، جهود الحركات الطلابية ، واقعة معرض الكتاب وغيرها ، جهود المفردات الشعبية اليومية فى التعامل مع بعض السلع الاسرائيلية ورفضها .كل هذه قضايا مهمة. حتى الاعلام بالرغم" من ملاحظتنا عليه لكن الاعلام لايخلو من بعض الوجوه المضيئة التي علينا أن نقف أمامها . على سبيل المثال مسلسل رأفت الهجان . لننظر مدى تأثيره . أنا فى رأيى تأثيره فى ثقافة العامة وفى موقفهم ورؤيتهم لاسرائيل وصورتهم عن الاسرائيلى أكثر تأثيرا من عشرات الكتابات التى تأتى من الصحف اليومية .

هذه نقاط يجب أن نضعها أمامنا لنقرأ قراءة حقيقية ونقرأ تأثيراتها أيضا. روزاليوسف فى فترات كثيرة تقوم ببعض التقارير الاسبوعية أتصور أنها مفيدة . على سبيل المثال تقرير اسبوعى منذ اسبوعين أوأل عن السفير الفاشل – مسألة مهمة.. لأنها كشفت فكرة العزلة التى تفرض على السفراء الاسرائيليين فى مصر . وهذا يؤثر فى ثقافة العامة وفى رؤيتهم .

وعندما نتحدث فى البعد الثالث عن دور الناس ودور الجماهير نحن بحاجة بالفعل إلى رصد تصرفات الناس وسلوكهم ومواقفهم من الاسرائيلى. والمواطن المصرى البسيط يستدعى فى حياته اليومية النكتة والقول المأثور والحكم والخبرة المباشرة لكى يقدم رفضا قاطعا للاسرائيلى فى شكله كمرابى إلى آخره كل هذا. طبعا فى ثقافة العامة لاتبحث فيها عن المنطق المباشر بلغة العلم . إنما هو يستدعى فى مفرداته اليومية كل مامن شأنه أن يشكل رفضا أساسيا للاسرائيلى . ويستدعى الجذور الدينية فى علاقة اليهودى بالاسرائيلي ويوحد بين المفرد السياسى والمفرد الدينى لكى يشكل رفضا قويا فى ثقافة العامة – وموقفه هذا أتى نتاج الإيديولوجيا الصهيونية نفسها التى استدعت الدينى فى تأسيس أهدافها حتى كلمة اسرائيل فى حد ذاتها محملة بالمدلولات الدينية والايديولوجية وبالتالى المصرى فى علاقته بالاسرائيلى يحاول أن يطابق بين اليهودى وبين الاسرائيلى لكى يشكل رفضا أساسيا. علينا أن نرصد هذه اللغة . هذه التصورات . حتى نقيم حركة علمية للعمل مع الناس ويكون خطابنا خطابا حقيقيا .

النقطة الرابعة التى أختم بها حديثى أننا بالفعل لحاجة لجهود جماعية . يعنى الاحزاب،

النقابات كل المنظمات غير الحكومية المعنية بهذه القضية عليها أن تتكاتف سويا لتدفع العمل إلى الامام فى خطوط المواجهة مع الثقافة الصهيونية بصفة عامة.

كلمة أخيرة عن قضية التبعية . بطبيعة الحال اسرائيل لديها فرصة مواتية كبيرة فى أن تتغلغل من خلال الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية العالمية ، وتوظف الشبكات الفضائية ، شبكات الاتصال العالمية ووكالات الانباء ... الخ . وهذا يؤثر حتى على اللغة اليومية وعلى قيم النشء والشباب.. الخ وعلينا أن يكون لدينا منتج آخر فى مواجهة كل هذا بإيجاز شديد.. قضية الثقافة ودور المثقفين الذين قاموا بأدوار كثيرة ، علينا أن نرصده حتى نضع أمامنا التجارب الإيجابية ونحللها لكى ندفعها إلى الأمام ولانكتفى فقط بالادانة.

د. محمد عامر :

يصعب الحديث عن البعد الثقافى دون الحديث عن اللغة – اللغة ليست فقط أداة للفكرة بل هى موجه للفكر وللسلوك أيضا – ومن أساليب الغزو الفكرى اختيار اسماء جميلة لمعانى قبيحة . من ذلك إطلاق اسم عملية السلام على عملية هى كما أوضح د. حسن نافعة إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بقوة السلاح. أيضا اسم التطبيع على عملية تكريس وضع هو الشذوذ بعينه. . اضفاء الشرعية على كيان عنصرى مغتصب وفرض سيطرته على المنطقة .

سأسوق ثلاثة أمثلة على تداعيات هذا. المثال الأول نجد بعض الكتاب يصفون اعداء العملية الجارية حاليا بأنهم اعداء السلام. مثال آخر . السؤال الذى طُرح بالأمس ، وأثار خلافا مع أ. محمد سيد أحمد ود. أشرف البيومى لماذا لايتعاون أنصار السلام العربى مع حركة السلام الآن الاسرائيلية التى تحمى عملية السلام .. إذا لم تكن هناك عملية سلام أصلا فالسؤال غير مطروح.. المشكلة اللغوية أوقعتنا فى مشكلة عملية. المثال الثالث والأخير يسألونك . كيف تقاوم التطبيع ... هل أنت مع الشذوذ؟ الاجابة الوحيدة على هذا أننى لست مع الشذوذ . إننى مع التطبيع. ومايجرى حاليا ليس تطبيعا لأنه غير طبيعى . هذه اساءة لاستخدام اللغة . علينا إذن أن ندفع نحو الاستخدام الصحيح للغة وقد حدث بعضا من هذا فى جلسة الأمس فقد تفضل د. محمود عبد الفضيل فأشار إلى أن مايسمى تطبيعا هو فى الواقع تضبيع (بالضاد) وتفضل د. ابراهيم الدسوقى أباظة وأسماه ترويض .. إن التطبيع

بالمعنى الصحيح للكلمة أمر علينا أن نغذيه. وبالتالى على اللجنة التى نجتمع فى إطارها أن تغير اسمها من اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع — الى اللجنة المصرية لمنازلة التطبيع والعلاقة الطبيعية الوحيدة مع الكيان العنصرى هى منازلته بغرض القضاء عليه. علينا أيضا أن نأخذ زمام المبادرةولانعتبر كرد الفعل. واستعير هنا عبارة شهيرة ،من د. أحمد صدقى الدجانى وهى (لا للعنصرية، نعم للحل الديمقراطى) الحل الديمقراطى مقصود به ببساطة هو الحل كما هو فى جنوب افريقيا وهذا هو المفهوم العربى للتحرير . وهذا هو المفهوم العربى لحل المشكلة منذ أن أثيرت القضية فى أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وانطلاقا من هذا . على اللجنة المصرية ليس فقط أن تغير اسمها ، وانما أيضا تغير استراتيجيتها وتعمل تحت اسم اللجنة المصرية لمكافحة الصهيونية وتحرير فلسطين ، وأن تتبنى استراتيجية تتمشى مع هذا .

د. أحمد حسن ابراهيم

لفت نظرى فى ورقة د. سيد البحراوى تعليقه على مسألة التقدم التكنولوجى الاسرائيلى، وأنا أتصور أن هناك شىء من التهويل نقع فيه دائما . فقد أثير أمس فى هذه الجلسة تحليل الفرق بين التهويل والتهوين . التهويل فى قوة اسرائيل والتهوين من قوتها . وأضيف إلى ذلك والتهوين أيضا من قدراتنا أحذر من التهوين من قدراتنا أيضا .

التقدم التكنولوجى الذى يثار دائما ويرفع من شأن المساهمة الاسرائيلية القصوى أو العظيمة فى تطوير المنطقة وفى تقدمها ... إلى آخره .

أنا كان لى شرف إعداد ورقة فى مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عن التكامل العربى فى القطاع الزراعى فى مواجهة الشرق أوسطية، وتعرضت لهذا التهويل بالحسابات والارقام. فوجدنا أن كل المؤشرات تشير إلى أن اسرائيل متخلفة تكنولوجيا فى مجال الزراعة حتى عن السعودية بكثير، وليس فقط عن مصر . رغم أنه عندما نقرأ أوراق الشرق أوسطية الجديدة وتصريحات السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة نشعر دائما أن اسرائيل متفوقة تكنولوجيا، نعم . لكن ليست متفوقة عنا . وأنا لاأعتقد أنه يمكن أن يكون هناك أية ميزة لاسرائيل فى هذا الصدد ولايجب أن نضخمها ولانعظمها أكثر مما هى . ومع ذلك . نحن

متقدمون فى أشياء ومتخلفون فى أشياء أخرى ٠

نقطة أخرى فيما يتعلق بالتفوق التكنولوجى ٠ اسرائيل متفوقة تكنولوجيا فى مجالات لايمكن أن تعطيها لنا ، التفوق التكنولوجى الاسرائيلى يتركز فى مجال واحد.. البحوث النووية. هل يمكن لاسرائيل أن تعطينا تكنولوجيا فى هذا المجال؟ هل يمكن لاسرائيل أيضا أن تعطينا تكنولوجيا فى أى مجال آخر ٠٠ اسرائيل ممكن أن تعطينا منتج لتكنولوجيا ، ولكنها لاتعطينا التكنولوجيا ذاتها ، يمكن أن تسوق لنا أو تصدر لنا منتجا من منتجات التكنولوجيا ولكنها لاتدعنا ننتج هذا المنتج باتاحة فرصة معرفة التكنولوجيا ٠ إذا كان لديها تكنولوجيا خاصة٠

أذكر فى هذا المجال كلام المرحوم استاذنا د٠ فؤاد مرسى؛ أنه يتكلم عن أن اسرائيل فى هذا المجال رغم عدم التهوين من شأنها لاتعدو أن تكون وسيطا لنقل التكنولوجيا. نفس الشىء يؤكده على الطرف الآخر د٠ سعيد النجار ٠ ود٠ سعيد النجار لا أعتقد أنه يعارض الشرق أوسطية ٠٠ د٠ سعيد النجار يقول (أن اسرائيل متفوقة تكنولوجيا ، وأن التكنولوجيا موجودة فى كل مكان ، أن معظم التكنولوجيا التى لدى اسرائيل هى تكنولوجيا مستوردة)٠

أرجو أن نعلم هذا ونضعه فى اعتبارنا فى حركتنا ، وألا نهول من شأن التكنولوجيا الاسرائيلية ٠

وأخيرا: إنهم يتكلمون عن مقومات التقدم الاجتماعى الصناعى الاسرائيلى – أحد هذه المقومات هو التربية البشرية أو التنمية البشرية لكافة الاتجاهات ، والتركيز على التربية القومية والتربية القومية بالمفهوم الصهيونى نحن نعرفها جميعا ٠ وفى المقابل نجد أن مناهج التعليم عندنا تفرغ من محتوياتها لكى تحول أو تزور محتويات التعليم عندنا وتزيفها . لكى تحول العدو إلى صديق ولكى تقضى على فكرة العداء التقليدى الموجودة ٠

وأنا أوكد الكلام الذى قاله صديقى د٠ عبد الباسط أن دور المنظمات غير الحكومية أن تحمى الفكرة الوطنية والفكرة القومية وتقاوم عملية التزييف ٠ حتى وان كان فى المناهج الرسمية سيكون هناك تزييف فعلينا أن نفند هذا وأن نفضحه وأن نقومه ٠

د. أشرف البيومى

أولا أنا الحقيقة اعجبتنى بشدة مداخلة د. حسن نافعة ، ولكن أختلف فى نقطة ، أو أكثر.

النقطة الأولى التى أختلف فيها وكانت مثار نقاش شخصى بينى وبينه . وأعتقد أن البعض يجب أن يتصدى لها لبحثها بشكل جيد لأنها ستأخذ مجهودا ، هى قضية أن الحركة الصهيونية استطاعت أن تخضع أمريكا لنظريتها والبعض يتكلم طبعا عن تزاوج الصهوينية والرأسمالية الامريكية . باعتبارها الآن قائدة الرأسمالية العالمية ، ويمكن هذا أقرب للصحة.. ولكنى أعتقد من منطلق معارفى الشخصية ودراستى لهذه الموضوعات أنه لاشك لدى الآن أن الأصل هو الرأسمالية الامريكية والامبريالية الامريكية . ولازالت الحركة الصهيونية هى شريك أو تابع لامريكا .

طبعا أهمية هذا قد تبدو أنها أكاديمية – بالضبط كما قد يبدو كلام د. محمد عامر أنه جزالة لفظية . لكن الحقيقة أن لها مغزى هام واستنتاجات تتبع هذه الخطوة – طبعا هذا ليس مجال نقاش . ولكن أعتقد أن هذا الموضوع جدير ببحث علمى جيد. فى نظرى سيوضح الحقيقة التي أعتقد أنها حقيقة .

النقطة الثانية: كلمة حسن نافعة عن قضية الشرق أوسطية على أنها ليست اقتصادية . هذه مبالغة بعض الشىء وقد يكون عذره وهذه الحقيقة أتفق معه فيها – أنه حتى برنامج الندوة مكتوب فيه تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروع التطبيع . أى هناك شيئين سيئين . كلمة تطبيع لاتوضع بين قوسين. على الأقل.. والجدوى الاقتصادية أى عن مكسب وخسارة . وأعتقد أن النقطتين السابقتين يجب ربطهما ببعض . وحتى لاندخل فى جدل عن الشرق أوسطية اقتصادية أم لا ؟ واضح أن كل الأمور مندمجة حتى من خلال كلام د. حسن نافعة .. فى اثباته أنها ليست اقتصادية فقط لكنها بالتأكيد اقتصادية وثقافية وحضارية وسياسية. هي قضية تملك المنطقة واخضاع المنطقة . بشرط أن الخاضع لايشعر بخضوعه ويدافع عن خضوعه.

النقطة الثالثة: الحقيقة أن د. عبد الباسط عبد المعطى قال نقطة مهمة جدا؛ حكاية الأسود والابيض ، وهذه الثنائية . يبدو أنها متغلغلة جدا فينا كلنا كمثقفين . أن الأمور إما أسود أو

أبيض على رأى عادل امام ٠٠ لا، الأمور ليست بهذه البساطة ٠ حتى فى إطار الحكومة التى نحن حاليا ننقدها نقد لاذع لازالت هناك خطابات تأتى للجامعة ٠ للاساتذة بعدم التعاون مع الاسرائيليين، فهناك تناقضات بين المؤسسة الحاكمة والمؤسسة المالية والمؤسسة الاقتصادية فى مصر ، ويمكن هنا ذكر مؤسسات رسمية مثلما كان فى الاهرام الاقتصادى فى لحظة ومواقفه ضد التطبيع ٠

النقطة الرابعة: حكاية الانتهازية جاءت فى معرض كلام عبد الباسط، وأنا قد أكون فهمت خطأ ٠٠ أن الانتهازية عند ألوان سياسية أخرى، لا . الانتهازية موجودة ، فى كل الألوان السياسية. يعنى بعض السياسيين القدامى هم من أبطال دعاة التطبيع الآن ٠٠ إما من منطلق إنتهازى أو من منطلق أبله ٠ هناك ناس بلهاء ، وهناك ناس انتهازيين يقبضوا . ولابد أن نميز بينهم .

النقطة الخامسة عن حكاية التغلغل الذى لايشعر به أحد عبر الكلمات ٠ كلمة تطبيع وكلمة جدوى اقتصادية فى هذا المضمار٠

النقطة الاخيرة حكاية التفوق التكنولوجي والعلمى.. والحقيقة كان يجب أن تكون هناك ورقة أو ورقتين عن التكنولوجيا وعن العلم لأن أول مجالات التطبيع فى مصر أو مايسمى بالتطبيع كان فى مجال العلم ولذلك هناك بعض اخطاء٠ أنا من أنصار فعلا عدم المبالغة الشديدة فى قوة اسرائيل أو ضعفها٠ لأن هذا أضربنا فى كلا الحالتين ٠ ولكن أياكم أن تقللوا – وأنا هنا أنتمى لتخصصى – وأدعى. لا٠ هناك تقدم علمى هائل فى اسرائيل. أنت لاتنظر للحاضر الان ، أنظر للمستقبل، والامكانية فى المساهمة التكنولوجية الاسرائيلية عالية جدا لكن محمد سيد أحمد يريد اسرائيل أن تحول لنا الأصفر للأخضر ٠ هذا مفهوم تبعى وعنصرى فى الحقيقة ولكن يجب أن نعترف بالواقع كبداية ٠

فقضية التفوق العلمى والتكنولوجى لابد أن نقيسها بشكل جيد ، وبالتالى واضح؛ وطبعا د٠ فؤاد مرسى على عيني ورأسى ٠ ولكن الأمور تتغير بشكل سريع جدا فى هذا المضمار بالذات٠ فأمريكا تستورد بعض اشياء تكنولوجية من اسرائيل فى مجالات الاجهزة العلمية٠

وأخيرا هناك قصور فى جمع الناس المهتمين بشدة بهذه القضايا بينما القوى التى تحاول تفتيت المثقفين قوى عاتية داخليا وخارجيا وتجمعنا الآن أصبح من العمل الوطنى ٠

أ. حلمى شعراوى

إننى أنبه إلى ضرورة التعرف على مايجرى داخل اللجان متعددة الاطراف فيما يسمى (بعملية السلام)، لأن هذه اللجان من أخطر مايمكن ومستمرة. وهى حوالى تسع لجان على ما أعتقد . تجتمع فى كندا ، وبروكسل ، وعُمان والاردن .. الى آخره . هذه اللجان تنسق كل الذى تفكرون فيه. على نطاق واسع. أخطرها عملية مثلا لجنة المياه ومقرها عُمان لتتوسط بين تركيا والخليج ومشروعات بحوالى ثلاثين إلى أربعين مليار دولار سيدفعها طبعا الخليجيون فى مشروع أنابيب السلام وهو مثل مشروع ترعة السلام الذى يجرى التلويح به طوال الوقت على أننا سنستخدمه مع الاسرائيليين. واللجان المختلفة يستمر عملها رغم معوقات مايسمى بعملية السلام ، وهذه اللجان هى التى تخطط للتطبيع الفعلى أو بالأحرى تطبع اسرائيل بسرعة وسط البلاد العربية .

النقطة الثانية خاصة بورقة د. سيد البحراوى وعلق عليها د. عبد الباسط عن التبعية الذهنية أو ذهنية التبعية وسأعلق هنا موضحا مفهومه بسبب غيابه عن الجلسة وسيد البحراوى له كتابات أخرى يوسع فيها المفهوم ويوضح فيها مفهوم التعبية الثقافية والتبعية الذهنية، العقلية للغرب - الخ وهو يعلم معنى العلاقات بين الثقافات المختلفة لكنه يؤكد على مفهوم التبعية أى خلق عقلية تابعة وليس مجرد العلاقة بالثقافة الاخرى أو الاستفادة من الثقافة الأخرى أو الاعجاب بالثقافة الغربية، وأشير هنا أن المستعمَر يخلق لدى المستعمَر دائما ذهنية ما يسميه جرامشى (ذهنية القبول) أى عن طريق التعليم والتدريب وعن طريق المشاركة فى مشروعات البحوث الخ . نجد المستعمَر يشكل عقلية الخاضع يجعله فى حالة قبول طبيعى أو ما يسميه د. أنور عبد الملك أحيانا الوكيل العضوى للثقافة الاجنبية مثل المثقف العضوى داخل المجتمع .

هذا الوكيل العضوى يُخلَق ذهنيا.. فى قبوله ورفضه للمواقف وللمفاهيم وتكوين حالة الاستسلام، فذهنية التبعية هى ذهنية القبول التام والقناعة بذلك .

أ. عبد العظيم المغربى

الأمانة تقتضى أن أقول أنه اذا كان هناك مخطط يجرى تنفيذه من قبل العدو على كل

المحاور فى الوطن العربى، وإذا كان فى مواجهة ذلك يتم نوع من المشاركة التابعة أو العاجلة من النظم العربيـة، فـهناك مـحـاولات على المسـتـوى الشـعـبى والأمـة الـعربيـة لمواجـهـة هذه المخططات ربما يكون عملنا فى هـذه الندوة أو فى اللجنة المصرية أحد الاسـهامـات المتواضـعة والتى نطمع في أن تنمو وتتطور إلى الافضل ٠

ولابد أن أذكر على المستوى القومـى أن ملتقى الحوار الـعربى الثورى الديمقـراطى يرعى ويتتبع أيضا هذه الأنشطة للمقاومة الشعبية العربية ، ويجمعها آملا فى أن يطور بها النضال القومى وعقد مؤتمر قومى شـعبى عربى جامع فى مـواجهة ما يسمـى بمؤتمر القمة الاقتصادية الذى سيعقد فى أوائل الشهر القادم فى القاهرة ٠

د٠ يسرى مصطفى

ملاحظتى تتعلق بآليات الصراع ومفاهيمه، يعنى الملاحظ دائمـا أننا نرتكز على مـفـهوم الهوية ، وهو مـفـهوم خـلافى جدا فى الداخل، أي هوية؟ لأن هناك دائمـا هويات كثيـرة جدا ولذا فهو مفهوم خلافى لأننا لابد أن نحدد ما الذى سنحافظ عليه بالضبط؟

ثانيا فكرة التبعية الذهنية أو الثقافية هـى مظهر من مظاهر أزمة تتعلق أساسـا بسببها الرئيسى وهو هشاشة النظام الاجتماعى ، ولابد أيضا من النظر للبعد التاريخى ٠ فمفاهيم المرحلة الماضية قد تكون غير صالحة للمقاومة الآن وقد كان هناك مـفـهوم الاستـقلال الذاتى بمفاهيمه الفرعية التى كانت تعتمد أساسا على الكفاح المسلح أو ..أساليب خصصت لمتغيرات لاننكرها، واذا وافقنا عليـهـا لابد من القـول أنهـا تؤثر على مفـاهـيمنا التى نسـتـخـدمـهـا فى الصراع ٠

نعود إذن لمشكلة هشاشة النظام الاجتماعى الذى يسمح بالتبعية أو بالاختراق، اقترح أن نعالج مـفـهوم الاستقلال الذاتى ومفـهوم آخر وهو الاستقواء الذاتى ؛ فلا مواجـهـة تحـدث سواء مع اسـرائيل أو السـعـودية أو أى كان إلا إذا كـان النظام الاجتـمـاعى قـوى جدا وليس هـشـا. وبالتالى فان مقاومتنا لاتعتمد على السياسيين فقط ولا على الاحزاب ولكن علياحزاب وتجمعات مثقفين وطنيين ليسـوا بالضرورة مسـيـيين ولكنهم بطبيـعـة المثقف الوطنى الخاصـة كـالطبيب والمهندس .. الخ وهـؤلاء مـفروض ان يكونوا الجبـهـة الأولى فى مـواجـهـة الصـهـيونيـة لابـحـاثهم

وقدراتهم فالطبيب الموجود فى حجر صحى لابد أن يفهم أنه ضمن سلطة حيوية ويحافظ على النظام الاجتماعى وعلى وجوده الثقافى والبيولوجى. وان ذلك لن يسمح له بسهولة أن يمرر منتج ملوث أو منتج فاسد أو صهيونى لإحساسه هو كمواطن بالوطن وبالعدو وهذا معنى ضرورة الاستقواء الذاتى قبل فكرة الاستقلال الذاتى ومن هنا تخلق مفاهيم مشحونة بدلالات تاريخية جديدة للمقاومة.

المحور الرابع

الرؤية العربية للمواجهة

البديل العربى

د. ابراهيم سعد الدين عبد الله

البديل العربى للمشروع الصهيونى الأمريكى لتكوين نظام شرق أوسطى جديد يصفى فكرة القومية العربية بالاستناد إلى سوق شرق أوسطية تلعب فيها إسرائيل دورا قياديا أن لم يكن مهيمنا هو أحياء المشروع الذى تبنته حركة النضال العربية منذ نشأتها والذى طرحته وسعت لتحقيقه القوى الوطنية والقومية والتقدمية العربية بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها واستعادت السيطرة على مواردها . ونعنى بذلك السعى لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند إلى اعتماد جماعى على النفس وتستهدف تحقيق الأمن العربى من خلال تنمية بشرية عربية مطردة وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربى الإنتاجية والخدمية ولإنتاجية العمل فيه بما يؤدى إلى تحسين مستمر فى نوعية الحياة لمجمل الشعوب العربية فى كل أقطار الوطن العربى فى إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى .

وإذا كانت حركة النضال العربى قد فشلت حتى هذه اللحظة - ورغم ظروف مواتية فى بعض الاحيان فى تحقيق أهدافها أو حتى فى تحقيق الشروط الضرورية للنجاح فى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك لا يجب أن يؤدى إلى التنكر لهذه الغايات والقبول بما يراد لنا ومايفرض علينا من أنظمة تستهدف اخضاعنا واستغلال مواردنا وان كان تمسكنا بهذه الغايات والأهداف يفرض علينا اعادة نظر شاملة فى وسائلنا التى اتبعناها واعادة تحديد أولوياتنا ورسم خطواتنا ومسارنا على ضوء التغيرات العالمية والاقليمية بل والداخلية (العربية) ذات التأثير البالغ فى توازنات القوى وفى تحديد الفرص المتاحة للاختيار والحركة . ان التمسك بالاهداف واعادة النظر إلى الوسائل والآليات تنبعث من :-

أ- الرفض الكامل لمشروع النظام الشرق أوسطى ومحاولات بناء سوق شرق أوسطية لما يرتبط بهذا المشروع ومايترتب عليه من فقدان لحرية الارادة واستمرار للتبعية ونهب للموارد وافقار للشعوب العربية .

ب- ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادى والعمل التنموى العربى المشترك لانجاح التنمية

العربية وتأمين اطرادها على كل من المستويين القطرى والقومى فى عالم يتصف بالاتجاه إلى العولمة وبناء تكتلات اقتصادية كبرى وتفرض فيه سيطرة الدول الصناعية الكبرى بالاستعانة بالمؤسسات الدولية للائتمان والنقد والتجارة ٠

ج- الاستفادة من دروس الفشل فى الماضى واخذ التغييرات العالمية والاقليمية والداخلية فى الاعتبار لرسم المسار المستقبلى ٠ وهو ما سنحاول أن تركز عليه هذه الورقة ٠

أولا : الرفض الكامل للنظام الشرق أوسطى والسوق الشرق أوسطية لماذا؟

سيتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل بواسطة باحثين آخرين فى هذا المؤتمر ومن ثم تنتفى الحاجة لأى إطالة لشرح طبيعة المشروع وتفصيلاته وتاريخه أو لبيان المساعى الحثيثة لوضعه موضع التطبيق ولفرضه على الدول العربية بوسائل الاغراء من ناحية والضغط والتهديد من جهة أخرى ونكتفى هنا بالتركيز على نقاط محدودة ٠

(١) ان التناقض الكامل بين المشروع الأمريكى الصهيونى من جانب وبين المشروع العربى التى تناضل القوى القومية والتقدمية والوطنية من أجل تحقيقه ينبع من أن المشروع الصهيونى الامريكى هو فى الأساس مشروع للاخضاع ٠ اما التنمية العربية المستقلة والمتكاملة فإنها مشروع تحررى فى الأساس يستهدف تدعيم سيطرة العرب على مواردهم وتحرير ارادتهم وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بانفسهم وتحرر الانسان العربى وتنمية قدراته ومهاراته ومعارفه ليكون قادرا على العطاء والأخذ والتعامل مع العالم الخارجى على أسس من التكافؤ والمساواة٠

ويرفض العرب من هذا المنطلق أى موقف استعلائى أو تمييزى ينظر لهم باعتبارهم قوة عمل قابلة للاستغلال وخاصة فى الانشطة التى لاتحتاج لمهارة عالية ٠ أو يعتبر أوطانهم مجرد مصدر لمواد خام مطلوبة أو لمصادرةالطاقة اللازمة للغير ، أو مجرد سوق للسلع الاستهلاكية المنتجة فى الخارج ٠

كما يرفض العرب أى موقف الحاقى بأى من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد الأوروبى ٠ إن الالتحاق بالتكتلات الاقتصادية بواسطة البلدان النامية كفيل بأن يزيد من ظاهرة تركز الأنشطة الاقتصادية فى الدول الأكثر تقدما ، وزيادة حدة النمو غير المتساوى بما يؤدى إلى زيادة حدة الفروق بين المناطق الأكثر والأقل

تقدما . مالم تلتزم الدول أو المناطق الأكثر تطورا ببرنامج فعال لتسريع التنمية فى المناطق الأقل نموا وللحد من الفجوة بين مستويات التطور والتقدم فى مختلف مناطق السوق.

أن مثل هذه السياسة قد اتبعت فى إطار دول الاتحاد الأوروبى لتسريع نمو دول مثل ايرلندا والبرتغال واليونان لتكون أكثر جدارة بعضوية الاتحاد . وقد صار ذلك ممكنا فى حالة الاتحاد الأوروبى لأن الدول الأكثر تقدما قد قبلت تحمل عبء مساعدة الدول الأقل نموا لتتمكن من توسيع الاتحاد الأوروبى خطوة بعد خطوة ليضم فى الأجل الطويل مجموع الدول الأوروبية حتى يستطيع أن يطاول التكتلات الدولية الاقتصادية الأخرى التى تكونت بالفعل أو التى يجرى السعى لتكوينها . وعلى رأسها منطقة النافتا التى تضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . ومنطقة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادى والتى تشمل بالإضافة إلى دول أمريكا الجنوبية المطلة على المحيط الهادى دول شرق آسيا واستراليا ونيوزيلندا .

أما بالنسبة للشرق الأوسط فإن أى تكتل اقتصادى يضم إسرائيل والدول العربية سيكون بالضرورة بين دول تختلف فى مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى فضلا عن تمايز واختلاف ثقافاتها . وسيضم فى إطاره دولا متقدمة صناعيا وتكنولوجيا جنبا إلى جنب مع دول متخلفة تكنولوجيا و صناعيا وزراعيا . وسيكون بين ارجائه دول مرتبطة بعلاقات خاصة ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية (كالعلاقة الاستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ... والارتباط باتفاقية تجارة حرة بين الدولتين وعلاقة تركيا بالسوق الأوروبية المشتركة) جنبا إلى جنب مع دول صغيرة منعزلة لايشملها أى رابطة تعاون مع بعضها البعض.

ويلاحظ فى حالة الشرق الأوسط أن أى اعباء مطلوبة لتسريع التنمية فى المناطق الأقل نموا (كاليمن) أو التى عانت طويلا نتيجة للاحتلال الإسرائيلى (كما فى الضفة الغربية وقطاع غزة) أو فى البلاد التى تعرضت لحروب أهلية طويلة تتطلب اعادة اعمارها (كما فى حالة لبنان) أن حدثت ، سوف تتحملها الدول النفطية العربية دون غيرها من دول المنطقة دون أن يترتب على عملية التسريع تلك أى آثار لمضاعفة النمو أو تسريع النشاط الاقتصادى فى الدول المانحة للمعونات ، بينما تفتح عملية تسريع النمو الاسواق أمام الدول الأكثر تقدما صناعيا فى المنطقة وعلى رأسها إسرائيل .

ويزيد من قدرة إسرائيل على تحقيق نمو سريع فيها ، وتركيز جزء هام من النشاط الصناعى والخدمى المتقدم فى إطارها قدرة إسرائيل على جذب انشطة الشركات متعدية الجنسيات للتوطن فيها بالاعتماد على صلاتها الدولية والطبيعة العابرة للقارات للرأسمالية اليهودية – هذا فضلا عن ارتفاع مستوى المهارة والانتاجية فى إسرائيل . وان إسرائيل تعتبر ثقافيا جزء لايتجزأ من مراكز الحضارة الغربية التى تم زراعتها فى قلب الوطن العربى ولأن الدول والشعوب الغربية بصفة خاصة تعتبر اليهودية أحد مصادر حضارتها وتعتبر إسرائيل مركزا متقدما من مراكزها فى الشرق الأوسط الذى يضم شعوبا ذات ثقافة عربية وإسلامية تنظر لها الدول الغربية عامة والدول الأوروبية خاصة نظرة عداء .

وعلى عكس ما يروج له من أن السوق الشرق أوسطية ستفتح بابا واسعا للرفاهية لكل شعوب المنطقة . فإن الأرجح أن يؤدى تكوين مثل هذه السوق إلى نفاذ إسرائيل لكل المنطقة العربية فى إطار يحميها من المنافسة الدولية ، وإلى حقن الاقتصاد الإسرائيلى بعناصر قوة جديدة تمكن إسرائيل من استيعاب المهاجرين الجدد اليها ومن الحد من معدلات البطالة فيها ومن أن تصبح مركز ا قياديا مهيمنا داخل السوق بما يسمح بارتفاع معدلات النمو فيها مقارنة بباقى أجزاء السوق مع ما يترتب على ذلك من زيادة الفروق الداخلية بينها وبين باقى دول المنطقة بما فى ذلك الدول المجاورة لها .

إن إسرائيل ستتحول إذ ذاك إلى قاعدة ورأس جسر للشركات متعدية الجنسية خاصة الأمريكية الأصل تلحق بها المنطقة العربية بما تحويه من نفط ومن مصادر بشرية فى وضع تابع.

ان ملاحظة السلوك الإسرائيلى مع الدول المجاورة التى دخلت معها فى علاقات سلام بما فيها مصر ، ومنطقة الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع تعطى مؤشرا واضحا للسلوك الاستعلائى الإسرائيلى ولاستخدامها لقوتها وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة لفرض سلام غير متكافىء على المنطقة العربية ، سلام يعطى الأولوية للأمن المطلق لإسرائيل وان على حساب آمن الدول المجاورة الأخرى . فإسرائيل تبقى مصممة على أن تبقى بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية أقوى عسكريا من كل الدول العربية مجتمعة ، وترفض الخضوع لنفس القواعد الخاصة باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التى يطلب أن تفرض على كل دول الشرق الأوسط الأخرى ، وهى تهدد وتعمل بالفعل على استخدام نفوذها الخاص فى الولايات

المتحدة لعقاب مصر مادامت قد تجرأت على المطالبة بتطبيق نفس القواعد الدولية على كل من إسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى ٠ وقد شنت إسرائيل هجوما لا هوادة فيه على اجتماع ثلاثة من الزعماء العرب فى الأسكندرية للتنسيق بين دولهم للدفاع عن المصالح العربية ٠ كما تشن هجوما حادا على الدبلوماسية المصرية لاصرارها على أن يعتبر تحقيق السلام الشامل والكامل مع كل الدول العربية شرطا سابقا لأى خطوات للتعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل ٠ وتستخدم إسرائيل فى هذا الهجوم تهمة العداء لإسرائيل لإرهاب مصر والعرب واخضاعهم لإرادتها ٠

وتستمر إسرائيل فى عملية الاستيطان فى الأراضى المحتلة وحول القدس بالذات وترفض أن تضع موضع التطبيق ما تضمنه اتفاق المبادىء الإسرائيلى الفلسطينى من بنود حول إعادة نشر القوات الإسرائيلية وانسحابها من مناطق التركز السكانى فى الضفة الغربية وعطلت طويلا عملية الانتخابات لانشاء مجلس فلسطينى يكون مسئولا عن الحكم الذاتى للضفة والقطاع ٠

وتمارس إسرائيل فى نفس الوقت ضغوطها لمنع تقديم أى معونات مالية سبق أن وعدت بها سلطة الحكم الذاتى فى الضفة واريحا للمساعدة فى إعادة تعمير هذه المناطق وللحد من معدلات البطالة فيها ٠ بينما تفرض إسرائيل عقاب تجويع جماعى بفرض الحصار على مدن الضفة والقطاع وحرمان العمال العرب من بيع قوة عملهم فى إسرائيل والاستغناء عنهم لاستيراد قوة عاملة بديلة من خارج الأراضى الفلسطينية٠

وقد فرضت إسرائيل بمعاونة الولايات المتحدة بذلك على العرب الذين قبلوا السلام معها أن يشتركوا مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية فى نوع من التحالف لمواجهة ما يسمى بقوة التطرف المعادية للسلام دون أن تقدم إسرائيل أى تنازل عن أهدافها التوسعية والاخضاعية ٠

وتمارس إسرائيل نفس سياسة الاستعلاء فى مفاوضاتها مع الجانب السورى واللبنانى ٠ حيث ترفض أن تنسحب من كل الجولان والأراضى اللبنانية المحتلة وان كان ذلك مقابل سلام كامل وتطبيع للعلاقات مع إسرائيل وتطالب إسرائيل بوضع قيود على القوة العسكرية السورية دون اخضاع إسرائيل لقيود مشابهة

أن أى نظام شرق أوسطى تتمتع فيه إسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية وتستمر

فيه إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية لايمكن إلا أن يكون نظاما للاخضاع والالحاق وللتفرقة بين الدول والشعوب العربية ٠ ولاستخدام العرب ضد العرب لحراسة المصالح الاسرائيلية والامريكية ٠ وهو مايفرض على القوى الوطنية والقومية والتقدمية ضرورة رفضه والكفاح ضد أى محاولات مباشرة أو غير مباشرة لوضعه موضع التطبيق ٠

ثانيا : ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادى والعمل التنموى العربى المشترك لتحقيق التنمية قطريا وقوميا ٠

عند منتصف الثمانينات وبعد عقد من النمو السريع الذى ترتب على ارتفاع أسعار النفط فى منتصف السبعينات تصف دراسة مشروع استشراف المستقبل العربى عن التنمية العربية البنية القائمة إذ ذاك للاقتصاد العربى ذاكرة " أن المتأمل لبنية الاقتصاد العربى عند منتصف الثمانينات يلحظ مدى ضعف التشابكات الافقية بين الأقطار العربية المختلفة ، وكذلك ضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد ٠ ورغم وجود العديد من المشروعات العربية المشتركة فإنها لم ترق إلى مستوى خلق حالة من الإنماء التكاملى بين الأقطار العربية المختلفة بل هناك العديد من المؤشرات التى تشهد على ضعف التنسيق الصناعى فيما بين البلدان العربية الأمر الذى نتج عنه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد : وتضيف الدراسة بعد ذلك أن العديد من التشابكات الاقتصادية التى كانت قائمة إذ ذاك فيما بين البلاد العربية مثل إنتقال الأيدى العاملة والتدفقات المالية عبر الاقطار العربية إنما هى تعبير عن عوامل ظرفية ولاتعود لأسباب هيكلية ضاربة بجذورها فى أعماق الواقع الاقتصادى العربى ٠

وتستطرد الدراسة بعد ذلك لتوضح أنه بالرغم من الحجم الهائل للعائدات النفطية الذى هبط على المنطقة العربية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات (١٩٧٤-١٩٨٥) فإن تطور قوى الإنتاج ومعدلات التراكم فى الإطار الإنتاجى كانت تسير بمعدلات ووتائر بطيئة لاتتناسب مع حجم الامال التى علقت على الحقبة النفطية باعتبارها حقبة " الدفعة الكبرى " المرجوه فى مجال تطوير قوى الإنتاج فى المجتمع العربى ٠

وتشير الدراسة أيضا إلى نكوص وتراجع معدلات نمو القطاعات السلعية وانفجار معدلات نمو قطاع الخدمات فى جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية وانتقال معظم البلدان

العربية من بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول الزراعة والرى والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية إلى بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول أنشطة الخدمات دون المرور بمرحلة النضج الصناعى حيث استمر نصيب الصناعة التحويلية فى تشكيل الناتج المحلى الإجمالى لمعظم البلدان العربية نصيبا مواضعا بصفة عامة لايتجاوز ١٥٪ من جملة الناتج المحلى الإجمالى باستثناء حالات الجزائر ومصر والمغرب .

كما تشير الدراسة إلى أن نمط تخصيص الموارد الذى ساد خلال الفترة المشار إليها قد ادى إلى ارتفاع درجة الإنكشاف الغذائى للمنطقة العربية من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتى من الحبوب وغيرها من السلع التموينية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية إلى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكى سنويا بما أدى إلى تصاعد العجز فى أرصدة موازين مدفوعات أغلب البلدان . وكان من أهم أسباب العجز فى موازين المدفوعات أن المنطقة العربية قد شهدت منذ منتصف السبعينات نوعا من الانفجار الاستهلاكى الممول نفطيا ولاسيما فى مجال السلع المعمرة والسلع الترفيه التى لاتتوافق مع البنية الاجتماعية للاقتصاد العربى وانعكس ذلك الانفجار الاستهلاكى والنمو غير المتوازن فى الاقتصاد العربى فى شكل ارتفاع فى حجم الواردات من الحوب التى أصبحت تشكل مابين ٢١ إلى ٢٦ ٪ من مجمل الواردات السلعية حتى فى البلدان الزراعية كالسودان واليمن العربية والأردن والجزائر .

وفى الوقت نفسه أدى السلوك الاستهلاكى المفرط إلى معدلات سالبة لنمو الادخار وتصاعد حجم الدين الخارجى وحجم مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من حصيلة صادرات السلع والخدمات ومن الناتج المحلى الاجمالى فى معظم البلاد العربية فى منتصف الثمانينات .

وأشارت مشاهد المستقبل المقدمة فى إطار مشروع الاستشراف انه فى إطار مشهد التجزئة فإن الاقتصاد العربى سوف يستمر يعانى من كل الاختلالات التى سادت فى المرحلة النفطية التى يحتمل أن تعمق نتيجة لميل أسعار النفط إلى الانخفاض ولاتجاه الصادرات النفطية للانخفاض أيضا ، مع ما للنفط من تأثير فى الاقتصاد العربى فى كل من الدول النفطية وغير النفطية . وركزت الدراسة على أهمية التكيف لحقبة مابعد النفط بالحد من الإنفاق الحكومى الجارى وحجم الانفاق الاستهلاكى الخاص وتقليص فاتورة الواردات وبينت أن أهم الصعوبات التى تواجه عمليات التكيف فى البلدان العربية النفطية وغير النفطية ستكون هى عدم مرونة الاستهلاك الخاص والنشاط الاستيرادى فى اتجاه التخفيض نتيجة

للسلوكيات والعادات التى استشرت فى سنوات الوفرة المالية والتى تستعصى على التكيف مع أوضاع العسر وتراجع العائدات النفطية .

والواقع أن العقد الذى مر منذ اتمام هذه الدراسة ونشرها لم يشهد فحسب استمرار التجزئة وتراجع العائدات النفطية بل شاهد إلى جانب ذلك تدهور الأوضاع العربية بشكل عام وانتقال العرب من التصدى للصهيونية والامبريالية إلى محاربة انفسهم وعدوان بعضهم على البعض الآخر . والاستمرار فى خوض حروب غير مبررة مع دول مجاورة فى الخليج وعلى الحدود الليبية التشادية وذلك فضلا عن الحروب الأهلية فى الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وكان من نتائج السياسات التى اتبعت حدوث أكبر هدر فى الموارد العربية البشرية والمادية .

لقد تم تبديد جزء هام من الفوائض العربية فى شراء أسلحة وأنظمة تسلح لم ولن تستخدم فى الدفاع عن أى مصالح قومية أو حتى قطرية . إلا أن الهدر الأكبر فى الموارد هو ذلك الذى نتج عن حرب الخليج الأولى والثانية ، لقد استمرت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران أكثر من ثمانى سنوات لأن القوى الدولية المسيطرة لم تجد مبررا لتدخلها أو لوساطتها لايقاف الحرب التى استنزفت أكبر قوتين فى منطقة الخليج . ولأنها وجدت فى الحرب مجالا متسعا لبيع أسلحتها التى تقادمت . وقد أدت الحرب الى تحمل كلا من العراق وإيران خسائر بشرية كبيرة وقدرت تكاليف ماتحمله العراق من خسائر بما يصل إلى نحو ٢٠٠ بليون دولار وهو ما يتجاوز ما حصل عليه العراق من ايرادات نفطة منذ بدأ استخراج النفط فيه . وتحملت دول الخليج الاخرى نحو ٣٥ بليون دولار قدمت كقروض للعراق لتمويل المجهود الحربى .

أما التبديد الأكبر فهو مانتج عن عدوان العراق على الكويت واحتلال لاراضيها فى ١٩٩٠ . وماتبع ذلك من استنجاد بالقوة الأمريكية لحماية السعودية من تهديد محتمل ولاستعادة الكويت التى ضمت قسرا إلى العراق .

وقد انتهزت الولايات المتحدة الامريكية والدول التى تحالفت معها من خارج الوطن العربى اخطاء القيادة العراقية لتشن حملة عسكرية على العراق استهدفت إلى جانب طرد القوات العراقية من الكويت تدمير الآلة العسكرية العراقية تدميرا كاملا . واحداث أوسع تخريب فى البنية الأساسية للاقتصاد العراقى وتدمير الصناعات العسكرية وضمان اخضاع العراق

للهيمنة الاجنبية ·

وقد أدت الحرب إلى جانب ذلك إلى تدمير وتخريب آبار النفط الكويتية ومنشآت صناعة النفط فى الكويت · وانزلت عملية التخريب تلك أكبر كارثة بيئية بمنطقة الخليج العربى ·

وقد تحملت السعودية والكويت ودول الخليج الاخرى التكلفة الكاملة للحرب · وكان من الضرورى لذلك أن تقدما على تصفية قدر كبير من فوائضها النفطية · وتحولت كل أقطار الوطن العربى التى خاضت الحرب أو التى وقع على عاتقها تمويلها وتمويل إعادة تعمير ما خربته الحرب من بلاد فائض إلى بلاد عجز ·

وتشير التقديرات التى أوردها الدكتور الإمام عن خسائر الدول العربية من كارثة الخليج بإنها تصل إلي مابين ٦٠٠ – ٨٠٠ بليون دولار وهو مايعادل ضعف ايرادات النفط للسنوات ١٩٨٥ – ١٩٩٠·

ويلاحظ أن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الإضافية التى تحملتها الدول الخليجية لتمويل التحرك والحشد الامريكى لمواجهة ماقيل على حشد العراق لجيوشها قرب الحدود الكويتية فى عام ١٩٩٤ كما لاتشمل خسائر العراق الناجمة عن الحصار الاقتصادى الذى استمر مفروضا عليه من بداية غزو الكويت والذى لايعرف متى يحتمل أن ينتهى ·

وقد أثر انخفاض الايرادات النفطية ثم الحرب وتداعياتها تأثيرا سلبيا على باقى الاقتصاديات العربية · لقد كان من نتيجة انخفاض الايرادات النفطية ثم تحول البلاد الخليجية المصدرة للنفط من بلاد فائض إلى بلاد عجز تقلص استثمارات أو قروض الدول العربية والمؤسسات المالية العربية للدول العربية الاخرى · وقد صاحب ذلك فى نفس الوقت اتجاه إلى تقليص المعونات والمساعدات الخارجية من الدول المتقدمة واتجاه إلى خروج الادخارات العربية واستثمارها خارج الوطن العربى وقد أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض شديد فى معدلات النمو فى كل اقطار الوطن العربى · وزيادة كبيرة فى معدلات البطالة فى الدول العربية الكثيفة السكان·

وتبين دراسة للبنك الدولى حدوث انخفاض حاد فى معدلات النمو فى أقطار المغرب العربى (المغرب، والجزائر ، وتونس) وفى كل من مصر والاردن فى الفترة التى بدأت منذ ١٩٨٥ · وحتى الآن . كما يتبين من الارقام التالية ·

معدلات النمو الحقيقى للناتج

المحلى الإجمالى لعدد من الدول العربية

	١٩٧٠–٧٤	١٩٧٥–٧٩	١٩٨٠–٨٤	١٩٨٥–٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الجزائر	١٨ر٥	٢٠ر٦	٢٥ر٥	–٠٦ر٠	–٤٦ر١	١٩ر١
المغرب	٧ر٤	٤٥ر٦	٢٥ر٣	٣٤ر٤	٠٤ر٤	٨٣ر٤
تونس	٧٢ر٨	٣٣ر٦	٢٢ر٤	٢٨ر٣	٦٤ر٧	٨٠ر٣
مصر	١٤ر٥	٩٤ر١٠	٩٩ر٦	٩٢ر٢	٥٤ر٢	٢٧ر٢
الأردن	٨٤ر٥	٠٥ر١٤	–٠٦ر١٤	–٠٦ر١١	–٧١ر١١	–٧٦ر٢٠
سوريا	٢٩ر١٣	٤٩ر٦	٨٩ر٢	٣٩ر٣	٠٤ر١٤	٢٠ر٨

المصدر : التنمية الاقتصادية والتعاون فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا – اسحاق ديوان ولين سكوير من سلسلة أوراق لمناقشة البنك الدولى نوفمبر ١٩٩٣ ٠

وتبين نفس الدراسة أن حجم البطالة فى الدول العربية المشار إليها تعدى عشرة مليون عامل فى ١٩٩٠ وتقدر أن حجم الادخارات الهاربة من دول المغرب الثلاث قد بلغ خلال فترة الثمانينات نحو ٦ر١ مليار دولار سنويا أما الادخارات الهاربة من دول المشرق فقد قدرت بنحو ٥ر٤ دولار سنويا خلال نفس الفترة وقد قدر الحجم الكلى للادخارات العربية بالخارج من الدول الست المشار إليها سابقا بنحو ١٨٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠

ان هذا الهدر والتبديد الواسع ، وان كان فى جزء منه هو نتيجة لسلوك الدول الصناعية المسيطرة ، بضغوطها أو اغراءاتها أو حتى خداعها ، كما أن نتيجة للسياسات التى تتبعها هذه الدول فإن المسئولية الكبري عنه تقع على عاتق انظمة الحكم الاستبدادية العائلية والفردية التى تتسلط على جل أقطار الوطن العربى (٢) والتى تعمل لتحقيق صالح فئات محدودة فى قمة السلطة داخل الأقطار العربية المختلفة مستخدمة أجهزة القهر والاعلام لادامة تسلطها ولمنع أى محاولات لإصلاح ديمقراطى حقيقى يمكن الشعوب من المشاركة فى تحديد سياسات اقطارهم واختيار السبل الكفيلة بتقدمهم وتطورهم ٠

كما تشارك فى المسئولية القوى السياسية التى فشلت فى تعبئة القوى الشعبية لاحداث تغيير فى اقطارها ونشر الوعى بأن السبيل الأساسى لتقدمها هو أحداث تنمية اقتصادية

اجتماعية مطردة تؤدى إلى تحسين نوعية الحياة لكافة المواطنين العرب فى إطار من العدالة الاجتماعية والديمقراطية ٠

وكما أن الانظمة التسلطية القائمة هى المسئولة عن هدر الموارد العربية فإنها مسئولة بنفس الدرجة أيضا عن عدم التقدم على طريق التكامل العربى وبناء السوق العربية الموحدة التى طالما أعلن استهدافها ، فحتى وإن كان التكامل يواجه عقبات موضوعية تتعلق باختلاف هياكل الإنتاج ، ومحدودية الإنتاج القابل للتبادل وتشوه البنية الأساسية وغير ذلك فإن التعثر فى بناء وتوفير الحد الادنى من الشروط والمتطلبات الضرورية للتقدم فى طريق التكامل العربى يعود بدرجة أو بأخرى لاخضاع تنفيذ القرارات الاقتصادية ، وخاصة المتعلقة بالعلاقات العربية العربية لاهواء قيادات سياسية تستبدل نفسها بالامة وتحكم مشاعرها الخاصة فى قراراتها دون التفات إلى مصالح قومية أو حتى قطرية ٠

ان الخروج من حالة الهوان والتردى التى تتعرض لها الأمة العربية لن تكون ممكنة دون استرجاع الشعوب العربية لسيطرتها على أقدارها ودون مشاركة حقيقية فى حكم نفسها ٠ وفى رسم طريق مستقبلها والنضال من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ٠

والأمر هنا ليس أمر التخلص من أنظمة استبدادية فاسدة قائمة يكاد يكون زوال الكثير منها أمرا لا مناص منه ٠ ولكن القضية الأساسية هى كيف تتمكن الاقطار العربية والأمة العربية فى مجموعها من ضمان أن يتم التغيير لصالح أنظمة ديمقراطية وطنية تفتح الطريق لنهضة عربية شاملة تحقق التقدم الثقافى والعلمى والاقتصادى والاجتماعى فى إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى بما يمكن العرب من ضمان استقلالهم وتصفية تبعيتهم وضمان أمن كل اقطارهم على حدة وأمن الوطن العربى فى مجموعة ٠ وتتيح مشاركتهم فى التقدم الذى يتم فى العالم على أساس من التكافؤ والمساواة معطين وآخذين فى نفس الوقت ٠

أن نقطة البدء فى مثل هذا الطريق ليست هى مجرد فضح الانظمة وبيان سوءاتها التى أصبحت ظاهرة للعيان ٠ ولا هى استثارة حماس العرب لمجد سابق ولا هى انتظار بروز أو ظهور زعيم جديد ملهم يلم شمل الأمة ويقود حركتها ونضالها خاصة ضد اعدائها الخارجيين٠

ولكن نقطة البدء الصحيحة والمبتغاه هى امتلاك القوى الديمقراطية والوطنية العربية لرؤية

مستقبلية طويلة المدى تجسد حلما عربيا قابل للتحقيق فى مدى زمنى منظور يتيح لشباب اليوم أن يجنوا ثمار نضالهم وكفاحهم من أجله فى أثناء حياتهم ٠ وأن تناضل هذه القوى للاقناع بهذه الرؤية ونشرها والدعوة لكفاح من أجل تحقيقها ٠ لكى لايكون المجال الوحيد للاختيار هو بين بقاء نظم فاسدة أو الانتماء لدعوة سلفية لا تقدم حلولا لمشاكلنا وقضايانا المعاصرة ٠ أو انتظار مغامرات غير مأمونة العاقبة من هذا المصدر أو ذاك ٠

ومن نافلة القولة أن نؤكد أن مثل هذا الحلم لابد وأن يستند على دراسة الواقع وادراك التطورات العالمية المعاصرة والمحتملة وتأثيرها على الوطن العربى وعلى فرصة واختياراته الممكنة ٠ وعلى ادراك نقاط القوة والضعف فى أوضاعنا دون مبالغة فى هذا الاتجاه أو ذاك وهى مبالغات تؤدى أما إلى التثبيط أو إلى التعلق بأوهام غير قابلة للتحقق ٠

لقد كان المستقبل العربى موضع اهتمام أكثر من دراسة لعناصر وطنية وديمقراطية بعد حرب الخليج وبعد التدهور والتردى فى الأوضاع العربية ٠ ونشير بوجه خاص إلى ثلاث دراسات أساسية ٠

١- التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى (٣) للدكتور يوسف صايغ

٢- مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، للدكتور محمد محمود الإمام

٣- وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ، للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله

وتتفق الدراسات الثلاث رغم اختلاف التفاصيل فى عدد من الأمور الأساسية تتعلق بأسباب ونواحى القصور والفشل العربى حتى الآن ٠ وسبل الخروج من التردى الحالى وكيفية توفير الشروط الضرورية لتحقيق تنمية قومية وقطرية شاملة وتجديد شباب الحضارة العربية وبناء بديل عربى يحقق آمال المواطن العربى للعيش فى وطن مستقل تتحسن فيه باطراد أوضاع المعيشة ويتوفر العدل الاجتماعى والمشاركة الديمقراطية ٠

ونستعرض فيما يلى نقاط الارتكاز الأساسية المتفق بشأنها فى الدراسات الثلاث والتى يمكن النظر إليها باعتبارها تكون نظرة عربية علمية مشتركة ذات طابع مستقبلى حول كيفية بناء بديل عربى للمشروع الصهيوني الالحاقى رغم عدم تطرفها المباشر للموضوع ٠

وتستند الدراسات الثلاث إلى الثقة بالشعوب العربية وبقدرتها على صناعة مستقبلها وتحقيق رفاهية مواطنيها فى إطار من عالم متغير يأخذ العرب تغيراته وتطوراته السريعة فى الحسبان ، ويبذلون الجهد للمشاركة الفعالة فى رسم طريق المستقبل فى إطار من التكافؤ والأخذ والعطاء المتبادل دون اضطرار إلى خنوع أو استسلام أمام معطيات خارجية يحسبها البعض قدرا لايمكن الفرار منه٠

أ- وتركز الدراسات الثلاث على أن المخرج الوحيد من سوء حالة الأمة العربية ومن استمرار التردى والتدهور واحتمالات التفكك والتهميش هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة ومطردة فى كل أقطار الوطن العربى وعلى المستوى القومى فى الإطار يصفى الصراعات القطرية ويقرب بين الأقطار العربية ويزيد التعاون فيما بينها٠

وتمتد التنمية من وجهة هذه الدراسات لتشمل ماهو أبعد من مجرد النمو أو التنمية الاقتصادية ٠ حيث تفهم التنمية بانها شاملة لكل جوانب المجتمع بما فى ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعى لتغيير قواعد السلوك الاجتماعى فى اتجاه يزيل العوائق ويزيد الدافعية للعمل المنتج ولزيادة إنتاجية العمل ٠

وتستهدف مثل هذه التنمية إشباع الحاجات الأساسية المتزايدة والمتعاظمة دوما للمواطنين٠ وتشمل هذه الحاجات الحاجات المادية والتى تشمل الغذاء والكساء والمأوى ، والحراك واتلعلم والصحة ٠ كما تشمل الحاجات غير المادية والتى تتضمن كفالة حقوق الانسان الأساسية ، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطين ، وافساح المجال لمشاركتهم فى صنع القرار وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإشباع حاجتهم إلي الانتماء فى نفس الوقت ٠

ان تنمية من هذا النوع لاتتم إلا بحشد كل جهود المجتمع وبالدأب والصبر خلال فترة زمنية طويلة يخوض فيها الوطن والمواطنون العديد من المعارك ضد المعوقات الداخلية والخارجية ٠

ب- ولا يمكن لمثل هذه التنمية أن تتم إلا بالاستناد لابناء الوطن دون غيرهم ٠ وبالاعتماد على الذات أولا وأخيرا دون أن يعنى ذلك انكفاء على النفس وتجميد العلاقات مع العالم الخارجى خاصة بعد أن أصبح هذا التجميد مستحيلا فى عالم يتجه إلى عولمة النشاط الاقتصادى والثقافى ٠

ان الاعتماد على النفس يعنى فى هذه الحالة الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الوطنية لاحداث التنمية وتنمية هذه الموارد نفسها بصفة مستمرة والنظر إلى أى موارد اجنبية كمكمل أو اضافة فقط للموارد التى يجرى تعبئتها داخليا . بما يتيح للوطن أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وحرية القرار .

ويتضمن تعبئة وتنمية الموارد زيادة حجم الادخار المحلى ليكون قادرا على تمويل الاستثمار الضرورى للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عينى يزيد القدرات الانتاجية فى مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا منتجا للعنصر البشرى الذى يجرى باستمرار زيادة حصيلته المعرفية وقدراته ومهاراته . بما يسمح برفع معدالات الإنتاجية فى كافة مجالات العمل ويرفع من القدرة التنافسية للوطن حيث أصبحت القدرة التنافسية ضرورية لا من أجل زيادة القدرة على التصدير للأسواق العالمية فقط بل حتى من أجل احتفاظ المنتجين المحليين بأسواقهم الداخلية أو بنصيب مناسب فى هذه الأسواق .

ويعنى الاعتماد على النفس أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتكنولوجيا لتتمكن الاقطار العربية والوطن العربى فى مجموعه من المشاركة فى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجي ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ .

كما يعنى الاعتماد على النفس توفير خدمات صحية مناسبة للمواطنين ، واتاحة فرص التعليم لكل مواطن ، وتصفية الأمية بين من فاتتهم فرص التعليم فيما سبق وتوفير إمكانيات اكساب العاملين ومن يخرجون لسوق العمل لأول مرة مهارات تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة وحسن استخدامها بما يؤدى إلى رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لاقطار الوطن العربى المختلفة .

ويمعنى أخر يستلزم الاعتماد على النفس تحقيق تنمية بشرية مطردة خاصة وقد أصبح العنصر البشري المؤهل ، والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم فى تحقيق التنمية الشاملة . وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة .

من ناحية ثانية فإن الاعتماد على النفس يتطلب اتباع سياسات فعالة للمحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها وللمحافظة على البيئة والامتناع عن تلوثها . ويأتى فى مقدمة الموارد التى لابد من المحافظة عليها وحسن استخدامها الموارد المائية التى تتزايد

ندرتها النسبية والتى تتركز مصادرها الأساسية خارج اقطار الوطن العربى ٠

ويتلو الموارد المائية فى الأهمية الأرض القابلة للزراعة ، والتى يختلف مقدار ندرتها النسبية أو فرتها باختلاف الاقطار العربية ٠ حيث تزيد الندرة النسبية للأراضى القابلة للزراعة بشدة فى مناطق التركز السكانى ٠

أما بالنسبة للموارد المعدنية فالبلاد العربية فى مجموعها فقيرة فى مصادر الثروة المعدنية باستثناء النفط والغاز ٠ الذى لم يزل الجزء الأكبر منه يتيح بواسطة البلاد الأقل سكانا التى حولت جزءا كبيرا من ثروتها المدفونة إلى ثروة مالية تبدد الجزء الأكبر منها٠

إن تنمية من هذا النوع لاتتم إلا بحشد كل جهود المجتمع وبالدأب والصبر خلال فترة زمنية طويلة يخوض فيها الوطن والمواطنون العديد من المعرك ضد المعوقات الداخلية والخارجية ٠

ب- ولايمكن لمثل هذه التنمية أن تتم إلا بالاستناد لابناء الوطن دون غيرهم ٠ وبالاعتماد على الذات أولا وأخيرا دون أن يعنى ذلك انكفاء على النفس وتجميد العلاقات مع العالم الخارجى خاصة بعد أن أصبح هذا التجميد مستحيلا فى عالم يتجه إلى عولمة النشاط الاقتصادى والثقافى٠

أن الاعتماد على النفس يعنى فى هذه الحالة الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الوطنية لأحداث التنمية٠ وتنمية هذه الموارد نفسها بصفة مستمرة والنظر إلى أى موارد أجنبية كمكمل أو إضافة فقط للموارد التى يجرى تعبئتها داخليا . بما يتيح للوطن أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وحرية القرار٠

ويتضمن تعبئة وتنمية الموارد زيادة حجم الادخار المحلى ليكون قادراً على تمويل الاستثمار الضرورى للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عينى يزيد القدرات الإنتاجية فى مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا منتجا للعنصر البشرى الذى يجرى باستمرار زيادة حصيلته المعرفية وقدراته ومهراته ٠ بما يسمح برفع معدلات الإنتاجية فى كافة مجالات العمل ويرفع من القدرة التنافسية للوطن حيث أصبحت القدرة التنافسية ضرورية لا من أجل زيادة القدرة على التصدير للأسواق العالمية بل حتى من أجل احتفاظ المنتجين المحليين بأسواقهم الداخلية أو نصيب مناسب فى هذه الأسواق٠

ويعنى الاعتمادعلى النفس أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتكنولوجيا لتتمكن الأقطار العربية والوطن العربى فى مجموعة من المشاركة فى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ٠

كما يعنى الاعتماد على النفس توفير خدمات صحية مناسبة للمواطنين ، واتاحة فرص التعليم لكل موازن، وتصفية الأمية بين من فاتتهم فرص التعليم فيما سبق وتوفير إمكانيات اكساب العاملين ومن يخرجون لسوق العمل لأول مرة مهارات تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة وحسن استخدامها بما يؤدى إلى رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لأقطار الوطن العربى المختلفة ٠

وبمعنى آخر يستلزم الاعتماد على النفس تحقيق تنمية مطردة خاصة وقد أصبح العنصر البشرى المؤهل والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم فى تحقيق التنمية الشاملة ، وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة ٠

من ناحية ثانية فإن الاعتماد على النفس يتطلب اتباع سياسات فعالة للمحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها وللمحافظة على البيئة والامتناع عن تلوثها ٠ ويأتى فى مقدمة الموارد التى لابد من المحافظة عليها وحسن استخدامها الموارد المائية التى تتزايد ندرتها النسبية والتى تتركز مصادرها الأساسية خارج أقطار الوطن العربى ٠

ويتلو الموارد المائية فى الأهمية الأرض القابلة للزراعة والتى يختلف متقادر ندرتها النسبية أو فرتها باختلاف الأقطار العربية . حيث تزيد الندرة النسبية للأراضى القابلة للزراعة بشدة فى مناطق التركز السكانى٠

أما بالنسبة للموارد المعدنية فالبلاد العربية فى مجموعها فقيرة فى مصادر الثروة المعدنية باستثناء النفط والغاز. الذى لم يزل الجزء الأكبر منه ينتج بواسطة البلاد الأقل سكانا التى حولت جزءا كبيرا من ثروتها المدفونة إلى ثروة مالية تبدد الجزء الأكبر منها٠

وقد فقدت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط القدرة على التحكم فى إنتاجها وأسواقها بعد اتباع الدول الصناعية الرئيسية لسياسات الحد من استهلاك الطاقة ، وبعد اتجاه الدول الصناعية إلى أنواع جديدة من الصناعات الأكثر اعتمادا على التراكم المعرفى والأقل استخداما للطاقة ٠ وقد أدى ذلك إلى تحول سوق النفط من سوق يتحكم فيه المنتجون

والبائعون إلى سوق يتحكم فيه المشترون . وقد أدى تحول الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط من دول دائنة إلى دول مدينة ، كما أدى تدنى أسعار النفط ، وبقاء أنماط الاستهلاك المسرفة فى هذه البلاد إلى فقدها أى قدرة على التحكم فى السياسة النفطية واضطرارها لاتباع السياسات النفطية التى تمليها الدول الصناعية الكبرى .

أن تحقيق اعتماد البلاد العربية على الذات يتطلب ضمن ما يتطلبه المحافظة على مصادر الطاقة القابلة للنفاذ لأطول فترة ممكنة وخاصة فى البلدان ذات الاحتياطات المحدودة والكثافة السكانية الكبيرة كمصر وسوريا وتونس. كما يتطلبه الأمر فى نفس الوقت امتناع الأقطار ذات الاحتياطات الأكبر وذات العدد السكانى المحدود من الاسراف فى تحويل ثروتها المخزونة ، والتى لا تتحمل أى تكلفة لاستمرار خزنها والتى يحتمل أن تزيد قيمتها فى المستقبل إلى ثروة مالية تتعرض قيمتها للتآكل المستمر.

ج- وتتفق الدراسات الثلاث على أن التنمية لاتحدث تلقائيا بالاستناد إلى آيات السوق ، وأن التنمية عمل إرادى تعبأ من أجله كل جهود المجتمع الذى يتطلب تحقيق تحرره سلسلة من المعارك المتتالية خلال فترة قد تطول .

كما تؤكد على أن التنمية المعتمدة على الذات تتطلب فى حالة الدول العربية وجود قطاع عام كبير يتصف بالدينامية لينشط فى المجالات التى يتردد القطاع الخاص فى دخولها أو فى تحمل مخاطرها . وذلك مع ضمان كفاءة القطاع العام وتحرره من سيطرة البيروقراطية فى إطار نظام فعال للحوافز يربط بين الكفاءة والعائد فى محيط اقتصادى تسوده المنافسة ويمتنع فيه الاحتكار.

من ناحية أخرى فإن تعبئة كل الموارد التى يمكن إنتاجها تتطلب أيضا توفير حرية النشاط للقطاع الخاص والتعاونى مع تشجيعهما على الاستثمار العينى فى قطاعات الإنتاج والخدمات ذات الأهمية لخدمة الاقتصاد الوطنى والقومى . مع السعى لتوفير الشروط الضرورية لاكسابها الوعى بمسئوليتها الاجتماعية وذلك بتوفير حرية النشاط النقابى وتنشيط جمعيات الدفاع عن المستهلكين وجمعيات المحافظة على البيئة . وغيرها من الجمعيات الأهلية غير الحكومية التى تنشط للدفاع عن المجتمع .

وتتطلب التنمية المعتمدة على الذات أيضا وجود سلطة حكومية ذات توجه قومى وإنمائى ،

تعمل على تحديث الإدارة الحكومية لتكون قادرة على أداء دورها بكفاءة . ويشمل دورها بالإضافة إلى توفير وبناء القاعدة الأساسية المادية . وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية وضمان توزيعها العادل بين مختلف مناطق البلاد، اختيار استراتيجية التنمية وتحديد أولوياتها وتبنى السياسات الكفيلة بتنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ووضع البرامج التنفيذية ومتابعة ومراقبة مايترتب على ذلك من نتائج.

ويشمل دور الحكومة أيضا توفير المناخ القانونى والاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى الكفيل بتنشيط قطاع الأعمال وزيادة فعاليته وكفاءته . وتستخدم الحكومة لذلك حزمة مناسبة من السياسات النقدية والمالية والتجارية ، وسياسات الاستخدام ، وسياسات خاصة بإعادة التوزيع ومعالجة البطالة وغير ذلك . وتلعب الحكومة دورها فى هذه المجالات باستخدام حوافز وكوابح اقتصادية مع الابتعاد بقدر الإمكان عن أساليب التدخل الإدارى واصدار الأوامر والقرارات الواجبة التنفيذ.

وتلعب الحكومة لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات دورا إيجابيا ومحابيا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية مع الابتعاد بقدر الإمكان عن التدخل البيروقراطى أو القيام بأدوار تنفيذية فى مجالات يستطيع القطاع الخاص أو التعاونى القيام بها بكفاءة أكبر.

وتتطلب التغييرات المتسارعة فى المجال الدولى والاقليمى وحتى المحلى ، قدرة الأجهزة الحكومية على المتابعة والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية ، وقدرتها عل اختبار تأثير التغير المحتمل فى الاستراتيجيات أو السياسات على أداء الأنشطة المختلفة المترابطة والمتفاعلة فى إطار النسق الاقتصادى الاجتماعى السائد.

ويتطلب قيام السلطة الحكومية بأنواع جديدة من الواجبات ، أو استخدامها لأساليب جديدة ، إعادة النظر فى أساليب التخطيط وأساليب الإدارة وإجراء تغيرات أساسية فى وظائف الأجهزة الإدارية وإعادة تنظيمها وتدريب أو إعادة تدريب العاملين فيها لتصبح أكثر تواؤما مع ظروف العمل الجديدة وأكثر قدرة على اتباع سياسات إيجابية فعالة على ضوء التغيرات المتتابعة فى الأوضاع العالمية والاقليمية والداخلية ذات الأثر الكبير على جملة الظروف التى يتم فى إطارها السعى للتنمية.

د- وتتفق الدراسات الثلاث على أن الأبعاد المتعددة لعملية التنمية وخاصة التنمية المعتمدة

على الذات تتجاوز قدرات أى من الأقطار العربية منفردة ٠ وان تنمية حقيقية بالمعنى الذى سبق الإشارة إليه تشترط وتفترض تعاونا فعالا يربط جهود التنمية فى الدول العربية بعضها بالبعض الآخر ٠ ويهيء الظروف والشروط الضرورية لتحقيق قدر واسع من التكامل يكون هو نفسه أحد العناصر المساعدة لحدوث التنمية قطريا وعلى نطاق الوطن العربى ٠ وتزيد أهمية السعى للتكامل وضرورة العمل على توفير شروطه نتيجة للتطورات المعاصرة فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ٠

ان الاتجاه المتزايد لتدويل الاقتصاد ٠ والاعتماد الشديد فى المنافسة على نجاح جهود التطوير والتجديد فى السلع وفى وسائل وطرق الإنتاج ٠ مع مايترتب على ذلك من سرعة التقادم وضرورة استعادة ما انفق فى البحث والتطوير وفى الاعداد لإنتاج منتجات جديدة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا يتطلب أن تملك وحدات الإنتاج القدرة على الوصول لأوسع الأسواق وأن يكون لها ميزة تنافسية فيها تمكنها من جنى ثمار جهودها فى وقت مناسب٠

أن تكوين التراكم المعرفى والتقنى المطلوب لاكتساب ميزة تنافسية للمنتجات العربية يصبح لذلك أمرا صعبا أن لم يكن مستحيلا فى إطار قطر عربى واحد مهما اتسع سوقه ، أو توفرت فيه العناصر العلمية اللازمة ٠

ويلاحظ فى هذا الإطار أن نجاح جهود التطوير والتحسين لاتعتمد وحسب على توفر الطاقات البحثية والعناصر العلمية الضرورية وإنما ترتبط أيضا بوجود طلب اجتماعى فعال محلى أو إقليمى على الخدمات التى يمكن توفيرها محليا أو إقليميا ٠ وهو ما يتطلب اتساع دائرة الأنشطة التى يمكن أن تستخدم هذه الطاقات٠

من ناحية ثانية فإن نجاح جهود التطوير والتحسين تتطلب انفاقا تراكميا لفترة قد تطول وهو ماينوء به أكثر الأقطار العربية ٠ وخاصة تلك التى تملك العناصر البشرية المؤهلة ، ويعوزها القدرة على الانفاق البحثى الطويل الأجل ٠

وإذا كان التعاون والتكامل الاقتصادى هى عناصر ضرورية لتحقيق التنمية العربية المطردة المعتمدة على الذات من ناحية ، فإن تكوين سوق عربى موحد وهو غاية هذا الجهد يؤدى فى نهاية المطاف إلى زيادة القدرة التفاوضية للبلاد العربية فى علاقاتها مع العالم الخارجى٠

ان عالما عربيا متعدد الأنشطة المترابطة والمتشابكة ، سوف تزيد حجم تجارته الدولية

ومبادلاته ، مع العالم الخارجى فى نفس الوقت التى تتسع فيه التجارة البينية بين الدول العربية وسيكون سوقا متسعة تسعى الدول الصناعية المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية المختلفة إلى زيادة نصيبها فيه على أسس أكثر تكافؤا .

٥- وبالنظر لأهمية التكامل لتحقيق التنمية فقد افردت الدراسات الثلاث جانبا كبيرا منها لمتابعة تطور أساليب التعاون والتكامل العربى فى المجال اقتصادى وتتبعت الدراسات محاولات بناء سوق عربية موحدة تنفيذا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى عقدت فى عام ١٩٥٧ فى أثناء صعود المد الوحدوى ورغم ذلك فقد تجاوزت مرحلة الانضمام إليها والتصديق على الاتفاقية بواسطة أغلب الدول نحو خمسة عشر عاما .

وقد تم ابراز المناهج المختلفة التى اتبعت لتحقيق الغايات التى استهدفتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . وما انتهت إليه هذه المحاولات من نتائج محدودة . كما أعطى انتباه خاص للجهود التى بذلت لوضع استراتيجية عربية اقتصادية مشتركة ولوضع خطة للتنمية الاقتصادية العربية المشتركة اقرها مجلس قمة عربى فى عمان فى عام ١٩٨٠ .

كما جرى بحث الأسباب التى أدت إلى التحول من السعى لبناء سوق عربية موحدة إلى الاكتفاء بانشاء مشروعات عربية مشتركة لم يكتب لها نجاح يذكر . ولم يكن لها أثر كبير على دفع واحداث التنمية والتكامل المطلوبين.

وتم تتبع الأسباب التى أدت إلى التحول من السعى لتكامل عربى شامل إلى التركيز على محاولات تكامل إقليمى لم يكتب لأى منها أى نجاح يذكر بل وتعرض بعضها للانهيار. وكما يتضح من هذه الدراسات وغيرها فإن الفشل فى تحقيق تكامل اقتصادى عربى ليس ظاهرة شاذة تقتصر على دول العالم العربى دون غيرها . ان دراسة تجارب التكامل ومحاولات توحيد الأسواق فى دول العالم الثالث تبين فشل أغلب هذه المحاولات . ويرجع ذلك لأنها سعت لتقليد مناهج التكامل التى اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة دون أن تكون مؤهلة لاستخدام الأساليب التى اتبعت ونجحت هناك

ان الدول الصناعية المتقدمة تتصف باتساع النشاط الإنتاجى فى إطار كل منها وبتشابك واسع بين القطاعات الاقتصادية فيها ، كما يوجد بين هذه الدول درجة واسعة من التبادل التجارى والعلاقات المتشابكة . ومن هنا فإن الحد من القيود التجارية وتحرير التجارة بين

هذه الدول والاتجاه لتوحيد الأسواق فيها كفيل باتاحة مجال أوسع للفعاليات الاقتصادية للتفاعل والتعاون والتنسيق فيما بينها فى إطار منطقة التجارة الأوسع ·

والأمر مختلف بالنسبة لأغلب دول العالم الثالث· ان اقتصاديات هذه الدول ترتبط ارتباطا شديدا بالسوق فى الدول الصناعية المتقدمة · حيث تتجه الدول النامية إلى استيراد الآلات والمعدات والمعرفة التكنولوجية والخبرة الأجنبية فضلا عن سلع الاستهلاك الترفية ، والأسلحة ونظم الدفاع من الدول الصناعية المتقدمة . وتكون هذه الدول نفسها هى المستوعبة لأكثر صادراتها خاصة إذا كان قطاع الصناعات التحويلية لم يزل محدودا وتكون أغلب الصادرات هى من سلع أولية أو منتجات منجمية أو مصدرا للطاقة أو ماشابه ذلك ·

ان تحرير التجارة بين عدد من الدول المتجاورة من الدول النامية لا يؤدى إلى زيادة تذكر فى التجارة البينية فيها · حيث تبقى وحدات الأعمال على ارتباط بمصادر الاستيراد ، وأسواق التصدير الذى يوجد الجزء الأكبر منها خارج نطاق السوق·

انطلاقا من هذه الحقيقة فإن تحقيق تكامل فعال يرسى الأساس لخطوات تالية فى اتجاه بناء سوق موحدة يتطلب البدء بعملية التنمية التى تطور القدرات الإنتاجية للدول التى تسعى للمشاركة فى السوق بما يؤدى إلى نشوء واتساع قاعدة للإنتاج والتبادل الذى يزداد اتساعا مع الوقت بين دول السوق·

وتتطلب سرعة التنمية فى هذه الحالة ، والاستفادة من قاعدة الموارد المتاحة والقابلة للنمو ، ان تتجه جهود التنمية منذ البداية اتجاها تكامليا · بحيث يكون الانماء تكامليا وفقا لتعبير الدكتور الامام ، أو أن يكون التنمية تكاملية وفق تعبير الدكتور اسماعيل صبرى · وبمعنى آخر فإن زيادة قدرات الإنتاجية لا تحرير التجارة تكون هى نقطة البداية·

وإذا كانت كل تجارب التكامل أو التوحيد فى العالم الثالث قد جوبهت بصعوبيات للأسباب السابق ذكرها ، فإن عددا من الأسباب جعل هذه المحاولات تتعثر بدرجة أكبر فى حالة البلاد العربية ·

ان أحد أهم هذه الأسباب هو الخلاف الشديد فى درجة الثراء بين الدول العربية الذى برز وازداد بشكل حاد بعد ارتفاع أسعار النفط فى النصف الثانى من السبعينات وفى بداية الثمانينات·

فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ثراء عدد محدود من الدول العربية القليلة السكان المنتجة والمصدرة للنفط ، وزيادة التباين فى الدخل الفردى بينها وبين باقى الدول العربية . وقد نتج عن هذا التباين نمو تدريجى لشعور بالاستغناء والتباعد لدى الدول الثرية عن باقى دول الوطن العربى ، وإلى تزايد الاتجاه لتكوين رابطة خاصة للدول النفطية الثرية فى الخليج للدفاع عن مصالحها الخاصة.

وقد اتجهت هذه الدول خلال مجلسها وبصورة منفردة إلى تعزيز علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة وإنشاء علاقات خاصة بها والتنسيق معها خارج الإطار القومى العربى ، رغم ان نضال الحركة الوطنية والقومية العربية لعب دورا رئيسيا فى حصول هذه الدول على استقلالها السياسى أولا وفى تمكينها من استعادة قدر من السيطرة على مواردها النفطية فيما بعد.

وأدى تراكم فوائض مالية كبيرة لدى هذه الدول ، وحرصها على استخدام هذه الفوائض فى المجالات الأكثر أمنا والمدرة لأكبر الارباح ، مع الاحتفاظ بقدر عال من سيولة الأموال فى نفس الوقت إلى تحويل الجزء الأكبر من هذه الأموال للأسواق المالية فى الدول الصناعية المتقدمة التى قامت بإعادة تدوير الأموال وفقا لما تراه المؤسسات المالية صالحا لها .

ومع ان هذه الدول قد قدمت قدرامن المساعدات والقروض الميسرة لعدد من الدول العربية والاسلامية ولدول عالم ثالث اخرى إلا أن هذه المساعدات والقروض لم تشكل إلا جانبا بسيطا من الأموال القابلة للاستثمار التى توفرت لدى الدول الثرية.

وارتبطت بذلك مصالح الدول الموظفة للأموال والدول التى تم فيها التوظيف ارتباطا شديدا، حيث أصبح أى اهتزاز فى الأوضاع الاقتصادية أو المالية فى الدول التى وظفت فيها الأموال لها آثارها العكسية على الدول المالكة لهذه الفوائض.

ولم يمنع هذا الترابط فى المصالح الدول الغربية من السعى الحثيث لاستعادة سيطرتها على سوق النفط، والعمل على تصفية هذه الفوائض بأقصى سرعة ممكنة عن طريق التشجيع على الانفاق الترفى ، والانفاق على مشروعات استثمارية مظهرية . وعن طريق الانفاق على التسلح وعلى أنظمة دفاعية غير ذات جدوى فى نفس الوقت .

ورغم ان ضغوط القوى الوطنية والقومية قد نجحت فى ظل الوفرة المالية ، فى تحريك

الجامعة العربية ومجلسها الاقتصادى والاجتماعى وتحريك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى اتجاه وضع استراتيجية للتنمية العربية ولوضع خطة العمل العربى المشترك فإن هذه الاستراتيجية والخطة اللتان اقرتا فى مؤتمر القمة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ سرعان ماتم التخلص منهما فى خطوات متتالية قادها وزراء الدول الثرية ليتم ايقاف العمل بالاستراتيجية والخطة فى مدة لم تتجاوز ثلاث سنوات.

واتجهت الدول العربية بقيادة نفس الدول إلى اعطاء اهتمام أكبر للمشروعات العربية المشتركة خاصة بعد ان سقط كل التزام بالاستراتيجية والخطة . وقد عزى لهذا النهج عددا من المزايا بواسطة مؤيدية والداعين إليه . فالمشروعات المشتركة لا تتعارض فى هذا الرأى مع السيادة الوطنية ، ولا تتأثر بتباين الأنشطة السياسية كما أن قيامها وانتشارها خاصة فى ميادين الإنتاج يرسى قاعدة صلبة لمزيد من خطوات التعاون والتكامل ويسمح باداة مرنة لتجميع كل من رأس المال والعمل واستخدامها فى زيادة الإنتاج .

ورغم ماأسند للمشروعات المشتركة من مزايا فإن تأثيرها كان محدودا على كل من التنمية والتكامل فرغم تكوين عدد كبير من المشروعات المشتركة فى مجالات متعددة فإن جملة استثمارات الشركات المشتركة بكافة انواعها خلال فترة الوفرة المالية (١٩٧٠- ١٩٨٠) وهى الفترة التى انشئت فيها أغلب الشركات كانت فى حدود تقل عن ١٠٪ من جملة الاستثمارات التى تمت فى دول الوطن العربى خلال هذه الفترة . وقد حظى قطاع التمويل بأكثر من ٣٨٪ من رؤوس الأموال المشتركة العربية كلها . ومن ناحية أخرى فإن نسبة كبيرة من الشركات المشتركة التي نشأت فى هذه الفترة كانت ذات طابع عربى - دولى أى أنها تشمل طرف أو أكثر دولى إلى جانب الأطراف العربية ، وقد بلغ هذا النوع من الشركات ٦ر٥١٪ من العدد الكلى للشركات المشتركة تملك نحو ٦ر٤٠٪ من جملة رؤوس أموالها . وكان النشاط الأكبر لهذه الشركات هو أيضا فى قطاع التمويل ، حيث ركزت على التمويل قصير الأجل والتمويل للتجارة الخارجية دون اهتمام يذكر بتمويل التنمية ، أو بدفع عمليات التكامل.

وحتى بالنسبة للشركات المشتركة فى ميادين الصناعة الاستخراجية والتحويلية فإن عددا من الشركات الكبرى فى هذا المجال - خاصة تلك التى نشأت فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اتخذت شكل الشركات القابضة التى تسعى للاستثمار فى مجال نشاطها فى مختلف الدول العربية . وقد كان توزيع الاستثمار ومجالاته يتم إذ ذاك تحت

ضغوط ممثلى الدول المختلفة فى المشروع المشترك الذى يسعى كل منهم لزيادة حصة دولته فى استثمارات الشركة دون وجود مخطط عام ذو طابع تكاملى لعمل هذه الشركات٠

وتميزت الشركات المشتركة التى انشأها القطاع الخاص بأنها كانت صغيرة فى الحجم نسبيا وان نشاطها الفعلى كان يتم فى إطار قطر بعينه ٠ وإن المشاركة هنا لم تكن تزيد عن مشاركة فى التمويل بواسطة عناصر عربية من أكثر من قطر ٠

وقد أظهرت البيانات المتاحة عن المشروعات العربية المشتركة التى أمكن حصرها حتى سنة ١٩٩١ استمرار نفس المظاهر السابقة٠

ان أحد نقاط ضعف الشركات العربية المشتركة هى نظرة الدول الأقل ثراء للدول الثرية كمجرد مصدر تمويل أو كمجرد مستخدم لعمالة خارجية ٠ ان الترجمة العملية لمثل هذا الموقف هو بقاء التنمية قطرية حتى وان تدفق رأس مال عربى لتمويلها ٠ أو تدفقت عمالة عربية للاستخدام فى أنشطة قطرية بطبيعتها ٠

ان الدول الأكثر ثراء فى الوطن العربى لم تملك فى وقت من الأوقات ولايحتمل أن تملك فى أجل منظور نظرة شاملة لمتطلبات التنمية والتكامل والتقدم العربى ٠ ومن الطبيعى فى إطار الظروف العربية أن تسعى هذه الأقطار لتعظيم مصالحها الخاصة وتحقيق أكبر أمان لمدخراتها ٠ ومن هنا فإن مسئولية توفير مناخ ملائم للتنمية المتكاملة تقع أساسا على الدول التي تملك مهارات إدارية افضل ، والتى تمتلك تراكم معرفى وتقنى أوسع يمكنها من دراسة وطرح مشروعات عربية تزيد الترابط الإنتاجى بين البلاد العربية وتو طن الإنتاج فى الأماكن أو الأقاليم الأكثر ملاءة للنشاط فى إطار يبعد عن أى نظرة قطرية ضيقة٠

والواقع أن مثل هذه النظرة لم تزل مفقودة فى الوطن العربى فى مجموعه ٠ ان نظرة المخططين وقطاع الأعمال العام فى أى من البلاد العربية هى نظرة قطرية بحتة تسعى ف أحسن الأحوال لتعظيم العائد المجتمعى للقطر الذى تتوطن فيه الأنشطة ٠ وينطبق نفس الأمر على القطاع الخاص الذى مازال ذو طابع عائلى وافق محدود فى أغلب الأحوال ٠ ويؤدى هذا الطابع العائلى والفردى للنشاط الخاص ، كما يؤدى محدودية النشاط الترويجى وقصور أنشطة المؤسسات المالية عن استيعاب المدخرات العائلية وإعادة تشغيلها إلى تفضيل القطاع العائلى فى البلاد الثرية وغير الثرية ، بل وتفضيل العام والحكومى أيضا توظيف مايملكه من

مدخرات فى أسواق مالية يتسع فى إطارها نطاق الاختيار ، ويتوفر فيها الشفافية ، وتتداول فيها المعلومات وتذاع بسرعة ، ويمكن فيها الدخول إلى الأسواق والخروج منها دون عوائق . ويؤدى كل ذلك لتفضيل أصحاب المدخرات عامة سواء كانوا فى البلاد الثرية أو الفقيرة توطين مدخراتهم خارج الأقطار العربية . وهو مايدل عليه الحجم الكبير للمدخرات العربية من مختلف الأقطار المستثمرة خارج الوطن العربى .

وقد بينت الدراسات كما بينت حوارات مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب ، وغرف التجارة والصناعة العربية ، ان قيام المستثمرين العرب بدور فعال فى التنمية الاقتصادية العربية وفى انجاح التكامل الاقتصادي العربى يتطلب التغلب على معوقات الاستثمار التى لخصت فيما يلى :

أ- عدم وضوح الاستراتيجية الانمائية طويلة الأمد وعدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية .

ب- قصور دراسات الجدوى الاقتصادية

ج- تخلف البنيات الأساسية

د- البيروقراطية والتعقيدات فى الأجهزة الإدارية

هـ - وجود قدر من عدم الاستقرار الاقتصادى خاصة فى معدلات النمو وأسعار الصرف والقوانين والتشريعات .

و- وجود تجارب استثمارية متفاوتة الحظوط من النجاح لأسباب عديدة من أهمها افتقاد الإدارة العلمية الحديثة والمتخصصة.

وقدمت مؤتمرات رجال الأعمال لذلك التوصيات التالية لتذليل هذه المعوقات :

(أ) إزالة مايعترض المشروعات المشتركة من معوقات تمويلية أو تسويقية ، ومعاملة منتجاتها وخدماتها عين معاملة مثيلاتها الوطنية ، حرصا على إنجاح المشروعات القائمة والاستفادة من طاقاتها الإنتاجية كاملة ، وحفز إقامة مشروعات جديدة . ونظرا لأهمية مشاريع الأمن الغذائى ، جرى التأكيد على قيام الدول المضيفة للمشاريع الزراعية الإنمائية بمعالجة العقبات التى تحول دون انسياب الأموال إليها ، لاسيما عدم استقرار أسعار الصرف

، وفرض تسعيرة محددة للإنتاج ، وعدم استقرار السماح بالتصدير ، وصعوبات أنظمة العمل٠

(ب) فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية بتوفير شروط أفضل لها فى مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية ، وإزالة ما يعترض انتقالها من عقبات مع توفير التمويل الميسر والضمانات اللازمة لتنمية وتوسيع حجم التجارة البينية العربية ٠ وجرى التأكيد على أهمية برنامج تمويل التجارة العربية البينية لدى صندوق النقد العربى ، وبرامج البنك الإسلامى لتمويل التجارة ، وهى برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات (الأطول أجلا) ومحفظة البنوك الإسلامية ، ودعوة رجال الأعمال والمستثمرين العرب للتعرف على هذه البرامج والاستفادة منها ٠ كذلك اقترحت حلقة الصناعات الهندسية فى المؤتمر الثالث عقد ندوة حول معالجة المشاكل التى تحد من توجه رجال الأعمال العرب إلى الاستثمار العربى ، والتغلب على عدم فتح الأسواق العربية أمام منتجاتهم ، والنظرفى تحديد دور المنظمات العربية المتخصصة والعلاقة بين هذه المنظمات والشركات العربية المشتركة وبين رجال الأعمال والمستثمرين العرب ، وأوصت حلقة الصناعات الكيماوية فى نفس المؤتمر ؛ فى معرض التأكيد على أهمية الأسواق العربية بتطوير فكرة السوق المشتركة وإجراء الدراسات حولها انطلاقا من الأوضاع الراهنة فى الأقطار العربية ٠

(ج) التأكيد على أهمية تطوير وربط أسواق الأوراق المالية العربية لكى تلعب دورا أكثر فاعلية فى تشجيع وجذب الاستثمارات العربية فى المنطقة العربية ٠ والتوصية بدعم ومؤزارة استراتيجية وبرنامج عمل صندوق النقد العربى لتطوير الأسواق المالية العربية ٠\ (د) تعزيز دور المؤسسات المالية العربية ومدها بموارد جديدة تمكنها من المساهمة فى تشجيع وتنمية الاستثمارات وتوظيفها داخل الوطن العربى وفقا لمعايير السيولة والربحية والسلامة ، والقيام بدور الأمين على الأموال العربية المستثمرة فى الخارج من مخاطر التآكل التى تتعرض لها ، نتيجة التقلبات فى أسعار الصرف والفوائد والأسهم والمعادن ، ومخاطر المصادرة والتجميد التى قد تتعرض لها ٠ ودعوة المصارف الإسلامية والتقليدية إلى تعزيز إمكانيات التعاون فيما بينها وابتكار السبل والوسائل والأدوات الكفيلة بتوسيع وتعميق هذا التعاون ، وقيام البنوك بتقوية أجهزتها الفنية وأجهزة المتابعة للتأكد من استعمال الائتمان فى وجهته الصحيحة بناء على أهلية المشروع وليس هوية طالبة أو صاحب المشروع ٠ وتعزيز دور المصارف المركزية

والسلطات النقدية فى مساندة البنوك فى الظروف الصعبة ، وتطوير أدوات وأساليب الضبط ومراقبة الائتمان.

(هـ) التأكيد على أهمية وجود " إطار قومى للمشروعات المشتركة " ، الذى رؤى أن يتضمن العناصر التالية :

* وجود الصيغة القانونية التى يجب أن تتخذها المشروعات المشتركة .

* توفير وضوح بالنسبة لاستراتيجيات وسياسات التنمية فى البلدان العربية وهو ما يجب أن تتولاه المنظمات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية العربية التى عليها أن تبنيها على أساس الخطة القومية الإنمائية التى تضعها الجامعة العربية (المجلس الاقتصادى).

* قيام المنظمات والمؤسسات العاملة فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك بالمساعدة في إعداد دراسات الجدوى .

* إيجاد النظم الكفيلة بتدعيم الروابط بين المشروعات المشتركة وبعضها بعضا (مثلا بقيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية) والتنسيق والتعاون بينها فى مجال التسويق أو البحوث والدراسات.

* قيام المشروعات المشتركة بالتفاعل مع البيئة المحيطة بها ، بالمساهمة فى النشاطات المتصلة بالتنمية ، كالبرامج التدريبية واستيعاب التقانة.

ثالثا: من أجل مستقبل أفضل

الدعوة للعمل الجاد من أجل تحقيق تنمية مطردة تعتمد على الذات على المستوى القطرى والقومى ، والتنادى لان تكون هذه التنمية تكاملية لترسى الأسس لتوحد عربى ونهضة عربية تمكن الأمة من الدفاع عن استقلالها ، والمحافظة على أمنها ، ورفع قدراتها العلمية والتقنية ، وتزيد من ميزاتها التنافسية فى عالم يتنامى فيه الاتجاه نحو العولمة ، وتطور نوعية الحياة فيها فى إطار من الديمقراطية والمحافظة على العدل الاجتماعى ، تظل دعوة مثالية مالم تتوفر لها الشروط الضرورية لتحقيق هذه الغايات ، ومالم يتبناها مواطنو الأمة العربية ويناضلوا من أجل تحقيقها . ومالم تترجم هذه الدعوات إلى برامج عمل وخطوات تنفيذ تحدد أولوياتها ويسعى لتطبيقها فى خطوات متصاعدة ودؤوبة تكون كل خطوة منها هى قاعدة انطلاق لخطوات تالية فى الدرب الطويل الذى سيكون على الأمة آن تجتازه لتحقيق أهدافها.

ويبين استعراض الموقف العربى المعاصر استشراء حالة من الاحباط والاستسلام والاحساس بعدم جدوى النضال القومى أو الوطنى أو الاجتماعى فى كافة الأقطار العربية . وأنه يسود يأس من اصلاح النظم المتسلطة القائمة أو ازاحتها .

وتميل أنظمة السلطة القائمة للاستسلام والخنوع للمخططات الخارجية . وتسعى هذه الأنظمة بصفة عامة للتوافق مع مايحدث من متغيرات خارجية ترى أنها معطيات لاقبل لأى قطر عربى أو لمجموع الأقطار العربية التصدى لها .

وفضلا عن ذلك فإن جل هذه الأنظمة يرتبط ارتباط مصلحة مع القوى الدولية المسيطرة التى تظله بحمايتها ، أو أنها فى أحسن الأحوال مستسلمة لوهم أن أى تنمية أو تقدم عربى هو رهن بتدفق استثمارات خارجية إلى أقطار الوطن العربى وباستجلاب التكنولوجيا الخارجية والاستفادة منها .

من ناحية أخرى فإن أغلب الأنظمة العربية القائمة ، سواء منها المانحة للمساعدات أو القروض أو الأنظمة المتلقية للأموال لها تجاربها المرة مع بعض أقطار الوطن الأخرى والتى وصلت إلى درك أسفل فى حالة الغزو الوحشى الذى ارتكبه العراق ضد الكويت ، والذى لم تزل آثاره المادية والنفسية مستمرة حتى الآن .

ومن ثم فإن أى من أنظمة الحكم القائمة لايتخيل حتى ضرورة السعى لتحقيق تنمية تعتمد على الذات ، أو العمل لتحقيق تكامل عربى فعال ، أو استهداف توحد عربى فى اجل قريب أو بعيد رغم ماقد يعلن فى بعض الأحيان على خلاف ذلك .

وإذا كان هذا هو الأمر فى شأن سلطة الحكم والنخبة المسيطرة ، فإن قوى المعارضة تكاد تكتفى أيضا بالاعتراض السلبى على خطوات الحكم وتوجهاته ومجرد الرفض لمخططات القوى الدولية المسيطرة ومحاولاتها لاخضاع الوطن العربى وتدجينه . وترفع فى هذا السبيل شعارات ماضوية أو مستقبلية ذات طابع ايديولوجى خالية من أى مضمون محدد ينطلق من الأوضاع الحاضرة ويعمل على تغييرها عن طريق النضال الجماهيرى .

ورغم أن بعض الاحزاب ترفع شعارات التنمية المستقلة أو النهضة الحضارية عربية كانت أو إسلامية فإن هذه الشعارات لاتجد ترجمة لها فى شكل استراتيجية مستقرة واضحة تتحدد فيها الاهداف والأولويات والتتابع الزمنى ، وطبيعة القوى الاجتماعية التى يمكن تعبئتها قطريا

وقوميا ، وسبل هذه التعبئة ، ونوعية المؤسسات القطرية والقومية التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا المجال ونوعية الإصلاح اللازم فى هذه المؤسسات نفسها لتؤدى دورها المطلوب٠

وإذا كنا نجد العديد من اللبنات التى يمكن أن يستند إليها فى بناء مثل هذه الاستراتيجية فى كتابات المثقفين القوميين والوطنيين فإننا نلاحظ غياب أى استفادة من هذه الادبيات فى برامج الاحزاب الوطنية أو القومية فى أى من الأقطار العربية ٠ كما نلاحظ غياب أى مشروع طويل الأجل تسعى هذه الاحزاب لتحقيقه فى أقطارها أو في الوطن العربى خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين الذى بات على الأبواب٠

وإذا كان الخيار الصهيونى الاستعمارى هو فى مرحلة الاعداد الفعلى للتنفيذ بعد أوسع حملة إعلامية وضغوط سياسية لبث اليأس فى نفوس العرب من أى تعاون مشترك ولاغرائهم بالمن والسلوى الذى يمكن أن يتدفق على منطقة الشرق الأوسط فى إطار تعاون دولى يشمل اسرائيل ، فإن العرب بما فيهم انظمتهم الحاكمة واحزابهم السياسية ومنظماتهم الجماهيرية لا يزالون فى مرحلة رد الفعل قبولا أو رفضا لاقتراحات يقدمها الآخرون . أو لاستكمال هذه المقترحات بمقترحات اضافية فى هذه الجزئية أو تلك دون أن يكون هناك أى نظرة عربية مستقبلية أو مشروع عربى متكامل بديل يسعى العرب لوضعه موضع التنفيذ٠

والحقيقة التى يجب أن تدرك أن البديل العربى ليس خيارا متاحا وجاهزا يمكن اختياره أو اللجوء لاختيار بديل ٠ فالبديل العربى يجب أن يبنى وهو لايبنى إلا بنضال متصل وطويل ٠ ولكنه نضال يبدأ بادراك النتائج السلبية التى تترتب على أى تنمية مشوهة تابعة تتم فى إطار ينفى العروبة ويقيم أنظمة إقليمية بديلة لها تلتحق الدول العربية بها فرادى من موقف ضعف وتخلف يفرض عليها استغلال مواردها البشرية والمادية وتوفير ميزات لشركائها وأن كان على حساب نفسها٠

وبناء البديل العربى يتطلب إعادة التثقيف الاجتماعى والوطنى لتأكيد مايلى :

أ- ان العرب أمة واحدة تستند إلى حضارة وقيم مشتركة تعيش فى منطقة جغرافية متلاصقة ومتجاورة من المحيط الأطلسى إلى بحر العرب والخليج وتمتد من خط الاستواء إلى البحر الأبيض المتوسط٠

ب- أن الوطن العربى فى جملته فقير ومتخلف وأنه باستثناء أربعة دول عربية تقع فى

مجموعتى الدول الأعلى دخلا والدول ذات الدخل المتوسط العالى ويقل سكانهم عن ١٠٪ من مجموع سكان الدول العربية فإن باقى سكان الوطن العربى يعيشون فى أقطار ذات دخل منخفض أو ذات دخل متوسط أدنى ٠

ومن ناحية ثانية فإن الوطن العربى رغم انتشار التعليم فيه يفتقر إلى تراكم معرفى وتقنى يمكنه من حسن استخدام ما يملكه من موارد قليلة ويساعده فى تحقيق انتاجية تسمح له بميزات تنافسية فى الأسواق التى يتعامل معها ٠

وتتجه البنية الأساسية فى الوطن العربى لخدمة العلاقات العربية الدولية بأكثر مما تتجه لتسهيل تكوين السوق العربى الواحد، وتيسير انتقال السلع بين ارجاء الوطن العربى عبر الاقطار العربية ٠

ج- ادراك أهمية التنمية العربية الشاملة والمطردة من أجل اخراج كل الأقطار العربية من دائرة الفقر وتحسين نوعية الحياة لابناء الوطن العربى فى مجموعه٠

د- تنمية الوعى بان التنمية العربية لكى تحقق الاستقلال والأمن القومى وتطوير نوعية الحياة تستلزم توجه عربى نحو التوحد ، وأن تشمل التنمية جهودا قطرية وقومية متنافسة وتدعم بعضها بعضا . كما أن التنمية لتتحقق تحتاج لسلطة سياسية واقتصادية قادرة وفعالة على المستويين القومى والقطرى لتوجه وتساند وتعبىء الجهود من أجل التنمية ٠

وتستند التنمية إلى جهود كل من قطاعات الدولة والقطاع التعاونى والقطاع الخاص الذى تتاح له فرص الاستثمار ويحفز على بناء قدرات انتاجية جديدة تتنافس على أساس المساواة فيما بينها فى السوق الداخلى ، وتستهدف تحقيق كفاءة تمكنها من التنافس الدولى فى إطار الأسواق الداخلية وأسواق التصدير٠

هـ- القبول بحقيقة أن التوحد لايمكن أن يتم إلا من خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لما بعدها وترسى الأساس لها دون انتكاس أو انحراف عن الهدف المبتغى والتعلم من دروس الماضى ورفض تكرار الاندفاع لتجاوز مراحل تمهيدية ضرورية للبناء على ماتحقق فيها من نجاحات ٠

ومن ثم فإن العمل العربى لابد وأن يبدأ كما يدعو الدكتور إسماعيل صبرى بالتقارب لينتقل إلي التعاون فالتكامل تمهيدا للتوحد ٠ وذلك مع التأكيد على أن التوحد هو الهدف الذى

يسعى إليه العرب، والذى يقاس به وتقيم على أساسه كل الخطوات التمهيدية المتعاقية فى الطريق إليه .

و- توضيح ان التنمية المعتمدة على الذات وأن التوحد العربى لايتم بجهود الحكومات وحدها. وان مشاركة شعبية نشيطة مطلوبة فى كل مراحل العملية التنموية والتوحيدية بما فى فى ذلك مرحلة تحديد الأهداف ،واختيار التنظيم الاجتماعى المناسب ، ومناقشة استراتيجيات التنمية والتوحد وأولويات العمل فى إطارها وفى النضال من أجل وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ.

ان التعلم من دروس الماضى يؤكد على عدم صحة التضحية بالديمقراطية أو تأجيلها باسم أهداف وطنية أو قومية أو اجتماعية . وان الديمقراطية هي الضمان الحقيقى لتعبئة جماهيرية واسعة لخوض معارك التنمية والتوحد والاستمرار ومواصلة الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف.

ومن المهم فى هذا الإطار إدراك أن التنظيمات المجتمعية العربية بدءا من العائلة الى المدرسة ووحدات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى بما فيها الجمعيات المهنية ، وجمعيات الخدمة العامة ، والمنظمات الجماهيرية ، والاحزاب السياسية ... الخ لاتتصف بسيادة العلاقات الديمقراطية فى داخلها ولا فى العلاقات فيما بينها . وان ترسيخ الديمقراطية يتطلب كذلك عملا متصلا على أكثر من جهة . لتأكيد حق الاختلاف وتشجيع طرح الآراء المخالفة وللحوار حولها ، مع احترام الرأى الآخر والاستعداد لتقبل مايبدو سلامته منه . كما يتطلب احترام الشرعية القانونية والدستورية وفرض التساوى أمام القانون . وضمان حق المساءلة لكل من تولى سلطة أو مسئولية عما انبط به من مسئوليات وعن كيفية استخدام ما منحه من سلطات . وإيجاد التنظيمات والوسائل الكفيلة بتغيير السلطة سلميا عن طريق الاقتراع العام.

ان التقارب والتعاون لايعتمد على فعل الحكومات ونشاطها فحسب ، بل يمكن ويجب ان يبدأ ويتزايد بين رجال الأعمال الذين يمارسون الانتاج والتوزيع وينمون مصالح مشتركة بينهم. كما يمكن العمل على زيادة الوشائج العربية خلال نشاط المنظمات العربية ، والنقابات والاتحادات المهنية ، والاتحادات الصناعية والتجارية دون انتظار لمبادرات حكومية من هذا

القطر أو ذاك ٠ ان زيادة الترابط والتفاعل داخل هذه المؤسسات ، وبين المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها المنظمات الشبابية ومنظمات النساء ، ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان وغيرها هو الذى يبنى القاعدة العريضة للعمل العربى المشترك ، وهو الذى يكون رأيا عاما عربيا يتبنى العمل من أجل التوحد العربى ويضغط فى سبيل تحقيقه على أسس نفعية ومصلحية مستقبلية تبنى قاعدة أصلب للتكامل والتوحد ٠

ورغم ان التكامل يكون أكثر جدوى إذا كان شاملا للوطن العربى فى مجموعه ٠ فإن الجهود للتعاون والتكامل ليس من الضرورى أن تتم بالسرعة نفسها بين جميع الأقطار ٠ أن تعاونا أوثق قد يبدأ بين من هم على استعداد للسير بسرعة أكبر على طريق التعاون والتكامل والتوحد دون أن تحول هذه الخطوات البلاد العربية إلي مجموعات مقفلة تتخذ كل منها سبلا وسياسات متباينة٠

ومن المفيد فى مثل هذه الحالة أن يسعى أكثر من قطر للتواجد فى أكثر من تجمع عربى لتكون نواة الالتقاء بين المجموعات العربية ولتمهيد الطريق لالتقاء الجماعات المختلفة لبناء تكامل عربى اشمل ٠ ومن هذا المنطلق فإن محاولة مصر للانضمام لمجلس التعاون المغربى لاتتناقض بالضرورة مع مايمكن أن يبذل من جهود لبناء تعاون أوثق مع الدول المشرقية الأكثر استعداد للتعاون مثل سوريا وحتى الأردن . ولا مع وجودها ضمن اتفاقية دمشق إذا ما استخدم هذا الوجود لبناء جسور بين الجماعات العربية ٠

ومن المهم لانجاح التوجه نحو التوحد أن يتم اعادة الثقة بين الأقطار العربية وبين الشعوب العربية تدريجيا . كما يجب الحرص أيضا على أن يكون النجاح حليف أى خطوة تخطوها لتنمو الثقة فى إمكان اتخاذ خطوات أبعد٠

ان جامعة الدول العربية هى المنظمة الأكثر تأهيلا القيام بهذه المهمة . إذا ما عولجت الأمور بدأب وصبر بهدف تصفية الجو العربى من الخلافات غير المبدئية التى تسوده ، وإذا ماتمت الاصلاحات المؤسسية التى تمكن الجامعة من لعب دور فعال فى حل الخلافات بين اعضائها وفى التصدى لأى اعتداء من طرف عربى على آخر ، وإذا ما أُعيد تنظيمها لتلعب دورا أساسيا فى التنمية العربية وبناء التعاون العربى

ومن المتصور فى إطار الأوضاع الحالية أن تضغط القوى الوطنية والقومية من أجل تعظيم

التعاون الاقتصادى بين مصر وسوريا وليبيا تمهيدا لنوع من التكامل فيما بينها يبنى على أساس تنمية تعتمد على الذات فى الأقطار الثلاث . وذلك مع استمرار الارتباط بالاتحاد المغاربى ومع استمرار التعاون والتنسيق مع الاتحاد الخليجى .

ان مثل هذا الجهد فى حالة نجاحه يمكن أن يكون أكثر جذبا للأردن ، ولبنان وللعراق فيما بعد فى حالة تهيؤ الظروف لعودته لإطار العمل المشترك . كما يكون قادرا على جذب السودان إذا ذللن العوائق التى تحول بينه وبين التعاون مع مصر وليبيا وغيرها من دول شمال افريقيا العربية .

وفى ظننا فإنه دون انتظار لتغيرات سياسية تفتح الطريق لتغيير فى التوجهات الاقتصادية القائمة ، فإن القوى السياسية الوطنية والقومية فى الدول الثلاث وفى غيرها مطالبة بأن تناقش وتطرح وتناضل من أجل احداث تنمية تكاملية تعتمد على الذات فى الأقطار المهيأة لذلك . وأن تكسب الجماهير والمثقفين ورجال الأعمال مثل هذا الطرح وأن تستفيد فى طرحها وبرامجها بما تضمنته الأدبيات الوطنية والقومية من أفكار واقتراحات ، وماتبنته مؤتمرات رجال الأعمال العرب من توجيهات .

ومن المهم هنا أن نشير إلى أهمية المحافظة على الطابع العربى للمؤسسات العربية والعمل على الاستفادة القصوى بمؤسسات العمل القائمة بعد تطويرها إذا كانت ثمة حاجة لذلك .

ونؤكد بوجه خاص على أن مايستطيع أن يقدمه الصندوق العربى للانماء ، وصندوق النقد العربى من خدمات للدول العربية تنفى الحاجة لانشاء مؤسسات شرق أوسطية بديلة خاصة وقد أصبح فى استطاعة الصندوق العربى أن يتحول بالفعل إلى بنك للتنمية العربية بعد أن سمح له بزيادة قدراته الانتمائية باللجوء إلى الأسواق المالية العربية وغيرها.

الهوامش

* ورقة قدمت للمؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فى نوفمبر ١٩٩٥.

١- د. محمد محمود الامام - مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك - المعهد العربى للتخطيط الكويت - مايو ١٩٩٣.

٢-افاض الدكتور محمد محمود الإمام فى دراسته " مستقبل التنمية العربية والعمل

الاقتصادى العربى المشترك " فى شرح وتوضيح دور سياسات الدول الصناعية فى هدر وضياع الموارد العربية ٠ ورغم التسليم بما أورده الدكتور الإمام فإن المسئولية الأولى تبقى دائما على عاتق الأنظمة العربية ٠

٣- المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٣٠

٥- مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥٠

٦-وردت فى د٠ محمد محمود الإمام مرجع سابق ص ٢٣٥-٢٣٧٠

٧-راجع د٠ إسماعيل صبرى عبد الله وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ص ٩٧-١٠٢٠

٨- راجع اسماعيل صبرى عبد الله نحو جماعة عربية، بحث فى العلاقات الاقتصادية العربية منشور ضمن كتابه وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ، تذييل رقم ٢ ص ١٣٩-١٥٩٠

٩- نوجه النظر هنا بوجه خاص إلى الاطروحات الثلاث الذى سبق الاشارة إليها ، وإلى ماورد من طرح حول أولويات العمل فى مسار التنمية العربية بالاعتماد على النفس فى كتاب التنمية العصية للدكتور يوسف صايغ ص ١٤٤- ٢٥٨٠

مائدة مستديرة

متحدثون :

د٠محمد محمود الإمام/جميل مطر/صلاح الدين حافظ/

حسين عبد الرازق/ عبد العال الباقورى/د٠ محمود عبد الفضيل

د. محمد محمود الامام:

دعونى أبدأ بمصطلح تردد فى هذه القاعة حول كلمة التبعية ، وأقصد هنا التبعية الاقتصادية بوجه خاص . باعتبار أن المشروع يطرح فى ثوب اقتصادى .

وسؤالى . هو كيف لاتخشى اسرائيل بحجمها الضئيل من التبعية ، ونحن العشرين دولة نجزع حينما تدخل اسرائيل بيننا ونقول ستحدث كارثة ؟

ينقلنى هذا إلى تأمل ماذا نواجه ؟ وماهى التحديات التى تقابلنا ؟ وأقول أننا نواجه ثلاث تحديات؛ محاولة السيطرة الأمريكية ومحاولة الهيمنة الاسرائيلية ، ثم التخلف العربى والثلاثة يسيرون سويا . وإن اختفى أحدهم تختل معادلة الصورة ، وبالتالى إذا تحدثت عن التخلف العربى ففى هذه الحالة أضعه هو العامل رقم واحد.

القضية هنا أن ما يُطرح وما يبرر قضية الشرق أوسطية أو سوق مشتركة إنما يقوم على التهيئة لكيان إقليمى مترابط منزوع منه فتيل النزاع وقد قيل أن هذا غير ممكن لأن اسرائيل ليست عضوا فى كيان عربى قديم إنسلخت منه ويراد إسترجاعها إليه فإسرائيل تظل دخيلة على هذا الكيان . وبالتالى لايمكن مقارنة أى تجمع إقليمى آخر آسيوى أو أمريكى أو أوروبى بما يراد إحداثه فى المنطقة، أى أنه لاسابقة علمية لهذا . وبالتالى فإن عدم وجود علاقات بالمنطقة من قبل مع وجود مقاطعة عربية لاسرائيل قد أفاد الاخير من ناحية زيادة اعتمادها على النفس ولكنه دفعها إلى التآخى مثلا مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . وليس من الغرابة أن الاثنين قاما فى نفس الوقت مما يجعلنا نتأمل ظروف غرسهم فى القارة الافريقية والمنطقة العربية ومن ثم فليس هناك ما يدعو لإقامة مبررات لإكساب اسرائيل مواقع لم تكن لها من قبل ومع ذلك تحقق اسرائيل مكاسب على طول الخط فإذا لم تكن هناك علاقات ستنشأ علاقات ، وإذا كانت هناك مقاطعة ، ستزول المقاطعة وإذا كان هناك اضطراب فى المنطقة فإن هناك مشروع للسلام لكن المطروح هنا ليس هو مجرد السلام ، وإنما طمأنة الأطراف الأخرى التى تشارك فى المؤتمرات على أن اسرائيل سيكون لها موقعا متميزا يدعوهم إلى الاستفادة من هذه الفرصة السانحة للاستثمار فى إسرائيل ولجعلها محط الاستثمار المقبل والمشروعات المقبلة .

ونلاحظ هنا أن اسرائيل تطلب أشياء وتفرضها على المنطقة ، بينما المنطقة تراقب الموقف وأتوقف قليلا أمام المؤتمرات التى عقدت حول الشرق أوسطية :-

المؤتمر الأول فى الدار البيضاء أقام عددا من المؤسسات ، منها البنك ، منها مجلس إقليمى للسياحة ، منها مجلس إقليمى للأعمال ، ومنها لجنة أو أمانة عامة للمؤتمرات أعطيت ارضاء المغرب لتنظيمه المؤتمر الأول .

وفى نفس الوقت انشئت لدى مجموعة مجلس العلاقات الخارجية التابع للمخابرات الامريكية لجنة استراتيجية للنظر فى أسس التعاون المستقبلى للمنطقة .

إذن فانهم من ناحية يهاجمون التخطيط الذى يروجون أنه اضاعنا ، هم ضد التخطيط إلا إذا كان تأشيريا بينما المعنى الواضح هو نقل عملية التخطيط من المستوى الوطنى إلى مستوى خارجى للمنطقة وتشترك فيه إسرائيل وحليفتها أمريكا .

أى أنه تم نقل عملية التخطيط ورسم الاستراتيجية إلى الخارج ولم يعد هذا التخطيط حراما بل واجب لأنه يحقق الأعباء المطلوبة على المنطقة .

لابد أن تتنبه إلى أنه ذكر فى الدار البيضاء وأسقط فى عمان فكرة انشاء جماعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا . وردت فى إعلان كازابلانكا ولم ترد فى إعلان عمان .الجماعة الاقتصادية هى التعبير عن السوق المشتركة وفيها حرية السلع ورأس المال والعمال ولذا لم يثر هذا مرة أخرى . أى حدث تراجع عن مضمون السوق الشرق أوسطية ؟ أنا أقول كما قيل وأظن الأخ عبد الفضيل أيضا أشار إلى هذا- أن مفهوم السوق بالمعنى الدقيق غيرمطروح أصلا . لأنه يضع اسرائيل فى وضع أصغر مما تريد لماذا ؟ لأن هذا التنظيم كما ثبت فى أوروبا ينشىء هيئة فوق وطنية ولايمكن أن تقبل اسرائيل نفسها أن ننشىء سوقا ، لأنه اذا فرض وقبل الغرب قيامه يكون لاسرائيل صوت مقابل العشرين صوت فهى فى هذه الحالة تخضع للقرارات الفوق وطنية العربية ، طبعا هذا طرح مجازى لأنه حتى لو العرب أرادوا ، فالعشرين صوت سيأتوا من أمريكا ، فبالتالى سيكون هنا صوتان اسرائيليان وليس عشرين زائد واحد .

هناك عملية تفاعل مستمرة بشكل آخر والتى /أشار اليها الاستاذ شعراوى ، هى عملية المفاوضات متعددة الأطراف، لأن هذه اللجان هى التى تقرر . أيضا فى مؤتمر عمان انشئت

لجنة متابعة فى عمان مكافأة لها. وأصبح بالتالى هناك هيئة تخطط فى خارج المنطقة، هيئة تتابع داخل المنطقة العربية فى مكان أمين هو عمان . ثم هيئة تنفيذية - وياللعجب - سموها لجنة توجيهية اعضاءها من الحكومات ، عندما نضع عناصر الصورة مجتمعة ماذا نجد؟ البنك الإقليمى الذى قيل أن رأسماله خمسة مليارات يدفع منها مليار وربع فقط بما لا يقيم مشروعا واحدا كبيرا إنما القصد منه أن تكون هناك هيئة تدرس جدوى المشروعات للمنطقة وبالذات المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية . لأنه عندما تدخل اسرائيل فى الجسد العربى تتفرق كل البنية الأساسية العربية ويصبح الالتفاف حول اسرائيل والعبور من خلال اسرائيل وحدها والبترول والغاز يجب أن يصب فيها وهى تعيد بالاتفاق مع امريكا توزيعه لأوروبا . لأن الذى سيأخذ من البحر الأبيض المتوسط هو أوروبا . والمقصود أن تكون اسرائيل الوكيل الأول لأمريكا فى المنطقة للتصرف فى الموارد العربية .

هذا هو " التنظيم" أو التخطيط المطلوب.

يضاف إلى هذا أننا لأول مرة فى تاريخ العالم نصبح حقل تجارب لشىء مهين شديد الإهانة فهناك إعلان عن مؤتمر قمة بينما يحضره كل من هب ودب وهذه إهانة لكل الرئاسات العربية إذا أحسنت التقدير.

القضية هنا أنه لأول مرة بعد أن أصبح القطاع الخاص يملك وسائل الإنتاج ، وأعطيت له السيطرة بفضل الصندوق ، والبنك على مقدرات التنمية أصبح يُشَكل مجلس إقليمى هو الذى يخطط للمنطقة . وقيل بالنص صراحة أن القطاع الخاص يتولى بمسئولياته الدولية الجديدة تحريك دبلوماسية السلام لأول مرة نضع أمام العالم وأمام مناطق دول العالم الثالث نموذجا رديئا لسيطرة خارجية عن طريق رأس المال الذى كان مفترضا أن يكون وطنيا . ومع ذلك فرجال الأعمال يمثلون شريحة واحدة من المجتمع . ولم تأت هذه الشريحة عن طريق الانتخاب حتى تستطيع أن تتحدث عن سياسات مستقبلية للدول ، فإذن من حقنا أن نرفض من هذا الأساس أن تتجاوز دورها . نعود بهذه الصورة إلى سؤال : لماذا اسقطت عملية السوق الشرق أوسطية ؟ فى الواقع هناك الشراكة الأوروبية ، وهناك محاولة تمويل تجمع متوسطى يضم إسرائيل وتركيا وقبرص . وهؤلاء سيدخلون اعضاء فى السوق الأوروبية أو الجماعة الأوروبية ، وسيضموا الدول المغربية . دول شمال افريقيا وشرق البحر الابيض

المتوسط أى أن إسرائيل بذلك تكون قد دخلت هذه المنطقة دون أن تدخل فى تعاقد مباشر مع العرب إذن قضية السوق محلولة من هذه الناحية ولابد من تنبيه الاتحاد الأوروبى إلى ذلك أى أن نضغط باتجاه أن يكون هذا التجمع تجمعا عربيا وليس متوسطيا على هذا النحو. القضايا التى أثيرت فى ورقة د. ابراهيم سعد الدين تشير إلى أن الحقيقة الأساسية والمشكلة الأساسية فى كل هذا هى التخلف العربى ، وإذن الخروج منه يكون بالتنمية العربية .

أشار د. ابراهيم سعد الدين إلى استراتيجية العمل العربى المشترك وقد كان لى حظ المشاركة فى إعدادها ، وأقرت فى مؤتمر القمة سنة ١٩٨٠ فى عمان ولكنى أعددت أيضا وضمنها خطة عمل عربى مشترك فرفضها الخليجيون . رفضتها السعودية والكويت . وقالوا هذه مشروعات من بعض خبراء لايرسمون لنا التنمية ، ورفضت ووئدت عملية التخطيط على المستوى العربى بين ١٩٨٠-٢٠٠٠ إذن لابد من محاولة لاحياء هذه الاستراتيجية على المستوى الرسمى أى محاولة بناء استراتيجية جديدة من سنة ٢٠٠٠ وللمرحلة التالية . وأعتقد أن هذا دور المجلس الاقتصادى، ليس دور المجلس الاقتصادى بناء منطقة تجارة حرة وجود المجلس الاقتصادى أعطى فرصة لتعاون ضعيف بدلا من تكامل قوى المنطقة الحرة وما يعقبها من سوق عربية مشتركة يجب أن تكون ضمن إتفاقية مجلس الوحدة العربية هناك سوق عربية قائمة يجب إحيائها. وكل من سوريا ومصر وليبيا والعراق اعضاء فيها. فإذن حتى التجمع الذى أشار إليه د. ابراهيم يأتى من خلال إقامة أو تقويم السوق العربية المشتركة أى المفتوحة مباشرة لكل الدول العربية . قضية أن منطقة التجارة الحرة ونسميها كبرى أو صغرى . لم تعد هناك مناطق تجارة غير حرة ومناطق حرة ، كل فُتح الآن . إذن أصبح غدر أن هذه المنطقة لمصالح دول وضد دول إنتهى لأنها فرضت عليها .

واسمحوا لي أن استعيد بعض نقاط لبرامج عمل ممكنة وضرورية :-

أولا : تكوين جبهة من المؤسسات الأهلية على المستوى العربى تتبنى رسم غايات المجتمع العربى . وأنا أود أن أشير هنا فقط إلى أن العيب فى الأنظمة ، فدعونا نعمل عملا شعبيا والشعوب ليست بديلا للأنظمة . الشعوب يجب أن تكافح لإقامة أنظمة سليمة. دور الشعوب أو هذه المؤسسات يتوجه إلى ثلاث أهداف؛ بناء منظور تنموى قوى، فضح المخططات التى تدور حولها، ثم محاولة توجيه العمل الرسمى إلى من تريده الشعوب . الشعوب ليست تنظيما

قائدا، إنما كما أثبتت لى تأملات فى مسألة التنمية أن التنمية ليست مجرد البناء التحتى وإنما البناء الثقافى ككل إذن يجب أن نتمسك بثقافتنا وهويتنا . ليس من باب الخوف على ضياعها لأن بدونها لايوجد بناء فوقى للتنمية وحتى بلدان جنوب شرق آسيا عندما عملت تنمية على الطريقة الغربية عملتها بمنظومة الثقافة الشرق آسيوية وليست الثقافة الغربية وتمسكهم بهذه الثقافة مكنهم من عمل بناء مؤسسى مجتمعى ويحتفظ بدور قوى للدولة وأنا لا أعارض في ذلك ولم يخضع للفردية على نحو ما يقال فى النظام الحر.إذن دور المجتمع والتنظيم المجتمعى هو الأساس.

ثانيا : تكوين منظمات شعبية على غرار اللجنة المصرية لمقاومة عملية ما يسمى بالتطبيع مع اعتبار التطبيع تعبير خاطىء لأنه لايوجد شىء طبيعى فيما يجرى ، وإنما هناك علاقات أو لاعلاقات .

ثالثا : انشاء هيئة للتضامن مع أبناء الأراضى المحتلة فى فلسطين وفى الجولان وفى لبنان . هذه الأراضى يجب تحريرها من اسرائيل بالتعاون الأهلى . ونعمل شبكة علاقات لهذا الهدف.

رابعا : إقامة مراكز بحثية وهنا لاتكون عملية الندوات هذه مجرد عملية استدعاء أوراق ، وإنما مراكز تجتمع لتناقش ناتج عملها من خلال ندوات.

خامسا : هيئة شعبية لحماية البيئة . لأن هناك تخريب للبيئة العربية والموارد العربية ، والحفاظ على موارد المياه وحسن استخدام الموارد العربية.

سادسا : بالنسبة لما ذكر عن الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى أقول يجب إعادة تنظيمها وتخليصها من السيطرة الأجنبية لأنها تستخدم لنشر ما يسمى بثقافة السلام وصياغة عقلية الطفل – إلى غير ذلك من الأمور بوعد منحها مساعدات مالية . وأنا أعتقد بضرورة تخليصها من هذا الإذلال .

سابعا : لابد من جبهة تبنى استراتيجيات تنموية قومية سليمة تمثل كل فئات الشعب وليس فقط رجال الأعمال . وأنا لا أريد أن أستبعد رجال الأعمال وأقول أنهم ضد الأمة بل يجب إعادتهم إلى موقفهم الحقيقى ، بقدر ما يجب ضم العمال والمثقفين وغيرهم من القوى الاجتماعية

ثامنا: لابد من إقامة جمعيات الدفاع عن مصالح المستهلكين فى إطار مواجهة التطبيع لأنهم أول من يضاروا سواء فى أسباب رزقهم أو فيما يرسل إليهم من مواد ملوثة من اسرائيل .

تاسعا : العمل على كشف الاستراتيجية الامبريالية الصهيونية وبالذات الدور الامريكى لأن بعض الناس ظنوا أن تعظيم وجود امريكا فى المنطقة ينهى دور اسرائيل . أنا أقول أن دور اسرائيل باق بل حاول بيريز أن يستعيده بقوة بإقناع أمريكا أنها - أى اسرائيل - هي البوابة الاقتصادية - وإن كان نتانياهو يقول لا ، إسرائيل الكبرى هى الأساس لأنه من "الصابرا" ولاحظوا هذه النقطة أن "الصابرا" ليس لهم دولة أو ملاذ آخر فاليهود القادمون من الخارج لهم دولة أم ، وتعتبر إسرائيل دولة ملاذ، انما " الصابرا" أى المولودون فى إسرائيل هم أبناء إسرائيل وهم مستقبل اسرائيل وليس لهم ملاذ غير اسرائيل ، فيجب أن تكون فى نظرهم اسرائيل " كبرى" من البداية وأعتقد أن هذه النقطة مهمة ويجب تحليلها وإيضاحها .

عاشرا : بناء قاعدة للمعلومات تخدم الترابط العربى .

حادى عشر : إعادة النظر فى استراتيجية العمل العربى المشترك كما ذكرت، وتطوير الصناديق العربية بعد أن بدأت تتآكل ومقاومة دعاوى انشاء مناطق حرة . المناطق مثل الاسماعيلية وبور سعيد... لأن هذه منفذ لوجود رأس المال الاجنبى المستغل داخل الدول العربية .

أ. جميل مطر :

شاءت الظروف أن يأتى إنعقاد هذه الندوة فى فترة من أخطر فترات التطبيع بين مصر وإسرائيل . بل أقول أنها أخطر من أيام مماثلة - حدثت فى السبعينيات . أيام الحملة التطبيعية الأولى ولذلك أطلق على مايحدث الآن بالحملة التطبيعية الثانية . وهى أخطر لأسباب أوجزها فى أربعة .

السبب الأول : أننا نشهد جديدا يدخل فيه الاتهام بكلمة " اعداء السلام" هذا التعبير جديد وكان قد طرح فى السبعينيات ، ثم هزم فترة ليتصاعد بدرجة شديدة إلى حد أنه كثيرا من الامريكان والأوروبيين لايخفون أن اسرائيل تطرح الآن فى أوروبا وأمريكا إصدار تشريعات لمعاقبة أو مطاردة من هم أعداء للسلام . تماما كالتشريعات التى صدرت فى فرنسا وفى

المانيا وفى إيطاليا مؤخرا ، ضد من يتهموا بالعداء للسامية المنتشرة أيا كانت. الآن سوف نطارد نحن بهذا التعبير الجديد مثل القوانين التى كانت موجودة عندنا فى السبعينيات على المعارضين لكامب ديفيد وهذه نقلة خطيرة ضد العرب عموما ٠

السبب الثانى من أسباب الخطورة هو توسيع التطبيعيين المصريين الجدد لمضمون عبارة أنصار السلام فى إسرائيل؛ فبينما كان أنصار السلام فى اسرائيل هم قلة مثل يورى افنيرى واثنين أو ثلاثة أصبح الآن يغطى كل ما يسمى اليسار الاسرائيلى ٠ بما فيه حزب العمل ٠ كل حزب العمل ٠ أصبح من أنصار السلام٠

السبب الثالث لخطورة الموقف الحالى هو التغير النوعى والجذرى فى طبيعة قيادات الحملة التطبيعية الثانية فى مصر. انها تضم الآن أطراف من اليسار من كل الألوان وفيها يمين ليبرالى وفيها عمال وفلاحين ٠ يسافروا جميعا للهجرة والعمل فى إسرائيل، وفيها قوة مالية ضخمة وفيها قوة مالية تلمح وتعطى باستمرار اشارات فى كل الاحاديث الخاصة والعامة أنها أصبحت تشارك فى صنع القرار السياسى المصرى ٠٠ وهذا غير خاف عليكم، وفيها عناصر متقدمة بدرجة أعلى كثيرا وعلى ذكاء وخبرة من الذين شاركوا فى الحملة التطبيعية الأولى ، وفيها مؤسسات وجماعات ضغط منظمة وعظيمة التمويل ، وفيها جماعة أمريكية عربية من المشتغلين بالتجارة والتنظيم ٠

السبب الرابع هو ما نلاحظه جميعا وهو المغزى الخطير فى مبررات الحملة التطبيعية الثانية، نعم فى كل عملية تطبيع يوجد مبررون وتوجد مبررات لكن هذه المرة يبدو التبرير وقد جاوز حد المعقول ووصل إلى حد الخطر٠

المبرر الأول الذى يقال ويقال بشدة ٠ وقيل فى الاجتماعات العامة ويوجه للحكومة هو خطورة استمرار الخطاب السياسى الوطنى وضرورة توقيفه بكل السبل ٠ هذه قيلت وتقال وتلمح بها كثيرا من المطبعين الجدد عن الخطاب السياسى ٠

ويرتبط ذلك ثانيا بطبيعة هؤلاء المطبِّعين كقوى اقتصادية من قوى الانفتاح التى لاترغب فى تقدم سياسى ديمقراطى لانها غير ممثلة لتحول اقتصادى ليبرالى ، ويُقال ثالثا أن ثمة احتمال أن يؤدى استمرار الخطاب السياسى الوطنى إلى امتلاك الوطن لقيادته تحت الزيادة المنتظرة لضغط الشارع المصرى والعربى على القيادة المصرية ويقال – رابعا – للحكومة أيضا احتمال

عزوف رأس المال والاستثمارات الاجنبية نتيجة تصاعد الخط الوطني.
المبرر الثاني هو تفاقم ظاهرة اعداء السلام في مصر وخصوصا بعد مؤتمر القمة العربية في القاهرة في يونيو . يُقال الآن أن من يسموا باعداء السلام أو ظاهرة العداء للتطبيع أو مناهضة التطبيع المنتشرة أخيرا كان سببها انعقاد القمة العربية في القاهرة وماتلا ذلك من تصرفات في المجال الدولي والمجال السياسي .
المبرر الثالث أن ضعف ظاهرة أنصار السلام في إسرائيل منذ العمليات الانتحارية وفشل حزب العمل في الانتخابات مما يضعف مايسمون بأنصار السلام ومن ثم هناك ضرورة في رأيهم لانقاذ السلام وبالتطبيع و إلا فقدنا أنصار السلام في إسرائيل .
ولايخفي بعض المطبعيّن الجدد في مصر والعالم العربي أن الهدف من هذه الهجمة الجديدة هو إنقاذ شيمون بيريز نفسه .
أنا شخصيا أعتقد أن وراء التطبيعيين الجدد في مصر هناك يد لشيمون بيريز ويتصل الآن بشخصيات معينة وله من يقوم بهذا العمل في مصر الآن.
يقال أيضا أن اعداء السلام في مصر وهم ضد التطبيع يمهدون لاعادة الديكتاتورية لمصر والقضاء على حرية التعبير والتعددية الحزبية . وهذه تُقال أيضا للسلطة السياسية، في النهاية ، كل هذه المبررات التي يقودها طبعا التطبيعيون الجدد إما لأنهم سافروا لإسرائيل أو للسماح بسفرهم لإسرائيل أو أنهم على وشك السفر لإسرائيل . يمكن تعودنا عليها خلال العشرين سنة الماضية – لكني أقول لهم . إن شئتم ذهاب اليساريين العرب –، فالحكومة المصرية لا تمنع أحدا من السفر لإسرائيل ولاداعي لتبرير الذهاب بتنظيرات ومبررات ومنطلقات فكرية .
ولكن أنصح لإظهار جدوى مايفعلوه أن يُشترط على أنصار السلام الاسرائيلي إثبات صدق النوايا على الأقل وهو ما أشار إليه بالمناسبة – محمد سيد أحمد أمس ضمنا حيث قال أن هناك ضوابط يجب أن تحكم إتصالاتنا بالاسرائيليين . أظن أن من هذه الضوابط مثلا أن يعلنوا أو يعلن اليسار الاسرائيلي بما فيه حزب العمل مثلا الاعتذار عن كل ما ارتكبته اسرائيل من جرائم . هل هذا ممكن كشرط لأن نعتبر أن هناك في اسرائيل أنصارا سلام ؟
الشرط الثاني أن يتخذ أنصار السلام موقفا واضحا من سياسة نتنياهو والشرط الثالث أن يعلن أنصار السلام تصورهم لشكل السلام النهائي بما فيه حق العودة للفلسطينيين ووضع

القدس وحكومة الدولة الفلسطينية.

أظن أنه لو أن التطبيعيين الجدد وضعوا هذه الشروط أمام اليسار الاسرائيلى . وطلبوا منه الالتزام بها . فلا مانع من أن يذهبوا ويتحدثوا معهم وفعلا يكونوا جادين عندما يقولوا ماهو السلام فى مصر مثلا يقولوا ، لماذا أنت ضد السلام أنا أطلب ان تكون نهاية هذا المشوار واضحة على الأقل بتأكيد الحقوق العامة مثل حق العودة للفلسطينيين.

وفى النهاية أركز على نقطة غائبة عنا جميعا . نعلم أنه كان هناك بين التطبيعيين الفلسطينيين والتطبيعيين الاسرائيليين من أنصار السلام الاسرائيلى فكرة انشاء جماعات مشتركة ظلت تجتمع بصفة سرية وعلنية لمدة ست سنوات، وكان ذلك نتيجة الاتفاق المشترك. هل يعلم أحدكم أن هذه اللجنة لازالت تجتمع حتى اليوم؟ وأذكّر هنا بشىء واحد أن عضوا منها هو مستشار نتانياهو السابق . فإذا كان أنصار السلام لم يحققوا شيئا فى ست سنوات من الاتصالات الاسبوعية تقريبا أو الشهرية على طريق السلام فلا داعى لكل ذلك إذن !

أ. صلاح الدين حافظ

أجاد الاستاذ جميل مطر توصيف الحالة التى نحن فيها الآن وأضيف فى إشارة سريعة أخرى أننى فى موقف جيد للقراءة. فنحن أمام تناقضين غريبين. التناقض الأول هو هذا الموقف المتقدم والمتشدد الذى يتخذه زعيم – مثل جاك شيراك كما استمعتم اليوم لخطابه أمام المجلس الوطنى الفلسطينى . فهو يطرح أفكارا بالغة التقدم إذا ماقارناها بالأقطار العربية ، فشيراك يصر اليوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة . مَنْ من العرب يطرح هذا ؟

موقف اخر؛ نحن فى البلاد العربية نروج ضد أعداء السلام. وهذه بصراحة شديدة تذكرنى أنا شخصيا بلهجة الاستشراق والمستشرقين ابتداء من القرن الثامن عشر والتاسع عشر . حين جاء إليها هؤلاء المستشرقون بعيون غربية ولكنهم ينظرون إلى الدول العربية من الخارج ويحسبوا أن بعض مايطرحون هو الصحيح. هنا للأسف الشديد نفس هذه الرؤية التى يديرون بها الأوضاع العربية من الخارج .، لكنى أضيف إلى أن تعميم مشروع الشرق أوسطية ومحاولة مساندة بيريز بعد النكسة الانتخابية التى سقط فيها فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ هى محاولة ليست اسرائيلية وليست أمريكية ولكنها للأسف الشديد عربية . ألا يدعونا هذا إلى التفكير ؟

أعتقد يجب إعمال الفكر فى هذه القضايا الخلافية ٠

والآن أتساءل ما العمل؟ أو ماهو مفهومنا؟ أو ماهى خطتنا التى يمكن أن نقترحها لإعداد مواجهة عربية ؟

أبدأ بالنقطة الأولى وهى أننى أمام مقولات كثيرة جدا عن ضرورة مقاومة الحلف الاسرائيلى الامريكى أو الحلف الصهيونى الغربى بشكل عام ٠ خاصة مايطرحه من أفكار متعددة فى المجال الاقتصادى والتعاون السياسى والشرق أوسطية الجديدة التى يعول عليها٠ ولكنى أعتقد أساسا أن هدفنا لايجب أن يكون مقاومة هذا الحلف فقط بقدر ما يكون هدفنا الأول مقاومة الحلف الداخلى الذى بدأ الاختراق من جديد ٠ وهذه نقطة هامة ٠ إذا لم نكن نعتمد على أرضية داخلية قوية داخل وطننا ، فكيف نستطيع أن نقاوم الحلف الخارجى ؟ لذلك فأنا أعتقد أننا يجب أن نعيد تشكيل هذا الهدف مرة أخرى ٠ بأن نبدأ بمقاومة هذا الاختراق الذى نتحدث عنه وهو الهجوم من الداخل ٠

لم يعد يفيد هنا تبادل الكلام والشعارات لأن هذا المنولوج الدائر الآن هو محاولة اقناع المقتنعين ٠ لكن علينا أن نضغط فى الجبهة الأخرى وأن نتصدى لهذه الجبهة الأخرى ٠ بأن نتحاور معها وطنيا داخليا ٠ علينا أن نتحاور معهم لنقنعهم أو يقنعونا ٠ ولكن المنولوج الدائر الآن ما هو إلا إعادة ترديد.. إعادة إنتاج للشعارات .. للكلمات التى نصيغها على مدى السبعة عشرة عاما الماضية ٠

النقطة التالية أننا نتحدث دائما عن أننا فى مواجهة حضارية مع اسرائيل وهذا حقيقى ٠ ولكن المواجهة مع إسرائيل تستدعى اعدادا حضاريا أيضا فى هذا الصراع ٠ إننا نتحدث عن المواجهة الحضارية باللفظ ولا نستعد لها بالعمل بأى شكل من الأشكال؛ وهذا يستدعى منا إذا كنا جادين بالفعل، أن نعيد احياء حضارى شامل لأمتنا العربية، احياء حضارى ثقافيا وفكريا وسياسيا واقتصاديا ، وعسكريا ٠ وينقص هذه المواجهة الهامة النظر فى الوضع الردىء والمتدهور الذى نحن فيه. ولو فكرنا فى التطور الاقتصادى الاجتماعى على سبيل المثال سوف نواجه بتناقضات مرعبة كيف يقبل مثلا أن ندخل فى حلف اقتصادى أو عمل اقتصادى أو سوق مشتركة أو سوق شرق أوسطية مشتركة بين دولة بلغ مجمل ناتجها القومى عام ١٩٩٥ (٨٥ مليار دولار) وبلغ متوسط دخل الفرد السنوى فيها ستة عشر ألف دولار ٠

وبين دولة أخرى يبدو عدد سكانها أكثر من عشرة أضعاف اسرائيل هي مصر · ومازال متوسط دخل الفرد فيها ستمائة دولار – هذه أرقام البنك الدولى ·

النقطة الثانية فى هذا التناقض أنه لا يتيح فكرة الانتاجية بحد ذاتها ولايحقق فكرة التنسيق – لأنه لايمكن التنسيق بين المتناقضات الحالية ·

أى أنه بوضوح نحن فى معادلة صعبة · معادلة التنمية التى يستتبعها بالضرورة التطور الديمقراطى ومناخ الحرية والعدالة الاجتماعية · إذا كانت هذه المقاييس مطبقة بشكل أو آخر· أو يُروج أنها مطبقة بشكل أو آخر فى إسرائيل · فهى على وجه اليقين ليست مطبقة فى الوطن العربى على إجماله

النقطة الثالثة هى دور الدولة المحورية فى هذا· ونحن نتحدث عن مصر · ودور الدولة المحورين هو اعطاء النموذج والقدوة · ليس فقط فى التنمية وليس فقط فى التطور الاقتصادى وليس فقط فى الاستعداد العسكرى ولكن أعتقد أيضا أن دور الدولة المحورية هو فى التنوير الثقافى والعمل الديمقراطى · سلاح أساسى من الأسلحة الأساسية فى المواجهة ·

النقطة الرابعة · وهى اعادة صياغة مفهوم العمل العربى المشترك، فى مناخات أجنبية ودولية متغيرة · مناخ اقليمى تطرح فيه اسرائيل كقوة مهيمنة قائدة للشرق أوسطية ، كقاعدة للتطور التكنولوجى الهائل فى مواجهة دول متخلفة · لديها رأس مال متراكم ولديها بطالة شديدة · ومناخات دولية متغيرة تطرح إلى الآن العلمنة وقواعد تحرير التجارة الدولية بالشروط المختلفة· فتح الأسواق بشكل لم يعد فيه حاجة لفكرة المنطقة الحرة والسوق الحرة· ولكن من يقرأ نصوص اتفاقية التجارة الدولية الجديدة ، يدرك أن الهدف الرئيسى هو تجهيز فتح جميع الأسواق أمام القوى الحاكمة فى العالم · وهى قوة وحيدة ومنفردة فى العالم ·

إذن علينا فى هذه المناخات الاقليمية والدولية المختلفة أن ندرس صياغة العمل المشترك دراسة جديدة ونطرح صياغة جديدة تستطيع أن تتعامل مع هذه المتغيرات أو تواجه هذه المتغيرات ·

أ· حسين عبد الرازق

يمكن أن أكتفى بأربع نقاط بسيطة

النقطة الأولى من ورقة د. ابراهيم سعد الدين الذى يقول أنه لنعمل بديل عربى للمشروع الصهيونى الامريكى. ويجب توفر مجموعة من الأهداف نتمسك بها . أولها الرفض الكامل لمشروع النظام الشرق أوسطى .

وأنا أعتقد أنه حتى يكون رفضنا للمشروع الشرق أوسطى رفضا كاملا لابد أن نعيد الاعتبار للرفض والعداء والمناهضة لاتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات الصلح المصرية التى نسيناها . الصلح بين السادات وبيجين والتى نسيناها تماما فى المرحلة الاخيرة . لأن هذه الاتفاقيات كانت هى نقطة البدء فى التحرك المباشر لتنفيذ وفرض النظام الشرق أوسطى . صحيح أن المشروع هو مطروح من فترة ، لكن نقطة البدء فى تنفيذه كانت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية.

وأيضا ليست صدفة أن أول إشارة عربية واضحة فى المنطقة لموضوع السوق الشرق أوسطية إنطلقت من مصر على لسان د. يوسف والى على ما أذكر فى فبراير ١٩٩٣ . وأن مصر كامب ديفيد كانت شريكة فى كل المؤتمرات والندوات والمبادرات التي عقدت على مساحة العالم كله بالنسبة للسوق الشرق أوسطي.

النقطة الثانية بالنسبة للرؤية العربية للمواجهة التى تقدم د. ابراهيم وطرحها تفصيلا: أنا أعتقد أن هذه قضية هامة جدا تتمثل فى مواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى المنطقة العربية تقريبا وتعارف على تسميتها بسياسة التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى - أن هذه السياسات تنهى دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى وتؤدى إلى تبنى الخصخصة بمعنى بيع وتصفية القطاع العام وتجعل البطالة جزءا أسياسيا من مكوناتها ، إلى آخره من هذه التفاصيل المعروفة ولايمكن مواجهة السوق الشرق أوسطية أو النظام الشرق أوسطى أو الحلف الصهيونى الامريكى مع استمرار هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

النقطة الثالثة أشارت الورقة فى أكثر من مكان لموضوع الديمقراطية،وأن الخروج من حالة الهوان وتردى الأمة العربية،لن تكون ممكنة دون استرجاع الشعوب العربية لسيطرتها. وأعتقد أننا كلنا ندرك أننا نعيش فى ظل أنظمة غير ديمقراطية وبلا استثناء لأى نظام عربى ، نحن فى الواقع نعيش فى ظل أنظمة بوليسية بالمعنى الدقيق لتعريف هذه الكلمة ولايمكن ممارسة نشاط لا لجمعيات أهلية ولا لمنظمات غير حكومية بشكل صحيح فى ظل هذه الأوضاع غير

الديمقراطية . فتغيير هذه الأوضاع غير الديمقراطية واقامة نظام ديمقراطى وحكم مدني يواجه التسلط البوليسى وأى تسلط آخر . هذه أعتقد قضية أساسية من قضايا مواجهة نظام الشرق أوسطية .

هذه النقاط الثلاث حول الورقة المقدمة تتكلم عن الخط العريض لمواجهة هذا البديل . لكن أعتقد أننا مطالبون أن تكون لنا إجراءات عملية سريعة فى الوقت الراهن وفى ظل انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة .

فإلى جانب الكلام الهام الذى قيل اليوم من طرف الاستاذ جميل مطر والدكتور الامام علينا أيضا أن نطرح عدد ا من القضايا على الاحزاب والقوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات . لتناضل من أجلها فى المرحلة الحالية .من ضمنها مطالبة الأنظمة الحاكمة العربية بإعادة النظر فى منهج التسوية السياسية الذى بدأ بكامب ديفيد ومايليه ، ولازالت مستمرة حتى الان. الواقع يثبت أن الذين عارضوا هذا المنهج كانوا على صواب وكل يوم تتأكد صحة مواقفهم . وهذا أيضا يشمل إعادة النظر فى اتفاقيات الصلح المصرية الاسرائيلية .لابد أيضا من وقف كل أشكال التطبيع أو تجميدها على الأقل والتى إنطلقت عقب مدريد . ونحن فى مصر لابد أن نأخذ موقفا من مسائل كثيرة وكذلك على مستوى المنطقة العربية . كذلك لابد من الضغط على الحكومات لوقف المباحثات متعددة الاطراف ويجب اعداد دراسة كافية عنها وليس مجرد الاشارة كما نبه إلي ذلك الاستاذ حلمى .

ونأتى الآن إلى ضرورة التصدى عمليا لموضوع مؤتمر القمة الاقتصادية:-

أري أنه يجب تصعيد الحركة من أجل الغائه أو تأجيله ، وفى حالة عقده أن يكون هناك تعبيرا شعبيا رافضا لهذا المؤتمر فى الشارع تحت شعار لا للنظام الشرق أوسطى ، لا للتعامل مع الصهاينة.

النقطة الأساسية هى الامساك بقرارات القمة العربية بالقاهرة حول احياء المنظمات الوحدوية والاقتصادية العربية والضغط من أجل تحويلها إلى عمل يومى وفعال.

هذه مجرد أفكار سريعة حول العمل المباشر والذى لايتناقض ، بل يتكامل مع العمل الاستراتيجى الوارد فى ورقة د. ابراهيم سعد الدين.

أ. عبد العال الباقورى

الكلام الذى قاله جميل مطر عن اعداء السلام . أحب أن أذكر أن الإطار الأول من كامب ديفيد فيه نص تستطيع اسرائيل بناء عليه أن تطلب محاكمتنا جميعا على كل ما قلناه ونقوله إذ يوجد نص ونص خطير جدا ضد كل من يكتب مقالا أو يرفع رأيا تستطيع اسرائيل أن تطالب بمحاكمته ، وبناء على قوانينهم . أنا لاأعرف كيف يجوز هذا فى القانون الدولى. وكيف مر على من صاغوا هذا الاتفاق؟

بالنسبة للشرق أوسطية وماقيل حولها . أود أن أذكر أيضا مرة أخرى أنه إذا كان شيمون بيريز قد طرح هذا المشروع فى كتابه الشرق الأوسط الجديد ، فإنه طرحه لأول مرة سنة ١٩٦٨ فى كتاب له بعنوان "مقلاع داود" . وأباإيبان فى تلك الفترة له مجموعة من المحاضرات والاحاديث داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدث فيها أيضا عن هذا المفهوم.

لماذ توقف هذا المفهوم الذى طُرح عام ١٩٦٨ بعد العدوان مباشرة ، ولم يظهر إلا فى التسعينيات؟ أعتقد أنكم لستم فى حاجة لإجابة منى .بالنسبة للورقة التي أمامنا وماقيل حول المواجهة . الورقة التى وضعها د. ابراهيم سعد الدين وما قاله د. محمد محمود الامام . قد تجيب على سؤال قد يراود الكثيرون منا وهو ما البديل؟ لكن ألاحظ أن البديل الذى طرح يتحدث عن بديل فى المدى الطويل وفى المدى المتوسط بينما نحن مطالبون الآن بخطوات عملية قد تكون سريعة ، ولكنها قادرة على أن تواجه وتصد الهجمة الامريكية الصهيونية .

د. ابراهيم قدم بديلا كاملا متكاملا على المدى الطويل كما قلت . هو يؤكد هذا حين يقول.. أن العرب بما فيهم أنظمتهم الحاكمة واحزابهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية لا يزالوا فى مرحلة رد الفعل ..) إذا كان الأمر كذلك وهو بالفعل كذلك فما الأمر ؟ صحيح ما يقوله أ. د. ابراهيم سعد الدين إن البديل ليس خيارا متاحا وجاهزا . إذا فرضنا أنه لايوجد بديل جاهز ومتكامل ، فهل ننتظر إلى أن يتم هذا البديل ؟ علينا أن نبحث عن نقطة البداية . عن الحلقة الوطنية فى المواجهة الآن . وهى فى تقديرى.. إذا سمحتم لى تتمثل فى الانطلاق بما يسميه البعض الانطلاق من القاعدة – وأظن أ. صلاح حافظ أشار إلى هذا – والقاعدة هى مصر . ثم بناء محور إرتكاز للمقاومة . وهذا المحور يتمثل من وجهة نظرى في محور القاهرة دمشق

والذى يمكن أن تبنى حوله مجموعة دول الطوق التي تمتد فى هذه الحالة الى لبنان وفلسطين والأردن ثم تليها دول الخط الثانى من العراق إلى ليبيا عبر السودان ٠ هذه القاعدة هى محور إرتكاز يبدأ تجميع القوى وتوحيد الجهود الشعبية لبناء حلف شعبى منظم ومضاد لما يسمى التطبيع ٠

لا أتحدث عن لجنة شعبية أو غيرها بل عن تجميع للقوى من خلال أشكال تنظيمية مختلفة مثل الأحزاب والهيئات والمستقلين ٠ إنهاض الاتحادات المهنية العربية؛ إتحاد المحامين العرب ، الصحفيين ، الاطباء ، المهندسين ٠٠٠ وغيرها التى تستطيع أن تمتد بنشاطها عبر محور ممتد من القاهرة لدمشق وبالعكس ٠ من أجل هدف فى هذه اللحظة وهو مقاومة مايسمى بالتطبيع واعادة الاعتبار للكلمة التي أهدرت وهى كلمة المقاطعة وهى التى تم التراجع عنها بشكل مهين٠ مع فضح المطبعين وفضح من له علاقة مع العدو الصهيونى ٠ هذه فى تقديرى النقطة الأولى للخروج من دائرة الاعتراض السلبى، الخروج هنا عمل شعبى أساسى – هو تنظيمى حقيقة ، ولكنه ينبع أساسا من الشارع ومن القوى الفاعلة والمؤثرة فى هذا الشارع ٠

الان ،وبعد مجموعة المتغيرات التى شهدناها فى الفترة الاخيرة ٠ تبدو التربة العربية مهيأة لقبول ذلك ٠

د٠ محمود عبد الفضيل

بعد الكلمات الثرية التى أوضحت الكثير من معالم الصورة – سواء على المستوى الاستراتيجى أو العملى ٠ أعتقد أن حديث اليوم يجب أن ينصرف إلى كيفية المواجهة للتحديات التى تعتبر تحديات ثقيلة فعلا ٠ بل ومصيرية بالذات بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة فى القرن القادم ٠المشروع الشرق أوسطى – كما أشير – بغض النظر عن صياغة بيريز الأخيرة ٠ له بدايات منذ نشأة المشروع الصهيونى ٠ وأبا إيبان كانت له عدة مقالات توضح هذا الكلام منذ الستينيات ، وبالعكس هذا موجود فى شكل يوتوبيا عند هرتزل أو ما أسماه مشروع كومنولث للمنطقة ٠أى أن الفكرة عميقة الجذور ؛ كومنولث للمنطقة واسرائيل تلعب دورا أساسيا في،ه إذن فهذا جزء من التركيب الصهيونى الأساسى منذ جاءوا إلى المنطقة٠ من هنا فإن الطرح الأخير سنسميه التصويب أو التغليف الأخير للشرق أوسطية سواء فى

كتابات بيريز أو خطط حزب العمل ووراء ذلك مصالح اقتصادية معينة واضحة فى هذا العصر الذى نعيشه أى العصر المالى والمصرفى ٠ وراء هذا المشروع الذى يضع بنية يهودية فى الخارج من رجال الأعمال ٠٠ ووراءه التأييد الأمريكى ٠٠٠ أصبح بالتالى ضرورة أساسية للسيطرة الاقتصادية على المنطقة لأنها منطقة صعبة القياد، ولذا رأوا إغراقها فى تشكيلة شرق أوسطية تشمل تركيا واسرائيل بالذات كقوة اقتصادية واستراتيجية فاعلة فى المنظومة الاقتصادية والأمنية الجديدة٠

هذا هو البعد الاستراتيجى الاقتصادى ٠ وأى فصل بين البعد الاستراتيجى والاقتصادى هو محاولة فاشلة ونظرة اقتصادية ضيقة ، وهذا ما قصدته من القول بأنه التغليف والتصويب الجديد للشرق أوسطية ٠

ليس غريبا أن وزير الخارجية الأمريكى سواء فى خطابه فى الدار البيضاء أو فى عمان كان يقول باستمرار أن القضية الأولى المطروحة على جدول الأعمال هى رفع المقاطعة العربية ، وبناء على ذلك استخدم فكرة أنه مفتوح "للبيزنس" هذا التعبير جاء على أعلى مستوى فى خطاب كريستوفر فى عمان والدار البيضاء. لقد أصبحنا اذن نقرأ فى كتاب مفتوح وليس هناك أية مداراة بينما نحن نفتقد الرؤية ونفتقد الحركة المضادة ٠ ومن هنا تجيء أهمية المناقشة ٠ ان هناك ضرورة امتلاك رؤية للمستقبل واستراتيجية لإسقاط وتفكيك المشروع الشرق أوسطى ذلك أن المشروع الشرق أوسطى قائم على أن يفكك النظام العربى وإجهاضه تماما - - إجهاض عملية التكامل والتعاون التى فشلت. فالمطلوب ' هو مشروع عربى يشمل النظم والقوى الشعبية والقوى الاجتماعية فى مشروع لإسقاط النظام ، وهو ضرورة تاريخية، ولايوجد وقت نضيعه فكل يوم ينشأ واقع جديد صعب الفكاك منه وفق نظرية السلام المطروحة، هذا الوضع بعد فترة نجد من الصعب علينا أن نفكك ماتم؛ خصوصا وأنت تدخل فى منظمة دولية مثل الجات ومجموعة أخرى من الترتيبات، الدولية وهذه الترتيبات الإقليمية ليست منعزلة عن الترتيبات الدولية وليست منعزلة عن وضع يتم التوقيع عليه فى إطار الجات ، وليست منعزلة عن اتفاقات أخرى فى إطار شراكة أخرى ، وليست منعزلة عن الترتيبات متعددة الأطراف كما قيل هنا ٠

باختصار ٠المشروع بغض النظر عن انعقاد المؤتمر بالقاهرة أو عدمه ٠ أنا رأيى أن المؤتمر

بالذات فى ظروف انعقاده الراهنة – ليس قضية فى منتهى الخطورة – هذا رأيى الشخصى بل بالعكس. كان مؤتمر الدار البيضاء اخطرهم لأنه كان يعنى التدشين .. ثم اخذ قوة دفع فى عمان. تبقى القضيتين الأساسيتين فى المشروع الشرق أوسطى ، أنه يستهدف على المستوى المؤسسى والفوقى بناء مثلث ذو طابع اقتصادى يضم إسرائيل ، الأردن ، والحصان الفلسطينى مهيض الجناح لأنه طبعا ليست له إرادة خاصة ومحاصر وبذلك يكون ضعيفا. وبالتالى يتم بناء هذا المثلث بأضلاع غير متساوية . وأريد أن أؤكد أن نتانياهو على علاقة أكثر من بيريز بالأردن ، وبالتالى سيجرى تمرير هذا المشروع فى الشارع الأردنى، وهو مشروع حقيقى يؤسس وضعا اقتصاديا جديدا وهذا وليس معناه أنه غير قابل للتفتيت . بالعكس الضلع الأردنى فيه مشكلة حقيقية داخل الاردن كذلك وفلسطين، ومع ذلك فإن محاولة إقامة المشروع مستمرة بأشكال ثنائية وغير ثنائية بدءا من وادى عربة، وهناك رهان لنتانياهو عليه حتى لا يتصور أحد أنه كان مشروعا بيريزيا.

الشىء الثانى الأخطر هو الآليات التى يسمونها القوى الجزئية تتحرك من خلال رجال الأعمال حيث يبدأ رجال الأعمال بإقامة شبكات مصالح ومقاولين وسماسرة ، وتجار يعملون بشكل واسع جدا فى البيزنس. والغريب أن رجال مثل خاشقجى وغرودى الاسرائيلى كانا من كبار تجار السلاح بالأمس ، واليوم هم كبار المقاولين والسماسرة . ولكن هناك شبكة واسعة من رجال الأعمال تتحرك فى اتجاه بناء مصالح جديدة.

والقضية الثانية هى سوق العمالة . وهناك مايقدر بعدة آلاف من المصريين ذهبوا لإسرائيل (١٢) ألف أو (١٣) ألف ذهبوا لسوق العمل . وهناك سياحة مصرية واسعة أيضا تجاه اسرائيل هذه أشكال من التطبيع خطيرة جدا ولها فعاليات وآليات ، وبالتالى من خلال سوق رجال الأعمال ومن خلال سوق العمل – هناك آليات مستمرة وقائمة ولها خطورتها .

فى الجانب الآخر المضاد يجب القول أن هناك قوى اجتماعية وسياسية مستهدفة لكى تكون حاملة للمشروع الشرق أوسطى لكن هناك أيضا شارع عربى – كما قال أ. عبد العال الباقورى – قوى وحىّ ، وظهر بعد مؤتمر القمة العربية . لكنى أكرر ضرورة الانتباه للقوى الحاملة للمشروع الجديد الذى هو الشرق الأوسط الجديد ، وهو تحديدا عندهم رجال الأعمال الجدد ممثلة فى جمعية رجال الأعمال فى مصر والبلاد العربية ، والمهنيون العرب الجدد الذين

يعملون مع الشركات متعددة الجنسية ويضعون مستقبلهم فى إطارها وكل منهم لديه طموح ليصعد لمستوى قيادات المؤسسات الجديدة فى العالم من المهنيين سواء مهندسين أو رجال كمبيوتر أو خلافه . وهناك الشباب والمشروع مهتم جدا بالشرائح الشبابية الجديدة على أساس أن هناك أناسا يحملون كما يقولون بذور السلام وهناسيعاد صياغة العقول والوجدان من خلال برامج تعليمية وثقافية جديدة تقوم على محو الذاكرة التاريخية .

فإذا كنا نستهدف فعلا إسقاط المشروع الشرق أوسطى مع اعتبار الشارع العربى فإن هناك قوى تقدمية وقوى ناهضة على المستوى السياسى يجب الاهتمام بها أى بهذه القوى الثلاث (رجال الأعمال – المهنيون – العمالة الشبابية) وفى رأيى يمكن إحداث انقسامات عميقة فى صفوفها وثمة انقسام فعلى بين رجال الأعمال مثلا . وقد أشار د. أحمد حسن فى ورقته أن هناك إتحاد للغرف التجارية والصناعية والزراعية .. فالسكرتير العام د. برهان الدجانى ضد العملية كلها. وهناك البنك العربى بقيادة شومان يرفض الشرق أوسطية . أى ليس هناك مايسمى موقف كل رجال الأعمال فهناك صراع بين الوجود والعدم ولنحدد ماهو التناقض الرئيسى وماهو التناقض الثانوى كقضية جوهرية، وبالتالى يمكن استقطاب رجال الأعمال – الذين لايريدون أن يتحولوا لرجال أعمال من الدرجة الثانية أو خادمى مشروعات الشركات متعددة الجنسية، وكذلك المهنيين فليس كل المهنيين يريدون أن يُعبأوا فى إطار النجاح الشخصى فى إطار الشرق أوسطية، هناك تكنوقراط يريدون أن يحدثوا نهضة على الطريقة الآسيوية سواء خطأ أم وهما – وهؤلاء يمكن أن يتم تعبئتهم فى إطار مشروع وطنى إذا وجد. أما فى حالة الفراغ فيتم طبعااصطيادهم وهم فرادى – كعناصر تبحث عن النجاح.

الشباب أيضا . الشباب قوة أساسية يجب أن يتم الاهتمام بها وهناك آليات مهمة جدا لذلك. فالشباب يذهب لاسرائيل ليجدوا عملا ولابد من مواجهة هذه الآلية بآلية مقابلة فى الواقع العملى. على المستوى السياسى العام هناك ضرورة تطوير الموقف على مستوى النظم – تطوير قمة القاهرة/ دمشق/ الرياض وقد ذكر أ. عبد العال الباقورى القاهرة/ دمشق ، وأنا أضيف السعودية بغض النظر عن تناقضات فعلية داخل السعودية لكن يجب أن نساعد فى ألا تنجرف أو تفرمل موقفها او فى رأيى أنه كلما عززنا لقاء القاهرة/دمشق/الرياض فإن هذا سيلجم الخليج ويلجم قوى أخرى كثيرة ، أما العراق فجريح الآن ، والمغرب لديه أزمات أخرى.

من ناحية أخرى لابد بالطبع من تطوير مؤسسة القمة العربية باعتبار أنها مؤتمر قمة مفتوح أما على مستوى المداخل الجديدة لعمليات التكامل الاقتصادى العربى . فيجب أن يكون أكثر عملية .

د. الإمام أشار إلى أن مشروع السوق العربية المشتركة موجود وان وهناك بلاد تنسحب منه بدلا من أن تدعمه . مجلس الوحدة العربية لايستطيع أن يدفع مرتبات ، بينما هناك مؤسسات يمكن أن تكون أدوات جديدة مثل المؤتمر الاسلامى والهيئات الاقتصادية المختلفة أين وثائقها ؟ أين برامجها ؟ فى مواجهة هذه العمليات .

هناك ضرورة لتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك ومنع التناقضات والتنافسات التى بينها لأنها تستطيع أن تكون آليات جديدة .

كان هناك مكتب لتحرير التجارة وهذا الكلام ثبت فشله لأسباب معروفة . إنما مداخل التنسيق واضحة . هناك تنسيق قطاعى كأضعف الإيمان . ممكن يتم تنسيق قطاعى على أساس المصلحة والمعرفة المتبادلة سواء فى مجال الصناعات الأساسية أو موضوع التقنية العالية أو مجال التصنيع الحربى . هناك بدايات تمت وهذه يمكن تعميقها . هناك تجربة بلاد "الأنديز " الناجحة فى عمل خطط قطاعية على مستوى مجموعة من بلاد أمريكا اللاتينية وفى مجال التفاوض مع الشركات الدولية فى أنشطة معينة لمنع عملية الانفراد أو الاستفراد بكل بلد على حدة. هناك موضوع المشروعات المشتركة ، وقيل عنه الكثير ولكن يبدو أن الموقف الخليجى ومؤسساته المالية تعارض ذلك، وتكتفى بمشروعات ثنائية أو ثلاثية فقط وهذا لايؤدى إلى تعظيم المنفعة القومية، ومع ذلك نرحب به فى هذه الظروف رغم ان رؤية رجال الأعمال مازالت رؤية ريعية أو محدودة .د. الامام تحدث عن تجربة كنا جميعا جزءا منها وذلك خلال التحضير لمؤتمر قمة عمان ١٩٨٠ . حينما كانت الآمال عريضة ، وكانت هناك خطة أشرف عليها د. الأمام لعمل خطة عمل عربى مشترك أو خطة قومية لكن الارادات السياسية رفضتها ومع ذلك يمكن البحث عن أشكال من التخطيط سواء كان ملزما فى قطاع العمل المشترك أو لترشيده مع مراعاة تخلف مستويات التنمية. وأشير هنا إلى التفاوت فى مستويات التنمية والحقيقة لاأستطيع أن أقول أن الفشل الذى حكم هذه التجارب فى الماضى سيحكمنا فى المستقبل، أن التحديات مختلفة والمخاطر والمخاض مختلفين . وأشير باختصار هنا أن هناك منطق التحدى

والاستجابة أو التحدى ورد الفعل وموضوع بلاد الانديز يظل مثلا حيث قضى عليها لأسباب سياسية بعد أن كان لها مشروعات إقليمية ناجحة فى فترة من الفترات والآن عندما نشأت مناسبة أخرى تم إحياء االمشروع بشكل أو بآخر وتم عمل تجمع لذلك. ويعملوا جيدا رغم التفاوت فى مستوى التنمية . كذلك تجربة الآسيان هامة جدا؛ لأن هناك ثلاثة مجموعات كل نوع له مستوى تقدم مختلف، بل هناك توجه سياسى مختلف. فهناك بلاد شديدة الليبرالية وهناك بلاد مثل فيتنام لازالت تحبو وهناك بلاد فيها نوع من التخطيط نصف المركزى. ومعنى ذلك أن النموذج الأوروبى فى الوحدة أو التوحيد ليس هو النموذج الوحيد للاحتذاء، لأن بيريز يتكلم على طول كتابه عن المشروع الأوروبى ، يتكلم عن بلاد فيها تكافؤ. أعلى أريد أن أقول أن "الآسيان" وبلاد الأنديز تعطى شكلا من الأشكال يقطع بأن تدعيم العلاقات الثنائية العربية العربية بشكل من أشكال البراجماتية السائدة يمكن تدعيمه – على أساس يفضى إلى علاقات أوسع فى الإطار العربى .

كذلك طُرح موضوع دور الصناديق العربية – انها تستطيع أن تلعب أدوارا مهمة وتلغى تماما دور بنك الشرق الأوسط للتنمية الموجود،وتجعل المال العربى فى الإطار العربى . وتمول مشروعات تحقق نوعا من البناء التكاملى . وهى موجودة ، ويمكن ترشيدها بأشكال مختلفة . لكن أنا أقول كل هذا فى إطار رؤية مشتركة .

فالمواجهة ممكنة ويبقى أن تحدد ماهى القوى الحاملة لها ولايفل الحديد إلا الحديد كما يقولون ومن حق اسرائيل أن تخطط للمنطقة ، ولكن من حقنا أن نعيد امتلاك المستقبل .

المناقشات:

أحمد عبيد/أمل محمود/حسين السويعدى/

أحمد شرف/د٠حسن علام/د٠أشرف البيومى/السفير وفاء حجازى

ا٠ أحمد عبيد

سوف أتطرق إلى بعض المقترحات العملية ٠ وقد أشار د٠ محمود عبد الفضيل إلى القوى الحاملة أو المرشحة لنقل المشروع الشرق أوسطي وركز على ما أسماهم بالمهنيين العرب الجدد الذين يرشحون أنفسهم للتعاون مع القوى الجديدة فى المنطقة وفى هذا أتذكر ماقاله أ٠ عبد العال الباقورى عن أهمية إنهاض الاتحادات العربية وأود أن أدلى ببعض المعلومات الهامة أنه فى إطار التعامل مع المنطقة تحاول المنظمات الدولية العاملة بالذات فى مجال القانون أن تتوغل نحو المنطقة لتشكل تنظيمات موازية لتنظيماتنا العربية ، بمعنى أنها تحاول أن تسعى لإدماج العرب ضمن نماذج شرق أوسطية، على سبيل المثال الاتحاد الدولى للمحامين كون مايسمى بالمؤتمر الإقليمى العربى ٠ وعقد مؤتمره الأول فى الدار البيضاء ثم عقد مؤتمره الثانى فى العام التالى فى مراكش ، وشاركت فيه نقابة اسرائيل أيضا ٠

أيضا النقابة الدولية للمحامين تسعى لتشكيل مايسمى المنتدى العربى ، وهى تركز على المحامين الذين يعملون فى مجال الاستثمار – أى يكونوا هم المؤهلون للتعامل فى مجال رؤوس الأموال، اتحاد المحامين العرب يواجه صعوبات شديدة أى أنه يتم اختبار التنظيمات المهنية الخطيرة والهامة لاجتذاب الاعضاء لتشكيل مايسمى المنتديات المتخصصة بل واجتذاب نقابات وعليه ، فأنا مع الدعوة المهمة بضرورة استنهاض الاتحادات العربية خاصة إننا نجد فى القاهرة الآن مركز اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب ويمكن ان يقوموا بتدريب اعضائهم ليكونوا عناصر فاعلة فى هذا الشأن وهناك نقطة مهمة فى هذا الشأن هى كيف نطور الآلية الموجودة تحت اسم " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية "

أنا أتصور أنه من الممكن أن تتحول هذه اللجنة إلى منتدى تتجمع فيه كافة الأطر العاملة فى مجال مناهضه الصهيونية ومناهضه التطبيع ، وهو مايدعو له أ٠ عبد العال الباقورى لرد الاعتبار لمواجهة الصهيونية خاصة أن التطبيعيين الجدد الآن تواجههم حالة جماهيرية متدنية ، بينما كان الأمر فى السابق يواجهه حالة جماهيرية متصاعدة ٠

وندعو نقابة الصحفيين أن تقوم بتنشيط دورها فى هذا المجال كما ندعو اتحاد الفنانين أن يعقد مؤتمرا للمسرحيين على الأقل فى مواجهة المؤتمر الاقتصادى ٠ ويناقشوا أية أعمال

متنوعة فى تجمعاتهم · وأن تتحول الآلية الجديدة إلى منتدى ينعقد بشكل منظم·

أ· أمل محمود

سأنتقل عبر الحوار الذى دار راغبة فى التدليل على بعض النقاط التى يستنبط منها نتاج حركة، لأني أرى فى ضوء نقاش اليوم والأمس كوكبة من المفكرين والمثقفين استطاعوا أن يقدموا لنا رؤية متكاملة تصلح قاعدة للمواجهة من الناحية الفكرية والثقافية · يبقى أن نتعرض لقضية الحركة كيف يمكن لنا أن نتحول هذه الرؤية إلى سلوك يومى يؤدى إلى انتشار هذه الرؤية لتكون الرؤية الشعبية العربية المطروحة ، وهى سبيلنا الوحيد - فى تقديرى - المقاومة التى ستجبر الأنظمة وستجبر المؤسسات أن تتبنى هذه الرؤية ·

١) أن قضية الأجيال الجديدة تحتاج لمزيد من الاهتمام · وهنا أشير لبرنامج التعليم · الصراع العربى الصهيونى غائب تماما عن مناهج التعليم ·

قضية السلام تدرس لابنائنا كما لو كان هذا الصراع لاوجود له فى تاريخ هذه الأمة ولا فى مستقبلها · ولابد من اعادة تعريف الاجيال الجديدة بذلك ·

٢) فيما يتعلق بالاعلام - وبالتحديد الاعلام الحزبى - أقترح أن تكون هناك مساحة ثابتة فى كل صحف المعارضة تحت عنوان (المواجهة)

٣) فكرة الأفق القومى أو الحركة القومية. الفكرة التى طرحها د· الامام المتعلقة بتجميع أو عمل رابطة مابين المؤسسات الشعبية التى تنشأ ·

أريد أن أشير للعديد من المؤسسات فى مواجهة التطبيع ليس فى مصر فقط ، ولكن فى البلاد العربية أيضا · وهناك محاولة فى لبنان ومحاولة فى الاردن وهناك الحركة الاسلامية العربية للمقاومة ·

قضية المراكز البحثية ، وأشارك د· الامام فى الاصرار عليها · باعتبار أنه ينبغى أن تكون هناك قاعدة بيانات ، وينبغى مواكبة الجهد الفكرى فى إطار المقاومة · وهنا لابد أن أشير سريعا لتجربة مركز الفالوجا فى هذا الأمر، أى يطرح إشكالية كان لى شرف المحاولة مع أخى أمير اسكندر فى تكوين مركز للصراع العربى الصهيوني- مركز دراسات- وكان يصدر اعدادا دورية من المعرفة القائمة على قاعدة معلومات وفيرة، ولكن لم يتمكن من الاستمرار بعد

إصدار ثلاثة عشر عددا لأسباب متعلقة بالتمويل ٠فى هذا الإطار أقدم اقتراحا واضحا يتبنى انشاء مركز لدراسات الصراع العربى الصهيوني.

نقطة أخيرة متعلقة بدراسة مناطق الخطر فى منطقة مثل العريش ، وفى مقدمتها منطقة السويس فهناك مقهى يجلس عليه الشباب الذى لايجد عملا ويسافر لاسرائيل ٠ هذه المناطق تثير قضية اللامركزية فى الحركة مقابل طرح أفق المواجهة بمنطق مركزى فقط ٠

أ٠ حسين السويعدى٠

المشروع الصهيونى الغربى ليس جديدا على المنطقة فهو مشروع الأساس يستهدف الاضرار بالمنطقة العربية ، وأصحاب الفكرية الأساسية اليهود فهو مشروع قديم جديد: وكما قال الأخوة فان هناك فى كل بلدان الوطن العربى فعاليات وأشكال للمقاومة ومؤسسات لمقاومة التطبيع، وقد كان وجود العدو من قبل ممثل فى حصار عسكرى وجيوش ٠٠ الخ لكن الآن الخطر الحقيقى أصبح فى ديارنا – العدو الآن أصبح فى مشروع اتفاقيات ومشروع سياحى ومشروع عمل مشترك أى أصبح العدو بيننا. هذه الندوة الجيدة من الممكن أن نخرج منها جميعا وأن نتفق على شيء ٠ نتفق على آلية ونتحرك آخذين فى الاعتبار أيضا أن جماهير الأمة العربية إن لم تقم بدورها كاملا لاتستطيع أن تقاوم أى محور ٠

المثقف العربى يجب أن يكون له دورا ولايكتفى بتقديم خبرته؛ أى أن يطرح الفكرة ولايكتفى بطرحها وقولها ثم يمضى ٠

أ٠ أحمد شرف

إنطلاقا من الكلمة التى قالها أ٠ عبد العال الباقورى فإن الندوة ناقشت القضايا الاستراتيجية والقضايا التعبوية للمواجهة ٠ ولكنى أرى أن القضايا الحالية مثل مؤتمر القاهرة الاقتصادى يشكل خطوة خطيرة جدا لابد أن نفرد لها مجموعة من القرارات بحيث يمكن أن تواصلها لجنة الاحزاب لمقاومة التطبيع ٠

وأتصور أن هناك اقتراح أن تخصص صحف المعارضة كلها صفحات دائمة حول المؤتمر تحت عناوين محددة مثل ١– " مؤتمر القاهرة الاقتصادى هو تجسيد لتخلى الحكومة المصرية عن ربط المسار السياسى بالمسار الاقتصادى فى عملية التسوية ٢– المؤتمر لايدفع للتنمية ٣–

المؤتمر تخلى عن مقومات الأمن الوطنى المصرى ومقومات الأمن العربى ٠
النقطة الثانية أدعو للاستعداد بمؤتمر شعبى كبير قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادى ولابد أن نحاول أن نخرج للشارع وعمل اعتصام يوم المؤتمر، فمفروض نأخذ مجموعة من الاجراءات لأنه بصراحة شديدة هم يتركونا نتكلم نتكلم.. وفى النهاية يتخذوا هم الاجراءات. نحن نريد أن نتخذ نحن اجراءات ٠

أ٠ حسين علام

اتساءل عن مايطرح من الفكر البديل للمشروع الشرق أوسطى - وأقصد أننا نتكلم فى هذا بأسلوب رد الفعل٠ أن الشرق أوسطية هى بذاتها فكرة بديلة للسوق العربية وقد ذكر د٠ محمود الامام بأن المشروع البديل قدم على على الأقل فى صورة خطة العمل العربى الاقتصادى المشترك فى مؤتمر عمان فى الثمانينات وأنه رفض من جانب الخليجيين. هذه نقطة أرجو أن نكون صرحاء مع ماذكر فيها تماما لأن الكلام بشكل عام ومطلق ويصل إلى حدود التمنيات. نتكلم عن مشروع لسوق عربية مشتركة لكن ما مجالها ؟ وماطبيعتها ؟ ومامـوقف الدول الخليجية منها؟ أنا أقول أنه يمكن حاليا وفى مرحلة المواجهة الحالية أن تجتمع الدول الخليجية وحدها بمصالحها. أنها فى هرولتها لن يجدى معها بحث خطة عملية ٠ لكن على الأقل فى المرحلة الحالية ماهى الخطة أو الاجراءات أو المواقف التى يجب أن تكون واضحة وحاسمة لوقف هرولة هذه الدول؟

د٠ أشرف البيومى

أولا أسأل المجتمعين من نحن؟ نبدو ونحن نتكلم كأننا دولة عظمى وسنعطى تعليمات لبعض الدول العربية لعمل تنظيمات. نحن مجموعة شعبية مصرية تعمل فى إطار ديمقراطى محدد جدا. فلابد من برنامج العمل وتحديد خطة للعمل فى وقت مناسب ٠ النقطة الثانية أحب أن أذكركم - أن قضية المقاطعة المصرية للتطبيع أو مايسمى بالتطبيع ليست جديدة. بدأت بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية وبهذه المناسبة أحيى ذكرى د٠ لطيفة الزيات التى لعبت دورا فى هذا العمل. وكانت هناك مقاطعة للمعرض الصناعى الزراعى ومعرض الكتاب والمؤتمرات التى تبدو علمية وفى الواقع هى سياحية ، وهناك كتب صدرت ضد التطبيع، لابد أن تكون هناك

خطة عمل مكتوبة ويكون لها أولويات ٠ ومن هنا أتفق فى أولوية مواجهة المؤتمر الاقتصادى بشكل، ما ولكن المقاطعة الشعبية والسريعة والناجحة يمكن أن تتم لبضاعة أو اثنين، نقطة أخيرة الكلام الذى قاله أ٠ جميل مطر أنا موافق عليه على مواجهة المطبعين الجدد ، ومعهم الذين يسمون أنفسهم باليسار الاسرائيلى

وأيضا يجب الا تستغرقنا قضية المطبعين حتى لايكون فى هذا إضاعة لوقتنا ٠ إلا فى إطار خطة لمواجهة مايسمى بالتطبيع ٠

السفير وفاء حجازى

بلورة بعض النقاط العملية:

أولا: إن الذى دعا إلى هذه الندوة اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، أى أنها بدأت العمل بالفعل. وهناك ، عدد من الاقتراحات ذكرها د٠ أشرف البيومى وأ٠ محمد خليل بخصوص هيكل اللجنة وبخصوص برنامج عمل اللجنة ٠

ومتابعة لما قيل هناك اقتراح بأن نصدر برنامج عمل فى المدى القريب وفى المدى المتوسط وفى المدى البعيد من خلال الأفكار التى طُرحت ٠ وهذه الأفكار طبعا متعددة ٠ أى منها ماهو عملى وماهو غير عملى٠

إنما هناك نقطة أود أن أشير إليها أن أى عمل سنقوم به سيكون على المستوى الأهلى والشعبى ، وهذا يدفعنا إلى الاقتراح الذى طرحه أ٠ محمد خليل ، وهو كيف نستطيع أن نُفعِّل هذه اللجنة المسماة باللجنة المصرية لمقاومة التطبيع والصهيونية ٠ كيف نُفَعِّلها بحيث تغرس قدميها أكثر في العمل الشعبى فى داخل وخارج مصر ٠

وهنا أعود للافتراح الذى قاله أ٠ عبد العال الباقورى وهو لايجب أن يكون النشاط مصريا فقط فى مقاومة التطبيع ، ولكن نحاول أن نلتقى مع القوى العربية الأخرى ، لكى يكون هذا النشاط او فاعلية ونطاقة أوسع ٠

النقطة الأخري نحن اتفقنا فى بداية عقد الندوة – أن جميع، الأعمال جميع المشاركين، وجميع أعمال الندوة ستجمع فى سجل يسجل كل الدراسات التى قدمها الأساتذة الذين تقدموا

مشكورين بتقديم أوراق وتقديم دراسات ، وكذا المداخلات والمناقشات التى تمت بحيث يسجل ويكون هذا السجل بمثابة موقف لشريحة من المثقفين المصريين ومن الوطنيين المصريين ومن كافة الأطراف الذين أبدوا الرأى وأبدوا الموقف عن المؤتمر المزمع عقده خلال شهر نوفمبر. وبالاضافة نحن نسجل هذه الندوة بقصد أن يجرى تناقلها بين الهيئات والمؤسسات التى تدعم عملية المقاومة والتى تشارك فى عملية التطبيع بشكل عملى .

هناك مقترح قُدِم لى عن طريق الأخ أمين عز الدين .. وهو أن يصدر بيان عن هذه الندوة يلخص موقف الندوة من قضايا أساسية وحاسمة . ويوجه هذا البيان إلى كافة الاعضاء العرب المشاركين فى مؤتمر التعاون الاقتصادى يطالبهم فيه بمقاطعة المؤتمر ونطالبهم فيه بالانسحاب ، ونبين لهم الاخطار والكوارث التى ستنتج نتيجة مواصلتهم للاجتماع فى هذا المؤتمر تحت مظلة واضح أنها صهيونية ، واضح أنها أمريكية ، وواضح أنها هيمنة خارجية على المنطقة وعلى دول المنطقة .

وبمناسبة هيكل اللجنة الذى أقترحه الأخ محمد خليل أقترح – وأنا عضو فى اللجنة – أن يتم تدارسه داخل اللجنة مع الأخوة المشاركين فى الاجتماعات لوضع برنامج العمل ليمكن أن نصل لصيغة لتفعيل اللجنة . أوجه الشكر لكل السادة الذين ساهموا بتقديم الدراسات والذين شاركوا فى المناقشات .

البيان الصادر
عن ندوة المواجهة العربية لمخططات
التعاون بين اسرائيل والدول العربية

استمرارا لاداء رسالتها الوطنية والقومية فى الدفاع عن المصالح الحيوية والأمن القومى لمصر والوطن العربى ، قامت اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية بتنظيم ندوة موسعة تناولت بأسلوب علمى دراسة ومناقشة الدوافع والأهداف وراء اصرار الحلف الصهيونى الأمريكى على مواصلة عقد دورات سنوية لما يسمى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والذى تنعقد دورته الثالثة فى القاهرة خلال نوفمبر ١٩٩٦ ٠

ولقد شارك فى أعمال هذه الندوة بتقديم الدراسات والبحوث والأوراق وكذا بالتعليق عليها ومناقشة محتوياتها، عدد كبير من المفكرين واساتذة الجامعات والقيادات الحزبية والشخصيات العامة ٠(مرفق قائمة بأوراق الندوة)

ولقد أسفرت أعمال الندوة التى التزمت بالمنهج العلمى فى تعرضها لكافة القضايا التى طرحت للبحث والمناقشة عن اتفاق عام حول النقاط التالية :-

أولاً ملاحظات عامة :

١- ان انتظام انعقاد ما يسمى بمؤتمر القمة الاقتصادية دون أن تظهر أية بادرة توحى باحتمال الوصول إلى سلام شامل وعادل فى المنطقة ، بل ومع تصاعد شراسة وعدوانية الممارسات الاسرائيلية التى بلغت ذروتها فى مذبحة قانا بقيادة شيمون بيريز، ومذبحة القدس بقيادة بنيامين نتنياهو؛ يسقط تماما كل المبررات والمزاعم التى ساقها الحلف الصهيونى الأمريكى لاستحداث هذه المؤتمرات المشبوهة ٠

٢- القول بأن الاقتصاد هو موضوع هذه المؤتمرات ولا محل للسياسة فيها ، علاوة على أنه يتناقض مع الخطاب السياسى الذى استخدمه ومازال يستخدمه الداعون والمشاركون فى هذه المؤتمرات وبالاضافة إلى أنه يجافى موقف مصر الرسمى الذى اعلنت فيه بوضوح انها ترفض الدخول فى تعاون اقتصادى اقليمى مع اسرائيل ما لم يتحقق تقدم ملموس نحو

السلام العادل ، فانه من قبيل الشذوذ غير المسبوق فى العلاقات الدولية ان يتقدم التعاون الاقتصادى على التفاهم السياسى .

٣- ان اسرائيل هى التى وضعت القاعدة الفكرية لهذه المؤتمرات، من خلال الطرح النظرى الذى صاغه شيمون بيريز فى كتابه (الشرق الأوسط الجديد) وأيده بالدعم السياسى للولايات المتحدة الأمريكية .واجتماع العرب مع اسرائيل فى إطار مؤتمرات عنوانها التعاون الاقتصادى ، لينهى عمليا المقاطعة العربية ويسقطها دون أى التزام سياسى من قبل اسرائيل حيال الحقوق العربية التى اغتصبتها .

٤- اذا كان انصار التطبيع يرددون بأن الصراع الاسرائيلى هو فى جوهره صراع حضارات ، فإن ذلك أدعى إلى احياء المشروع الشامل للأمة العربية والذى تبلور عبر قرون من النضال ، فى المشروع القومي العربى الوحدوى قبل ظهور الكيان الاسرائيلى بمرحلة طويلة .

٥- ان الخطاب السياسى الاسرائيلى والامريكى الذى يتعامل معه انصار التطبيع العرب فى إطار المشروع الشرق أوسطى، ويلقي لديهم القبول ما هو إلا دعوة فجة إلى أن تتخلى الأمة العربية عن ذاكرتها القومية .فى الوقت الذى ينطوى عليه ذات الخطاب فى مطالباته وممارساته الأمنية والاستراتيجية على احياء وانعاش الذاكرة العنصرية الصهيونية ، ولعل الاحتفال الذى تنظمه اسرائيل على نطاق عالمى بمناسبة مرور ٣ آلاف سنة على بناء هيكل سليمان مثل صارخ لهذا التشنج العنصري .

ثانيا : طبيعة ومضمون وأهداف مؤتمرات القمة الاقتصادية

ولقد اجمعت الاراء التى تضمنتها الدراسات وعبرت عنها المناقشات التى دارت ان مؤتمرات القمة الاقتصادية هى تجسيد للمشروع الشرق أوسطى الذى نظّر له بيريز والانتقال به من مرحلة الترويج الفكرى إلى مرحلة التواجد المؤسسى على أرض الواقع .

ولقد توصلت هذه الاراء من خلال الرصد والتشخيص والاستقراء إلى النتائج والحقائق التالية.-

١- ان المشروع الشرق أوسطى صياغة اسرائيلية بدعم امريكى لخلق نظام اقليمى فى الشرق الأوسط تتمتع فيه اسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية مع استمرارها حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية . وهو نظام يجرى تنفيذه فى إطار استراتيجية شاملة

تقوم على الاخضاع والالحاق والتفرقة بين أجزاء الأمة العربية واستخدام العرب ضد العرب لحراسة المصالح الامريكية والاسرائيلية ويستهدف فى منتهاه تأسيس بنية فوقية تجب الجامعة العربية وتتجاوز كل بنى ومؤسسات النظام العربى ٠

٢- ان الاجتماعات التى تجرى فى إطار مؤتمرات التعاون الاقتصادى هى فى حقيقتها مدخل لتنفيذ مشروع اسرائيلى طويل الأجل على مراحل ، وتسير فيه اسرائيل بتكتيك المستوطنات ، أى خلق واقع اقتصادى جديد كل يوم ، يخترق المنطقة العربية بأكملها ٠

والمطروح حاليا مثلث اسرائيلى أردنى فلسطينى ليكون بمثابة رأس حربة لاختراق المنطقة٠

والمرحلة الثانية ستكون التركيز على مشروعات الربط الاقليمى بحيث تصبح اسرائيل هى المتحكمة فى كل شيء بدءا من الطرق حتى انابيب النفط والغاز والوصول إلى هدفها النهائى وهو السيطرة على الطاقة والمياه وطرق المواصلات ومسارات التجارة والمال والتكنولوجيا ٠

وهكذا تصبح اسرائيل بوابة العالم الأول إلى السوق الاقليمية الواسعة وعلى نحو يحقن اقتصادها بعناصر قوة جديدة تمكنها من استيعاب المهاجرين اليهود الجدد والحد من البطالة٠

وذلك كله على حساب استنزاف طاقات الأمة العربية وتهميش دور مصر ٠

٣- ومع ذلك فان اسرائيل لاتريد اندماجا حقيقيا مع دول المنطقة يخرجها من نطاق التكامل مع الغرب اقتصاديا واستراتيجيا ، ولكن ماتريده هو بناء تجمع اقتصادى لايقوم على التكافؤ ، تكون هى مركزه وتستخدمه لمساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى ٠

٤- ان الدور العربى المسموح به فى إطار مؤتمرات التعاون الاقتصادى هو تعديل بعض الهوامش على النص الاسرائيلى ٠

٥- يرتب مشروع النظام الشرق أوسطى أوضاعا تعرض الأمن القومى لتهديدات جسيمة من بينها :-

* الاستعاضة عن الأمن القومى العربى بإقامة نظام إقليمى جديد يحقق لاسرائيل التوسع الاستيطانى على حساب الأمن القومى العربى٠

* ضمان التفوق العسكرى الاسرائيلى على الدول العربية مجتمعة .

* احتفاظ اسرائيل بترسانتها النووية .

* التواجد العسكرى المكثف لامريكا داخل بعض الاقطار .

* ربط اسرائيل بمعاهدات واتفاقيات عسكرية وأمنية مع دول الجوار الجغرافى .

٦- تركيز اسرائيل على التطبيع الثقافى ليس فقط بقصد فرض مفاهيمها التى تتعارض مع مصالحنا ولكن الأبعد من ذلك لشطب المفهوم القومى العربى ونفى وجوده .

٧- ان الناتج العام للمشروع الشرق أوسطى سيصب فى وعاء المكاسب الاسرائيلية على المستوى الاستراتيجي ويحقق لها على هذا المستوى تفوقا وتميزا لا يمكن قياسه بأى معيار مادى أو اقتصادى ، بينما يعرض سيادة الاقطار العربية مجتمعه ومنفرده ، وامنها القومى لاختراقات تكلفهم مصيرهم ومستقبلهم.

ثالثا : الرؤية العربية للمواجهة .

وقد اجمعت الاراء فى هذا المجال على الرفض الكامل للمشروع الشرق أوسطى - الذى ترسى قواعده وتقيم مؤسساته مؤتمرات القمة الاقتصادية ، وكذا اجمعت على رفض كل صور التطبيع مع العدو الصهيونى .

وتعددت الاجتهادات فى تحديد أساليب المواجهة واستحضرت الخبرة المتراكمة لمقاومة التطبيع فى مصر منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد.

وتبلورت الآراء في عدد من التوصيات من بينها :-

١- دعم وتأكيد موقف القوى الشعبية والسياسية والمنظمات الجماهيرية والهيئات المهنية الرافض للاشتراك فى أية مؤتمرات أو تجمعات أو لقاءات تحضرها اسرائيل أو تدعو إلى التعاون معها واعتبار الخروج على هذا الالتزام تحديا للمشاعر الوطنية والقومية يستدعى المواجهة والحساب .

٢- ممارسة كل صور الضغط المتاحة على الحكومات والقيادات العربية التى تتعامل وتتعاون مع اسرائيل لكى توقف على الفور كل السياسات والأنشطة المتصلة بالتطبيع مع العدو الصهيونى بما فى ذلك امتناعها عن المشاركة فى مؤتمر القمة الاقتصادية الذى ينعقد

في القاهرة ١٢ نوفمبر الجارى ١٩٩٦٠

٣- التصدى الفعال للقلة من المثقفين الذين أصابهم مس التطبيع مع العدو الصهيونى ، والداعين اليه صراحة أو بالالتفاف وكشفهم وحصارهم بالدور النشط وادانتهم فى نظر الرأى العام ٠

وكذا مقاومة الاختراق التطبيعى باستنفار الروح القومية ، من خلال تعميق الانتماء القومى لدى الجماهير وتوظيف الادوات التاريخية والثقافية والادبية والفنية لدعم هذا التوجه ٠

٤- العمل على احياء المشروع القومى العربى الوحدوى الذى يستهدف تحقيق تنمية عربية مستقلة واعتماد جماعى على الذات ، وذلك من خلال استنهاض الروح القومية لدى الجماهير فى مصر وعلى صعيد الوطن العربى ، وتعبئتها فى عمل شعبى مشترك ومنظم ومتواصل، يفرض على الانظمة الحاكمة الانضمام اليها وتوفير مناخ ديمقراطى يتيح لتلك الجماهير اطلاق طاقتها الانتاجية والابداعية وتعزيز التضامن والتعاون العربى والمساهمة الفعالة فى اقامة مجتمع متقدم تظله العدالة الاجتماعية ٠

٥- تعبئة وتوحيد جهود الاحزاب السياسية العربية وكذا المنظمات الجماهيرية والهيئات والاتحادات المهنية والعمالية العربية لحث الحكومات على تفعيل كل المنظمات والمؤسسات العربية القائمة ، وفى مقدمتها الجامعة العربية ووكالاتها واتحاداتها ولجانها المتخصصة - خاصة - مجلس الوحدة الاقتصادية للإضطلاع بالمهام الموكولة إليها واحياء مشروعات التعاون والاندماج فيما بينها - وتحديدا مشروعات التكامل الاقتصادى والسوق العربية المشتركة وصندوق النقد العربى وغيرها من المشروعات التي جرت دراستها وحصلت على موافقة الحكومات العربية وتوقفت عند حد التنفيذ ٠

٦- تكوين جبهة من القوى والفعاليات الحزبية العربية تقوم بوضع استراتيجية قومية تحقق الامانى والاهداف القومية فى ظل المتغيرات والظروف الدولية الجديدة وتحدد الأساليب والوسائل العلمية لبلوغ هذه الغايات ٠

٧- تأسيس حركة تضامن مع ابناء الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ولبنان تمدهم بالتأييد المادى والمعنوى فى حالات المواجهة مع العدو الصهيونى ٠

٨- الاستفادة من دروس فشل العمل العربى الوحدوى فى الماضى وذلك بهدف استحداث الادوات والوسائل العمئية المناسبة لمقاومة ومواجهة مشروعات الهيمنة والتسلط٠

٩- الاستمرار فى متابعة ورصد التطبيع فى كافة المجالات ، باستخدام الأساليب والأدوات العلمية الحديثة وتشخيص المخاطر وتوظيف هذه المعلومات لخدمة الأهداف السابقة ولخلق حركة مقاومة واعية ورأى عام مدرك فداحة الخسائر الوطنية والقومية التى قد تنجم عن التهاون فى مقاومة التطبيع ٠

ان احياء المشروع القومى العربى الوحدوى لم يعد خيارا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه بل هو ضرورة واجبة يستلزم تحقيقها النضال المتصل القائم على أن العرب أمة واحدة لها حضارتها المتميزة ولغتها المشتركة وثقافتها الغنية ومساهمتها الحضارية على مدى التاريخ الانسانى ومن غير المقبول ولا المعقول التفريط فى كل هذه الخصائص ارضاء للعنصرية الصهيونية أو انحناء للهيمنة الأمريكية.

جدول أعمال الندوة

يوم الثلاثاء ٢٣ أكتوبر

٦–١٥ر٦ الافتتاح

١٥ر٦–٣٠ر٧ **المحور الأول** : المشروع الشرق أوسطى : (جذوره وآلياته)

رئيس الجلسة : أ. حلمى شعراوى

متحدثون : د. أحمد صدقى الدجانى (الجذور التاريخية للشرق أوسطية)

د. فوزى منصور (بنية التحالف الصهيونى الأمريكى والمشروع الشرق أوسطى

اللواء طلعت مسلم (البعد الاستراتيجى للمشروع الشرق أوسطى

تعقيب : د. أحمد يوسف أحمد

٣٠ر٧–٤٥ر٧ راحـــــــة

٤٥ر٧–٠٠ر١٠ **المحور الثانى** : تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع المحققة والمخططة

رئيس الجلسة د. ابراهيم العيسوى

متحدثون: د. محمود عبد الفضيل (مدى جدوى الترتيبات "الشرق أوسطية" حساب المكاسب والخسائر الاستراتيجية)

د. أحمد حسن ابراهيم (قطاع الأعمال المصرى والتطبيع مع اسرائيل)

أ. عمرو كمال حمودة (التطبيع فى مجال البترول والطاقة)

المستشار أمين عز الدين (تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع فى مجال القوة العاملة)

د. سلوى العنترى (التطبيع فى مجال البنوك)

المهندس حسام رضا (من التطبيع إلى الهيمنة فى المياه والزراعة)

تعقيب : د٠ جودة عبد الخالق

د٠ ابراهيم الدسوقى أباظة

يوم الأربعاء ٢٣ أكتوبر

٦ر٠٠-٧ر٣٠ **المحور الثالث :** مواقف الأطراف فى عملية التطبيع ودور المثقفين

رئيس الجلسة : أ٠ عبد العظيم المغربى

متحدثون : أ٠ عماد جاد (أثر التطبيع على العمل العربى)

د٠ سيد البحراوى (دور الثقافة والمثقفين المصريين فى المشروع الشرق أوسطى)

تعقيب : د٠ حسن نافعة

٧ر٣٠-٧ر٤٥ راحـــــة

٧ر٤٥-١٠ر٠٠ **المحور الرابع :** الرؤية العربية للمواجهة (مائدة مستديرة

رئيس الجلسة : السفير محمد وفاء حجازى

ورقة العمل : د٠ ابراهيم سعد الدين

المشاركون : أ٠ جميل مطر

أ٠ حسين عبد الرازق

أ٠ صلاح الدين حافظ

د٠ محمد محمود الإمام

أ٠ عبد العال الباقورى

د٠ محمود عبد الفضيل